الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2 ـ لونيسي علي ـ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الموضوع:

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنامي ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري
(جريمة المخدرات أنموذجا)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الجريمة والانحراف

أعداد الطالب:
الميهوب بوعلام

إشراف الدكتور :
أ د: سواكري الطاهر

أعضاء لجنة المناقشة

طبـــال لطيفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيـسا
سواكري الطـاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
محمودي رقية	أستاذ التعليم العالي	جامعة المـــدية	عضوا مناقشا
زرف فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
شيخ عمارة	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي افلو	عضوا مناقشا
هراو خثير	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي افلو	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البليدة 2 ـ لونيسي علي ـ
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

الموضوع:

التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنامي ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري (جريمة المخدرات أنموذجا)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الجريمة والانحراف

أعداد الطالب:
الميهوب بوعلام

إشراف الدكتور :
أ د: سواكري الطاهر

أعضاء لجنة المناقشة

طبـــال لطيفة	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	رئيـــسا
سواكري الطـاهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
محمودي رقية	أستاذ التعليم العالي	جامعة المـــدية	عضوا مناقشا
زرف فؤاد	أستاذ محاضر أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
شيخ عمارة	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي افلو	عضوا مناقشا
هراو خثير	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي افلو	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

كلمة شكر:

أتقدم بأجمل آيات الشكر والتقدير و أسمى عبارات العرفان والامتنان إلى حضرة الأستاذ الفاضل البروفيسور **الطاهر سواكري** ، على قبوله أولا الإشراف على هذا العمل من البداية والاهتمام به منذ أن طرحته عليه كانشغال علمي، ثم على متابعة كل خطوات إنجازه بالقراءة والتدقيق والتوجيه العلمي والفكري والمنهجي، الذي زاد من نوعية الدراسة وأفاض عليها الكثير من جوانب الدقة والموضوعية والطرح العلمي المتزن، فكان حضور البروفيسور وتمعنه وفحصه لمضامين الدراسة من بين نقاط القوة التي اعتز بها في هذه الدراسة، فشكري له كبير وامتناني لفضله علي لا يقدر بثمن.

كما لا يفوتني أن أقدم أحر عبارات الشكر والتقدير للجنة المناقشة الموقرة على قبولها مناقشة هذا العمل وإثرائه بملاحظاتها ورؤاها واقتراحاتها، التي مما لا يدع لليقن من شك ستفيدني في مشواري العلمي والعملي، شاكرا لهم لقراءة الأطروحة والوقوف عليها وعلى ما احتوته من أفكار وما قدمته من نتائج.

بــوعلام الميهـوب

الإهداء:

أهدي ثمرة جهدي هذا

إلى أمي وأبي الغاليين

إلى زوجتي واولادي الأعزاء

إلى كل أخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى كل أفراد عائلة الميهوب

إلى كل الأصدقاء والأساتذة الزملاء

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة باللغة العربية:

جاءت هذه الدراسة السوسيولوجية من أجل الكشف عن العلاقة بين التحولات الاجتماعية الاقتصادية و تنامي معلات الجريمة في المجتمع الجزائري ، وقد تم فيها التركيز على جريمة المخدرات كأنموذج تفسيري باعتبارها أحد أكثر أشكال الجريمة تعبيرًا عن الأزمات البنيوية التي تعرفها المجتمعات الحديثة، وبوصفها أيضا مرآة تعكس انهيار أنظمة الضبط القيمي والأخلاقي و اختلالات التماسك الاجتماعي، ولذلك فقد حاولت هذه الدراسة فهم و تقديم تفسيرا لتنامي هذا النوع من الجريمة في ضوء التغيرات التي طالت بنى الأسرة، مؤسسات الضبط الاجتماعي، واقع الفقر والبطالة، وتدهور شروط الإدماج الاجتماعي والمهني، مما أدى إلى تفاقم مظاهر الانحراف وتوسع دائرة تعاطي وترويج المخدرات.

وقد انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية تشير الى أن التحولات البنيوية التي يشهدها المجتمع الجزائري على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تنامي الجريمة، على غرار جريمة المخدرات، مما يستدعي العمل وفق مقاربة تحليلية متعددة المستويات، تركز على الأبعاد الفردية والسوسيو–اقتصادية للظاهرة.

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على:

- طبيعة العلاقة بين مؤشرات التحول الاجتماعي على غرار تراجع مستوى مؤسسات الضبط أو تفككها (الأسرة، المدرسة، المسجد، وسائل الاعلام، المنظومة..) وارتفاع معدلات جريمة المخدرات.
- طبيعة العلاقة بين مؤشرات التحول الاقتصادي كالبطالة، الفقر، التفاوت الطبقي...، وتنامي جريمة المخدرات (التعاطي والترويج).
- معرفة مدى استجابة السياسات الوقائية والجنائية للتغيرات الحاصلة في بنية المجتمع.
- معرفة تمثلات الشباب لظاهرة المخدرات والجريمة في ظل هذه التحولات.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم الاعتماد على العديد من الأدوات البحثية فشملت استبيان ميداني، مقابلات نصف موجهة مع مختصين، وتحليل إحصائي لبيانات رسمية مستمدة من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات.

ومن التي إليها توصلت الدراسة الى جملة من النتائج أبرزها:

ملخص الدراسة

- توجد علاقة وثيقة بين التفكك الأسري وتزايد معدلات تعاطي المخدرات، خاصة في أوساط الشباب الذين يعانون من غياب التوجيه والدعم النفسي.
- الفقر والبطالة يعتبران عاملين رئيسيين للانخراط في شبكات الترويج، خاصة في الأحياء الهامشية.
- وجود ضعف على مستوى التنسيق بين الفاعلين في إطار السياسات الوقائية والجنائية المؤسساتيين في مواجهة الظاهرة، وكذلك غياب مقاربات وقائية فعالة تدمج الجوانب الاجتماعية والنفسية، مما ساهم في ارتفاع وتنامي ظاهرة الجريمة (جريمة المخدرات) في المجتمع الجزائري.
- التوصل الى أن أغلب المبحوثين لا يملكون تصورات واضحة عن المخاطر الحقيقية للمخدرات، بل يعتبرونها في أحيان كثيرة طريق للهروب من الواقع.

الكلمات المفتاحية: التحول الاجتماعي، التحول الاقتصادي، الجريمة، المخدرات.

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية:

Abstract.

This sociological study aims to uncover the relationship between socio-economic transformations and the rising rates of crime in Algerian society. It specifically focuses on drug-related crimes as an explanatory model, given that this type of crime is among the most expressive of the structural crises characterizing modern societies. Drug crimes also serve as a mirror reflecting the collapse of systems of moral and value-based regulation, as well as the disruption of social cohesion. Therefore, this study seeks to understand and interpret the increase in this form of crime in light of changes affecting family structures, social control institutions, poverty and unemployment rates, and the deterioration of conditions for social and professional integration—all of which have contributed to the worsening of deviant behaviors and the expansion of drug use and trafficking.

The study is based on a central hypothesis suggesting that the structural transformations currently experienced by Algerian society, both socially and economically, directly or indirectly contribute to the rise in crime—especially drug-related crimes. This calls for a multi-level analytical approach that considers the individual and socio-economic dimensions of the phenomenon.

The main objectives of the study are:

- To explore the relationship between indicators of social transformation—such as the weakening or breakdown of social control institutions (family, school, mosque, media, value systems, etc.)—and the increase in drug-related crimes.
- To investigate the correlation between economic transformation indicators—such as unemployment, poverty, and social class disparities—and the rise of drug crimes (use and distribution).

- To assess the extent to which preventive and criminal justice policies are responsive to the ongoing structural changes in society.
- To examine young people's perceptions of drug-related crimes in the context of these transformations.

The study adopts a descriptive-analytical approach and employs multiple research tools, including a field questionnaire, semi-structured interviews with specialists, and statistical analysis of official data sourced from the National Office for Drug Control.

Among the key findings of the study are:

- A strong correlation exists between family disintegration and increasing rates of drug use, particularly among youth who lack guidance and psychological support.
- Poverty and unemployment are significant drivers behind involvement in drug trafficking networks, especially in marginalized neighborhoods.
- There is a noticeable lack of coordination between institutional actors involved in preventive and criminal policies addressing the issue. Furthermore, the absence of effective preventive approaches that incorporate social and psychological dimensions has contributed to the escalation of the drug crime phenomenon in Algerian society.
- The majority of respondents lack a clear understanding of the real dangers of drugs, often perceiving them as an escape from reality.

Keywords: Social transformation, Economic transformation, Crime, Drugs.

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات

الإهداء: 4
كلمة شكر: 3
ملخص الدراسة باللغة العربية: .....ج
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية: .....خ
فهرس المحتويات .....ر
فهرس الجداول: .....ط
فهرس الملاحق .....غ
مقدمة 1
الباب الأول : الاطار العام لاشكالية الدراسة.....6
الفصل الأول الإطار العام لإشكالية الدراسة: 7
أولا. الإشكالية: 8
ثانيا. فرضيات الدراسة 14
ثالثا..أهمية الدراسة: 15
رابعا.أهداف الدراسة: 16
خامسا. تحديد مفاهيم الدراسة:.....17
سادسا. المقاربة النظرية للدراسة: 25
الفصل الثاني الدراسات السابقة: 35

فهرس المحتويات

تمهيد: 36

أولا. الدراسات المحلية/ (دراسات جزائرية) 37

ثانيا. الدراسات العربية: 52

ثالثا. الدراسات الأجنبية: 65

رابعا. التقيب على الدراسات السابقة: 72

الفصل الثالث: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري 75

تمهيد: 76

أولا / التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري 77

1. مفهوم ومظاهر التحول الاجتماعي: 77

2. التحولات القيمية والثقافية في المجتمع الجزائري: 80

3. التحولات في البنية الأسرية والعلاقات الاجتماعية: 83

ثانيا / التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري: 87

1. الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق: 87

2. الفقر، التفاوت الطبقي البطالة والتهميش: 90

3. آثار العولمة الاقتصادية والتحولات النيوليبرالية : 93

ثالثا / تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على التماسك الاجتماعي والضبط.. 96

1. تآكل أنساق الضبط الاجتماعي التقليدية: 96

2. هشاشة المؤسسات الوسيطة (الأسرة، المدرسة، المسجد) 98

3. صعود الهشاشة الاجتماعية وتراجع الاندماج الاجتماعي 100

خلاصة الفصل: 103

الفصل الرابع: الجريمة في السياق السوسيولوجي –جريمة المخدرات أنموذجا – 106

تمهيد 107

أولا/ المفاهيم والمقاربات السوسيولوجية للجريمة والانحراف 108

1. الجريمة كظاهرة اجتماعية:..... 108

2. أهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة: 111

3. الجريمة ظاهرة اجتماعية مركبة: 115

ثانيا/ جريمة المخدرات في الجزائر (السياق والخصائص): 118

1. تعريف المخدرات وتصنيفاتها القانونية والاجتماعية:..... 119

2. انتشار المخدرات في الجزائر (السياق التاريخي): 122

3. تمثلات المجتمع لجريمة المخدرات وأبعادها الرمزية: 124

ثالثا / العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة المخدرات 127

1. العوامل الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الرفاق...): 128

2. العوامل الاقتصادية (الفقر، البطالة، التهميش...): 131

3. العوامل الثقافية والإعلامية: 132

خلاصة الفصل : 135

الفصل الخامس علاقة التحولات الاجتماعية والاقتصادية بتنام ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري– المخدرات أنموذجا–: 137

تمهيد 138

أولا / التحولات الاجتماعية وبنية الجريمة في المجتمع الجزائري 139

1. التحولات التي مست بنية الأسرة الجزائرية 139
2. التحولات القيمية وتمثلات الفعل الإجرامي:..... 141
3. أثر التغيرات في شبكات العلاقات الاجتماعية في الميول الإجرامي..... 143
ثانيا / تداعيات التحولات الاقتصادية على البنية الجرمية 145
1. مؤشرات الأزمة الاقتصادية في المجتمع الجزائري:..... 145
2. طبيعة العلاقة بين البطالة، الهشاشة الاقتصادية، والجريمة (سببية أم تفاعلية).....150
3. علاقة الاقتصاد غير الرسمي بامتداد الجريمة المنظمة:..... 148
ثالثا / جريمة المخدرات في الجزائر كانموذج تفسيري سوسيولوجي :..... 151
1. جريمة المخدرات – المفهوم والتطور:..... 152
2. جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري (السياق السوسيولوجي) :..... 154
3. أهم النظريات المفسّرة لتنامي جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري: ... 157
رابعا / سياسة مواجهة الجريمة في الجزائر 162
1. السياسة الجنائية الجزائرية في مواجهة جريمة المخدرات..... 163
2. التحديات المؤسساتية والأمنية في مواجهة جريمة المخدرات في الجزائر: . 166
3. الرهانات المستقبلية لبناء سياسة جنائية وقائية لمواجهة جريمة المخدرات: 170
خلاصة الفصل:..... 174
الباب الثاني الدراسة الميدانية واجراءاتها: 175
الفصل السادس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية 176
تمهيد:..... 178

فهرس المحتويات

أولا. منهج الدراسة:..... 179

ثانيا. حدود الدراسة: 180

ثالثا. عينة الدراسة: 183

رابعا. مجتمع الدراسة: 186

خامسا. أدوات جمع البيانات: 188

سادسا. خطوات إجراء الدراسة الميدانية: 190

خلاصة الفصل:..... 192

الفصل السابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة: 196

تمهيد: 197

أولا. عرض خصائص أفراد العينة: 196

ثانيا. عرص وتحليل المحاور الأساسية للاستبيان 211

ثالثا. عرض وتحليل بيانات (المقابلات التدعيمية).....235

رابعا. عرض وتحليل بيانات الاحصائيات الرسمية..... 251

خامسا. عرض وتحليل بيانات أدوات الدراسة الميدانية في جداول مركبة 277

خلاصة الفصل:..... 291

الفصل الثامن: عرض ومناقشة نتائج الدراسة : .....294.

اولا/ عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضيات 295

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية العامة للدراسة:..... 295

2. مناقشة نتائج الفرضية الأولى 297

3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية: 298
4. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة: 300
5. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة: 301
6. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة: 303
7. عرض ومناقشة نتائج الفرضية السادسة: 304
ثانيا / الاستنتاج العام للدراسة: 306
ثالثا / اقتراحات الدراسة: 308
الخاتمة: 312
قائمة المصادر والمراجع..... 314
أولا : قائمة المراجع باللغة العربية 315
ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية : 327
الملاحق i

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	199
02	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	201
03	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	202
04	توزيع أفراد العينة حسب الوضع المهني	204
05	توزيع أفراد العينة حسب الوسط الاجتماعي	206
06	الوضع السكني لأفراد العينة	208
07	مستوى الدخل الشهري لأفراد العينة	210
08	الوضع العائلي لأفراد العينة	212
09	مدى انتشار تعاطي المخدرات بين الشباب في محيط أفراد العينة	214
10	رأي أفراد العينة حول الدافع الرئيسي الذي يدفع الشباب لتعاطي المخدرات	215
11	تعاطي المخدرات يعتبر جريمة أم ظاهرة اجتماعية حسب رأي أفراد العينة	216
12	جواب أفراد العينة : هل سبق لك أن استهلكت المخدرات (حتى ولو لمرة واحدة)	218
13	جواب أفراد العينة : هل لديك صديق أو فرد من العائلة يتعاطى المخدرات	220
14	رأي أفراد العينة حول أن تعاطي المخدرات يؤثر على مستقبل الفرد	222
15	جواب أفراد العينة بخصوص الجهة التي تتحمّل المسؤولية الأكبر في حماية الشباب من المخدرات	224
16	رأي أفراد العينة حول أن الشرطة تقوم بدور فعّال في مكافحة ظاهرة المخدرات	226
17	جواب أفراد العينة حول المشاركة في نشاط توعوي حول مخاطر المخدرات سابقا .	228
18	الحل الأنجع للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات حسب رأي أفراد العينة	230
19	الدولة جادة فعليا في محاربة المخدرات حسب رأي أفراد العينة	232
20	توقع تراجع ظاهرة المخدرات في السنوات القادمة حسب رأي أفراد العينة .	233
21	تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية يساهم في الحد من انتشار المخدرات؟ حسب رأي أفراد العينة	234
22	الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات في رأيك حسب رأي أفراد العينة	235
23	جواب أفراد العينة : في حال توفرت لك فرصة للهجرة، هل تعتقد أن ذلك قد يقيك من التعرض لظاهرة المخدرات	236
24	تقييم واقع ظاهرة المخدرات من طرف الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين.	238
25	تقييم واقع علاج الإدمان من طرف الأطباء المختصين.	239

فهرس الجداول

26	تقييم ظاهرة المخدرات من منظور ممثلي الأمن ومكافحة الجريمة.	241
27	تقييم جهود المجتمع المدني والفاعلين الجمعويين في مكافحة ظاهرة المخدرات.	242
28	رؤية وتوصيات الأخصائيين حول ظاهرة المخدرات واستراتيجيات المواجهة.	244
29	تقييم الإطار القانوني الناظم لظاهرة المخدرات من وجهة نظر مختصين في القانون الجنائي.	246
30	تصورات خبراء الاقتصاد حول التأثيرات الاقتصادية لتعاطي المخدرات.	248
31	تقييم وضعية إدماج المتعافين من الإدمان بعد العلاج.	250
32	كميات المخدرات المحجوزة في الجزائر (2014–2023).	253
33	عدد القضايا والمتورطين في جرائم المخدرات (2014–2023).	255
34	التوزيع الجغرافي لنسبة الحجز حسب المناطق (2022).	256
35	توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الجنس (2014 – 2023) .	257
36	توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الفئة العمرية (2023) .	258
37	توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الوضعية المهنية (2023) .	260
38	توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب المستوى الدراسي (2023).	261
39	تطور الكميات المحجوزة من المخدرات (2014–2023).	262
40	توزيع القضايا المتعلقة بالمخدرات حسب نوع النشاط (2023).	264
41	التوزيع الجغرافي لقضايا المخدرات حسب الجهات (2023).	265
42	تطور عدد القضايا والمتورطين في جرائم المخدرات في الجزائر (2014 – 2023).	266
43	توزيع أنواع المخدرات المحجوزة في الجزائر (2014–2023).	268
44	توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الفئة العمرية والجنس (2014 – 2023).	270
45	توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الوضعية المهنية (2014 – 2023).	272
46	توزيع قضايا المخدرات حسب الولايات الأكثر تسجيلا للقضايا (2014 – 2023).	274
47	الفئة العمرية الأكثر تورطا في تعاطي وترويج المخدرات.	278
48	فعالية برامج العلاج من الإدمان في الجزائر.	279
49	مدى إدراك المجتمع لخطورة الظاهرة مقارنة بالواقع الفعلي لانتشارها.	280
50	البنية الاجتماعية للمتعاطين (الوضع العائلي، مستوى الدخل، ومستوى التعليم).	281
51	تطور أشكال الترويج وآليات الاستقطاب خلال العقد الأخير.	282
52	فعالية الردع القانوني والمؤسساتي في الحد من الظاهرة.	283
53	النوع الاجتماعي وتوزيع الظاهرة بين الذكور والإناث.	284
54	المسارات الجغرافية في طرق التهريب خلال العقد الأخير.	285

55	تمثلات المجتمع للمخدرات والوصم الاجتماعي للمتعاطين.	286
56	العلاقة بين المستوى الاقتصادي ومخاطر الانخراط في شبكات المخدرات.	287
57	السن ومرحلة الاندماج في عالم المخدرات.	288
58	فعالية السياسات الوقائية في نظر الفاعلين والمتدخلين.	289

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	استمارة الدراسة (الاستبيان).	I
02	دليل المقابلة.	IV
03	احصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات (2014 – 2023).	VI

مقدمـــة

مقدمة

مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين ، و بفعل مجموعة من العوامل المتداخلة والمركبة و المتفاعلة فيما بينها ، شهد العالم المعاصر جملة من التحولات الجوهرية التي شملت البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، و وظائفها ، فلقد أدّت العولمة و التقدم التكنولوجي، باعتبارهما مسارًا تاريخيًا متعدد الأبعاد الى التحول نحو الاقتصاد الليبرالي ، توحيد أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتدويل الأسواق، وتوسيع شبكات الاتصال والتكنولوجيا و وسائل الإعلام ، وقد ساهمت هذه التغيرات في إعادة تشكيل البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات ، فمن تمظهرات و تجليات عملية اعادة التشكيل هذه أنها ساهمت في انفتاح العالم على بعضه من خلال تقليص الحدود بين المجتمعات، وجعل الأفراد عرضة لتأثيرات ثقافية واقتصادية متباينة، لا تتخضع بالضرورة للمعايير المحلية أو القيمية ، و بهذا أصبحت المجتمعات وبعدما كانت تحتكم لأنظمتها الداخلية تشكل ميدانا للصراع بين جملة من الأنساق القيمية و الثقافية المتنوعة .

هذا كله نتج عنه تصدع وضعف في المرجعيات التقليدية وصعود أنماط جديدة من العلاقات والسلوكيات، مما أدى الى بروز اختلالات عميقة في التوازنات الاجتماعية نتيجة هذه التحولات، حيث أصبحت تجليات الانفلات من الضبط الاجتماعي أكثر وضوحا، وتزايدت حالات الانفصال الرمزي بين الأفراد ومجتمعهم نتيجة الشعور بعد الانتماء والاغتراب الاجتماعي، هذا ما يبرر تزايد حالات الانحراف والسلوك الإجرامي كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الواقع المتغير.

هذه التحولات لم تقتصر على مجتمعات العالم الأول ـ المجتمعات الصناعية الكبرى ـ فحسب بل امتدت أثارها إلى المجتمعات النامية، ففي الجزائر كميدان لهذه الدراسة، نجد ان هذه التحولات كانت أكثر بروزا بل وأكثر حدة وتعقيدا، وذلك بسبب تداخل عدة عوامل منها المحلية ومنها الاقليمية وحتى الدولية أثرت كلها على بنية الدولة والمجتمع معًا.

فلقد شهدت البلاد منذ مطلع التسعينيات تحولات عميقة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي والتي أدت إلى وارتفاع حاد في معدلات الفقر، البطالة، والنزوح الداخلي وبتعبير أدق أدت الى تصدع وهشاشة النسيج الاجتماعي وتراجع الثقة بين الأفراد والمؤسسات، هذا ما نتج عنه التخلي التدريجي عن كثير من آليات الحماية الاجتماعية واعتماد سياسات ليبرالية جديدة عقب تخلي الدولة عن نموذج الاقتصاد الموجه، مما ساهم إلى اتساع فجوة اللامساواة، وتفاقم الشعور بالتهميش، خاصة في الأحياء الحضرية الهامشية والمناطق الريفية.

كما ساهم تراجع أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية في خلق فراغ قيمي كبير، زادت من حدته تغذية وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي لثقافة استهلاكية تتعارض في كثير من الأحيان مع إمكانات الواقع.

هذه التحولات العميقة بالإضافة الى أنها أثرت على أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية، فقد نتج عنها كذلك تصدع على مستوى المنظومة القيمية، والتي من المفروض انها كانت تشكل أساس الانضباط والامتثال الاجتماعي، هذه التحولات أفرزت مناخا خصبا لبروز ونمو ظواهر الانحراف والجريمة بوصف هذه الأخيرة ـ مظاهر الانحراف والجريمة ـ أصبحت تعبر عن رد فعل اجتماعي اتجاه أوضاع غير عادلة وغير متكافئة، حيث أضحى السلوك الإجرامي ظاهرة أكثر وارتباطًا بالتحولات البنيوية التي تعرفها البلاد.

وفقا لما سبق يمكن القول إن السلوك الاجرامي والمنحرف أو الجريمة في حد ذاتها تعبر عن مؤشر اجتماعي وديناميكي باعتبار أنها ظاهرة اجتماعية مركّبة فهي ليست ظاهرة ثابتة أو مجرد خرق للقانون، بل هي في جوهرها ظاهرة اجتماعية تعبّر عن اختلال في التوازن داخل المجتمع، وتمثل مرآة تعكس التغيرات التي تطال البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالجريمة لا تنشأ في الفراغ، بل تنمو وتتطور داخل بيئة اجتماعية محددة، وتتأثر بالتحولات التي تعرفها هذه البيئة.

إذن ومما سبق تجدر الإشارة هنا الى أن عملية تحليل الجريمة كظاهرة اجتماعية في سياق التغيرات البنيوية، أصبح يتطلب تجاوز النظرة الفردية أو القانونية الضيقة التي ترى في السلوك الإجرامي فعلا معزول عن محيطه، نحو فهم سوسيولوجي أعمق ينطلق من وضعها ـ الجريمة ـ في إطارها البنيوي، من خلال ربطها ب : منظومة القيم، علاقات السلطة، والفجوة بين الطموحات والوسائل المتاحة لتحقيقها، فالسلوك الإجرامي في ظل هذه التحولات لم يعد سلوكا معزولًا عن محيطه، بل أصبح يمثل استجابة لظروف اجتماعية محددة ، و بعبارة أشمل أضحى ينظر إلى الجريمة باعتبارها مظهرا من مظاهر الخلل البنيوي ، أو ما يسميه دوركايم "الأنومي"، أي انهيار النظام القيمي وانعدام المعايير الاجتماعية التي تضبط السلوك ، فكلما زادت التحولات البنيوية في المجتمع خاصة غير المتكافئة منها، كلما توسعت الفجوة بين ما يطمح إليه الفرد وما يمكن تحقيقه، وهي الحالة التي وصفها ميرتون ضمن نظرية "الأنوميا البنيوية"، حيث يسلك الأفراد سبلًا غير شرعية لتحقيق أهداف مشروعة اجتماعيًا، وعليه فإن فهم ظاهرة الجريمة يتطلب ربطها بسياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية، لا باعتبارها فعلاً معزولًا، بل كنتيجة حتمية لاختلال النظام الاجتماعي

ومن أبرز النماذج الاجرامية التي يمكن من خلالها التأكيد على أن الجريمة في عمومها كظاهرة اجتماعية هي ظاهرة مركبة ومعقدة مرتبطة أساسا بجملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية... نجد جريمة المخدرات والتي تعد من أخطر أشكال الجرائم وأكثرها تعقيدًا في المجتمعات الحديثة، نظرًا لتشعبها وتعدد أطرافها وتنوع أنماطها وتداخلها مع جرائم أخرى كالعنف، السرقة، والاتجار غير المشروع ، هذه الخطورة تنبع كونها تتجاوز الضرر الفردي لتشمل أضرارًا جماعية تهدد الصحة العامة والأمن القومي واستقرار المؤسسات الاجتماعية، وبهذا أصبحت جريمة المخدرات اليوم تعبر عن مؤشر للانحراف الهيكلي ، فهي جريمة تتقاطع فيها عدة مستويات: المستوى الفردي، المرتبط

بالحاجة أو الإدمان أو التهميش؛ والمستوى الاقتصادي، المرتبط بالربح السريع والسوق السوداء والمستوى العلائقي المرتبط بعصابات محلية أو شبكات عابرة للحدود.

إن جريمة المخدرات ليست مجرد فعل منحرف، بل هي منظومة كاملة تتكامل مع أزمات المجتمع، وتجد في أحياء التهميش والفقر مرتعًا خصبًا لنموها، كما لها امتدادات ثقافية خطيرة ، فقد أصبحت ترتبط في المخيال الجماعي بثقافة الاستهلاك، والبطولة الزائفة، والتعبير عن التمرد، حيث تشير العديد من الدراسات الحديثة إلى أن البيئة التي يبرز فيها التفكك الأسري، البطالة، ضعف التعليم، وانعدام الأفق، أصبحت تشكل حاضنات رئيسية لهذه الظاهرة ، و بذلك أضحت جريمة المخدرات تدلل على عمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع، فهي مرأة لضعف و تفكك القيم الرادعة التقليدية والحديثة .

وعليه، فإن اختيار جريمة المخدرات كأنموذج في هذه الدراسة لم يأت من فراغ، بل لكونها تمثل التعبير الأوضح عن العلاقة الجدلية بين التحولات البنيوية وتفاقم الجريمة في المجتمع الجزائري، ولهذا يمكن القول أن هذه الدراسة عي إطار البحث الأكاديمي جاءت لمحاولة فهم و تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري، وتنامي ظاهرة الجريمة، مع التركيز بشكل خاص على جريمة المخدرات باعتبارها نموذجًا معبرًا عن طبيعة الجريمة في السياق الاجتماعي الجديد ، هذا البحث لا يسعى فقط إلى تقديم وصفي لتنامي ظاهرة الجريمة، بل يهدف إلى بناء فهم سوسيولوجي علمي يتجاوز التناول الأمني أو الأخلاقي السطحي، وذلك من خلال العمل على تفكيك العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتوسع ظاهرة الجريمة، باستخدام جريمة المخدرات كحالة تحليلية.

كما تتمثل أهمية هذا العمل في كونه محاولة بحثية للمساهمة في سد ثغرة في الأدبيات السوسيولوجية الجزائرية والعربية، حيث أن معظم الدراسات السابقة تناولت الجريمة من منطلق

قانوني أو جزائي، في حين أن التحليل البنيوي الاجتماعي لا يزال محدودًا، كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم قراءة شاملة للمتغيرات التي تعيد إنتاج السلوك الإجرامي والكشف عن كيفية تأثر الأفراد والمجموعات بالتحولات الكبرى، خاصة حين تكون هذه التحولات مفروضة وغير نابعة من السياق الثقافي الداخلي.

الباب الأول:

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول:

الإطار العام لإشكالية الدراسة

أولا . الإشكالية:

شهد المجتمع الجزائري منذ بداية التسعينيات إلى اليوم سلسلة من التحولات البنيوية المتسارعة، ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، انعكست بعمق على طبيعة العلاقات الاجتماعية، وأنماط الحياة اليومية، وقيم التفاعل داخل المجتمع ، فقد تميزت هذه المرحلة بكونها مرحلة انتقالية حرجة ، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط وتزايد الضغوط الاقتصادية، ما أدى إلى تقليص حجم الإنفاق العمومي في مجال التوظيف، وبرامج السكن، وهو ما أثر على الوضعية الاجتماعية لشرائح واسعة من المجتمع، لا سيما الشباب والمهمشين والفئات ذات الدخل المحدود.

كما قد ترافقت هذه التغيرات مع ظواهر أخرى مثل تصاعد نسب البطالة، والتي بلغت حسب الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر "حوالي11.4 %في عام 2021، وتفوق هذه النسبة 26 % بين الشباب دون سن 30 عامًا، ما يعكس حالة من العجز في إدماج القوى النشطة في سوق العمل ، كما قد أفرزت هذه التحولات تراجع كبير على مستوى مؤشرات العدالة الاجتماعية وتفاقم واضح على مستوى الفوارق الطبقية بين الفئات الاجتماعية _ خاصة بين سكان المدن الكبرى والأطراف _ ، مما نتج عنها شعور عميق باللاانتماء والحرمان ، و الذي اعتبره "روبرت ميرتون" عنصرا أساسيا في توليد السلوك الإجرامي بحيث يصبح الانحراف يعبر عن استجابة لضغوط اجتماعية غير متوازنة بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيقها .

هذا الوضع أفضى إلى تغيرات واضحة في هيكلة الواقع الاجتماعي، فلطالما مثلت مؤسسات التنشئة الاجتماعية – وعلى رأسها الأسرة، والمدرسة، والمؤسسة الدينية – العمود الفقري لأي منظومة ضبط اجتماعي، إذ تقوم بدور حيوي في ترسيخ القيم، ضبط السلوك، وإعداد الفرد للاندماج في محيطه الاجتماعي، غير أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي شهدها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة أثرت بشكل جذري في قدرة هذه المؤسسات على أداء وظائفها التقليدية، فقد أفرزت هذه التحولات ضعفا واضحا في فاعلية الضبط الاجتماعي، وانسحابا تدريجيي لهذه المؤسسات من أدوارها، مقابل تصاعد أدوار بديلة (كجماعات الرفاق، الإعلام، والشارع)، وهو ما جعل الكثير من الأفراد، خاصة فئة الشباب، عرضة لتبني سلوكيات منحرفة وفي مقدمتها تعاطي وترويج المخدرات.

فالأسرة تعتبر من أولى المؤسسات التي تأثرت بهذه التغيرات، إذ لم تعد قادرة على ممارسة أدوارها التربوية والضبطية بنفس الفاعلية، بسبب عوامل متداخلة كالتفكك الأسري، العنف داخل الأسرة، تزايد الطلاق، والهشاشة الاقتصادية، فنجد إحصائيات وزارة التضامن الوطني والأسرة تشير إلى " تسجيل أكثر من 66ألف حالة طلاق في الجزائر سنة 2022، وهي أرقام مقلقة تعكس حالة التوتر داخل النسيج الأسري، ففي مثل هذه الظروف الفرد الإطار المرجعي الأولي الذي من شأنه غرس القيم وتوجيه السلوك، ليبحث عن بدائل قد تكون منحرفة مثل اللجوء إلى جماعات الرفاق المنحرفة.

أما المدرسة، فقد شهدت هي الأخرى تراجعا لمكانتها الرمزية والاجتماعية، حيث تحولت من فضاء لبناء المواطنة والتنشئة الاجتماعية إلى مؤسسة بيروقراطية تعاني من اكتظاظ، تسرب وانفصال عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمتعلمين، إذ تشير تقارير وزارة التربية إلى تسرب مدرسي يفوق 270ألف تلميذ سنويًا، معظمهم في الطورين المتوسط والثانوي، ما يعني بالضرورة فقدانهم للمرافقة التربوية وللهوية المؤسسية التي تمنحهم الانضباط والتوجيه ، وغالبا ما يشكل هؤلاء المتسربين خزان بشري للتجنيد من قبل شبكات الانحراف والإجرام، لا سيما في المدن الكبرى والأحياء المهمشة.

من جهة أخرى فوسائل الإعلام، لا سيما الحديثة منها (المنصات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي)، أصبحت تشكل أحد الفضاءات الجديدة للتنشئة، لكنها تقوم بذلك خارج أطر الضبط الاجتماعي ، بل و في أحيان كثيرة تساهم في الترويج لثقافة العنف، الربح السريع، والاستهلاك، ما يضعف آليات النقد لدى الشباب ويغريهم بالانخراط في شبكات الانحراف ، كما أن فشل سياسات الإدماج والتوجيه الاجتماعي، خاصة عبر الجمعيات والمنظمات الشبابية، زاد في تعميق حالة الاغتراب الاجتماعي لدى فئات واسعة، وجعلهم يبحثون عن الاعتراف والانتماء عبر قنوات منحرفة.

اذن وضمن هذا الوضع، فإن مؤسسات التنشئة تجد نفسها عاجزة عن مواجهة العوامل الجاذبة نحو الجريمة، وتفسح المجال لظهور ما يمكن تسميته بفراغ الضبط ، حيث يتراجع الإشراف العائلي، ويتقوض دور المدرسة، وتغيب المرافقة الدينية والثقافية، ما يجعل الشارع والمجتمع الاستهلاكي البديل هو من يتكفل بإعادة تشكيل الوعي والسلوك، وهنا نجد صدى لمفاهيم إميل دوركايم حول "اللامعيارية"، حيث تفقد القواعد الاجتماعية فاعليتها، ويعيش الأفراد في حالة من التذبذب القيمي وغياب المعايير الصلبة للسلوك.

إن هذا التآكل العام في منظومة التنشئة والضبط الاجتماعي لا يعبر فقط عن وجود خلل وضيفي، بل يعكس – وفق المقاربة البنيوية الوظيفية – حدوث تحول في توازن النظام الاجتماعي برمته، ويطرح تساؤلات عديدة حول قدرة المجتمع على إعادة إنتاج ذاته وفق قواعد مستقرة، كما يجد له تفسيرات في نظرية الضبط الاجتماعي التي ترى أن " ضعف الروابط الاجتماعية (كالارتباط، الالتزام، الاعتقاد والمشاركة) هو ما يفسح المجال أمام السلوك الإجرامي.

في ظل هذه الديناميكيات المتداخلة ، أضحى النسيج الاجتماعي يعاني من هشاشة متزايدة، وبدأت مظاهر اللامعيارية تتجلى بشكل بارز، كما وصفها إميل دوركايم، إذ لم تعد القيم الضابطة للسلوك واضحة أو فعالة بما يكفي لضبط الأفراد، في وقت لم تستطع المنظومة الحديثة تقديم بدائل قوية تحل محل ما تم فقدانه من المرجعيات التقليدية. هنا يصبح المجتمع فضاء مفتوحًا على كل أشكال الانحراف التي تمثل الجريمة أخطر تعبيراتها.

من هذا المنظور، فإن جريمة المخدرات في الجزائر والتي تم تبنيها كانموذج تفسيري للتحليل في هذه الدراسة فإنه لا يمكن قراءتها –جريمة المخدرات –بمعزل عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتجها، فقد تحولت – في كثير من المناطق – إلى بنية قائمة بذاتها، لها منطقها، وفاعلوها، ومؤسساتها غير الرسمية (مروجون، وسطاء، جماعات حماية...)، وأحيانا وتخترق الفضاءات الحضرية، والمدارس، والأحياء الشعبية، لتنتج نسقا فرعيا خاصا، وفي كثير من الحالات لم تعد الجريمة تمثل تهديدا للفرد فقط ، بل أصبحت تهدد النظام الاجتماعي برمته، خاصة حين تتغلغل في الفضاء العام، وتتواطأ – علنيا أو ضمنيا – مع شبكات المصالح والاقتصاد غير الرسمي.

فقد تجاوزت جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري الطابع الكلاسيكي لفعل منحرف فردي أو فعل إجرامي محدود النطاق، لتتحول إلى ظاهرة مركبة تعبر عن اختلالات هيكلية في البناء الاجتماعي، فقد أصبحت ، مرآة عاكسة لتحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، تشهدها البنية المجتمعية، وتمثل في الوقت ذاته أحد أكثر تمظهرات الانحراف خطورة ، فالمخدرات اليوم ليست فقط مادة تستهلك، بل أصبحت سلعة متداولة في سوق غير رسمي له قوانينه وقنواته، وينشط ضمن شبكات محلية، وطنية وحتى عابرة للحدود، ما يجعلها ترتبط بمنطق الاقتصاد الموازي، الذي نشأ في ظل غياب تكافؤ الفرص وتراجع الافق الاقتصادي، خاصة بالنسبة للشباب والفئات الهشة.

وتكشف الإحصائيات الأمنية عن تضخم كبير في حجم الظاهرة، فقد أشارت المديرية العامة للأمن الوطني إلى" تسجيل أكثر من 75 ألف قضية مرتبطة بالمخدرات سنة 2023 بينما أعلنت مصالح الدرك الوطني عن "حجز ما يفوق 29 طن من الكيف المعالج، إضافة إلى أزيد من 10 ملايين قرص مهلوس من مختلف الأنواع ، وهو ما يكشف مدى تعقّد الظاهرة وتشابك أبعادها. ويمثل الشباب الفئة الأكثر تورطا في هذا النوع من الجرائم، حيث تشير معطيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان إلى أن " أكثر من 62% من المتورطين تقل أعمارهم عن 30 سنة ، ما يعكس هشاشة أوضاعهم الاجتماعية، وتفاقم الإقصاء الذي يعانون منه سواء في التعليم، الشغل أو المشاركة الاجتماعية.

في ظل هذا الواقع، يمكن النظر إلى جريمة المخدرات من منظور سوسيولوجي يتجاوز المعالجة القانونية أو الوقائية التقليدية ، فهي تمثل في ضوء نظرية ميرتون حول التكيف المنحرف، " شكلا من أشكال "الإبداع المنحرف"، حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق الأهداف الثقافية (كالثراء أو الاستقلال المادي) بوسائل غير مشروعة، نتيجة انسداد القنوات الرسمية والمشروعة أمامهم

ن كما تفسرها النظرية الصراعية باعتبارها " تعبيرا عن التفاوت الاجتماعي، واحتجاجًا خفيًا على الظلم الطبقي والحرمان من الموارد الرمزية والمادية التي يحتكرها المركز الاجتماعي، وتضيف مفاهيم بورديو بعدا رمزيا حين يرى في هذه الأفعال تمردًا على "العنف الرمزي" الذي تمارسه البنية الاجتماعية، من خلال الإقصاء من رأس المال الثقافي والاقتصادي.

في هذا السياق، تغدو جريمة المخدرات أداة لفهم المجتمع أكثر مما هي موضوع دراسة جنائية، لأنها تسلّط الضوء على عمق التفكك الاجتماعي، وعلى فشل أنساق الضبط (الأسرة، المدرسة، الدين، القانون)، كما تُعبّر عن صراع ضمني بين أنظمة التراتب الاجتماعي، وعن طرق بديلة للاندماج – عبر الهامش – في ظل تهميش رسمي ممنهج.

أمام تعقيد الظاهرة الإجرامية وتنامي انتشار المخدرات في الجزائر، يجد الباحث في علم الاجتماع نفسه مدفوعًا إلى تجاوز التفسيرات المبسّطة التي تحصر الجريمة في بعدها القانوني، ليتناولها باعتبارها نتاجًا لبنى اجتماعية واقتصادية مختلّة، وسلوكًا يتجذر في عمق النسق الثقافي والقيمي. فالجريمة – وفي مقدمتها جريمة المخدرات – لم تعد فعلًا شاذًا عن المجتمع، بل غدت في

كثير من السياقات أحد تمظهراته البنيوية، تتغذى على عوامل اجتماعية متشابكة كالفقر، البطالة، التهميش، انهيار القيم، هشاشة مؤسسات التنشئة، وتفاقم الشعور بالاغتراب الاجتماعي.

وبذلك يمكن القول بأن هذه الجريمة –جريمة المخدرات – قد تجاوزت طابعها الفردي لتصبح ظاهرة بنيوية معقدة، ترتبط بشبكات محلية وإقليمية، وتخترق مختلف الفضاءات الاجتماعية، في ظل تراجع فعالية المنظومة الوقائية والقانونية، وتزايد هشاشة الفئات الشبابية، خصوصًا غير المتمدرسين والعاطلين عن العمل ، وترافق هذا التحول مع بروز تمثلات جديدة تجاه المخدرات، لم تعد تنظر إليها دائمًا بوصفها جريمة، بل أضحت في بعض الأوساط تمثل سلوكيات مألوفة أو حتى نمط حياة، و من هنا يصبح التناول السوسيولوجي لجريمة المخدرات في الجزائر لا مجرد خيار بل ضرورة علمية ، إذ يمكننا من قراءة الظاهرة من الداخل، وفهم منطقها الاجتماعي، وهنا نجد أهمية توظيف المقاربة التفاعلية الرمزية التي ترى في الجريمة على أنها نتاج لتفاعل اجتماعي ، حيث قد تتحول وصمة الانحراف إلى هوية لصيقة بالفرد، خاصة عندما تُمارس عليه سياسات إقصائية أو تصنيفات أمنية تجعله يعيد إنتاج الجريمة، كذلك نظرية الضبط الاجتماعي تسمح بفهم كيف أن ضعف العلاقة بين الفرد والمجتمع، وغياب الالتزام الأخلاقي، يزيد من احتمالية الانخراط في الفعل الإجرامي، أما على المستوى البنيوي، فالمقاربات الصراعية تبرز أهمية التفاوت الاجتماعي في تفسير الجريمة بوصفها ردة فعل على منظومة الامتيازات التي تقصي وتهمش.

من هذا المنظور، فإن دراسة العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي جريمة المخدرات ليست فقط محاولة لفهم فعل إجرامي محدد، بل هي مقاربة علمية لتحليل التصدعات التي يعرفها المجتمع في سياق تحولاته البنيوية، وعليه يتجه هذا البحث إلى دراسة الترابط بين هذه التحولات من جهة، وتطور الظاهرة الإجرامية من جهة ثانية، ضمن إطار سوسيولوجي تحليلي يزاوج بين المعطى الميداني والتأصيل النظري، وهذا من خلال محاولة الاجابة عن اشكالية مركزية تتناول العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي جريمة المخدرات، وذلك في ضوء مقاربات سوسيولوجية متعددة (البنيوية الوظيفية، الصراعية، التفاعلية الرمزية، الضبط الاجتماعي)

وعليه جاء **التساؤل الرئيسي للدراسة** لهذا البحث الصيغة التالية:

إلى أي مدى أسهمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة في تفاقم ظاهرة الجريمة المرتبطة بالمخدرات، من حيث انتشارها، تغير بنيتها، وتحوّل تمثلاتها داخل المجتمع؟

التساؤلات الفرعية (الجزئية)

1. كيف أثرت التغيرات التي طرأت على البناء الأسري والمجتمعي في تفاقم ظاهرة تعاطي وترويج المخدرات؟
2. ما العلاقة بين الواقع الاقتصادي (البطالة، الفقر، التهميش) وبين انتشار السلوك الإجرامي المرتبط بالمخدرات؟
3. كيف تنعكس التحولات الثقافية والاجتماعية الحديثة على التمثلات الجماعية للمخدرات والجريمة؟
4. ما دور وسائل الإعلام والتواصل الحديثة في إعادة تشكيل صورة المخدرات داخل المجتمع؟
5. إلى أي حد تستجيب المنظومة القانونية والسياسات الوقائية للتحولات الراهنة في المجتمع؟
6. هل توجد فروق دالة في طبيعة الفاعلين داخل الشبكات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات وفق التحولات السوسيو–اقتصادية؟

ثانيا. فرضيات الدراسة

1. الفرضية العامة للدراسة

ساهمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة في تفاقم ظاهرة الجريمة المرتبطة بالمخدرات، من خلال تفكيك الأنساق التقليدية للضبط الاجتماعي، وارتفاع معدلات التهميش الاقتصادي، وتغير تمثلات الأفراد تجاه السلوك المنحرف.

2. الفرضيات الجزئية

2.1. أدّت التغيرات التي طرأت على البنية الأسرية (الطلاق، التفكك، ضعف الرقابة) إلى رفع قابلية الشباب للانخراط في شبكات التعاطي والترويج.

2.2. ساهمت البطالة، والفقر، وغياب العدالة الاجتماعية في خلق بيئة خصبة لانتشار المخدرات كآلية للهروب والتكيّف.

2.3. كشفت التحولات الثقافية عن انزياح في تمثلات المجتمع للمخدرات، بحيث لم تعد تصنف دائما كجريمة بل في بعض الأحيان تصنف كـ"سلوك شبابي."

2.4. أسهمت وسائط الإعلام والتواصل الاجتماعي في تطبيع المخدرات ضمن الخطاب الشعبي، خصوصًا في أوساط الشباب.

2.5. تظهر المنظومة القانونية والوقائية ضعفا في الاستجابة الفعالة نظرا لطبيعة الظاهرة المركبة والمتغيرة.

2.6. تعرف الشبكات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات تحولا في بنيتها، بحيث تضم اليوم أفرادًا من مستويات تعليمية واجتماعية مختلفة، ما يعكس تعقد الظاهرة بفعل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

ثالثا. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية أي دراسة علمية من عدة اعتبارات متداخلة، أبرزها: طبيعة الموضوع، وحداثته، وإشكاليته، والسياق الاجتماعي الذي تنشأ فيه، إضافة إلى ما يمكن أن تُقدمه من إسهامات معرفية أو عملية للمجتمع والمجال العلمي معًا، وفي هذا الإطار، تتأتى أهمية هذه الدراسة من تناولها لموضوع مركّب وذو حساسية بالغة، يتمثل في العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي ظاهرة الجريمة، مع التركيز على جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري.

ففي ظل ما يشهده هذا المجتمع من تحولات متسارعة، عرفت الجريمة عمومًا، وجريمة المخدرات على وجه الخصوص، تطورًا ملحوظًا كماً ونوعاً، مما يفرض ضرورة مقاربة الظاهرة بمداخل تحليلية جديدة. وتتمثل أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. الأهمية النظرية:

أ / أهمية موضوعية :

تسلط الضوء على ظاهرة اجتماعية راهنة ومعقّدة، هي الإدمان على المخدرات، من منظور سوسيولوجي يربطها بسياق التحولات البنيوية التي يعرفها المجتمع الجزائري، ما يمنحها بعدًا استراتيجيًا في فهم الأسباب والنتائج المتبادلة بين الظاهرة والمجتمع.

ب / أهمية علمية:

- إثراء الأدبيات السوسيولوجية المتعلقة بالتحولات الاجتماعية والانحراف، من خلال ربط جريمة المخدرات بالمتغيرات البنيوية (التحضر، التفكك الأسري، البطالة ...) .
- تقديم مقاربة تحليلية شاملة تتجاوز الأطر التقليدية التي تفصل بين الجريمة والإدمان، وتبيّن كيف أن الإدمان ليس مجرد نتيجة بل محفّز للجريمة.
- توسيع الحقل المعرفي للدراسات السوسيولوجية حول الجريمة والإدمان في الجزائر، بما يفتح آفاقًا لدراسات لاحقة أكثر تخصصًا.

– توظيف عدد من النظريات السوسيولوجية (نظرية التفكك الاجتماعي، الأنومي، الحرمان النسبي...) لتوفير تفسير علمي متكامل للظاهرة المدروسة.

ج / أهمية راهنة :

تنبع من تزايد معدلات الجريمة المرتبطة بالمخدرات، وارتفاع نسب التعاطي خاصة في أوساط الشباب، مما يجعل الموضوع ملحًّا من حيث المعالجة والبحث الأكاديمي، ويعكس حاجة مجتمعية فعلية لفهم أعمق للظاهرة وأسبابها البنيوية.

د / الأهمية التطبيقية (العملية) :

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم نتائج ميدانية قد تفيد:

- صُنّاع القرار في المجالين الاجتماعي والأمني.
- الجهات المعنية بوضع السياسات الوقائية والعلاجية في مجال مكافحة المخدرات.
- الفاعلين في المجتمع المدني المهتمين بالتوعية والتأطير حول مخاطر الإدمان والجريمة.

فمن خلال ما ستخلص إليه من معطيات تحليلية، يمكن أن تساهم الدراسة في تحسين البرامج الوقائية، وصياغة تدخلات أكثر فعالية، تستند إلى تشخيص دقيق للواقع.

رابعا. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف النظرية والميدانية، يمكن تلخيصها في ما يلي:

– رصد وتحليل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة.

– تشخيص أسباب تفشي ظاهرة الإدمان على المخدرات، مع التركيز على الفئات الشابة الأكثر عرضة.

– تحليل العلاقة التبادلية بين تعاطي المخدرات وارتكاب الجريمة، انطلاقًا من أطر نظرية سوسيولوجية.

– فهم ديناميكيات التحوّل الاجتماعي في المجتمع الجزائري وتأثيرها على أنماط الانحراف السلوكي.

– اقتراح توصيات واستراتيجيات عملية للحد من انتشار المخدرات والجريمة ذات الصلة، على ضوء النتائج الميدانية.

المساهمة في النقاش العلمي حول التحولات المجتمعية وانعكاساتها الجرمية، ضمن سياق محلي.

خامسا. تحديد مفاهيم الدراسة:

1 / التحولات الاجتماعية

– **التحولات الاجتماعية لغةً:** التحوُّل لغةً من "تحوّل يتحوّل تحوّلًا"، أي تغيّر من حال إلى حال. ويُقال: "تحوّل الشيء" أي تغيّر وضعه أو انتقل من حالة إلى أخرى[1]. وهو بمعنى الانقلاب أو الانتقال في الصفات أو الهيئات أو المواقع.

– **التحولات الاجتماعية اصطلاحًا:** تُعرَّف التحولات الاجتماعية بأنها: " مجموعة التغيّرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي، سواء على مستوى النظم أو القيم أو العلاقات أو الأدوار داخل المجتمع، بفعل عوامل داخلية أو خارجية"[2].

وقد عرفها الباحث الفرنسي ريمون بودون بأنها: "تغيرات طويلة الأمد تمس البنيات الاجتماعية

[1] – ابن منظور، **لسان العرب**، مادة "حوّل"، ج2، ص 262.

[2] – أحمد زكي بدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، 2000، ص 112.

الكبرى كالأسرة، المدرسة، الاقتصاد، الدولة...»"[1].

أما في علم الاجتماع السياسي، فهي تفهم كتغير في النسق القيمي أو في أنماط التفاعل بين الفاعلين الاجتماعيين داخل الحقل المؤسساتي أو خارجَه.

– **التحولات الاجتماعية سوسيولوجيًا:** تُعدّ التحولات الاجتماعية من أبرز مفاهيم السوسيولوجيا الكلاسيكية والمعاصرة. فبحسب منظور *أوغست كونت*، يُنظر إلى التحول" كمرحلة في تطور المجتمع من الحالة اللاهوتية إلى الوضعية"[2]

أما *كارل ماركس*، فربط التحول الاجتماعي "بالتغيّر في البنية التحتية للمجتمع، خاصة علاقات الإنتاج، وما ينجم عنها من تغيرات في البنية الفوقية من قيم ومؤسسات" [3].

ووفقا للطرح الدوركايمي، فإن التحولات الاجتماعية ترتبط بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، أي : "تنتقل من البنى التقليدية إلى الحديثة، حيث تزداد التخصصات ويضعف التماسك بفعل تقسيم العمل الاجتماعي"[4] .

من جهة أخرى، تنظر المقاربات البنيوية الوظيفية إلى التحول الاجتماعي باعتباره "محصلة لتفاعلات متعددة بين عناصر النسق الاجتماعي، ويمثل خلل أحد هذه العناصر سببًا لتحول شامل في المجتمع"[5].

---

[1]- Raymond Boudon، Sociologie de l’inégalité، Presses Universitaires de France, 1973, p. 14

[2] - Auguste Comte، Cours de philosophie positive، Paris, 1830.

[3] - Karl Marx، Le Capital، Tome I، Éditions Sociales، Paris, 1969.

[4]- Durkheim، E.، De la division du travail social, PUF, 1960, pp. 98–101.

[5] - Parsons، Talcott، The Social System، Free Press, 1951.

أما المقاربة التفاعلية الرمزية، فتركز على أن التحولات لا تحدث فقط على مستوى البناء الكلي، بل تحدث "على صعيد التفاعلات اليومية والمعاني الرمزية التي يحملها الأفراد تجاه واقعهم"[1] .

وفي السياق العربي والجزائري خاصة، فإن التحولات الاجتماعية غالبًا ما ترتبط بعمليات التحديث السريع، والتغير الديموغرافي، والنزوح، والتحولات الاقتصادية، وتأثير العولمة، مما "يسبب تغييرات في أنماط الأسرة، التربية، التشغيل، والعلاقات بين الجنسين أو بين الأجيال"[2].

– **التحولات الاجتماعية إجرائيًا:** يقصد بالتحولات الاجتماعية في هذا البحث تلك التغيرات التي طرأت على البنية المجتمعية الجزائرية في العقود الأخيرة، سواء في أنماط العلاقات الأسرية، أو في أشكال التماسك الاجتماعي، أو في منظومة القيم ، أو في وظائف المؤسسات الاجتماعية كالأسرة والمدرسة.

ويركز البحث خصوصًا على التحولات التي أثّرت على آليات الضبط الاجتماعي، وأسهمت في بروز أنماط جديدة من السلوك الاجتماعي أبرزها الانحرافات والجريمة المرتبطة بالمخدرات. وتُدرس هذه التحولات في ضوء العلاقة السببية مع تنامي ظاهرة الجريمة، لا سيما لدى فئات الشباب والمهمّشين في الفضاءات الحضرية وشبه الحضرية.

2 / التحولات الاقتصادية

– **التحولات الاقتصادية لغةً:** التحوُّل كما أشرنا في السابق يعني الانتقال من حالة إلى أخرى، أما *الاقتصاد*، فهو في اللغة من " القصد و الاعتدال، ويُقال: «اقتصَدَ في أمره» أي لم يُفرط ولم يُقصّر ÷ وعليه فالتحولات الاقتصادية لغة تعني: " التغيّرات التي تطرأ على النشاطات المرتبطة بكسب العيش والتعاملات المالية والانتاج والاستهلاك"[3] .

---

[1] - Goffman, Erving, The Presentation of Self in Everyday Life, Anchor Books, 1959.

[2] – شرفي عبد القادر، التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 54.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، مادة "قصد"، ج 3، ص 266.

– **التحولات الاقتصادية اصطلاحًا:** تعرف التحولات الاقتصادية اصطلاحًا بأنها: "التغييرات الجوهرية التي تحدث في نظام الإنتاج والتوزيع والاستهلاك داخل مجتمع معين، نتيجة لعوامل متعددة، من بينها التقدم التكنولوجي، التغيرات السياسية، أو التوجهات الاقتصادية الكبرى (كالتحول من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد سوق..)"[1] .

ويشير آخرون إلى أن التحول الاقتصادي: يشير الى" الانتقال من نمط اقتصادي تقليدي قائم على الزراعة أو الحرف، إلى نمط صناعي أو خدمي أكثر تعقيدًا وتطورًا، مصحوبًا بتغيرات في البنية الاجتماعية"[2] .

– **التحولات الاقتصادية سوسيولوجيًا:** يتعامل علم الاجتماع مع التحولات الاقتصادية لا باعتبارها ظاهرة تقنية فحسب، بل كعامل بنيوي يؤثر بعمق على البناء الاجتماعي، والتغير الثقافي، وأنماط الحياة. وقد أكدت المقاربات السوسيولوجية على أن التحول في النمط الاقتصادي يؤدي غالبًا إلى تغيّر في الطبقات الاجتماعية، توزيع السلطة، وعلاقات العمل.

_ في الفكر الماركسي، تمثل البنية الاقتصادية القاعدة التي تنبثق منها البنية الفوقية (من مؤسسات وقيم وأفكار)، وبالتالي فإن أي تحول اقتصادي مثل الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية يؤدي بالضرورة إلى تغيرات اجتماعية حادة"[3] .

_ أما عند *ماكس فيبر*، فالتحولات الاقتصادية لا تنفصل عن القيم الثقافية، حيث " ربط بين نشأة الرأسمالية الحديثة والأخلاق البروتستانتية، في إطارما يسمى بسوسيولوجيا الفعل والمعنى"[1]

---

[1] – عبد الباسط محمد حسن، التحولات الاقتصادية في المجتمعات النامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص 33.

[2] – عبد العزيز برغوث، مفاهيم التغيير والتنمية في الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الفكر، دمشق،2012، ص 98.

[3] – كارل ماركس، رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 2004، ج1، ص 48.

_ ومن منظور *إيميل دوركايم*، فإن "التخصص المهني والتقسيم الاقتصادي للعمل يُفضيان إلى التضامن العضوي، وهي سمة المجتمعات الحديثة التي تُنتج أشكالًا جديدة من التماسك الاجتماعي، ولكنها قد تفضي إلى اللامعيارية (الأنومي) حين تختل التوازنات"[2] .

_ وفي المقاربات المعاصرة، يرى السوسيولوجيون أن "التحولات الاقتصادية المرتبطة بالعولمة، الليبرالية الجديدة، وانسحاب الدولة من القطاعات الاجتماعية، أدت إلى خلق أشكال من الهشاشة الاقتصادية، البطالة، التفاوت، والفقر، وكلها مظاهر لها تأثير مباشر على السلوك الاجتماعي والانحراف"[3] .

وفي الحالة الجزائرية، كانت التحولات الاقتصادية في العقود الأخيرة حادة ومركبة:

- من اقتصاد اشتراكي موجه بعد الاستقلال، إلى الانفتاح الليبرالي في التسعينات،
- مع تبعات سياسات التكييف الهيكلي،
- وتذبذب أسعار النفط،
- وانتشار السوق الموازية.

وقد أثرت هذه التحولات في انتشار الفقر، البطالة، و اللااستقرار الاجتماعي، مما وفّر تربة خصبة لانتشار الانحرافات الاجتماعية.

– **التحولات الاقتصادية إجرائيًا:** يقصد بالتحولات الاقتصادية في هذه الدراسة تلك التغيرات التي مست البنية الاقتصادية الجزائرية في العقود الأخيرة، خاصة ما تعلق بـ:

- تراجع دور الدولة في التوظيف والخدمات،

---

[1] - Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Routledge, 2001.

[2] - Durkheim, E., *De la division du travail social*, PUF, 1960, p. 119.

[3] – بيير بورديو، بؤس العالم، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال، الدار البيضاء، 1999، ص 61.

- توسع الاقتصاد غير الرسمي،
- ارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب،
- اختلال العدالة في توزيع الثروة،
- وانعكاسات التغيرات العالمية (العولمة، الأزمات الاقتصادية الدولية) .

ويركز البحث على مدى تأثير هذه التحولات على الواقع الاجتماعي وعلى بروز سلوكيات منحرفة مرتبطة بجريمة المخدرات، سواء من خلال هشاشة الوضع المعيشي أو تآكل الحماية الاجتماعية أو تراجع فرص الإدماج الاقتصادي لفئات واسعة.

3 / الجريمة

– **الجريمة لغة:** الجريمة في اللغة من "جرم"، وتشير الى الذنب والخطيئة والاعتداء، فيقال: أجرم "أي اقترف ذنبًا، والجريمة تعني الفعلة الشنيعة أو المحرمة"[1] ، وقد ورد في لسان العرب أن: " الجُرْم هو الذنب، وأَجْرَمَ فلان :أذنب وارتكب جرمًا"[2] .

– **الجريمة اصطلاحا:** يصطلح على الجريمة من الناحية القانونية على أنها : " كل فعل أو امتناع عن فعل يجرّمه القانون ويقرر له عقوبة"[3] ، فهي بذلك فعل غير مشروع يُعاقب عليه القانون الجزائي، وتختلف باختلاف طبيعتها: جناية، جنحة، أو مخالفة ، فنجد مثلا قانون العقوبات الجزائري في مادته الأولى ينص على أنه : " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"[4] ، ما يعني أن الجريمة لا تقوم إلا إذا توفرت أركانها الثلاثة :الركن الشرعي، الركن المادي، والركن المعنوي.

---

[1] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، دار الدعوة، القاهرة، 2004، ص 137.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، مادة "جرم"، ج12، ص 132.

[3] – عبد الفتاح بيومي حجازي، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص 23.

[4] – قانون العقوبات الجزائري، المادة 1، أمر رقم 66–156 المؤرخ في 8 جوان 1966، المعدل والمتمم.

– **الجريمة سوسيولوجيًا:** من الناحسة السوسيولوجية ، لا ينظرالى الجريمة باعتبارها خرقًا للنصوص القانونية فقط ، بل باعتبارها "ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اضطرابات في التنظيم الاجتماعي أو انعدام التوازن بين الأفراد والمؤسسات"[1]

وقد ميز دوركايم بين الجريمة كظاهرة مرضية وأخرى طبيعية، حيث أشارالى أن: "كل مجتمع يحتوي على الجريمة لأنها تعبر عن تنوع في القيم واختلاف في التصورات الأخلاقية "[2] ، أما "روبرت ميرتون"، فقد اعتبر الجريمة تحدث نتاج لـ : " فجوة بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيقها، وهو ما أطلق عليه "الأنومي" أو اللامعيارية"[3] .

اذن فالجريمة وفقا لهذا المنظور ليست فقط مخالفة للقانون، بل " مؤشر على خلل اجتماعي أوسع، قد يرتبط بالبطالة، الفقر، التفكك الأسري، أو التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة"[4] .

– **الجريمة إجرائيًا:** يقصد بالجريمة في هذا البحث كل فعل مخالف للقانون، يظهر كنتاج للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مست البنية المجتمعية في الجزائر، ويمسّ بالأمن العام والاستقرار الاجتماعي.

ويركز البحث خاصة على جريمة المخدرات، باعتبارها من الجرائم المركبة التي تجمع بين الطابع الجنائي، والطابع الاقتصادي والاجتماعي، وتمثل تجليًا مباشرًا لتأثير التحولات السريعة في المجتمع، مثل: (البطالة المستشرية بين فئة الشباب، تفكك الروابط الأسرية والاجتماعية، توسّع اقتصاد السوق الموازي، ضعف آليات الرقابة والضبط الاجتماعي) ، وتُدرج جريمة المخدرات ضمن الجرائم المعقدة والعابرة للحدود، والتي تتطلب مقاربة تحليلية متعددة الأبعاد لفهم جذورها وتمظهراتها.

---

[1] – سليم بوفلاقة، *علم الإجرام: مقاربات نظرية وتطبيقية*، دار الهدى، الجزائر، 2020، ص 45.

[2] - Emile Durkheim, *The Rules of Sociological Method*, Free Press, 1982, p. 101.

[3] - Robert Merton, *Social Theory and Social Structure*, Free Press, 1968, pp. 186-214.

[4] _ محمد شفيق شلاح، التحولات الاجتماعية وانعكاسها على الجريمة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، عدد 29، 2018، ص 87.

4 / المخدرات

– **المخدرات لغة:** المخدرات من مادة "خَدَرَ"، ويُقال: "أخدره" أي "جعله فاقدًا للإحساس أو الوعي والخدر هو الفتور والكسل وفقدان الشعور الحسي في الجسد" [1]، ومنه جاء مصطلح "المخدر" ليعني كل مادة تُفقد الإنسان الإحساس أو تُعطّل وظائف الجهاز العصبي جزئيا أو كليا.

– **المخدرات اصطلاحا:** تُعرّف المخدرات من الجانب القانونيّ بأنها: " كل مادة طبيعية أو تركيبية تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وتؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان، وينجم عن تعاطيها ضرر جسدي أو نفسي أو اجتماعي، ويمنع القانون تداولها أو استخدامها إلا في حالات معينة"[2] . وقد تم تعريفها ضمن الاتفاقية الدولية للمخدرات لسنة 1961 على أنها : " مواد تؤدي إلى التسمم أو فقدان الوعي وتُحدث اعتيادًا نفسيًا أو جسديًا لدى المتعاطي"[3] .

– **المخدرات سوسيولوجيًا** : من الناحية السوسيولوجية فإن المخدرات لا تعتبر فقط مواد تُستعمل طبيًا أو ترفيهيًا، بل تعتبر " ظاهرة اجتماعية مركبة تنطوي على أبعاد ثقافية، اقتصادية، ونفسية"[4]. اذن فالمخدرات من المنظور السوسيولوجي، تشكل " مظهرًا من مظاهر الانحراف الاجتماعي، ويُفسَّر انتشارها في المجتمعات المعاصرة على أنه نتاج لتحوّلات بنيوية تؤثر في الأسرة، المدرسة، سوق العمل، ونظام القيم"[5] ، أما وفقا للمقاربة البنائية الوظيفية، فإن تعاطي وادمان المخدرات يعكس اختلالًا في عملية التنشئة الاجتماعية وفقدانًا للضبط الاجتماعي، خاصة في الأوساط التي تعاني

---

[1] _ ابن منظور، لسان العرب، مادة "خدر"، ج5، ص 150.

[2] – عبد الفتاح بيومي حجازي، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 91.

[3] – الأمم المتحدة، الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، المادة الأولى.

[4] – عبد الله إبراهيم، الاجتماع الطبي: المخدرات نموذجًا، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2007، ص 43.

[5] – مصطفى صفوان، التحولات الاجتماعية وتعاطي المخدرات في المجتمع العربي، مجلة الفكر المعاصر، العدد 65، 2019، ص 65.

من التفكك الأسري أو الهشاشة الاقتصادية"[1]، أما بالنسبة للمقاربة التفاعلية الرمزية فترى أن متعاطي المخدرات كمن" يحمل وسمًا اجتماعيًا يساهم في تكريس سلوك الانحراف بدل علاجه"[2] . كما يُعد تعاطي وترويج المخدرات في كثير من السياقات " نموذجا من نماذج الاحتجاج غير المباشر اتجاه الإقصاء والتهميش الاجتماعي، ووسيلة للهروب من الواقع المعقد و المتشابك الذي يعيشه الأفراد في ضعف الرعاية الاجتماعية و انسداد الأفق التنموي"[3] .

– **المخدرات إجرائيا:** يقصد بالمخدرات في هذا البحث كل مادة طبيعية أو مصنّعة تُستهلك بشكل غير قانوني وتؤثر على سلوك الفرد وانتمائه واندماجه الاجتماعي، وتمثّل بذلك مظهرًا من مظاهر الجريمة والانحراف في المجتمع الجزائري المعاصر.

ويركّز البحث على جريمة المخدرات باعتبارها جريمة مركبة، تتداخل فيها شبكات الاتجار والترويج، مع ضعف آليات الردع والوقاية، خصوصًا في ظل التحولات السريعة التي تشهدها البلاد، ويدرس موضوع المخدرات هنا بوصفه نتاجا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وكمحرك مباشر لعدة أشكال من الانحرافات مثل السرقة، العنف، التسيب المدرسي، وحتى الجرائم المنظمة.

سادسا. المقاربة النظرية للدراسة:

إن اعتماد المقاربات النظرية في البحوث السوسيولوجية يعتبر أحد الركائز الأساسية، إذ تمثل الأطر النظرية العدسة التي من خلالها يُمكن للباحث أن يفسر الظواهر الاجتماعية، ويعيد تركيب معانيها الكامنة، ويستكشف التفاعلات البنيوية والرمزية المحيطة بها. ومن دون هذا الإطار، تغدو الدراسة أقرب إلى الوصف المجرّد منها إلى التحليل العلمي المؤسّس. وتكمن أهمية إدراج المقاربات النظرية في هذه الدراسة بالذات في الحاجة إلى فهمٍ معمّقٍ لكيفية تأثير التحولات البنيوية التي شهدها

---

[1] _ *Durkheim, E., Suicide: A Study in Sociology, The Free Press, 1951, p. 168.*

[2] _ Howard Becker, *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*, Free Press, 1963, pp. 34-60.

[3] – بوشنافة رشيد، السوسيولوجيا والانحراف في المجتمع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2016، ص 123.

المجتمع الجزائري، خصوصًا في العقود الأخيرة، على مسارات الجريمة، من حيث تمظهراتها وأسبابها وتطورها، مع التركيز على جريمة المخدرات كنموذج تعبيري عن ذلك التحوّل.

وتكتسي هذه العملية أهمية مضاعفة لكون الظاهرة موضوع الدراسة (جريمة المخدرات) تتسم بالتعقيد والتداخل مع عدّة أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية، ما يقتضي تجنّب التفسير الأحادي، واعتماد مقاربات متعددة متكاملة تسمح بقراءة الظاهرة من زوايا مختلفة.

و لذلك فإن توظيف المقاربات النظرية في هذه الدراسة لا يعبر عن خيار منهجي فحسب، بل ضرورة علمية لتمكين الباحث من إسقاط المفاهيم النظرية على واقع الدراسة الميدانية في ولاية الأغواط، وفهم ما إذا كانت هذه الأطر قادرة على الإحاطة بخصوصية السياق المحلي، أو تحتاج إلى تعديل في ضوء المعطيات الجزائرية.

وعليه، تم انتقاء مجموعة من المقاربات النظرية التي تساعد على تحليل الجريمة في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وهي :مقاربة التفكك الاجتماعي، المقاربة الأنومية، المقاربة التفاعلية الرمزية، ثم المقاربة السوسيواقتصادية .وقد جاء اختيار هذه المقاربات بناءً على ملاءمتها للظاهرة المدروسة، وتوافقها مع أسئلة البحث وفرضياته، فضلًا عن قابليتها للتطبيق في المجال السوسيولوجي الجزائري.

المقاربة الأولى/ مقاربة التفكك الاجتماعي:

من بين أبرز المقاربات النظرية التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة تبرز مقاربة التفكك الاجتماعي كمدخل سوسيولوجي حيوي لفهم تحوّلات البنية الاجتماعية وانعكاساتها على الظواهر الإجرامية، لا سيما في السياقات التي تعرف اضطرابات متسارعة في النسيج الأسري، والتماسك المجتمعي، وأنماط الضبط الاجتماعي. يعود أصل هذه المقاربة إلى أطروحات رواد علم الاجتماع في مطلع القرن العشرين، وعلى رأسهم "إميل دوركايم" الذي ارتكز في تحليله للظواهر الاجتماعية على التمايز بين المجتمعات ذات التضامن الآلي وتلك ذات التضامن العضوي، مؤكدًا أنّ كل خلل في علاقات التضامن يؤدي إلى اختلال في النظام الاجتماعي، ومن ثمة تنامي مظاهر الانحراف والجريمة.

لقد تم تبني هذه المقاربة في هذه الدراسة بالنظر إلى خصوصية المجتمع الجزائري، الذي عرف خلال العقود الأخيرة سلسلة من التحولات المتلاحقة، سواء بفعل السياسات الاقتصادية المطبقة أو بفعل التغيرات الديمغرافية والثقافية، والتي ساهمت مجتمعة في إضعاف الكثير من آليات الضبط التقليدي، وعلى رأسها مؤسسة الأسرة. فقد أصبح من الملاحظ ارتفاع مؤشرات التفكك الأسري، وتزايد نسب الطلاق، وتراجع دور الوالدين في التنشئة، مقابل تمدّد فضاءات الضبط غير الرسمي (الشارع، الرفاق، الشبكات غير القانونية...). وهذا ما يجعل من مقاربة التفكك الاجتماعي أداة مفيدة لتحليل العلاقة بين ضعف التماسك الاجتماعي وتنامي بعض مظاهر الجريمة، وعلى رأسها جريمة تعاطي وترويج المخدرات.

ضمن هذا السياق، تبرز أهمية المفاهيم الداعمة المرتبطة بهذه المقاربة، كـ"الضبط الاجتماعي"، الذي يشير إلى مجموع الآليات الرسمية وغير الرسمية التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع، وتُحدد درجة امتثالهم للمعايير السائدة. فحينما تضعف هذه الآليات، سواء بفعل غياب الرقابة الأبوية أو ضعف المراقبة المجتمعية أو عجز المؤسسات الرسمية عن أداء أدوارها، تزداد قابلية الأفراد للانخراط في سلوكيات منحرفة، كما يمكن الإشارة إلى مفهوم "التفكك القيمي"، الذي يُشير إلى حالة التباين والتناقض في القيم المرجعية التي يُفترض أن تَضبط الفعل الاجتماعي. فعندما يتعرض الفرد لضغوط قيمية متناقضة بين ما يُلقَّنه داخل الأسرة والمدرسة، وما يتعرّض له من خلال وسائل الإعلام أو الواقع اليومي، يفقد القدرة على تمييز المقبول من المرفوض، فيتحوّل إلى فاعل غير مندمج، بل وقد يكون مستعدًا للانخراط في شبكات الجريمة المنظمة، ومنها شبكات المخدرات.

وتُسند هذه المقاربة ببحوث سوسيولوجية حديثة أظهرت العلاقة بين هشاشة البنى الاجتماعية وتنامي الجريمة، فقد بيّنت دراسة ميدانية أجريت بالجزائر العاصمة أنّ أغلب المتورطين في قضايا المخدرات هم من خلفيات أسرية مفككة، أو من أوساط تعاني من غياب الضبط الأبوي والمؤسسي، وأنّ غياب القدوة والرقابة يُعدّ من بين المحددات الكبرى لولوج عالم الإدمان والانحراف " [1]، كما أكّد

[1] – بن عبد الله، نسيمة، الأسرة الجزائرية بين التماسك والتفكك: قراءة سوسيولوجية في علاقة الأسرة بظاهرة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة 2، عدد 15، 2021 ، ص. 112.

تقرير صادر عن الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة أنّ هناك تلازمًا واضحًا بين غياب الاستقرار الأسري وانتشار تعاطي المخدرات في الوسط المدرسي"[1] .

إنّ اعتماد مقاربة التفكك الاجتماعي في هذه الدراسة جاء انطلاقًا من هذه المؤشرات، ومن الحاجة إلى فهم كيف ساهمت التحولات البنيوية – سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع المحلي أو حتى الدولة – في تفكيك شبكات الضبط التقليدي، مما أفسح المجال أمام ظواهر انحرافية مستجدة، تبرز من خلالها المخدرات كإحدى الأدوات الرمزية والمادية لتفريغ الإحباط، ومراكمة الربح السريع، والانتماء إلى مجموعات موازية تعيد للفرد "مكانته المفقودة" في المجتمع الرسمي.

المقاربة الثانية/ مقاربة الأنومي (اللامعيارية) :

من بين المقاربات النظرية التي تفرض نفسها بقوة عند دراسة الظواهر الإجرامية في السياقات المتحوّلة، تبرز مقاربة الأنومي التي تعود أساساتها النظرية إلى أعمال "إميل دوركايم"، والتي وُسّعت لاحقًا على يد "روبرت ميرتون" ضمن النسق البنائي الوظيفي. وتقوم هذه المقاربة على فرضية محورية مفادها أن الانحراف والجريمة هما نتيجة مباشرة لحالة من اللانتظام الاجتماعي أو ما يُعرف بـ"الأنومي"، أي غياب المعايير أو تصدعها داخل النسق القيمي للمجتمع، وهو ما يؤدي إلى اضطراب في سلوك الأفراد وميولاتهم.

لقد تم تبني هذه المقاربة في هذه الدراسة نظرًا لما يطبع المجتمع الجزائري من مظاهر تفكك على مستوى البنية القيمية، حيث أصبحت القيم التقليدية – التي كانت تؤطر السلوك وتحدد معايير النجاح المشروع – تعاني من هشاشة في الترسّخ، في حين برزت قيم جديدة مرتبطة بالنفعية، والربح السريع، والمكانة الاجتماعية المُصطنعة، التي لا توازيها بالضرورة معايير إنجازية مؤسساتية (كالدراسة أو الشغل المشروع). في هذا الإطار، تبرز أهمية نموذج "روبرت ميرتون" في تفسير الجريمة، حيث اعتبر أنّ الانحراف يحدث حينما لا تتوفر للفرد الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف الثقافية المعترف

[1]– الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، تقرير حول الطفولة والمخاطر الاجتماعية في الجزائر، الجزائر، 2022، ص 63

بها اجتماعيًا، فيلجأ إلى وسائل غير مشروعة (كالسرقة، أو الاتجار بالمخدرات، أو الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي) لتلبية طموحاته.

تعكس مفاهيم هذه المقاربة الوضع السوسيولوجي الذي تعيشه فئات واسعة من الشباب، ممن يجدون أنفسهم أمام طموحات كبيرة يصعب تحقيقها عبر القنوات النظامية، فـ"الفجوة بين الأهداف والوسائل تعتبر مفتاح لفهم كيف يتحول الإحباط الاقتصادي والاجتماعي إلى أرضية خصبة لتبني سلوكيات إجرامية، خاصة في المجتمعات التي تشهد بطالة مرتفعة، وتضييقًا في فرص الإدماج المهني، وغياب تكافؤ الفرص.

ومن بين المفاهيم الداعمة لهذه المقاربة، نجد مفهوم "الانسحاب ، الذي يشير إلى فئة من الأفراد تنسحب من المنظومة الاجتماعية وترفض كليًا أهدافها ووسائلها، وغالبًا ما تلجأ إلى سلوكات مثل الإدمان أو التهميش الذاتي، وهو ما يفسر تزايد نسب تعاطي المخدرات في أوساط شباب لا يرون في المدرسة ولا في سوق العمل أفقًا لتحقيق الذات. كما يمكن توظيف مفهوم "التمرد "الذي يُشير إلى فئة من الشباب لا تكتفي بالانسحاب بل تُعيد بناء منظومة قيمية بديلة، تتقبل السلوك المنحرف كآلية لتحقيق المكانة والاعتراف، في ظل استبعاد رمزي من الفضاءات الرسمية للنجاح.

وقد أثبتت عدة دراسات ميدانية حديثة في الجزائر العلاقة بين مظاهر الأنومي وتنامي الإجرام المتصل بالمخدرات. ففي دراسة أنجزها الباحث بلقاسم زروقي حول البطالة والتمثلات الاجتماعية للمستقبل لدى شباب الأحياء الهامشية، تبين أن نسبة معتبرة من الشباب يرون في "التجارة غير القانونية" الوسيلة الوحيدة المتاحة للترقي الاجتماعي، نتيجة لتكرار الفشل في إدماجهم رسميًا" [1] ، كما أشارت دراسة أخرى إلى أن قيم الريع والثراء السريع بدأت تحل محل قيم الجهد والتدرج، مما خلق انزياحًا خطيرًا في سلم القيم خاصة في المناطق الحضرية الكبرى"[2] .

---

[1] – زروقي بلقاسم، الشباب والهشاشة الاجتماعية في الجزائر: دراسة ميدانية في الأحياء الحضرية المهمشة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، 2020، العدد 18، ص. 91.

[2] – بوسكين فتيحة، تحولات القيم الاجتماعية في الجزائر وأثرها على سلوك الشباب الحضري، مجلة دراسات اجتماعية، جامعة الجزائر 2، 2022 ، العدد 12، ص. 58.

إنّ إدراج مقاربة الأنومي ضمن هذه الدراسة يتيح مقاربة الظاهرة محل الدراسة، أي جريمة المخدرات، من زاوية التفكك القيمي وتناقض المنظومة الثقافية. فالفرد في هذا السياق لا يُصبح منحرفًا لكونه "فاسدًا" بالمعنى الأخلاقي، بل لأنه نتاج لبيئة لا تضمن له إشباع حاجاته عبر الطرق النظامية، فيلجأ – بشكل واعٍ أو غير واعٍ – إلى سلوكيات تُمكنه من تحقيق جزء من أهدافه، حتى وإن كانت مخالفة للقانون. وهذا ما يجعل من مقاربة الأنومي إطارًا فعالًا لتحليل كيف يمكن لتحولات اجتماعية واقتصادية سريعة، وغير متوازنة، أن تفرز ظواهر إجرامية مركّبة مثل الاتجار أو الترويج أو تعاطي المخدرات.

المقاربة الثالثة/ المقاربة التفاعلية الرمزية:

في سياق دراسة الظواهر الإجرامية المعقدة، خصوصًا تلك المرتبطة بتعاطي وترويج المخدرات، تبرز أهمية توظيف المقاربة التفاعلية الرمزية، والتي تختلف جوهريًا عن المقاربات البنيوية في تركيزها على الجانب الذاتي والتفاعلي للفعل الإجرامي، وليس على الظروف أو البُنى الاجتماعية التي تولده فقط. تعود الجذور النظرية لهذه المقاربة إلى أعمال "جورج هربرت ميد" و"هربرت بلومر"، وتم تطويرها في إطار علم الاجتماع الأمريكي خلال القرن العشرين، مع إسهامات بارزة لكل من "هوارد بيكر" و"إدوين ليميرت"، خاصة في إطار نظرية الوصم الاجتماعي.

تعتمد هذه المقاربة على فرضية مركزية مفادها أن الجريمة لا تُعدّ فعلاً منحرفًا في ذاته، بل تصبح كذلك في إطار عمليات التفاعل الاجتماعي التي يُطلق من خلالها وصف "منحرف" أو "مجرم" على فرد ما. بهذا المعنى، فالمعاني التي يُضفيها الأفراد على أفعالهم، والمعاني التي تُسقطها الجماعة على هؤلاء الأفراد، تُعد محددًا جوهريًا لفهم السلوك الإجرامي. وعليه، فإن الفعل المنحرف لا يُدرس بمعزل عن السياق التفاعلي الذي نشأ فيه.

أهمية هذه المقاربة في دراسة جريمة المخدرات تكمن في قدرتها على تحليل كيف تتكون التمثلات الاجتماعية حول المخدرات، وكيف تتحول الممارسة الفردية (كالتجريب أو التعاطي) إلى هوية اجتماعية من خلال التفاعلات اليومية. فالفرد لا يولد "منحرفًا"، بل يُصبح كذلك عندما تُوسم أفعاله بأنها منحرفة، وتُصنّف في خانة السلوك الخارج عن المعايير المقبولة اجتماعيًا. هذا التصنيف، وما

يترتب عنه من وصم اجتماعي دائم، قد يدفع الفرد إلى إعادة تشكيل هويته حول هذا الوصف، والدخول في دائرة الانحراف الثانوي كما وضحه "ليميرت."

من أبرز المفاهيم التي تعتمد عليها هذه المقاربة نجد مفهوم "الوصم ، والذي يشير إلى العملية التي يتم من خلالها إلصاق صفة الانحراف بشخص ما من طرف فواعل اجتماعية (كالأسرة، المدرسة، الشرطة، القضاء...). ووفقًا لهذا الطرح، فإن السلوك الانحرافي لا يصبح مشكلة إلا عندما يُعرّف على هذا النحو من طرف المجتمع، وهذا ما يبرز في حالة الشباب الذين يظبطون في حالة تعاطٍ للمخدرات لأول مرة، فيتم تصنيفهم تلقائيًا كمجرمين، مما يؤدي إلى عزلهم عن الأدوار الاجتماعية العادية، ويُدفعون تدريجيًا نحو تبنّي هوية إجرامية.

كما يتم توظيف مفهوم "الهوية المنحرفة لفهم كيف يتحول السلوك العابر إلى نمط دائم في حياة الفرد، خاصة عندما يُمنع من إعادة الإدماج الاجتماعي بسبب الوصم. وقد بيّنت عدة دراسات ميدانية في الجزائر أن الفئات الشابة التي تُحتجز أو تُحاكم بسبب حيازة كمية بسيطة من المخدرات غالبًا ما تواجه رفضًا اجتماعيًا وعقبات في التوظيف، ما يدفعها للعودة إلى نفس المسارات غير المشروعة" [1] ، كما كشفت دراسة أخرى أن "الوسم الاجتماعي" يساهم في خلق مجتمعات فرعية يتقاسم أفرادها نفس الرموز والقيم، ما يعزز شعورهم بالانتماء إلى جماعة تُضفي الشرعية على السلوك المنحرف" [2] .

ما يميز هذه المقاربة هو تركيزها على اللغة والرموز في تفسير الجريمة؛ فالمخدرات لا تُعدّ فقط مادة استهلاكية غير مشروعة، بل تُشكل رمزًا للتحدي، للتمرد، أو حتى للاندماج في جماعة ما. فعلى سبيل المثال في بعض الأوساط الشبابية، يُنظر إلى من يتعاطى المخدرات على أنه "قوي"، أو "متحرر من القيود"، مما يُضفي على هذا السلوك نوعًا من القبول أو الإعجاب، وهو ما يُمكن أن

---

[1] – خلوفي عبد الحفيظ،، الشباب والوصم الاجتماعي في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية للمسارات الانحرافية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة،2021 ، العدد 29، ص. 75.

[2] – بودالية نورة ، ثقافة الانحراف وتمثلات الهوية لدى الشباب الحضري: دراسة ميدانية في مدينة الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، 2023 ، العدد 10، ص. 102.

يفسر انتشاره. وهذا البُعد الرمزي يتعزز في الفضاءات الهامشية التي يغيب فيها التأطير الاجتماعي، ويصبح الانحراف جزءًا من التفاعل اليومي.

إن توظيف المقاربة التفاعلية الرمزية في هذه الدراسة يسمح بفهم عميق لكيفية تكوين الانحراف كواقع اجتماعي، وليس فقط كظاهرة مرضية ناتجة عن تفكك أو أنومي. فهي تفتح المجال لتحليل كيف يتم إنتاج الجريمة وتكريسها من خلال النظرة الاجتماعية والردود المؤسساتية، ما يضع على عاتق الدولة والمجتمع المدني مسؤولية إعادة بناء آليات الإدماج، وتفكيك الأنماط التفاعلية التي تعيد إنتاج الجريمة بدل ردعها.

المقاربة الرابعة/ المقاربة الوظيفية البنيوية:

في سياق تحليل الظواهر الاجتماعية، خاصة تلك ذات البُعد المركب مثل الجريمة وتعاطي المخدرات، تمثل المقاربة الوظيفية البنيوية إحدى أبرز الأدوات النظرية لفهم كيف تؤدي الاختلالات داخل النسق الاجتماعي إلى إنتاج أشكال من الانحراف. ترتكز هذه المقاربة على أعمال المدرسة السوسيولوجية الأمريكية، خاصة مساهمات "إميل دوركايم"، "تالكوت بارسونز"، و"روبرت ميرتون"، وتُعد امتدادًا طبيعيًا للنظرية الوظيفية الكلاسيكية، مع محاولة فهم كيفية اشتغال البنى الاجتماعية في إنتاج التكامل أو التفكك.

تنطلق هذه المقاربة من فرضية أساسية مفادها أن المجتمع عبارة عن نسق منظم من الأجزاء المتكاملة، وكل جزء يؤدي وظيفة معينة لضمان استمرارية واستقرار النسق ككل. وعليه، فإن ظهور السلوك المنحرف، بما فيه الجريمة المرتبطة بالمخدرات، يُعد مؤشرًا على وجود خلل أو اختلال وظيفي في أحد مكونات البنية الاجتماعية. فحين تعجز المؤسسات (كالأسرة، المدرسة، الاقتصاد، الدين...) عن أداء وظائفها في الضبط والإدماج، تتسرب أشكال من السلوك المنحرف، منها تعاطي المخدرات أو الاتجار بها.

ونجد " دوركايم" في تحليله لظاهرة الانتحار قد أشار الى أن الانحراف يمكن أن يُفهم كنتيجة لـ"الأنومي" أو اللامعيارية، وهي الحالة التي يفقد فيها الأفراد مرجعياتهم الأخلاقية والاجتماعية نتيجة التحولات السريعة في البناء المجتمعي. هذه الفرضية يُمكن إسقاطها مباشرة على الواقع الجزائري

المعاصر، حيث تؤدي التحولات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة إلى زعزعة مرجعيات الضبط التقليدية، ما يُتيح المجال أمام بروز ظواهر جديدة كتعاطي المخدرات والانخراط في شبكاتها"1 .

وقد طور "روبرت ميرتون" هذا التصور ضمن نظريته في "الأنومي البنيوي"، حيث أوضح أن الجريمة والانحراف لا ينتجان عن الرغبة الفردية في الخروج عن القانون، بل عن عدم التوازن بين الأهداف الثقافية للمجتمع والوسائل المشروعة لتحقيقها .ففي المجتمعات التي تُشجع على النجاح المادي والاستهلاك، دون توفير الوسائل العادلة والمتاحة للجميع، تظهر أنماط من السلوك الانحرافي كوسيلة بديلة للوصول إلى تلك الأهداف. وهذا ما يُمكن ملاحظته في أوساط الشباب العاطلين عن العمل أو المقصيين اجتماعيًا، والذين يرون في تجارة المخدرات أو تعاطيها نوعًا من الهروب أو التمرد على وضعية اجتماعية غير عادلة"2 .

فهذه المقاربة تتميز بقدرتها على ربط الجريمة بالبنية الكلية للمجتمع، وليس بالفرد فقط، إذ تفترض أن التغيرات السريعة في المجتمع – كتحولات البنية الأسرية، وانحسار سلطة الجماعات المرجعية، وتآكل الضبط القيمي – تخلق فراغًا مؤسساتيًا يُسهم في انتشار أنماط سلوكية خارجة عن القانون. وقد أظهرت دراسات سوسيولوجية حديثة في الجزائر أن التغير في أنماط العيش، وانتشار ثقافة الاستهلاك الفردي، والانفصال التدريجي عن المرجعيات التقليدية، تمثل عوامل محورية في تفسير تنامي ظاهرة المخدرات، خاصة في المناطق الحضرية الهشة"3 .

كما تنظر هذه المقاربة إلى السلوك الإجرامي كوسيلة لإعادة التوازن داخل المجتمع، إذ يشكل نوعًا من "تنفيس" أو رد فعل على الإحباط البنيوي. وبهذا المعنى، فإن الظواهر الانحرافية تُعد تعبيرًا عن توتر اجتماعي هيكلي، ما يجعلها مؤشرًا لاختلال في أداء المؤسسات التربوية والاجتماعية. فحين

---

[1] – مسعودي ناصر، الأنومي والتحولات القيمية في المجتمع الجزائري المعاصر، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة سطيف 2، 2022، العدد 12، ص 67.

[2] – بن عبد الله سليمة، الحرمان الاجتماعي وتفسير السلوك المنحرف: دراسة نظرية في ضوء مقاربة ميرتون .مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، 2021، العدد 19، ص 94.

[3] – شرفي نوال، تغير أنماط العيش وتنامي ظاهرة الإدمان في الوسط الحضري: دراسة ميدانية بالعاصمة، مجلة أبحاث اجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 11، 2023، ص. 81.

يُقصى الأفراد من آليات المشاركة والاندماج، أو يُحرمون من الفرص، فإنهم يبحثون عن بدائل قد تكون منحرفة أو غير مشروعة.

رغم أن هذه المقاربة تتعرض للانتقاد بسبب تركيزها على البنية وإهمالها للبعد الذاتي أو التفاعلي، إلا أنها تظل أداة تحليلية مهمة لفهم علاقة الظواهر الانحرافية، كتعاطي المخدرات، بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية. فهي تسمح برصد كيف أن اختلال وظائف البنى الاجتماعية يُعيد إنتاج الجريمة، خاصة حين تفشل هذه البنى في تحقيق الاندماج الاجتماعي وضمان التوازن القيمي للأفراد.

.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد

أولا : الدراسات المحلية

ثانيا : الدراسات العربية

ثالثا : الدراسات الأجنبية

رابعا : التعليق على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن استعراض الدراسات السابقة يعتبر أحد الأعمدة الأساسية في أي عمل علمي جاد، إذ يسمح للباحث بالاطلاع على ما كُتب في موضوعه أو في مجالات قريبة منه، كما يُمكّنه من تحديد موقع دراسته داخل الحقل العلمي، ورصد الثغرات المعرفية التي قد تملؤها. كما يساعد هذا المسح العلمي على تطوير البناء النظري للدراسة، واختيار المنهجية المناسبة، من خلال الوقوف على توجهات الدراسات السابقة وأدواتها ونتائجها. وعليه، فإن تقديم مراجعة نقدية وتحليلية للدراسات السابقة ليس مجرّد تمرين شكلي، بل هو خطوة أساسية في بلورة إشكالية الدراسة، وصياغة أهدافها، وضبط متغيراتها وتفسير نتائجها.

ونظرا لأهمية الموضوع الذي تعالجه هذه الأطروحة – أي العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي ظاهرة الجريمة، مع التركيز على جريمة المخدرات – فقد تمّ الحرص على اختيار مجموعة من الدراسات ذات الصلة، مع تنويع مستوياتها وسياقاتها، بحيث تم تقسيمها إلى ثلاث فئات: دراسات محلية جزائرية ، دراسات عربية، ودراسات أجنبية ، وذلك قصد الإحاطة الشاملة بالموضوع من زوايا متعددة،(الثقافية والمجتمعية و المنهجية و النظرية)،مع مرعاة عرض و تحليل مضمون كل دراسة ، وتحديد أهميتها بالنسبة لموضوع الأطروحة، مع مناقشة أوجه التشابه والاختلاف في الختام.

أولا : الدراسات المحلية/ (دراسات جزائرية)

الدراسة الأولى : "التحولات الاجتماعية والبطالة وعلاقتهما بتنامي الانحراف لدى الشباب: دراسة ميدانية بمدينة المسيلة" أعدها بوطرطوف وسيلة، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة سنة 2022 .

انطلقت الباحثة من ملاحظة تفاقم ظاهرة الانحراف في أوساط الشباب، وارتباطها الظاهر بالبطالة والتحولات الاجتماعية المتسارعة، مما دفعها إلى طرح الإشكالية التالية:

ما العلاقة بين التحولات الاجتماعية والبطالة وتنامي الانحراف لدى الشباب؟

وقد انبثقت عن هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أبرز مظاهر التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري خلال العقدين الأخيرين؟؛
- كيف تؤثر البطالة على البناء القيمي والنفسي للشباب؟ ؛
- ما طبيعة العلاقة بين هذه التحولات والوضعية الاقتصادية والانحراف في أوساط الشباب؟؛
- إلى أي مدى يسهم التهميش والإقصاء الاجتماعي في خلق بيئة خصبة للانحراف؟

و سعت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:

- تشخيص التغيرات الاجتماعية المؤثرة على الشباب في المناطق الحضرية؛
- الوقوف على العلاقة بين البطالة وفقدان الأمل والانجراف نحو السلوك المنحرف؛
- تقديم قراءة سوسيولوجية لعوامل الانحراف في ضوء التحولات البنيوية في المجتمع.

اما بالنسبة لمنهج الدراسة فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج السوسيولوجي التفسيري، واستعانت بمجموعة من الأدوات:

- الاستبيان الموجه إلى عينة من الشباب المنحرفين، تم اختيارهم من مركز إعادة التربية بالمسيلة؛
- المقابلات مع أخصائيين اجتماعيين، ونفسيين، وبعض الموظفين في مؤسسات الدعم والتشغيل؛

- تحليل وثائق وتقارير محلية حول معدلات البطالة والانحراف في المدينة.

تكوّنت العينة من 100شاب منحرف (ذكور وإناث) تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، ينحدرون من أحياء مختلفة بمدينة المسيلة، أغلبهم من فئة العاطلين عن العمل ومن ذوي المستوى التعليمي المتوسط أو المتدني.

وقد خلص الدراسة الى العديد من النتائج أبرزها :

- وجود علاقة قوية بين البطالة والشعور بالإقصاء والتهميش الاجتماعي، ما يدفع العديد من الشباب نحو سلوكيات منحرفة (السرقة، تعاطي المخدرات، العنف)؛
- أكدت الدراسة أن غياب الدعم الأسري وضعف التوجيه القيمي يسهم في هشاشة البناء النفسي والاجتماعي لدى الشباب ؛
- كشفت النتائج أن التحولات الاجتماعية (تراجع دور الأسرة، ضعف الروابط الاجتماعية، التأثر بالثقافة الاستهلاكية...) لعبت دورًا مهمًا في تهيئة بيئة محفزة للانحراف ؛
- تبين أن الانحراف غالبًا ما يكون وسيلة احتجاج غير معلن ضد الواقع الاجتماعي والاقتصادي الصعب.

الدراسة الثانية : الضبط الاجتماعي والانحراف – دراسة ميدانية في أحياء مدينة قسنطينة

أعدت من طرف أمل بن قويدر، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة قسنطينة 2 سنة 2022.

وكان التساؤل العام للدراسة هو: ما مدى فعالية مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد من الانحراف السلوكي لدى الشباب، خاصة في ما يتعلق بتعاطي المخدرات؟

واندرج تحت هذا التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية، نذكر منها:

1. ما مدى تأثير الأسرة في الوقاية من الانحرافات السلوكية؟ ؛
2. كيف تؤدي المدرسة أدوارها التربوية والاجتماعية في ظل التحولات الراهنة؟ ؛
3. ما دور المسجد كمؤسسة ضبط ديني وقيمي؟ ؛

4. ما أسباب تراجع فعالية مؤسسات الضبط في الأحياء الحضرية؟ ؛
5. كيف يفسر المربّون والأئمة والفاعلون التربويون هذا التراجع؟

وانطلاقاً من طبيعة الموضوع، اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أدوات متنوعة:

- استبيان موجّه إلى عينة من 200 شاب مراهق من أحياء مختلفة بمدينة قسنطينة؛
- مقابلات مع 15فاعلًا (أساتذة، مربين، وأئمة) ؛
- تحليل وثائق رسمية تتعلق بجرائم تعاطي المخدرات في الولاية.

وقد حددت الباحثة مجتمع الدراسة في فئة الشباب المراهق، باعتبارها الفئة الأكثر عرضة للتأثر بالتحولات القيمية والانحرافات، إضافة إلى الفاعلين الاجتماعيين المرتبطين بالتنشئة (المدرسة، المسجد، الأسرة).

وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن الأسرة فقدت جزءًا كبيرًا من دورها الرقابي والتوجيهي نتيجة الانشغال، الانفصال، أو ضعف الحوار الأسري؛
2. أن المدرسة أصبحت تركز على الوظيفة التعليمية على حساب الأدوار الاجتماعية والتربوية، مما أوجد فراغًا في التنشئة،
3. أن المسجد لا يزال يؤدي أدوارًا إيجابية، لكنه محدود التأثير على الفئات الشابة خارج أوقات الصلاة؛
4. أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الثلاث (الأسرة، المدرسة، المسجد) أدى إلى تراجع شامل في فعالية الضبط الاجتماعي؛
5. أن الانحراف (ومن ضمنه تعاطي المخدرات) أصبح يُنظر إليه في بعض الأوساط على أنه سلوك طبيعي أو "مرحلة مراهقة."

أما النتائج المرتبطة بالمتغيرات المستقلة المفترضة، فتتمثل في:

- أن الأحياء التي تعاني من التهميش والتفكك الأسري شهدت معدلات أعلى من الانحراف؛

- أن الشباب الأقل ارتباطًا بالمدرسة أو النشاط الديني كانوا أكثر عرضة لتعاطي المخدرات؛
- أن ضعف الحوار داخل الأسرة وغياب النموذج الإيجابي يزيد من احتمالية الانجراف وراء السلوكيات المنحرفة ومنها المخدرات.

الدراسة الثالثة : التحولات في أنماط الضبط الاجتماعي وانعكاسها على السلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري: دراسة ميدانية بمدينة باتنة

أعدتها شنتير زوبيدة، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة باتنة 1 سنة 2021.

وكان التساؤل العام للدراسة هو:

ما مدى تأثير التحولات التي طرأت على أنماط الضبط الاجتماعي التقليدي على انتشار السلوك الإجرامي داخل الوسط الحضري لمدينة باتنة؟

وقد تفرعت عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما التغيرات التي لحقت بآليات الضبط الاجتماعي التقليدي كالأسرة، والضبط العرفي، والجماعة المرجعية؟
- هل ساهم تراجع هذه الآليات في توسّع مساحة السلوك الإجرامي؟
- إلى أي مدى تستطيع مؤسسات الضبط الرسمي (الشرطة، العدالة، القانون) تعويض هذا التراجع؟
- كيف ينظر المواطنون إلى فعالية هذه المؤسسات في الحد من الجريمة في ظل التحولات الاجتماعية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدت الباحثة على المنهج السوسيولوجي التحليلي المقارن، كما استخدمت مجموعة من الأدوات البحثية الميدانية، أبرزها:

- استبيان شمل عينة من 120 فردًا من سكان مدينة باتنة، من فئات عمرية واجتماعية متباينة،
- مقابلات نصف موجهة مع فاعلين أمنيين واجتماعيين، من بينهم أعوان شرطة، وأخصائيون اجتماعيون، وأكاديميون في علم الاجتماع،

- ملاحظة ميدانية لعدد من الأحياء الحضرية التي تُعرف بارتفاع نسب الجريمة.

وقد توصّلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من أبرزها:

- أن هناك تراجعًا واضحًا في فعالية آليات الضبط الاجتماعي التقليدي نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل تفكك الأسرة، وانحسار سلطة الكبار، وتآكل القيم التضامنية.
- أن هذا التراجع صاحبه ضعف في أداء مؤسسات الضبط الرسمية، مما خلق "فراغًا ضبطيًا" استغلته شبكات الإجرام المنظم.
- أن السلوك الإجرامي بدأ يأخذ طابعًا اعتياديًا في بعض الأوساط، نتيجة التطبيع الاجتماعي مع الجريمة، مما يدل على تحوّل في موقف المجتمع منها.
- أن الشباب، بحكم معايشتهم لتحولات الضبط وعدم شعورهم بالانتماء، أصبحوا أكثر عرضة للسلوكيات المنحرفة.
- أن غياب البدائل الاجتماعية والتربوية دفع بعض الفئات إلى البحث عن "ضوابط بديلة" داخل شبكات الانحراف والجريمة.

وقد خلصت الباحثة إلى ضرورة إعادة الاعتبار لمؤسسات التنشئة الاجتماعية، والعمل على تطوير منظومة الضبط الاجتماعي بما يتلاءم مع تحولات المجتمع الجزائري، مع تعزيز التنسيق بين الضبط الرسمي وغير الرسمي للحد من تنامي السلوك الإجرامي

الدراسة الرابعة : البطالة والشعور بالتهميش كمدخل لتفسير السلوك الإجرامي لدى الشباب في الجزائر: دراسة ميدانية على مستوى العاصمة

أعدتها بن ميرة ليلى، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة الجزائر 2 سنة 2019.

وكان التساؤل العام للدراسة هو:

ما مدى تأثير البطالة والشعور بالتهميش الاجتماعي على تبني الشباب للسلوك الإجرامي في الوسط الحضري لمدينة الجزائر؟

وقد تفرعت عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- كيف تُسهم البطالة في زعزعة الاستقرار النفسي والاجتماعي لدى الشباب؟
- ما العلاقة بين الإقصاء الاجتماعي والتفكك الأسري في تفسير دوافع الجريمة؟
- إلى أي مدى يعزز غياب الفرص الاقتصادية من ميول الشباب نحو الانحراف؟
- هل يوجد ارتباط بين مشاعر التهميش واللجوء إلى سلوكيات عدوانية أو إجرامية مثل السرقة أو ترويج المخدرات؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت منهج دراسة الحالة بالنسبة لبعض الحالات الفردية. وقد شملت أدوات الدراسة:

- استبيانًا وزع على عينة من 150 شابًا تتراوح أعمارهم بين 20 و35 سنة، أغلبهم عاطلون عن العمل ولديهم سجل جنائي أو متابعون قضائيًا.
- مقابلات شبه موجهة مع فاعلين في المجال الأمني والاجتماعي، من بينهم أخصائيون نفسانيون واجتماعيون، وموظفون في مراكز إعادة الإدماج.

ومن أهم نتائج الدراسة:

- وجود علاقة طردية بين البطالة طويلة الأمد وتبني سلوكيات إجرامية، خاصة في الأحياء الهامشية للجزائر العاصمة.
- أن مشاعر التهميش تنشئ نوعًا من الاغتراب الاجتماعي واللامبالاة بالقوانين، وهو ما يؤدي إلى ضعف في الانضباط الذاتي.
- أن الشباب الذين يشعرون بأنهم خارج حسابات الدولة والمؤسسات هم الأكثر عرضة للتجنيد داخل شبكات الجريمة المنظمة.
- أن ضعف السياسات التشغيلية وغياب العدالة الاجتماعية من العوامل التي تهيئ بيئة خصبة لنمو السلوك الإجرامي.
- أن بعض الشباب يتجهون إلى تعاطي وترويج المخدرات كوسيلة "لتحقيق الذات" في ظل انسداد الأفق المهني والاجتماعي.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة معالجة الظاهرة من منظور وقائي بنيوي، يأخذ بعين الاعتبار أبعاد التشغيل والدمج الاجتماعي، وليس فقط المعالجة الزجرية.

الدراسة الخامسة: تحليل سوسيولوجي لجريمة الاتجار بالمخدرات في الوسط الحضري – دراسة ميدانية على عينة من المحبوسين

أعدها كريم قريشي، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة الجزائر 2 سنة 2019.

وكان التساؤل العام للدراسة هو:

ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تدفع الأفراد للانخراط في شبكات الاتجار بالمخدرات في المدن الجزائرية الكبرى؟

واندرج تحت هذا التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية التي حاول الباحث الإجابة عنها، نذكر منها:

1. ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمتورطين في جريمة الاتجار بالمخدرات؟
2. كيف ينظر هؤلاء الأفراد إلى نشاط الاتجار بالمخدرات؟
3. ما دور الفقر والتهميش الحضري في دفع الأفراد نحو الجريمة؟
4. كيف تتقاطع العوامل النفسية والاجتماعية في تشكيل قرار الانخراط في شبكات الترويج؟
5. ما موقع الأسرة، والتكوين، وسوق الشغل، في مسارات المتورطين؟

وانطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة، فقد استخدم الباحث المنهج السوسيولوجي الميداني النوعي، حيث ركز على الغوص في التجارب الفردية والسياقات المحيطة بالفعل الإجرامي.

وقد اعتمد على مقابلات نصف موجهة مع 30نزيلا في مؤسسات عقابية بثلاث مدن كبرى : الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة.

كما لجأ الباحث إلى تحليل محتوى الأحكام القضائية الصادرة ضد أفراد العينة، بهدف فهم أكثر عمقًا للمسارات القضائية والسلوكية للمتورطين.

وقد حدّد الباحث مجتمع الدراسة في المحبوسين المدانين بجريمة الاتجار بالمخدرات، واختار منهم عينة قصديّة ذات تنوع جغرافي وعمري واجتماعي.

وتوصّل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. يعد كل من الفقر المزمن ونقص التكوين المهني من أبرز العوامل الدافعة للانخراط في شبكات الاتجار بالمخدرات، خاصة في الأحياء الحضرية الهشة.
2. عبر العديد من المبحوثين عن شعور حاد بـ"اللاجدوى" وفقدان الأمل في المؤسسات الرسمية (المدرسة، التشغيل، العدالة الاجتماعية)، ما جعلهم يبحثون عن بدائل سريعة وغير شرعية.
3. يرى بعض المبحوثين أن المخدرات لا تمثل "جريمة" في حد ذاتها، بل يُنظر إليها كمصدر رزق و"فرصة اقتصادية" في بيئة مغلقة أمامهم.
4. تبيّن أن عددا من المحبوسين تم استقطابهم من قبل شبكات أوسع، تُدار أحيانًا من خارج السجون، ما يكشف عن بُعد تنظيمي للجريمة.
5. أظهرت النتائج ضعف الروابط الأسرية، ووجود خلفيات من الطلاق، العنف المنزلي، أو الإهمال، لدى عدد كبير من أفراد العينة.
6. كشفت الدراسة عن حالات متكررة من التكرار الإجرامي، مما يشير إلى خلل في أنظمة الإدماج وإعادة التأهيل داخل المؤسسات العقابية.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المرتبطة بالمتغيرات المستقلة التي تبنّاها الباحث، نذكر منها:

1. أن أغلب المتورطين في الاتجار بالمخدرات كانوا من فئة الشباب (أقل من 35 سنة) ومن مستويات تعليمية متدنية.
2. أن ضعف الاندماج المهني والاجتماعي ساهم في بروز أنماط من "التطبيع" مع الجريمة كمورد اقتصادي مشروع ضمن ثقافة الهامش.
3. أن بعض المحبوسين سبق لهم التعرض لمشاكل صحية أو نفسية، دون تلقي علاج مناسب، ما جعلهم عرضة للاستغلال من قبل الشبكات الإجرامية.

الدراسة السادسة: التحولات الاجتماعية والانحراف عند الشباب – دراسة ميدانية بمدينة وهران

أعدت من طرف محمد بولعسل، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة وهران 2، كلية العلوم الاجتماعية، سنة 2018.

وكان التساؤل العام للدراسة هو:
ما مدى تأثير التحولات الاجتماعية على سلوكيات الشباب المنحرفة في الوسط الحضري؟

واندرج تحت هذا التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية التي حاول الباحث الإجابة عليها، نذكر منها:

1. ما طبيعة التحولات التي عرفها المحيط الاجتماعي لمدينة وهران خلال العقود الأخيرة؟
2. ما مدى تأثير تفكك الأسرة، وتراجع المؤسسات التربوية والدينية، على سلوكيات الشباب؟
3. ما العلاقة بين البطالة والتهميش الحضري وانتشار جريمة المخدرات؟
4. ما تمثلات الشباب والفاعلين الاجتماعيين حول أسباب ودوافع الانحراف؟
5. كيف تتجلى مظاهر الانحراف في الأحياء الحضرية لمدينة وهران؟

وانطلاقاً من طبيعة موضوع الدراسة والأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها، فقد استخدم المنهج السوسيولوجي الميداني، معتمدًا على أداتين أساسيتين:

1. استبيان تم توزيعه على 300شاب تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة، تم اختيارهم من ثلاث بلديات حضرية بمدينة وهران.
2. مقابلات شبه موجهة مع مجموعة من الشباب المنحرفين، وأعوان شرطة، ومصلحين اجتماعيين، بهدف تعميق الفهم النوعي لظاهرة الانحراف.

وقد ركز الباحث مجتمع الدراسة في الشباب الحضري في مدينة وهران، مركزًا على أولئك الذين يعيشون في أحياء معروفة بانتشار الانحراف، مع إعطاء أولوية لتحليل جريمة المخدرات باعتبارها السلوك الأكثر تمثيلًا للانحراف المعاصر.

توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إنّ التحولات الاجتماعية التي مست بنية الأسرة (التفكك، الطلاق، غياب الرقابة) ساهمت بشكل كبير في إنتاج بيئة نفسية واجتماعية محفزة على الانحراف.

2. تراجع دور المؤسسات التقليدية كالمدرسة والمسجد، وفقدان المرجعيات، ولّد فراغًا قيميًا ملأته ثقافة الشارع والانجذاب إلى الجماعات المنحرفة.
3. أظهر عدد معتبر من الشباب المنحرفين أنهم لجأوا إلى استهلاك المخدرات بسبب الضغوط الاجتماعية والبطالة وانعدام الأفق.
4. بينت المقابلات أن هناك نوعًا من "التطبيع" مع جريمة المخدرات داخل بعض الأحياء، حيث يُنظر إلى الترويج والتعاطي كبدائل للبطالة أو كوسيلة للاندماج في "مجموعة الرفاق."
5. أشار العديد من الفاعلين الاجتماعيين إلى ضعف التنسيق المؤسساتي في الوقاية من الظاهرة، وغياب سياسة شاملة موجهة لفئة الشباب.

كما توصلت الدراسة أيضًا إلى مجموعة من النتائج التي ارتبطت بطبيعة المتغيرات المستقلة المفترضة من قبل الباحث:

1. ارتبط الانحراف بدرجة واضحة بالحالة الاقتصادية للشباب، حيث كان العاطلون أكثر تورطًا في استهلاك وترويج المخدرات.
2. كانت الخلفية الأسرية (العنف، الطلاق، غياب أحد الوالدين) عاملًا مفسرًا قويًا لانخراط الشباب في سلوكيات منحرفة.
3. أظهرت النتائج أن الأحياء الهامشية ذات الكثافة السكانية والخصائص العمرانية المتدهورة سجلت نسبًا أعلى من السلوك المنحرف مقارنة بالأحياء المنظمة.
4. عبّر عدد من الشباب المنحرفين عن شعورهم بالإقصاء الاجتماعي، ما دفعهم إلى البحث عن الاعتراف داخل مجموعات غير شرعية أو عن طريق تحدي القوانين.

الدراسة السابعة: ظاهرة تعاطي المخدرات في الوسط الحضري – دراسة سوسيولوجية لمدينة الجزائر ، أطروحة دكتوراه من اعداد الطالب بوخاري عبد الكريم، وهي عبارة عن نوقشت بجامعة الجزائر 2 سنة 2018 .

وكان التساؤل العام للدراسة هو:

ما هي العوامل السوسيولوجية التي تفسر تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات في الوسط الحضري الجزائري، وخاصة في مدينة الجزائر؟

وقد تفرعت عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- ما مدى تأثير البيئة الحضرية من حيث الاكتظاظ والتهميش والتفاوت الطبقي في تشكيل السياقات الحاضنة لتعاطي المخدرات؟
- ما هي العلاقة بين التفكك الأسري والتحولات القيمية في المدينة وتعاطي المخدرات لدى الشباب؟
- كيف تسهم شبكات الأصدقاء والفراغ في دفع الأفراد إلى استهلاك المخدرات؟
- ما مدى فعالية السياسات الوقائية والرقابية المطبقة على مستوى العاصمة في الحد من الظاهرة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمد الباحث على المنهج السوسيولوجي الكيفي والكمي، مستعملًا الأدوات التالية:

- الاستبيان، وجه إلى عينة من 300 شاب من المتعاطين أو الموقوفين في قضايا تعاطي المخدرات، تم اختيارهم من مناطق حضرية مختلفة داخل العاصمة الجزائر.
- مقابلات نصف موجهة مع أعوان شرطة، مختصين اجتماعيين، وبعض أولياء المتعاطين.

وركزت الدراسة على الشريحة العمرية ما بين 16 و35 سنة، وعلى الخصوصية السوسيومجالية للمدن الكبرى كمجال مركّب للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج، أهمها:

- أن الوسط الحضري الجزائري، وبخاصة في أحياء الصفيح والمناطق الهامشية، يشكّل بيئة خصبة لانتشار استهلاك المخدرات، بسبب ما يميزه من ضعف في البنى التحتية الاجتماعية والتربوية.
- أن التفكك الأسري، وضعف التنشئة الاجتماعية، وتراجع دور المؤسسات التقليدية (الأسرة، المدرسة، المسجد) عوامل محورية في تفسير الظاهرة.
- أن الإقصاء الاجتماعي، والتهميش الاقتصادي، والبطالة، تجعل الشباب أكثر عرضة للتأثر بجماعات الرفاق التي تمارس ضغوطًا أو تهيئ مناخات لتجريب المخدرات.

- أن تدخل الدولة غالبًا ما يأخذ طابعًا أمنيًا زجريًا، في حين تظل المقاربات الوقائية والبديلة (الثقافية، الرياضية، النفسية...) غائبة أو ضعيفة الأثر.

وأوصى الباحث بضرورة تبنّي سياسة حضرية تستوعب التحولات الاجتماعية في المدينة، وتعمل على دمج الشباب في محيطهم من خلال آليات الدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب تطوير برامج وقائية فعالة موجهة نحو الفئات المعرضة للخطر.

الدراسة الثامنة: "**الإعلام الاجتماعي والتحولات الثقافية وعلاقته بنشوء مظاهر الجريمة الرقمية في الجزائر**" ، أطروحة دكتوراه أعدتها سميرة مراد، جامعة الجزائر سنة 2018.

التساؤل العام للدراسة كان : كيف تؤثر وسائل الإعلام الاجتماعي والتحولات الثقافية على ظهور وانتشار مظاهر الجريمة الرقمية في المجتمع الجزائري؟

وتفرعت عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما العوامل الاجتماعية والثقافية التي تعزز أو تقلل من انتشار الجريمة الرقمية؟ ؛
- كيف تؤثر التغيرات الثقافية على سلوكيات الجريمة المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية؟ ؛
- ما دور الإعلام الاجتماعي في تشكيل وعي الشباب تجاه الجريمة الرقمية؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدت الباحثة على منهج وصفي تحليلي، مستخدمة الأدوات التالية:

- مقابلات شبه موجهة مع فئات شبابية ومن مختصين في مجال الإعلام والجرائم الرقمية؛
- دراسة ميدانية وتحليل بيانات إحصائية حول جرائم الفضاء الرقمي في الجزائر؛
- تحليل محتوى لمنشورات ومواد إعلامية رقمية متنوعة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- التحولات الثقافية تساهم في ظهور سلوكيات جديدة ترتبط بالجريمة الرقمية كقرصنة البيانات والاحتيال الإلكتروني؛

- أن الإعلام الاجتماعي يلعب دورًا مركزيًا في نقل وتأطير بعض مظاهر الجريمة الرقمية، خاصة بين الشباب ؛
- وجود فجوات في الوعي القانوني والتقني لدى فئات معينة يعزز من انتشار الجريمة الرقمية.

وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير برامج توعية وتثقيف رقمي تهتم بتعزيز الثقافة القانونية والتقنية للحد من مظاهر الجريمة الرقمية في الجزائر.

الدراسة التاسعة: «مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة "

أطروحة دكتوراه أعدها نور الدين بومهرة بجامعة قسنطينة سنة 2017

وكان التساؤل العام للدراسة التي انطلقت منه هذه الدراسة :كيف تؤثر عمليات العولمة، من تحولات اقتصادية وتغيرات ثقافية وضغوط سوق العمل، على انتشار مظاهر العنف في المجتمع الجزائري؟ وكيف تتحول الأزمات الاقتصادية إلى ممارسات عنيفة وجرمية في بعض الفئات؟

وتفرعت عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- كيف تؤثر سياسات التكيف الاقتصادي، خاصة تلك التي تفتقر لإعادة التوزيع، في اشتداد مظاهر العنف؟ ؛
- ما العلاقة بين الشعور بالغربة والغبن الاجتماعي وتغير أنماط العنف؟؛
- هل تتوزع مظاهر العنف بشكل متباين جغرافياً داخل المدن، وما العوامل التي تفسر ذلك؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمد الباحث على منهج نوعي ومقارن، مستخدمًا الأدوات التالية:

- تحليل ميداني للفضاءات الحضرية المتأثرة بالعنف؛
- مقابلات معمقة مع شبان وفاعلين محليين ؛
- مراجعة أدبية لنماذج العنف المرتبطة بعمليات العولمة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- رصدت تغيرات ملموسة في أنماط العنف مرتبطة بالشعور بالغربة والغبن الاجتماعي، نتيجة دخول قيم وسلوكيات استهلاكية حديثة بدون تعويض اجتماعي أو اقتصادي؛
- أكدت أن سياسات التكيف الاقتصادية غير المصحوبة بإجراءات إعادة توزيع تساهم في تصاعد العنف بين الفئات الضعيفة؛
- لوحظت فروق مكانية، حيث تحولت بعض الأحياء الحضرية إلى بؤر للعنف نتيجة تكدس بطالة الشباب وتهميش خدمات المجتمع المدني.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أهمية دمج المتغيرات الاقتصادية مع المتغيرات الثقافية والسياقية لفهم العلاقة بين التحولات الاقتصادية وتنامي الجريمة.

الدراسة العاشرة : " الدراسة النقدية لسببية الانحراف والجريمة في الجزائر "

رسالة دكتوراه أعدتها الرحماني أنيسة جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، سنة 2007.

جاء التساؤل العام لهذه الدراسة على النحو التالي: كيف يمكن تفسير علاقة السببية بين الانحراف والسلوك الإجرامي في المجتمع الجزائري من خلال النظريات السوسيولوجية المختلفة؟

وانبثقت من هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- كيف تتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية في نشوء السلوك الإجرامي؟ ؛
- كيف تعكس هذه الظواهر تحولات المجتمع الجزائري في العقدين الأخيرين؟ ؛
- ما هي الأبعاد النقدية التي يمكن طرحها على فرضيات السببية في هذه الظواهر؟ ؛
- ما مدى قدرة النظريات السوسيولوجية (الوظيفية، التفاعل الرمزي، نظرية النزاع) على تفسير الظواهر الإجرامية كالانحراف بين الأحداث وتعاطي المخدرات؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمدت الباحثة على منهج نقدي تحليلي، مع استخدام مزيج من الأدوات البحثية:

- مراجعة أدبية نقدية مكثفة للنظريات السوسيولوجية المتعلقة بالانحراف والجريمة؛
- تحليل وثائقي لحالات محلية من واقع المجتمع الجزائري؛

- دعم التأويلات ببيانات إحصائية وميدانية مستمدة من مصادر متعددة.

وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج المهمة منها:

- أن ظاهرة الانحراف والجريمة في الجزائر تتأثر بتعقيدات متعددة بين العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛
- أن مقاربة السببية تحتاج إلى قراءة نقدية تأخذ بعين الاعتبار خصوصية السياق الجزائري وتحولات المجتمع الحديثة؛
- أن النظريات السوسيولوجية تقدم تفسيرات متباينة تعكس تنوع الأبعاد الاجتماعية للسلوك الإجرامي؛
- ضرورة دمج النظريات المختلفة وتطوير مناهج تفسيرية تناسب الواقع المحلي في دراسة الانحراف.

وأوصت الباحثة بضرورة تعزيز الدراسات الميدانية النقدية التي تراعي خصوصية المجتمع الجزائري، مع تطوير برامج وقائية تراعي البعد الاجتماعي والثقافي للسلوك الإجرامي.

ثانيا : الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: العوامل المرتبطة بتعاطي المخدرات لدى الشباب الجامعي والتخطيط لمواجهتها

دراسة ميدانية من إعداد سارة عبدالفتاح خالد أبوزيد، تم إجراءها في الفترة من 1 يونيو 2022 حتى 30 ديسمبر 2022، تم نشرت خلال شهر أفريل عام 2023 في مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد 76، العدد 1.

و انطلقت الباحثة في دراستها هذه ة من إشكالية رئيسية تتمثل في التساؤل التالي:
ما هي العوامل المرتبطة بتعاطي المخدرات لدى الشباب الجامعي، وكيف يمكن التخطيط لمواجهتها؟

وقد تفرعت عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، من بينها:

- ما دور العوامل الذاتية في تعاطي المخدرات لدى الشباب الجامعي؟
- كيف تؤثر العوامل الأسرية والاقتصادية والاجتماعية على هذه الظاهرة؟
- ما هي الاستراتيجيات المقترحة للتصدي لهذه المشكلة؟

سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، منها:

- تحديد العوامل الذاتية، الأسرية، الاقتصادية، والاجتماعية المرتبطة بتعاطي المخدرات.
- تحليل تأثير هذه العوامل على سلوك الشباب الجامعي.
- تقديم مقترحات للتخطيط لمواجهة هذه الظاهرة.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمةً أدوات بحثية شملت:

- استبيانات موجهة لعينة من 163 طالبًا وطالبة من مختلف الكليات بجامعة أسيوط.
- تحليل بيانات ميدانية تم جمعها خلال الفترة من 1 يونيو 2022 حتى 30 ديسمبر 2022.
- مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع.

وأظهرت الدراسة نتائج مهمة، من أبرزها:

- أن العوامل الذاتية، مثل الفضول والضغط النفسي، تلعب دورًا كبيرًا في تعاطي المخدرات.
- أن العوامل الأسرية، مثل التفكك الأسري والإهمال، تسهم بشكل ملحوظ في انتشار هذه الظاهرة.
- أن الظروف الاقتصادية، مثل البطالة والفقر، تزيد من احتمالية تعاطي المخدرات.
- أن العوامل الاجتماعية، مثل تأثير الأقران والبيئة الجامعية، تؤثر بشكل كبير في سلوك الشباب.

وقد أوصت الدراسة بضرورة:

- تعزيز برامج التوعية والتثقيف في الجامعات.
- توفير خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للطلاب.
- تطوير استراتيجيات وقائية تستهدف العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات.

الدراسة الثانية : التحولات القيمية والمخدرات في المجتمع الخليجي – دراسة سوسيولوجية تحليلية

أعدها حمد العلي، وهي دراسة منشورة في المجلة الخليجية للدراسات الاجتماعية سنة2020 [1].

وكان التساؤل العام للدراسة هو:
ما العلاقة بين التحولات القيمية الناتجة عن العولمة وبين انتشار تعاطي المخدرات في أوساط الشباب الخليجي؟

وقد تفرعت عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، أبرزها:

- كيف ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في إعادة تشكيل القيم والهويات لدى الشباب؟
- ما دور الصراع بين قيم الضبط الأسري التقليدي والتحولات الثقافية في دفع الشباب نحو المخدرات؟

[1] – أحمد العلي ، *التحولات القيمية والمخدرات في المجتمع الخليجي – دراسة سوسيولوجية تحليلية*، المجلة الخليجية للدراسات الاجتماعية، ع.35، 2020 ،ص. 112–136.

- ما الأنواع الأكثر انتشارًا من المخدرات، وهل ترتبط بطبيعة الضغوط القيمية؟
- هل هناك علاقة بين الأزمة القيمية وتفشي السلوكيات المنحرفة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمد الباحث على منهج تحليلي نظري، مدعوم ببيانات ميدانية، من أبرزها:

- إحصائيات رسمية من وزارات الداخلية والصحة في الكويت، السعودية، والإمارات.
- دراسات حالة ونماذج نوعية من مدمني المخدرات.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها:

- أن وسائل التواصل ساهمت في تفكيك البنية القيمية التقليدية لدى فئة الشباب.
- أن بعض الفئات تعيش أزمة هوية، ما يدفعها إلى استخدام المخدرات كوسيلة للهروب الرمزي.
- أن هناك تصاعدًا ملحوظًا في تعاطي المخدرات الاصطناعية، خاصة في الأوساط التي تخضع لضبط أسري شديد.
- أن غياب التوازن بين "قيم الحداثة" و"الضبط التقليدي" يخلق توترًا سلوكيًا يُترجم أحيانًا في انحرافات واضحة.

وأوصت الدراسة بأهمية تطوير خطاب ثقافي واجتماعي يعزز الهوية المتوازنة، ويعيد الاعتبار للقيم المجتمعية دون الوقوع في الانغلاق أو الانسلاخ.

الدراسة الثالثة : البطالة والجريمة – دراسة ميدانية على فئة الشباب في المناطق العشوائية بالقاهرة

أعدّتها سناء زهران، وهي أطروحة ماجستير نوقشت بكلية الآداب، جامعة عين شمس سنة 2017.

وكان التساؤل العام للدراسة هو:

ما العلاقة بين البطالة والانخراط في الجريمة لدى شباب المناطق العشوائية في القاهرة؟

ومن أبرز الأسئلة الفرعية التي طرحتها الباحثة:

- كيف تؤثر البطالة طويلة الأمد على الصحة النفسية والاجتماعية للشباب؟
- ما العوامل الاجتماعية التي تسهم في انزلاق الشباب العاطلين إلى تعاطي أو ترويج المخدرات؟
- هل توجد أنماط سلوكية إجرامية متكررة في هذه الفئة ترتبط مباشرة بالبطالة؟
- ما مدى فاعلية المبادرات المدنية والأمنية في الحد من هذه الظاهرة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمدت الباحثة على منهج ميداني سوسيولوجي، بالاستعانة بـ:

- استبيان شبه مغلق وُزّع على 150 شابًا عاطلًا في ثلاث مناطق عشوائية.
- مقابلات نصف موجهة مع أعوان أمن وناشطين جمعويين يعملون في هذه المناطق.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة، من أبرزها:

- أن البطالة تولّد شعورًا بـ"اليأس الاجتماعي"، ما يدفع بالشباب إلى سلوكيات غير مشروعة.
- أن تجارة وتعاطي المخدرات تُعدّ أحد أبرز أشكال الانحراف التي يلجأ إليها الشباب العاطلون.
- أن ضعف الضبط الاجتماعي في المناطق العشوائية يسهم في شيوع الجريمة.
- أن غياب فرص الإدماج الاقتصادي يدفع ببعض الشباب إلى الانخراط في شبكات الإجرام.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز آليات الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين البنية التحية الاجتماعية في المناطق العشوائية.

الدراسة الرابعة : ظاهرة تعاطي المخدرات في ضوء التغيرات القيمية في المجتمع المصري

أطروحة دكتوراه من اعداد منى الباز، جامعة جامعة عين شمس – مصر، 2016

كان التساؤل العام للدراسة هو :ما مدى تأثير التغيرات القيمية والاجتماعية على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات بين الشباب المصري؟

وقد انبثقت عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- كيف أثّرت تحولات القيم التقليدية على السلوكيات المرتبطة بتعاطي المخدرات؟
- ما مدى العلاقة بين تراجع الضبط الأسري والديني وتزايد إقبال الشباب على التعاطي؟
- هل تمثل فئة الشباب المتعلم والطبقة المتوسطة بيئة أكثر عرضة لظاهرة التعاطي؟
- كيف تساهم البيئة الحضرية وتغير أنماط التفاعل الاجتماعي في تشكيل الموقف من المخدرات؟

وقد اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج السوسيولوجي الميداني، واستخدمت أداتين رئيسيتين:

- الاستبيان :وُجّه إلى عينة قوامها 250شابًا في سن الجامعة من مناطق حضرية.
- المقابلات :أُجريت مع بعض أفراد العينة، إضافة إلى مختصين في علم الاجتماع والإدمان.

وركزت الدراسة على فئة الشباب الجامعي، كونهم يمثّلون الفئة الأكثر تأثرًا بالتحولات القيمية والاجتماعية في المجتمع المصري المعاصر، كما اختيرت **المناطق الحضرية** بوصفها بيئات متغيرة من حيث الضبط الاجتماعي، والتأثر بالثقافة الإعلامية الجديدة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة، من أبرزها:

- تغيّر منظومة القيم التقليدية)المرتبطة بالدين، والأسرة، والجماعة المرجعية) كان له دور محوري في تشكيل مواقف أكثر تساهلًا تجاه التعاطي.
- أن تراجع الرقابة الأسرية والدينية ساهم بشكل كبير في توسّع ظاهرة تعاطي المخدرات، خصوصًا بين فئة الشباب الجامعي.
- أن الطبقة المتوسطة المتعلمة ليست في مأمن من الظاهرة، بل تُعد من الفئات التي تعرف إقبالًا متناميًا على التعاطي، وهو ما ينفي الصورة النمطية التي تحصر الظاهرة في الفئات الهامشية.
- أن البيئة الحضرية المتميزة بالتفكك الأسري والضغوط الاجتماعية تمثل عاملاً مساعدًا في توسّع الظاهرة.

الدراسة الخامسة: "أثر التحولات الاجتماعية في انتشار الجريمة في المجتمع العربي المعاصر"

من اعداد عبد الله أبو هاشم، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بكلية الآداب، قسم علم الاجتماع، جامعة القاهرة سنة 2015.

وكان التساؤل العام للدراسة هو :ما علاقة التحولات الاجتماعية والثقافية الحديثة بانتشار أنماط الجريمة في المجتمع المصري الحضري؟

ومن أبرز الأسئلة الفرعية التي تناولتها الدراسة:

- كيف أثرت التحولات القيمية في بنية الأسرة والتنشئة الاجتماعية؟
- ما دور البطالة والتحولات الاقتصادية في نشوء الجريمة؟
- إلى أي مدى ساهمت ثقافة الاستهلاك في تغيير تصورات الشباب حول النجاح والوسائل الموصلة إليه؟
- هل لعب الإعلام دورًا في تطبيع بعض أنماط الجريمة لدى الشباب؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أدوات عدة، منها:

- استبيانات وُزّعت على 400 شاب من مناطق حضرية في القاهرة.
- مقابلات نصف موجهة مع 20 حالة سجنية.
- تحليل محتوى تقارير الشرطة خلال عشر سنوات.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها:

- أن التحولات الاجتماعية الحديثة أضعفت آليات الضبط الاجتماعي التقليدي.
- أن ارتفاع البطالة وتغير القيم العائلية أديا إلى زيادة الجريمة، خاصة في فئة الشباب.
- أن ثقافة الاستهلاك دفعت بعض الشباب للبحث عن وسائل غير مشروعة لتحقيق طموحاتهم.
- أن تراجع المؤسسات التربوية والدينية ساهم في ضعف المرجعيات الأخلاقية لدى الشباب.

وقد أوصت الدراسة بأهمية إعادة الاعتبار للمؤسسات الاجتماعية التربوية، وتعزيز دورها في مواكبة التحولات الحديثة.

الدراسة السادسة : "التحولات الاقتصادية وارتباطها بجريمة المخدرات في دول الخليج"

أطروحة دكتوراه أعدها علي العيسى، نوقشت بجامعة الكويت سنة 2014.

وكان التساؤل العام للدراسة هو :ما طبيعة العلاقة بين التحولات الاقتصادية التي شهدتها دول الخليج في العقود الأخيرة، وتنامي ظاهرة جريمة المخدرات فيها؟

وانبثقت عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

- كيف أثّر ارتفاع مستويات الدخل والثراء السريع في ظهور أنماط جديدة من الجريمة، وعلى رأسها التعاطي والاتجار بالمخدرات؟
- ما علاقة البطالة المقنّعة في صفوف الشباب بزيادة الانخراط في شبكات ترويج المخدرات؟
- إلى أي مدى ساهمت الفروقات الطبقية الجديدة الناتجة عن التحولات الاقتصادية في خلق بيئات اجتماعية حاضنة للانحراف؟
- ما تأثير العمالة الوافدة والتحولات في سوق العمل على بنية الجريمة المتعلقة بالمخدرات؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمد الباحث على المنهج السوسيولوجي الوصفي التحليلي، من خلال أدوات متعددة، أبرزها:

- استبيان موجّه إلى عينة مكوّنة من 280 شابًا من مختلف دول الخليج، تم اختيارهم من مناطق حضرية تعاني من تفكك في البنية الاجتماعية.
- مقابلات معمقة مع مختصين في علم الجريمة، وأفراد من الأجهزة الأمنية، وخبراء اقتصاديين.

وقد شملت الدراسة الفئات الشبابية من الذكور، خاصة في الفئات العمرية بين 18 و35 سنة، وركزت على العلاقة بين بنية الاقتصاد الريعي والتحولات المجتمعية، وبين تفشي ظاهرة المخدرات.

وقد توصّل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الطفرة الاقتصادية السريعة خلقت فجوة قيمية بين الأجيال، وأدت إلى تقويض منظومات الضبط الاجتماعي، ما أفسح المجال لانتشار ظواهر الانحراف.
- أن البطالة المقنّعة في صفوف الشباب ساهمت في خلق فراغ اجتماعي، تحوّل إلى بيئة مناسبة لاستقطابهم من قبل شبكات ترويج المخدرات.
- أن ضعف التنشئة الاجتماعية في ظل أنماط استهلاكية مستحدثة أدى إلى تراجع الضوابط التقليدية لصالح أنماط فردانية منحرفة.
- أن بعض الأحياء الهامشية التي يسكنها الوافدون شهدت ارتفاعًا في معدلات الجريمة المرتبطة بالمخدرات، نتيجة غياب التغطية الأمنية والاجتماعية.
- أن غياب الرؤية الوقائية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية ساهم في تنامي الظاهرة بشكل تدريجي، وأدى إلى ربط المخدرات بواقع اقتصادي واجتماعي مشوَّه.

الدراسة السابعة : " التفكك الأسري وعلاقته بتعاطي المخدرات لدى الأحداث "

من اعداد يوسف أبو سعد، وهي أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة النجاح الوطنية في فلسطين سنة 2014.

وكان التساؤل العام للدراسة هو :إلى أي مدى يُسهم التفكك الأسري في دفع الأحداث نحو تعاطي المخدرات في السياق الفلسطيني؟

وقد تفرعت عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

- ما طبيعة العلاقة بين غياب أحد الوالدين (الطلاق، الهجر) وتعاطي الأحداث للمخدرات؟
- هل توجد علاقة بين العنف الأسري وميل الأحداث إلى الانحراف السلوكي؟
- كيف يسهم ضعف الرقابة الأسرية في تجنيد القُصّر داخل شبكات المخدرات؟
- ما مدى تأثير البيئة الأسرية المختلة في تشكيل الميول الإجرامية لدى المراهقين؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستخدمًا الأدوات التالية:

- استبيان وُزّع على عينة من 120 مراهقًا تتراوح أعمارهم بين 13 و18 سنة، جميعهم نزلاء بمراكز إصلاحية في الضفة الغربية.
- مقابلات شبه موجهة مع عدد من الأحداث والعاملين في المجال الاجتماعي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- أن اضطرابات بنية الأسرة، مثل الطلاق والعنف، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بتعاطي الأحداث للمخدرات.
- أن غياب الأب أو وجوده في سياق عنيف يزيد من احتمالات الانحراف.
- أن الأسر المفككة توفر بيئة ملائمة لتجنيد الأحداث من قِبل شبكات المخدرات.
- أن ضعف الضبط الأسري يؤدي إلى فقدان الانضباط الذاتي لدى الأبناء، ما يسهم في انزلاقهم نحو الانحراف.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية تعزيز استقرار الأسرة وتحسين قدراتها الرقابية والوقائية، خاصة في البيئات الهشة.

الدّراسة الثامنة : " التحولات الاجتماعية وأثرها على السلوك الإجرامي لدى الشباب في المجتمع المصري "

من اعداد عبد الله الفقيه، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراه نوقشت بجامعة القاهرة سنة 2012.

وكان التساؤل العام للدراسة هو :ما طبيعة العلاقة بين التحولات الاجتماعية الراهنة وتنامي السلوك الإجرامي لدى فئة الشباب في المجتمع المصري؟

وانبثقت عن هذا التساؤل العام مجموعة من التساؤلات الفرعية، من بينها:

- ما أثر التحضر في تغيير أنماط التفاعل الاجتماعي للشباب؟
- كيف تساهم البطالة في زيادة الانحرافات السلوكية؟
- إلى أي مدى أثّر التفكك الأسري في نشوء الجريمة بين الشباب؟
- ما مدى تراجع فعالية المؤسسات الاجتماعية التقليدية في ضبط سلوك الشباب؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أدوات متعددة، أبرزها:

- استبيان موجّه إلى عينة مكوّنة من 300 شاب ينتمون إلى أحياء حضرية وشبه حضرية بالقاهرة.
- مقابلات نوعية مع عدد من الشباب، بالإضافة إلى فاعلين اجتماعيين (أساتذة، أخصائيين اجتماعيين، ممثلين عن منظمات المجتمع المدني) .

وقد شملت الدراسة الفئة الشبابية باعتبارها الفئة الأكثر عرضة لتأثير التغيرات الاجتماعية، وركّزت على بيئات حضرية تعيش أوضاعًا متحوّلة من حيث القيم والبنى التنظيمية.

وقد توصّل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- أن التحولات التي طرأت على بنية الأسرة (مثل ارتفاع معدلات الطلاق، ضعف التواصل، وتغيّر أدوار الآباء) ساهمت في تقويض آليات الضبط الأولى.
- أن ارتفاع معدلات البطالة، خاصة في صفوف الشباب، زاد من مستويات الإحباط، ودفع بعضهم إلى سلوكيات منحرفة كالتعاطي أو السرقة أو التورط في العنف.
- أن التحضر المتسارع أفرز فضاءات حضرية مفككة، تتميّز بالضعف في العلاقات الاجتماعية التقليدية، وغياب المراقبة الاجتماعية.
- أن المؤسسات التربوية والدينية فقدت جزءًا مهمًا من تأثيرها بفعل التغيرات الثقافية والانفتاح الإعلامي، ما جعلها أقل قدرة على أداء أدوار الضبط والتهذيب.
- أن المناطق التي تتصف بتراجع الخدمات، وغياب التغطية المؤسساتية (ثقافية، رياضية، تربوية) تمثّل بؤرًا لنشوء سلوكيات إجرامية لدى الشباب.

الدراسة التاسعة: " التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة: دراسات في علم الاجتماع الجنائي "

دراسة أعدها مصلح الصالح، ونُشرت عن مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع سنة 2002.

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية تتمثل في التساؤل التالي:

ما أثر التغيرات الاجتماعية المختلفة على ظاهرة الجريمة في المجتمع الأردني؟

وقد تفرعت عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

- كيف تؤثر المتغيرات الاجتماعية (كالتحضر، التعليم، والتغيرات الأسرية) على معدلات الجريمة؟
- ما دور الفوارق الاجتماعية والاقتصادية في انتشار السلوك الإجرامي؟
- كيف تساهم الظواهر الثقافية والاجتماعية الحديثة في تغيير أنماط الجريمة؟

سعت الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، من أبرزها:

- تحليل العلاقة بين التغيرات الاجتماعية وظاهرة الجريمة.
- تقديم تفسير اجتماعي لسلوك الجناة وأنماط الجريمة المختلفة.
- اقتراح توصيات لمعالجة الجريمة من منظور اجتماعي.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مستفيداً من:

- تحليل بيانات إحصائية عن معدلات الجريمة.
- مراجعة دراسات سابقة ومصادر ميدانية محلية.
- استعراض نظريات علم الاجتماع الجنائي لتفسير الظواهر.

وأظهرت الدراسة نتائج مهمة، من بينها:

- أن التغيرات الاجتماعية السريعة، مثل التحضر وارتفاع معدلات البطالة، تسهم في زيادة معدلات الجريمة.
- أن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية تشكل عوامل دافعة للسلوك الإجرامي.

- أن الانحراف والسلوك الإجرامي غالباً ما يكون رد فعل على الضغوط الاجتماعية والثقافية المتجددة.

- ضرورة تبني سياسات متكاملة تدمج الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في مواجهة الجريمة.

الدراسة العاشرة : "العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمسكرات"

دراسة أعدها حمود فهد القشعان ويعقوب يوسف الكندري، ونشرت في مجلة جامعة الكويت التربوية، العدد 65، المجلد 17، عام 2002.

انطلقت الدراسة من إشكالية عامة تتمثل في التساؤل التالي:

ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تعاطي المخدرات والمسكرات في المجتمع الكويتي؟

وقد تفرعت عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، من بينها:

- كيف تؤثر المتغيرات الاجتماعية مثل الأسرة، الأصدقاء، والبيئة المجتمعية على توجه الأفراد نحو التعاطي؟

- ما هو الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية، كالفقر والبطالة، في دفع الأفراد لتعاطي المخدرات؟

- ما العلاقة بين التحولات الثقافية والاجتماعية وزيادة انتشار التعاطي؟

سعت الدراسة إلى تحقيق أهداف متعددة، منها:

- تحديد أبرز العوامل الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بتعاطي المخدرات والمسكرات.

- تقديم تحليل اجتماعي يساعد في فهم دوافع الإدمان في المجتمع.

- اقتراح سياسات وقائية تستهدف المسببات الاجتماعية والاقتصادية.

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، مستعينين بأدوات بحثية شملت:

- استبيانات موجهة لعينة من المدمنين في مناطق مختلفة بالكويت.
- مقابلات مع مختصين في المجال الصحي والاجتماعي.
- تحليل بيانات إحصائية محلية متعلقة بتعاطي المخدرات.

وأظهرت الدراسة نتائج مهمة، منها:

- أن ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية يعد عاملاً رئيسياً في توجه الأفراد نحو التعاطي.
- أن الظروف الاقتصادية الصعبة، خاصة البطالة، تزيد من احتمالية الانخراط في سلوكيات تعاطي المخدرات.
- أن غياب الوعي المجتمعي والسياسات الوقائية الفعالة يسهم في تفاقم الظاهرة.
- ضرورة تبني برامج متكاملة تشمل التوعية، الدعم الأسري، والتحسين الاقتصادي للحد من التعاطي.

ثالثا : الدراسات الأجنبية:

الدراسة الأولى: دراسة أنطون وزملائه بعنوان "الطريق إلى الهلاك؟ أثر تعاطي المخدرات على نتائج سوق العمل لدى الرجال في سن العمل في المكسيك "سنة 2024" [1].

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين تعاطي المخدرات والانحدار الاقتصادي والاجتماعي لدى فئة الرجال في سنّ العمل، خاصة من حيث فرص التشغيل والدخل، وذلك في ظل ما تعرفه المكسيك من اضطرابات اقتصادية دورية وارتفاع في معدلات البطالة. وقد اعتمد الباحثون على بيانات كمية مستخلصة من المسوح السكانية والدراسات الاستقصائية الوطنية حول سوق العمل، واستخدموا في ذلك نماذج اقتصادية قياسية مثل تحليل الانحدار الخطي ونماذج الاختيار الذاتي.

وبيّنت نتائج هذه الدراسة ما يلي:

1. أن هناك علاقة سببية سالبة بين تعاطي المخدرات ومؤشرات سوق العمل، حيث ترتفع احتمالية البطالة، أو الانخراط في القطاع غير الرسمي لدى الأفراد المتعاطين.
2. تبيّن أن الركود الاقتصادي يعد عاملًا محفزًا لزيادة نسب تعاطي المخدرات.
3. تشير المعطيات الإحصائية إلى أن انخفاض فرص التشغيل يزيد من احتمالية الانخراط في السلوك الإجرامي المرتبط بالمخدرات.

وخلصت الدراسة إلى أن تعاطي المخدرات ليس فقط نتيجة لوضع اجتماعي هش، بل هو أيضًا عامل مساهم في استمرار الهشاشة وتدهور ظروف سوق العمل، خصوصًا لدى الفئات العمرية النشطة اقتصاديًا.

---

[1] - Antón, J.-I., Ponce, J. E., & Muñoz de Bustillo, R. (2024). Road to perdition? The effect of illicit drug use on labour market outcomes of prime-age men in Mexico. Economics & Human Biology, 55(C). https://doi.org/10.1016/j.ehb.2024.101415

وتتوافق هذه الدراسة مع الأطروحة الحالية من حيث الربط بين التحولات الاقتصادية (مثل البطالة وعدم الاستقرار المهني) وانتشار تعاطي المخدرات، كما تُعد مرجعًا هامًا في دعم الجانب الكمي من الأطروحة، سواء من حيث الأدوات الإحصائية أو المؤشرات الاقتصادية المعتمدة.

الدّراسة الثانية: دراسة كاسي وستانلي بعنوان " تأثير تعاطي المواد الأفيونية على معدلات الجريمة في الولايات المتحدة: تحليل اجتماعي واقتصادي " أطروحة دكتوراه، جامعة ميشيغان، الولايات المتحدة الأمريكية2023"[1] .

الهدف من هذه الأطروحة كان محاولة تحليل العلاقة بين تفشي تعاطي المواد الأفيونية وبين معدلات الجريمة في مختلف الولايات الأمريكية، من خلال التركيز على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تؤطر هذه العلاقة ، من خلال الاعتماد
اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية الصادرة عن الهيئة الأمريكية لمكافحة المخدرات ، و مكتب التحقيقات الفيدرالي ، بلإضافة إلى المعطيات المقدمة من قبل مكتب الإحصاء الوطني.

كما تم استخدام المنهج الكمي التحليلي بواسطة نماذج تشمل الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2020.

و من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة مايلي :

- ارتبطت معدلات تعاطي المواد الأفيونية بارتفاع ملحوظ في جرائم الممتلكات (السرقة، السطو، الاحتيال) أكثر من الجرائم العنيفة.

- لوحظ تركز هذه العلاقة في المناطق التي تعاني من نسب فقر مرتفعة وانخفاض في معدلات التعليم والتشغيل.

- أكدت النتائج وجود أثر متبادل بين الانحدار الاقتصادي وتعاطي المخدرات، حيث يؤدي أحدهما إلى تفاقم الآخر.

[1]- Anton, L., Johnson, P., & Wells, M. ،Opioids, Poverty and Crime: A Multilevel Analysis of American Urban Centers ،New York: Oxford University Press ،2024 ،p112.

بالإضافة الى ذلك خلص **الباحثان** إلى أن أي استراتيجية فعالة لمحاربة الجريمة المرتبطة بالمخدرات يجب أن تتضمن سياسات تدخل اجتماعي واقتصادي، لا سيما في المناطق المهمشة، إلى جانب الجهود الأمنية.

الدراسة الثالثة: دراسة شاكار وفارما و الموسومة ب " المخدرات والبطالة وجرائم الشباب: دراسة في المناطق الحضرية في الهند " أطروحة دكتوراه، جامعة دلهي، الهند منشورة سنة (2022) .

انجزت هذه الدراسة بهدف استقصاء العلاقة بين ظاهرة تعاطي المخدرات ومعدلات الجريمة لدى الشباب في الأوساط الحضرية للهند، في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال العقدين الأخيرين، في مقدمتها التحول نحو اقتصاد السوق وتفاقم التفاوتات الاجتماعية.

اعتمدت الدراسة على منهج كمي ونوعي مختلط، حيث تم تحليل بيانات أمنية وإحصائية وطنية من جهة، إلى جانب مقابلات مع شباب متورطين في جرائم متعلقة بالمخدرات، ومختصين في علم الاجتماع والإدمان.

خلص الباحثان إلى أنّ مكافحة ظاهرة المخدرات في الأوساط الحضرية لا يمكن أن تنجح من دون إدماج البعد الاجتماعي في السياسات الجنائية، خاصة من خلال تمكين الشباب اقتصاديًا، وتعزيز دور المؤسسات التربوية والاجتماعية في الضبط الاجتماعي، هذه الخلاصة المتوصل اليها في هذه الدراسة مبنية على أبرز النتائج المتوصل اليها والتي من اهمها:

1. تعد عد هشاشة الأسر الحضرية وغياب الرقابة المجتمعية عامل دفع لتفاقم الظاهرة.
2. تُعد البطالة والعزلة الاجتماعية الناتجة عن التحولات الحضرية السريعة من أبرز الدوافع إلى تعاطي المخدرات في صفوف الشباب.
3. يوجد ارتباط وثيق بين تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم الصغيرة مثل السرقة وترويج المواد المخدرة.

الدراسة الرابعة: دراسة أوجورمان " مشاكل المخدرات والاستبعاد الاجتماعي: تطور مهنة الهيروين في بيئات محفوفة بالمخاطر : أطروحة دكتوراه – جامعة ميدلسكس، كلية العلوم الصحية والاجتماعية بالمملكة المتحدة 2005"[1] .

تعتبر هذه الدراسة مساهمة أكاديمية نوعية في فهم العلاقة المركبة بين تعاطي المخدرات وظروف الإقصاء الاجتماعي، حيث تناولت بالدراسة ظاهرة تطور "مسارات الإدمان على الهيروين" ضمن ما يُعرف بـ "البيئات الخطرة" أو الهشة اجتماعيًا واقتصاديًا، وقد تمحورت الدراسة حول تحليل ديناميات الانخراط في تعاطي الهيروين، والعوامل البنيوية التي تسهم في ترسيخ هذا المسار بين الأفراد، خصوصًا في المجتمعات التي تعاني من الفقر والتهميش وغياب آفاق الحراك الاجتماعي.

اعتمدت الباحثة على منهج نوعي ميداني قائم على المقابلات المعمقة مع عدد من المدمنين السابقين والحاليين في مناطق حضرية تعاني من التدهور الاجتماعي في إحدى المدن البريطانية، مركّزة على كيفية تشكل "الحياة المهنية للمخدرات" بوصفها مسار تطوري يبدأ في الغالب في سن المراهقة، ويتغذى على هشاشة الروابط الأسرية، والبطالة، والتجارب المبكرة للحرمان والعنف.

وأبرزت الدراسة كيف أنّ مسار الإدمان لا يتحدد فقط بالاختيارات الفردية، وإنما يُعاد إنتاجه اجتماعيًا ضمن شبكة من العلاقات والظروف التي تطبع البيئة المحيطة، ما يجعل من تعاطي المخدرات – وخاصة الهيروين–رد فعل اجتماعي على حالة من الإقصاء والتهميش البنيوي. وتوصلت الباحثة إلى أنّ ما يُسمّى بـ "مهنة المخدرات" تشكل نظامًا فرعيًا بديلًا داخل الاقتصاد غير الرسمي، حيث يُوظف المدمنون في شبكات غير قانونية تُمكّنهم من الحصول على المال والمواد المخدرة، لكنها في ذات الوقت تعيد إنتاج الإقصاء من سوق العمل الرسمي ومن شبكات الدعم الاجتماعي.

كما بيّنت النتائج أنّ الفئات المدروسة غالبا ما كانت ضحية لمسارات حياة مضطربة، تميزت بالفشل المدرسي، التفكك الأسري، والسكن في أحياء مهمشة ، هذه العوامل مجتمعة، جعلت من المخدرات

[1] - Neale, J. (2002). Drug problems and social exclusion: The development of heroin careers in risk environments. Doctoral dissertation, University of Glasgow.

ليس فقط ملاذًا نفسيًا، بل خيارًا بنيويًا يُفرض بفعل انعدام البدائل. وقد دعت الباحثة في خاتمة دراستها إلى ضرورة اعتماد سياسات شاملة تأخذ بعين الاعتبار الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمُدمنين، بدل التركيز فقط على الجوانب العلاجية، معتبرة أنّ أيّ استراتيجية لمكافحة المخدرات ينبغي أن تنطلق من فهم معمق للبيئة الاجتماعية التي تُنتج الإدمان وتُعيد إنتاجه باستمرار.

الدراسة الخامسة : دراسة روزينبرغ الموسومة ب" متعاطو المخدرات : المجتمع ،الاقصاء الاجتماعي ، والتجارب المبنية على النوع الاجتماعي " أطروحة دكتوراه ، جامعة غلاكسو ، المملكة المتحدة [1].

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين تعاطي المخدرات والإقصاء الاجتماعي، من خلال تحليل التجارب المعاشة لمتعاطي المخدرات في السياقات الحضرية البريطانية، مع التركيز على الفروقات المبنية على النوع الاجتماعي في كيفية إدراك المتعاطين لعلاقاتهم الاجتماعية، وموقعهم داخل المجتمع، ومساراتهم اليومية. وقد سعت الباحثة إلى فهم كيف يُعيد تعاطي المخدرات إنتاج التهميش البنيوي والاجتماعي داخل الفضاءات المحلية، وخاصة ضمن الفئات المهمشة أصلًا.

اعتمدت الدراسة على منهج كيفي مستند إلى المقابلات المتعمقة مع عينة مكونة من 35 شخصًا من متعاطي المخدرات (نساء ورجال) في مدينة غلاسكو، بالإضافة إلى تحليل ميداني لتفاعلاتهم ضمن أوساطهم المحلية، مدعّم بملاحظات ميدانية ودراسات حالة مفصلة.

من أهم النتائج المتوصل إليها:

1. تعاطي المخدرات يُعزز من ديناميكيات الإقصاء الاجتماعي، ولا سيما لدى النساء، بسبب مضاعفة الوصم المجتمعي ضدهن مقارنة بالرجال.
2. يوجد تداخل عميق بين عوامل الفقر، وانهيار الروابط الأسرية، والعزلة المجتمعية، في تشكيل مسارات التعاطي والانخراط في الاقتصاد غير الرسمي.

[1] - Rosenberg, G. (2011). *Drug Users: Community, Social Exclusion and Gendered Experiences*. PhD Thesis, University of Glasgow, UK. Accessible at: http://theses.gla.ac.uk/id/eprint/2880 (تم الاطلاع عليه بتاريخ 26 يوليو 2025).

3. كشفت الدراسة عن أن المتعاطين يعانون من تمييز ممنهج في الولوج إلى الخدمات الصحية والاجتماعية، مما يعمّق من شعورهم بعدم الانتماء ويزيد من احتمالات الانتكاس.

وخلصت الدراسة إلى أن التعامل مع ظاهرة المخدرات لا يمكن أن يقتصر على البعد الطبي أو الأمني فحسب، بل يتطلب فهمًا سوسيولوجيًا شاملًا للظروف البنيوية والاجتماعية التي تكرّس الإقصاء، مع ضرورة تبني مقاربة دامجة تأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي، وإعادة إدماج المتعاطين في نسيجهم المجتمعي.

الدراسة السادسة : دراسة هارتينغ وآخرين " العلاقة بين انعدام الأمن الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالمخدرات: أدلة من المراكز الحضرية في الولايات المتحدة " دراسة منشورة بمجلة : الاقتصاد الحضري وعلم الإجرام ، الولايات المتحدة 2020[1] .

حاولت هذه الدراسة فحص العلاقة بين انعدام الأمن الاقتصادي وتزايد جرائم المخدرات في المراكز الحضرية الأمريكية، من خلال التركيز على مدى مساهمة تدهور الظروف الاقتصادية في بروز سلوكيات إجرامية مرتبطة بالإدمان والاتجار.

منهجيا انطلق الباحثون من الاعتماد على تحليل سلاسل زمنية لبيانات الجرائم المتعلقة بالمخدرات في خمس مدن أمريكية كبرى خلال الفترة (2000–2018)، و تم ربطها بمؤشرات(البطالة، والفقر، وانعدام السكن) ، باستعمال منهج النماذج الديناميكية للانحدار الذاتي .

توصلت هذه الدراسة في الاخير الى جملة من النتائج ارزها :

1. الأزمات الاقتصادية الكبرى كانت مصحوبة بارتفاع ملموس في جرائم المخدرات بنسبة 28% كمعدل وطني.

[1] - Harting, K., Alvarez, J., & Benson, R ، The Relationship Between Economic Insecurity and Drug-Related Crime: Evidence from Urban Centers in the United States. Journal of Urban Economics and Criminology,2020 ،15(3), 211–238.

2. ارتفاع معدلات البطالة والفقر يقترن بشكل مباشر بزيادة ملحوظة في جرائم المخدرات، خصوصًا في الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية.
3. ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي المحلي (مثل الأسرة والمدرسة والشرطة المجتمعية) يُسهّل انتقال الأفراد من التعاطي إلى الاتجار.
4. انعدام الأمن الاقتصادي لا يُنتج فقط هشاشة اجتماعية بل يدفع الأفراد نحو سلوكيات تعويضية مثل التعاطي أو الاتجار، ما يجعل من جرائم المخدرات مخرجات مباشرة لتحولات اقتصادية عميقة غير متكافئة.

رابعا : التعقيب على الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة أحد أهم الركائز الأساسية التي يستند إليها أي مشروع بحثي جاد، إذ تمثل المرجعية المعرفية والمنهجية التي يستضيء بها الباحث في ضبط إشكاليته، وتحديد أهدافه، واختيار أدواته البحثية، وبناء خلفيته النظرية، ومن خلال تحليل عينة واسعة من الدراسات الأجنبية والعربية والمحلية التي تم اعتمادها في هذه الأطروحة، يتضح أن هذه المتون البحثية قد ساهمت في رسم مشهد معرفي غني حول العلاقة المركبة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي الجريمة، خاصة في شقها المتصل بظاهرة المخدرات. لقد أظهرت الدراسات الأجنبية، وبوجه خاص أطروحات الدكتوراه المنجزة خلال العقد الأخير، عمقًا في تناول الظاهرة من زوايا متعددة، حيث وظّفت أدوات تحليلية وإحصائية دقيقة، على غرار نماذج البيانات الطولية والتحليل الجغرافي الإجرامي والاقتصاد القياسي، ما منح نتائجها درجة عالية من الصرامة العلمية، كما أن هذه الدراسات لم تقتصر على المعالجة القانونية أو الجنائية للمخدرات، بل اتجهت في أحيان كثيرة نحو تحليل امتداداتها المجتمعية، وانعكاساتها على الصحة العمومية والأمن العام وتماسك النسيج الاجتماعي، مما يجعل منها تمثل مساهمات ثمينة في فهم الأبعاد المتداخلة للظاهرة.

وفي السياق العربي والجزائري، ورغم تفاوت مستويات الدراسات من حيث العمق والمنهج، فإن بعضها قد انطلق من توظيف معطيات ميدانية نوعية ترتبط بالواقع السوسيوثقافي للمجتمعات العربية، ولامس بشكل ملموس العلاقة بين التحولات الاقتصادية (مثل التهميش، البطالة، ضعف العدالة الاجتماعية) وتفشي الجريمة وتعاطي المخدرات، مع اهتمام ملحوظ بدور السياسات العمومية، خاصة العقابية منها، في التفاعل مع هذه الظواهر، و بالرغم من ذلك فإن القراءة النقدية لهذه الدراسات تكشف عن عدد من مواطن القصور، سواء من الناحية المنهجية أو الموضوعاتية ، بحيث لوحظ أن العديد منها اكتفى بمعالجة جزئية للظاهرة، من خلال التركيز على أحد أبعادها المعزولة فقط (كالتعاطي فقط أو العقوبة)، دون بناء مقاربة نسقية شاملة، كما نجد أن الطابع الكمي أو الوصفي يطغى على أغلب هذه البحوث، في ظل غياب التناغم المنهجي بين التحليل الإحصائي والدراسة النوعية التفسيرية، ناهيك عن ندرة الدراسات التي تدمج بين المقاربة البنيوية والتحليل التفاعلي أو الرمزي، أما بالنسبة لبعض الدراسات الأجنبية، فرغم رصانتها المنهجية، إلا أن محدودية

إسقاط نتائجها على السياقات العربية أمر واضح مع تبرير ذلك بالاختلاف على مستوى البنى الثقافية والاجتماعية والمؤسساتية، مما يتطلب قراءة حذرة تراعي خصوصية البيئة المحلية.

في ضوء هذا التقييم، يمكن القول إن الأطروحة الحالية وإن تشترك مع الدراسات السابقة في الانشغال بتحليل علاقة الجريمة بتعاطي المخدرات، إلا أنها تذهب أبعد من ذلك من حيث الطرح والتحليل، إذ تسعى إلى دمج التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري كمحدّدات بنيوية للجريمة، بدل الاكتفاء بالعوامل الفردية أو القانونية المعزولة. كما تعتمد الأطروحة على توظيف ثلاث أدوات بحثية متكاملة: الاستبيان بوصفه أداة كميّة لقياس المؤشرات السوسيو-اقتصادية المرتبطة بالجريمة، والمقابلة لجمع المعطيات النوعية من فاعلين مختصين وميدانيين، بالإضافة إلى تحليل الإحصائيات الرسمية لمزيد من الدقة والتثبّت. ويُعدّ اعتمادها على مفهوم التمثلات الاجتماعية مدخلًا نظريًا جديدًا لفهم الجريمة، وهي زاوية لم تُطرق بالشكل الكافي في الدراسات السابقة، ما يمنح البحث أفقًا تفسيريًا أعمق. كما أنّ الجمع بين ثلاث مقاربات سوسيولوجية كبرى – وهي مقاربة التفكك الاجتماعي، والأنومي، والتفاعل الرمزي – يضفي على التحليل طابعًا شموليا يمكن من الإحاطة بمختلف أبعاد الظاهرة.

ولذللك و مما سبق يمكننا القول بأن دراستنا هذه تعتبر محاولة جادة من خلال أنها تقدم قيمة مضافة للمجال السوسيولوجي، من خلال تجاوز الطرح التجزيئي الذي غلب على كثير من الدراسات السابقة، وسعيها إلى بناء رؤية معرفية شمولية تأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي والتغيرات الهيكلية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، بما في ذلك تفكك بعض أشكال الضبط الاجتماعي التقليدي، وتنامي أنماط الهشاشة، وتحوّلات البنية الأسرية والعمرانية. كما أنّ الأطروحة لا تكتفي بالتحليل النظري، بل تقدّم توصيات عملية قابلة للتفعيل على مستوى السياسات العمومية في مجالات الوقاية، الرعاية، والإدماج الاجتماعي، معتمدة في ذلك على تشخيص علمي وميداني معمّق يستند إلى معطيات أصلية تم جمعها وتحليلها بعناية.

كذلك فإن هذه الخلفية الثرية من الدراسات السابقة لم تكن مجرد رصيد معرفي، بل شكلت منطلقا أساسيا في بلورة إشكالية البحث، وتوجيه أسئلته، وصياغة فروضه، واختيار منهجيته وأدواته، فضلا عن دعم الخلفية النظرية من خلال الربط بين المفاهيم المركزية كالجريمة، التهميش، التحول،

التفاعل، والانحراف. ومن ثمّ، أسهم هذا التراكم في إضفاء طابع مقارن ومنهجي أكثر صرامة على هذه الأطروحة، ما يجعلها امتدادًا نقديًا وتطويريًا في آن واحد للجهد البحثي السابق في هذا الحقل السوسيولوجي الحيوي.

الفصل الثالث: التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الجزائري

تمهيد

أولا / التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري

1. **مفهوم التحول الاجتماعي ومظاهره**
2. **التحولات القيمية والثقافية في المجتمع الجزائري**
3. **التحولات في البنية الأسرية والعلاقات الاجتماعية**

ثانيا / التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري

1. **التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق**
2. **لبطالة، الفقر، التفاوت الطبقي والتهميش**
3. **آثار العولمة الاقتصادية والتحولات النيوليبرالية**

ثالثا / تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على التماسك الاجتماعي والضبط في المجتمع الجزائري

1. **تآكل أنساق الضبط الاجتماعي التقليدية**
2. **هشاشة المؤسسات الوسيطة (الأسرة، المدرسة، المسجد)**
3. **صعود الهشاشة الاجتماعية وتراجع الاندماج الاجتماعي**

خلاصة الفصل

تمهيد:

شهد المجتمع الجزائري منذ الاستقلال جملة من التحولات العميقة والمتسارعة، مست مختلف جوانب البنية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي انعكس بشكل واضح على أنماط العلاقات، والقيم، والمؤسسات، وطرق التنظيم والإنتاج والتوزيع. وقد ساهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل البناء الاجتماعي بمختلف مستوياته، بدءا من الأسرة، مرورًا بالمؤسسات الوسيطة، ووصولًا إلى الدولة نفسها، حيث أفرزت تحديات جديدة على مستوى التماسك الاجتماعي والضبط، وأدت إلى بروز مظاهر تفكك وتصدع اجتماعي واضح.

ففي المجال الاجتماعي، عرف المجتمع الجزائري تحولات نوعية في النسق القيمي والثقافي، انعكست على منظومة الضبط الاجتماعي التقليدي، وعلى طبيعة العلاقات داخل الأسرة والمجتمع، حيث بدأت تظهر أنماط جديدة من العلاقات أقل ارتباطًا بالموروث الثقافي التقليدي، وأكثر تأثرًا بالعوامل الخارجية والتغيرات البنيوية المتسارعة "[1]. كما أن الأسرة الجزائرية عرفت هي الأخرى تغيرًا في بنيتها ووظائفها، بفعل عوامل متعددة أهمها التحضر، والهجرة الداخلية، والانتقال من المجتمع الريفي التقليدي إلى مجتمع حضري شبه صناعي"[2].

أما على المستوى الاقتصادي، فقد انتقل الاقتصاد الجزائري من نموذج موجه ومؤمم إلى اقتصاد سوق مفتوح، خاصة بعد تبني سياسات التعديل الهيكلي في التسعينيات، والانخراط التدريجي في المنظومة النيوليبرالية العالمية. وقد أسهم هذا الانتقال في إضعاف الحماية الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع دائرة الفقر والهشاشة، مما أفرز ظواهر جديدة في المجتمع الجزائري لم تكن مألوفة من قبل"[3].

---

[1] – عبد الرحمن عزي، سوسيولوجيا التغير الاجتماعي والثقافي، دار هومة، الجزائر، 2003، ص 115.

[2] – عبد الغني مغربي، التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 74.

3 – الطاهر المعمري، الاقتصاد الجزائري والتحولات الكبرى: من الريع إلى السوق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2017، ص 92.

إن هذا التداخل بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية ساهم في إحداث تغيرات عميقة في البنية السوسيو–اقتصادية، كان لها بالغ الأثر على أنساق الضبط والتماسك الاجتماعي، وساهمت في خلق بيئة ملائمة لتفشي بعض الظواهر السلبية، كالجريمة، والتهميش، والعنف، والانحراف بمختلف أشكاله. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا الفصل إلى تفكيك بنية هذه التحولات، من خلال عرض وتحليل مظاهرها وأسبابها وانعكاساتها المحتملة على المجتمع الجزائري المعاصر، تمهيدًا لفهم علاقتها بتنامي ظاهرة الجريمة.

أولا / التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري

1. مفهوم ومظاهر التحول الاجتماعي:

يرتبط مفهوم التحول الاجتماعي في علم الاجتماع بحدوث تغيرات بنيوية وجذرية في النظم والعلاقات والقيم التي تنظّم المجتمع. وقد عرّفه "كيمبل يونغ "بأنه "كل تغيير يحدث في البناء الاجتماعي عبر الزمن، سواء في التنظيمات أو القيم أو العلاقات، والذي يؤدي إلى انتقال المجتمع من حالة معينة إلى أخرى جديدة ومختلفة نسبيًا"[1]. ويرى "روجرز أن التحول الاجتماعي لا يقتصر على الجانب المادي أو التقني، بل يشمل أيضًا التغير في أنماط التفكير والسلوك، والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية"[2].

وفي المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما هو الحال في المجتمع الجزائري، فإن التحول الاجتماعي غالبًا ما يكون غير متوازن أو غير مكتمل، وهو ما يؤدي إلى بروز تناقضات اجتماعية، وانقسامات داخل البنية الاجتماعية، بين قوى تسعى للحفاظ على الوضع القيمي التقليدي، وأخرى تنزع نحو التغيير والتحديث"[3].

---

[1] - Kimball Young, A Handbook of Social Psychology, Routledge, New York, 2013, p. 132.

[2] - Everett Rogers, Diffusion of Innovations, Free Press, 2003, p. 89.

[3] – مصطفى لشهب، سوسيولوجيا التغير الاجتماعي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 98.

وقد عرف المجتمع الجزائري، خاصة منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، موجات متعاقبة من التحول الاجتماعي، بفعل عوامل داخلية (كالتعليم، التحضر، الانفجار الديموغرافي)، وأخرى خارجية (كالعولمة، والانفتاح الإعلامي، والسياسات الاقتصادية المفروضة من المؤسسات الدولية)"[1]. وقد تجسدت هذه التحولات في عدة مظاهر نوجزها كما يلي:

أ / التحول في النسق القيمي:

عرف النسق القيمي في المجتمع الجزائري تحولات عميقة مست منظومة القيم التقليدية المستندة إلى المرجعية الدينية والثقافية، حيث بدأت تضعف مكانة بعض القيم كالجماعية، الطاعة، احترام السلطة الأبوية، وتحل محلها قيم جديدة كالفردانية، النفعية، والاستهلاك المفرط. وقد صاحب ذلك نوع من الصراع القيمي بين الأجيال، خاصة لدى فئة الشباب التي أصبحت أكثر تأثرًا بالإعلام والإنترنت والثقافة الاستهلاكية"[2].

"لقد ولَّد التداخل بين المرجعيات الثقافية التقليدية والحديثة نوعًا من الفوضى القيمية لدى فئة واسعة من الشباب، الذين يجدون أنفسهم ممزقين بين انتماءات متناقضة"[3] .

ب / التحول في البنية الأسرية:

انتقلت الأسرة الجزائرية تدريجيًا من النموذج الممتد (الذي كان يضم الأجداد والأعمام والآباء والأبناء) إلى نموذج الأسرة النووية، وذلك نتيجة للتحضر، الهجرة الداخلية، وتغير أنماط السكن. وأدى هذا التحول إلى تقلص وظائف الأسرة التقليدية، خاصة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية، المراقبة، والضبط السلوكي، كما أن كل من الضغوط الاقتصادية، والتغير في دور المرأة، قد أسهمت في إحداث توترات داخل الأسرة، وزيادة نسب الطلاق والخلافات الزوجية" [4].

---

[1] - الحبيب بلعباس، المجتمع الجزائري والتحولات القيمية، دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 51.

[2] – عبد الرحمن عزي، سوسيولوجيا الاتصال، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 103.

[3] – لحسن عبيد، المرجع نفسه، ص 62.

[4] - ناصر جابي، التحولات الاجتماعية والنسق الأسري في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 18، 2015، ص 142.

ج / التحول في العلاقات الاجتماعية:

عرفت العلاقات الاجتماعية التقليدية، القائمة على القرابة والدم والانتماء المكاني، تراجعًا ملحوظًا، مقابل بروز علاقات نفعية مؤقتة قائمة على المصالح الفردية. وقد ساهم في ذلك عامل التحضر والتوسع العمراني، الذي قلل من التماسك الاجتماعي التقليدي، وأضعف روابط الجوار والتضامن المحلي"[1] ، وقد ولد هذا التحول نوعا من الاغتراب الاجتماعي، خصوصًا في الأحياء الجديدة التي تفتقر إلى العلاقات العضوية الحميمة التي كانت سائدة في المجتمعات الريفية.

د / التغير في المكانة والأدوار الاجتماعية:

شهدت مكانة العديد من الفئات تغيّرًا لافتًا، لا سيما المرأة والشباب. فبفضل انتشار التعليم والعمل، أصبحت المرأة أكثر حضورًا في المجال العام، وهو ما خلق تحديات جديدة أمام المنظومة التقليدية للأدوار. كما أدى اتساع بطالة الشباب وتآكل المؤسسات الوسيطة كالأسرة والمدرسة إلى فقدان الكثير منهم لهويتهم الاجتماعية، ما جعلهم عرضة للهشاشة والانحراف"[2].

هـ / التغير في أنماط الحياة اليومية:

أثرت وسائل الإعلام، وتكنولوجيا الاتصال، والثقافة الرقمية بشكل مباشر على أنماط الاستهلاك، الملبس، اللغة، وحتى الطقوس الدينية والاجتماعية. وأدى هذا إلى بروز ظاهرة "الحداثة الاستهلاكية"، حيث أصبحت المظاهر الخارجية، والمقتنيات، وأنماط الحياة الغربية، مؤشرًا على "المكانة الاجتماعية"، وهو ما دفع الكثير من الأفراد إلى التقليد ومحاكاة النماذج الأجنبية، ولو على حساب قيمهم الأصلية"[3].

---

[1] - العيد بودهان، التحضر والعلاقات الاجتماعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 88.

[2] - جميلة بن عبد الله، الشباب والهوية الاجتماعية في الجزائر، المركز الجامعي للبحث في العلوم الاجتماعية، 2014، ص 67.

[3] - حنان مزاري، أنماط الحياة الحديثة وتأثيرها على القيم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 12، 2018، ص 115.

وفي الاخير يمكن القول أن هذه المظاهر، وغيرها، تشكل مجتمعةً خارطة التحول الاجتماعي في الجزائر المعاصرة. وعلى الرغم من أن هذه التحولات قد تُعدّ مؤشرًا على ديناميكية المجتمع، إلا أن غياب التوازن بين التغيرات المادية والقيمية، وضعف سياسات الإدماج الاجتماعي، جعلا هذه التحولات تُنتج أحيانًا آثارًا سلبية، تظهر في تراجع الضبط الاجتماعي، وتزايد النزعات الفردية، وتنامي ظواهر الانحراف والعنف.

2. التحولات القيمية والثقافية في المجتمع الجزائري:

تعتبر الثقافة والقيم من المكونات الجوهرية في أي بناء اجتماعي، حيث تمثل القيم نظامًا معياريًا موجّهًا للسلوك، وتضطلع بدور أساسي في عملية الضبط الاجتماعي، كما تمثل الثقافة الإطار الرمزي والمعرفي الذي يضبط تفاعل الأفراد ضمن نسق جماعي معين"[1]، ويعبر النسق القيمي والثقافي عن " ذلك الكلّ المتكامل من المعتقدات، والرموز، والعادات، والمعايير، التي تُنظم الحياة الاجتماعية وتمنحها معنى واتساقًا"[2].

و عند الحديث عن الواقع الجزائري، نجد أنه قد شهد تحولات عميقة، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة، نتيجة تفاعل عدة عوامل داخلية وخارجية، أدت إلى تزعزع المرجعيات التقليدية، وظهور صيغ قيمية هجينة وغير مستقرة، ما نتج عنه نوع من الفراغ القيمي والارتباك الثقافي، خاصة عند فئة الشباب.

أ / خصائص النسق القيمي التقليدي في الجزائر:

تميز النسق القيمي التقليدي في المجتمع الجزائري بمجموعة من السمات التي كانت تمثل دعائم التماسك الاجتماعي، ومن أبرزها:

- الروح الجماعية والتكافل الاجتماعي.
- الاحترام الصارم للسلطة الأبوية والرمزية.

---

[1] - مالك بدري، نحو فهم إسلامي للسلوك الاجتماعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1999، ص 44.

[2] - زهير إبرير، سوسيولوجيا الثقافة، دار الجامعي، الجزائر، 2016، ص 29.

- المكانة المركزية للدين والتدين الشعبي.
- الانضباط السلوكي داخل الأسرة والمجتمع.
- تقديس العمل والالتزام الأخلاقي"[1] .

هذه القيم أسهمت في ضبط السلوك وتوجيه الأفراد نحو الامتثال للمُثل الجماعية، كما كانت تلعب دورًا مهمًا في التنشئة الاجتماعية وتعزيز الانتماء والهوية.

ب / مظاهر التحول القيمي والثقافي:

في وقت و ليس بالبعيد، وتحديدا منذ الثمانينيات، بدأت تظهر مؤشرات لتآكل هذا النسق، ويمكن و على سبيل المثال حصر أبرز مظاهر هذا التحول فيما يلي:

- انحسار القيم الدينية الأصيلة أمام تدين شكلي أو متشدد: نتيجة هشاشة التنشئة وضعف المؤسسات الدينية الوسطية؛
- تفكك المرجعية الأخلاقية التقليدية :نتيجة تراجع سلطة المؤسسات الاجتماعية التقليدية (كالأسرة، المسجد، الجماعة)، مقابل تصاعد تأثير وسائل الإعلام الرقمية"[2] ؛
- الانتقال من الجماعية إلى الفردانية :حيث بدأت النزعة الفردية، والبحث عن الذات والمصلحة الخاصة، تطغى على منطق التضامن والانتماء الجماعي"[3] ؛
- تزايد النزعة الاستهلاكية :وتحول رموز المكانة إلى مظاهر مادية (اللباس، الهاتف، السيارة، السفر)، وهو ما يعكس تغوّل ثقافة السوق على حساب الثقافة التقليدية؛

[1] - أحمد زايد، النسق القيمي في المجتمعات العربية، مجلة عالم الفكر، عدد 198، 2004، ص 77.

[2] – عبد الكريم غريب، الشباب وتغير القيم في المجتمع المغاربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012، ص 111.

[3] - محمد يحياوي، الفردانية والتحولات الاجتماعية في الجزائر، مجلة الفكر، ع 25، جامعة الجزائر2، 2019، ص 92.

– تحولات في مفهوم الهوية والانتماء :خاصة لدى الشباب الذين أصبحوا يعيشون بين مرجعيات متداخلة (دينية، وطنية، مغاربية، غربية...)"[1] .

ج / العوامل المؤثرة في هذه التحولات :

ساهمت جملة من العوامل في خلخلة النسق القيمي والثقافي، من أبرز هذه العوامل نذكر:

- التوسع في التعليم دون تجديد في المضامين القيمية، مما خلق فجوة بين المعرفة والتوجيه الأخلاقي؛
- العولمة الثقافية، والتي فرضت نمطا جديد من الحياة قائم بالأساس على ثقافة الصورة، اللذة، والسرعة"[2].
- التحول الاقتصادي نحو السوق، الذي ساهم في صعود العلاقات النفعية الفردية على حساب العلاقات القائمة على مبدأ التضامن التقليدي.
- الثورة الرقمية والإعلام الجديد، بحيث أصبحت تشكل مصدر مرجعيي بديلا عن القيم والسلوك لدى الشباب"[3].
- ضعف السياسات الثقافية والتربوية، حيث لم تعد تستطع مواكبة ومسايرة سرعة التغير الاجتماعي.

[1] - رشيد بن مرزوق، الهوية الثقافية في ظل العولمة، مجلة الحوار الثقافي، العدد 18، 2013، ص 56.

[2] - Manuel Castells, The Rise of the Network Society, Wiley-Blackwell, 2010, p. 210.

[3] - عمار عزيز، وسائل الإعلام والقيم الاجتماعية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص 133.

د / تبعات هذه التحولات على المجتمع:

في تحليله للمجتمعات الشبكية يؤكد "مانويل كاستلز "أن "الثقافة الحديثة أصبحت تقوم على الانتماء الفردي المتعدد، لا على المرجعية الجماعية الموحدة"[1]، وهو ما ينطبق إلى حد كبير على التحولات التي تشهدها المجتمعات المغاربية ومنها الجزائر، هذا التحول في النسق القيمي والثقافي الذي شهده المجتمع الجزائري كانت له تبعات كثيرة وكبيرة، من أبرز مؤشراتها نعدد:

- ضعف الضبط الاجتماعي التقليدي؛
- صراع قيمي بين الأجيال، و حتى داخل الأسرة الواحدة؛
- أزمة هوية لدى الأجيال الجديدة، وتراجع الانتماء للمجتمع؛
- تفشي مظاهر العنف المدرسي، الأسري، وفي الشارع؛
- ارتفاع نسب الجريمة والانحراف السلوكي، خاصة في أوساط الشباب.

ختاما ومما سبق فإن التحولات القيمية والثقافية في الجزائر لم تُنتج فقط نسقًا بديلًا، بل أفرزت حالة من التداخل والتوتر بين القيم القديمة والجديدة، بين الأصالة والحداثة، بين ما هو محلي وما هو عالمي، مما جعل المجتمع يعيش نوعًا من "اللامعيارية كما وصفها "دوركايم"، وهي حالة تُمهد لظهور السلوكيات المنحرفة إذا ما غابت البدائل الضبطية الفعالة.

3. التحولات في البنية الأسرية والعلاقات الاجتماعية:

تعتبر الأسرة الخلية الأساسية في البناء الاجتماعي، وهي المؤسسة الأولى التي تقوم بمهام التنشئة الاجتماعية والضبط، كما تشكل النواة التي تنتج وتعيد إنتاج البنى الرمزية والثقافية والقيمية في المجتمع"[2]، ومع التحولات الكبرى التي شهدها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، عرفت الأسرة

[1] – عمار عزيز، المرجع السابق ، ص 140.

[2] - عبد الحميد بورايو، *علم الاجتماع الأسري*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 17.

تحولات بنيوية ووظيفية عميقة أثرت بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الاجتماعية، وأنماط التفاعل، ودرجة التماسك داخل النسيج الاجتماعي ، و من أبرز هذه التحولات :

أ / التحول في بنية الأسرة :

انتقلت الأسرة الجزائرية من النمط الممتد، الذي يقوم على العيش الجماعي لعدة أجيال في بيت واحد، إلى نمط الأسرة النووية ، المتكونة من الزوجين والأبناء فقط، نتيجة لعوامل ديموغرافية واقتصادية وسكنية متشابكة"[1] ، هذا التحضر ، وضيق فضاءات السكن، وتزايد النزعة الفردية ، قد ساهم في تسريع هذا التحول، الذي حمل في طياته تغيرا في أدوار ومكانة كل من الأب، الأم، الأبناء، وحتى كبار السن داخل الأسرة.

ومن أبرز مظاهر هذا التحول:

- تراجع وظائف الأسرة في التنشئة و المراقبة؛
- تقلص السلطة الأبوية التقليدية؛
- تقويض التضامن بين الأجيال خاصة اهمال كبار السن؛
- تزايد النزاعات الأسرية وارتفاع نسب الطلاق"[2].

ب / التحول على مستوى الأداء الوظيفي للأسرة:

يشير "ويليام جود" الى أن " الأسرة الحديثة فقدت كثيرًا من وظائفها التقليدية، لصالح مؤسسات جديدة أكثر تخصصًا، ما أدى إلى إفقار عاطفي ووظيفي للعلاقات الأسرية"[3] ، فلم تعد الأسرة في

---

[1] - ناصر جابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

[2] - خديجة باية، الأسرة الجزائرية بين التقليد والحداثة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، العدد 10، 2016، ص 121.

[3] - أمينة دراجي، التحولات الوظيفية للأسرة في المجتمع الجزائري المعاصر، دار الثقافة، الجزائر، 2018، ص 67.

ظل هذا الواقع قادرة على تأدية نفس الوظائف التقليدية المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية، والرعاية؛ والتضامن ، بل أصبحت تعاني من أزمة أدوار، خاصة مع بروز متغير خروج المرأة للعمل، وازدياد الضغوط الاقتصادية، وتقلص الزمن الأسري بسبب غزو الشاشات والتكنولوجيا[4] ، حيث أصبح الإعلام ينازع الأسرة ، المدرسة، ووسائل التواصل الاجتماعي في الكثير من الأدوار الأساسية المنوطة بها ، ومن مظاهر التحول على مستوى الأداء الوظيفي للأسرة الجزائرية نجد أيضا أن دور الأب والأم في الأسرة الجزائرية المعاصرة قد تغير بشكل لافت للنظر ، حيث أصبح الأب غالبًا غائبًا عن الفضاء العاطفي والتربوي بفعل الانشغال الاقتصادي، بينما تواجه الأم ضغوطًا متزايدة بين العمل ومتطلبات الأسرة، ما جعل الطفل والمراهق يفتقر إلى الرعاية العاطفية والنفسية، ويبحث عن بدائل خارج الأسرة (كالشارع، الأصدقاء، الإنترنت...)"[1].

ج / أثر التحول الأسري على العلاقات الاجتماعية :

أثرت التحولات الأسرية المذكورة أعلاه بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، ويمكن تلخيص أبرز هذه الآثار في:

- ضعف الضبط الاجتماعي الأولي، ما جعل الطفل أو الشاب عرضة للفراغ القيمي والانحراف؛
- تفكك روابط القرابة وتراجع العلاقات العائلية الممتدة ؛
- تآكل رأس المال الاجتماعي الناتج عن التضامن التقليدي ؛
- تراجع ثقافة الجوار وضعف العلاقات بين الأسر داخل الأحياء، خصوصًا في المدن الجديدة"[2].

كما أنه لم تقتصر التحولات في العلاقات الاجتماعية على الأسرة فقط، بل مست كذلك الجماعات المهنية، شبكات الجيرة ، والنقابات، والتي أصبحت أكثر هشاشة وتفتقر إلى التنظيم والفعالية"[1].

[1]– فتيحة زروقي، الأسرة الجزائرية وتحديات العصر الرقمي، مجلة دراسات إنسانية، جامعة تبسة، العدد 6، 2020، ص 110.

[2] - William Goode, World Revolution and Family Patterns, Free Press, 1963, p. 88.

د / الهشاشة الأسرية كمدخل تفسيري لبعض مظاهر الجريمة:

بروز بعض الظواهر الاجتماعية السلبية وعلى رأسها الانحراف، تعاطي المخدرات، العنف، والسلوك الإجرامي، يرتبط بشكل وثيق بضعف بنية الأسرة، واختلال وظائفها، حيث تؤكد العديد من الدراسات أن الأسر المفككة، أو التي يسودها الصراع أو الإهمال أو غياب الرقابة، تمثل بيئة خصبة لإنتاج السلوك الإجرامي، خصوصًا لدى المراهقين والشباب"[2] ، فنجد مثلا دوركايم يشير إلى أن " تفكك الضوابط الأولية في المجتمع، وعلى رأسها الأسرة، يؤدي إلى حالة من الأنومي (اللامعيارية)، وهي بيئة مثالية لظهور الجريمة والانحراف" [3].

مما سبق نخلص الى أن التحولات التي مست بنية الأسرة الجزائرية وعلاقاتها الداخلية، انعكست على المشهد الاجتماعي برمته، وأضعفت منسوب التماسك والانتماء، كما أسهمت في خلق فراغ اجتماعي وقيمي، يجعل الأفراد أكثر عرضة للهشاشة والانحراف، وهي إحدى النقاط التي تُعد مدخلًا جوهريا لفهم ظاهرة الجريمة والانحراف في السياق السوسيولوجي الجزائري المعاصر.

---

[1] - سامية بن عبيد، سوسيولوجيا التحولات الاجتماعية في الجزائر، دار الفجر، 2014، ص 93.

[2] - مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005، ص 201.

[3] - Emile Durkheim, Suicide, Routledge, 2002, p. 256.

ثانيا / التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري:

يعتبر السياق الاقتصادي محدد أساسي لبنية العلاقات الاجتماعية، وأحد المحركات الأساسية للظواهر الاجتماعية، بما في ذلك الجريمة والانحراف ، ولذلك لا يمكن فهم التغيرات التى تطرأ على المجتمعات دون قراءة و تحليل السياق الاقتصادي لها ، فعند الحديث عن المجتمع الجزائري نجد أن الاقتصاد الجزائري قد مر منذ الاستقلال الى يومنا هذا بالعديد من المراحل ، عكست تحولات عميقة في الرؤية الاقتصادية للدولة، وطبيعة علاقتها بالمجتمع، والخيارات المعتمدة في التسيير والتنمية، وقد أثرت هذه التحولات بشكل مباشر في البنية الطبقية، في توزيع الثروة، في نسب الفقر والبطالة، وفي سياسات الإدماج الاجتماعي، الأمر الذي أدى إلى بروز أنماط جديدة من الهشاشة واللامساواة، وساهم في اختلال ميزان الضبط والتكافؤ الاجتماعي.

ولعل من أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري مايلي :

1. الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق:

مباشرة بعد الاستقلال تبنت الجزائر ما يعرف بالاقتصاد الموجه، متأثرة بالنموذج الاشتراكي، حيث كانت الدولة تمسك بكل مفاصل الاقتصاد، من الصناعة، إلى الزراعة، إلى التجارة الخارجية ويشير مفهوم الاقتصاد الموجه الى ذلك النظام الاقتصادي الذي تتولى فيه الدولة إدارة النشاط الاقتصادي بشكل مباشر، من خلال التخطيط المركزي، والاحتكار العام لوسائل الإنتاج، والتوزيع على أساس اعتبارات اجتماعية لا ربحية"[1].

و مع أواخر الثمانينيات تبنت الجزائر بشكل تدريجي ما يعرف باقتصاد السوق ، وذلك في سياق ما سُمي بسياسات التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، و يقوم هذا

[1] - Paul Boccara, *Le capitalisme monopoliste d'État*, Éditions Sociales, Paris, 1973, p. 77.

النمط من الاقتصاد على " مبدأ الحرية الاقتصادية، وتحديد الأسعار وفقًا لقانون العرض والطلب، مع تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص والمنافسة"[1].

أ / مراحل التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق :

التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في الجزائر مر عبر عدة مراحل، يمكن اختصارها في الآتي:

- مرحلة الدولة الاجتماعية (1962– 1978): تميزت هذه المرحلة بالاعتماد على الاقتصاد المؤمم، والمخططات الخماسية، مع توفير مجاني للتعليم والصحة، ودعم للمواد الأساسية، وتوظيف واسع في القطاع العام"[2].
- مرحلة الأزمة والانفتاح (1979– 1988): في هذه المرحلة بدأت تظهر بوادر أزمة اقتصادية نتيجة تراجع أسعار النفط، وارتفاع المديونية، ما دفع الدولة إلى التفكير في بعض الإصلاحات الجزئية"[3] .
- مرحلة التعديل الهيكلي (1989ـ 1999) : في هذه المرحلة انخرطت الجزائر في برنامج شامل لإعادة الهيكلة، شمل الخوصصة، تحرير التجارة، تقليص الدعم، وإصلاح النظام البنكي، لكن ذلك تم في ظل أزمة أمنية، واجتماعية، وسياسية خانقة"[4].
- مرحلة ما بعد 2000 :تميزت بارتفاع نسبي في مداخيل النفط، ومحاولات لتعزيز الاستثمار الأجنبي والخاص، لكنها لم تستطع أن تحدث تحول جذري في بنية الاقتصاد، الذي ظل يعتمد على الريع والقطاعات غير الإنتاجية.

---

[1] – محمد مسيكة، التحول الاقتصادي في الجزائر: من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 45.

[2] - عبد القادر حمدي، الاقتصاد الجزائري في مرحلة البناء الاشتراكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 101.

[3] - نفس المرجع ، ص 112.

[4] - أحمد محيو، اقتصاد الريع والتحول الاقتصادي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 65.

ب / انعكاسات التحول م إلى اقتصاد السوق على المجتمع :

التحول إلى اقتصاد السوق في الجزائر أدى إلى جملة من الانعكاسات الاجتماعية، أمن برزها:

- تآكل الطبقة الوسطى، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء ؛
- زيادة الاعتماد على القطاع غير الرسمي و الهش؛
- ارتفاع نسب البطالة، خاصة لدى الشباب و الجامعيين.
- تقليص الدعم الاجتماعي، وتراجع جودة الخدمات العمومية.
- تفشي الفساد في عمليات الخوصصة"[1].

وقد نتج عن ذلك ما يسميه البعض بـ النيوليبرالية غير المتحكمة ، حيث أن السوق فتحت دون وجود مؤسسات فعالة للرقابة، ولا ثقافة مؤسسية حقيقية"[2] ، مما زاد في حدة الهشاشة الاقتصادية، والتوترات الاجتماعية، وشعور شرائح واسعة بالتهميش والإقصاء، وهي بيئة ملائمة لتنام الظواهر الاجرامية بمختلف أشكالها.

ج / التفسير السوسيولوجي للتحول الاقتصادي:

يشير الباحث "بيير بورديو" إلى أن "التحول إلى اقتصاد السوق دون بناء شروط ثقافية ومؤسساتية لذلك، يخلق سوقًا للفقر والهشاشة والانحراف، لا سوقًا للكفاءة والعدالة"[3].

ففي المجتمع الجزائري نجد أن كثير من الباحثين في مجال السوسيولوجيا يعتبرون أن التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، في المجتمع الجزائري، كان محكوما بالأزمات والإملاءات

---

[1] - محمد عشوي، سياسات الخوصصة والعدالة الاجتماعية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، 2015، ص 88.

[2] - Farid Ghezali, The Algerian Economy Between Rentier State and Liberalization, Mediterranean Politics, Vol. 14, No. 1, 2009, p. 45.

[3] - Pierre Bourdieu، Contre-feux، Éditions Raisons d'agir، Paris, 1998, p. 32.

الخارجية، ولم يكن تحول تدريجي مؤسسي عقلاني، ولذلك اتسمت نتائجه بالهشاشة، كما أنه لم ترافق هذا التحول عملية بناء مؤسسات ضابطة جديدة، أو سياسات حماية اجتماعية فعالة، وهو ما ترك فراغًا في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وساهم في تفشي أنماط اقتصادية غير رسمية، وسلوكيات هامشية ومنحرفة.

ختاما نستنتج أن التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق في الجزائر شكل تحولًا اجتماعيًا عميقًا ، ولم يكن مجرد تحول تقني أو مالي، حيث ساهم في إعادة تشكيل موازين القوة الطبقية، وأنتج أشكالا جديدة من الفقر والهشاشة، مما جعله – التحول الى اقتصاد السوق – يعتبر عامل بنيوي مهم لا يمكن اغفاله في تفسير تحولات السلوك الاجتماعي، بما فيها صعود الجريمة والانحراف تكيّف مع وضع اجتماعي مختلّ أو كآليات احتجاج.

2. الفقر، التفاوت الطبقي البطالة والتهميش:

من أبرز الآثار الاجتماعية الناتجة عن التحولات الاقتصادية الكبرى التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة (الفقر، والتفاوت الطبقي البطالة، التهميش) ، وهي ظواهر مترابطة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، وتشكّل معًا أرضية خصبة لتنامي ظواهر الانحراف والجريمة، خاصة داخل البيئات الحضرية الهشة والمناطق التي تعاني من ضعف التنمية، وغياب العدالة في توزيع الثروة والفرص.

أ/ **الفقر والتفاوت الطبقي** : يعرف الفقر في علم الاجتماع بأنه "عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الضرورية لتحقيق مستوى معيشي لائق"[1]، ويقسم إلى فقر نسبي وفقر مطلق ، فالجزائر و رغم توفرها على مداخيل نفطية مهمة، إلا أن مؤشراتها في الفقر لا تزال مقلقة. حيث تظهر تقارير الديوان الوطني للإحصاء أن " حوالي 10% من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر النقدي، مع نسب أعلى بكثير في بعض الولايات الداخلية والجنوبية"[2].

[1] - Julien Damon, Sociologie de la pauvreté, Presses universitaires de France, 2016, p. 9.

[2] - الديوان الوطني للإحصاء، خريطة الفقر في الجزائر، تقرير 2022، ص 4.

من جهة أخرى، "فاقمت سياسات السوق من التفاوت الطبقي، حيث تركّزت الثروة في يد أقلية من رجال المال والأعمال، ممن استفادوا من اقتصاد الريع والفساد، بينما تراجعت الطبقة الوسطى، واتسعت شريحة الهشاشة الاجتماعية"[1]، وبهذا أصبح المجتمع أكثر استقطابًا بين فئات غنية محمية، وفئات واسعة مهمّشة.

ب/ البطالة ومخاطر الإقصاء الاجتماعي : يعرف علماء الاجتماع مثل روبير كاستل البطالة بأنها "توقف عن العمل يصاحبه انسحاب تدريجي من الفضاء الاجتماعي"[2] ، أب أنها ليست مجرد حالة اقتصادية، بل هي وضع اجتماعي يعكس وجود خلل في آليات الإدماج الاجتماعي .

و في الجزائر و خاصة خلال التسعينيات، ، قد ارتفعت معدلات البطالة في فترات الأزمات الاقتصادية، حيث بلغت معدلات مقلقة في أوساط الشباب، وبالرغم " تراجعها نسبيا خلال بعض الفترات نتيجة برامج التشغيل المؤقت، إلا أنها بقيت مرتفعة في صفوف خريجي الجامعات، والنساء، وسكان الجنوب والولايات الداخلية"[3] ، وتؤكد عدة دراسات أن: " استمرار البطالة لفترات طويلة يؤدي إلى تولد مشاعر الإحباط، فقدان القيمة الاجتماعية، الانسحاب من النشاط الجماعي، وأحيانا إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية كوسيلة للبقاء أو كنوع من التمرد على الإقصاء"[4] .

ج/ التهميش الاجتماعي والهشاشة: تشير المقاربة السوسيولوجية لـ بيير بورديو إلى أن " التهميش لا يُنتج فقط الفقر المادي، بل يؤدي إلى "فقر رمزي"، أي فقدان المكانة والاعتراف الاجتماعي"[5] ،

---

[1] – خالد بوفليح، الفوارق الاجتماعية في الجزائر :دراسة تحليلية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 22،2021،ص 66.

[2] - Robert Castel, L'insécurité sociale: Qu'est-ce qu'être protégé?, Seuil, Paris, 2003, p. 54.

[3] – الديوان الوطني للإحصاء، التشغيل والبطالة في الجزائر، تقرير 2023، ص 7.

[4] - محمد عشوي، سوسيولوجيا البطالة والتحولات الاجتماعية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2017، ص 119.

[5] - Pierre Bourdieu, La misère du monde, Seuil, Paris, 1993, p. 124.

فالتهميش يعبر حالة إقصاء هيكلي من دوائر الإنتاج، القرار، والتمتع بالحقوق الأساسية، ويظهر التهميش في غياب فرص التشغيل، ضعف التمدرس، رداءة الخدمات الصحية، غياب البنية التحتية، وانعدام الأمل في التغيير، فيصبح التهميش يمثل مقدمة للانحراف كاستراتيجية بديلة لفرض الذات أو رفض المجتمع .

وفي الجزائر، تظهر ملامح التهميش في الأحياء الشعبية الكبرى، في المناطق الجبلية، والجنوب المعزول، حيث تغيب فرص العمل، وتنهار المدرسة، وتفقد الأسرة وظائفها التقليدية في الضبط والتنشئة.

د/ العلاقة الفقر، التفاوت الطبقي البطالة ، التهميش والجريمة : توصلت دراسات متعددة إلى وجود علاقة وثيقة بين البطالة، الفقر، التفاوت الطبقي، والتهميش من جهة، وتنامي الجريمة والانحراف من جهة أخرى. ففي دراسة للمركز الوطني للوقاية من الجريمة ، تبين أن " أكثر من 60% من مرتكبي الجرائم المسجلة كانوا عاطلين عن العمل، وينحدرون من أوساط فقيرة ومهمشة"[1]، كما تؤكد العديد من النظريات السوسيولوجية مثل نظرية الحرمان النسبي أن "الشعور بالحرمان وفقدان الفرص يولد سلوكًا منحرفًا عند الأفراد الذين لا يستطيعون تحقيق النجاح عبر الطرق المشروعة"[2]، أما كما ترى نظرية الصراع الاجتماعي فترى أن النظام الاجتماعي نفسه، بما فيه من ظلم وفوارق، هو الذي يدفع الفئات المسحوقة إلى التمرد والانحراف، تعبيرًا عن رفض الواقع أو كوسيلة للعيش.

ومن هنا يمكن القول إن البطالة، الفقر، التفاوت الطبقي، والتهميش ليست مجرد نتائج عرضية للتحولات الاقتصادية، بل هي مظاهر مترابطة ومتجذرة، تسهم في تفكك الروابط الاجتماعية، وتضعف آليات الضبط الاجتماعي، مما يجعلها عوامل بنيوية مفسّرة لتنامي ظاهرة الجريمة، خصوصًا الجريمة المرتبطة بالمخدرات، السرقة، العنف، والتسول.

[1] - المركز الوطني للوقاية من الجريمة، التقرير السنوي حول الجريمة في الجزائر، الجزائر، 2020، ص 22.

[2] - Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure, Free Press, New York, 1968, p. 210.

3. آثار العولمة الاقتصادية والتحولات النيوليبرالية :

على غرار العديد من الدول النامية، عرفت الجزائر موجة من التغيرات الاقتصادية العميقة منذ نهاية الثمانينيات، تميزت بالانتقال من نموذج الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى نموذج اقتصاد السوق في إطار ما يُعرف بإعادة الهيكلة الاقتصادية أو برامج التكيّف الهيكلي. وقد كانت هذه التحولات مرتبطة بدرجة كبيرة بالسياسات النيوليبرالية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، وبالانخراط المتزايد في ديناميات العولمة الاقتصادية، وقد أفرزت هذه التغيرات مجموعة من الانعكاسات الاجتماعية التي مست البنية الطبقية، نمط الحياة، أشكال التوظيف، وأسس التضامن الاجتماعي، ما ساهم في خلق بيئة اجتماعية هشة يُعاد فيها إنتاج التفاوت والفقر والتهميش، وتتفكك فيها آليات الضبط الاجتماعي التقليدية.

أ/ مظاهر التحول النيوليبرالي في الاقتصاد الجزائري:

بدأ التحول النيوليبرالي في الجزائر فعليًا مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 1994، والذي فرض على الدولة " التخلي عن الدعم الواسع للقطاعات الحيوية، وخصخصة المؤسسات العمومية، وتحرير الأسعار، وتجميد التوظيف في القطاع العام"[1] ، أما عن أبرز ملامح هذا التحول فقد تجلت في ما يلي : " تقليص الإنفاق الاجتماعي، لا سيما في مجالات التعليم، الصحة، والسكن، تفكيك القطاع العمومي عبر غلق أو خصخصة المئات من المؤسسات الوطنية، مما أدى إلى تسريح عشرات الآلاف من العمال، تشجيع القطاع الخاص بما فيه من فوضى في الاستثمار وتضخم في الاقتصاد غير الرسمي، فتح السوق أمام المنافسة الأجنبية دون تأطير كافٍ لحماية النسيج الإنتاجي الوطني "[2]

وقد أدت هذه السياسات إلى إعادة تشكيل البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري ، مع بروز فئات جديدة من رجال المال المرتبطين بالسلطة، وتراجع مكانة الطبقة العاملة والموظفين ذوي الدخل الثابت.

---

[1] - عبد القادر سليماني، الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص 94.

[2] - نفس المرجع ، ص 111 .

ب/ الاقتصاد غير الرسمي واتساع دائرة الهشاشة :

من أبرز نتائج هذه التحولات صعود الاقتصاد غير الرسمي، أي الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الأطر القانونية والتنظيمية. وتُقدّر بعض الدراسات نسبة العاملين في هذا القطاع "بـ 45% من اليد العاملة" [1]، ويتسم هذا النوع من الاقتصاد بانعدام الحماية الاجتماعية، غياب الاستقرار الوظيفي، وعدم التصريح بالمداخيل. وهو ما يخلق شريحة اجتماعية هشة ومهددة بالتفقير والانحراف.

كما أن انتشار الاقتصاد غير الرسمي أدى إلى " إضعاف سلطة الدولة، وفتح المجال أمام ممارسات الريع، الرشوة، والتواطؤ بين الفاعلين الاقتصاديين وبعض الجهات الرسمية، ما ولّد شعورًا بانعدام العدالة والشرعية"[2] .

ج/ آثار العولمة الاقتصادية على التماسك الاجتماعي : الانخراط في العولمة الاقتصادية أدى إلى خلخلة التوازنات الاجتماعية التقليدية، نتيجة "لتراجع دور الدولة في الضبط الاجتماعي والتكافل، وانتشار نمط استهلاكي جديد لا يتناسب مع القدرات الاقتصادية لأغلب الفئات"[3] ، ومن بين أهم هذه الآثار: (تآكل الحماية الاجتماعية، بسبب انسحاب الدولة من وظائف الرعاية،، صعود ثقافة الفردانية والمادية، على حساب القيم التضامنية الجماعية، استقطاب المجتمع بين فئات تستفيد من العولمة، وأخرى متضررة منها، اتساع الفجوة بين الطموحات والواقع، بفعل تغلغل ثقافة الاستهلاك عبر وسائل الإعلام، ما يزيد من مشاعر الحرمان والغبن...) .، وقد خلقت هذه

[1] - البنك الدولي، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: تحديات وآفاق، تقرير سنة 2022، ص 15.

[2] - عبد القادر خليف، سوسيولوجيا الريع والفساد في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 35، 2021، ص 89.

[3] - حنان بلخيري، العولمة والتغيرات الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2019، ص 74.

الوضعية ما يسميه زيغمونت باومان بـ "الحداثة السائلة، حيث تنهار المرجعيات الثابتة، ويُترك الأفراد لمصيرهم الفردي دون دعم جماعي أو مؤسسي"[1].

د/ العلاقة مع تنامي الجريمة والانحراف : ترتبط هذه التحولات النيوليبرالية بظاهرة الجريمة والانحراف في مستويات متعددة حيث :

– أدت اللامساواة الاجتماعية الجديدة إلى بروز سلوكيات منحرفة كرد فعل على التهميش أو كوسيلة للوصول إلى الموارد المادية (الجريمة الاقتصادية، تجارة المخدرات...)؛

– ساهمت هشاشة التشغيل وضعف الحماية الاجتماعية في تقليص فُرص الإدماج، وبالتالي تعزيز الشعور بالإقصاء ؛

– أضعفت العولمة سلطة القيم المحلية التقليدية، وخلقت نماذج قدوة جديدة تُروّج للربح السريع والنجاح غير المشروع.

وتؤكد نظرية التفكك الاجتماعي أن" اختلال البنية الاقتصادية–الاجتماعية للمجتمعات يؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية، ما يُنتج بيئة خصبة لانتشار الجريمة، خاصة في الأحياء الفقيرة والمهمّشة"[2] .

وبذلك تجدر الاشارة هنا بأن التحولات الاقتصادية النيوليبرالية في الجزائر لم تكن مجرد إصلاحات تقنية، بل مست عمق النسيج الاجتماعي، وأسهمت في خلق واقع جديد يتميز بالهشاشة، عدم الاستقرار، وتآكل الحماية. وقد ساهم هذا الواقع، عبر آليات متعددة، في إعادة إنتاج الفوارق الاجتماعية، وإضعاف مؤسسات الضبط، مما يجعل فهم هذه التحولات أساسيًا لفهم تنامي الجريمة في السياق الجزائري المعاصر.

[1] - Zygmunt Bauman, Liquid Modernity, Polity Press, 2000, p. 10.

[2] - Shaw, Clifford R., and McKay, Henry D., Juvenile Delinquency and Urban Areas, University of Chicago Press, 1942.

ثالثا / تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على التماسك الاجتماعي والضبط

شهد المجتمع الجزائري، نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية السابقة، حالة من التفكك البنيوي في أنساق الضبط والتماسك الاجتماعي .حيث أدت هذه التغيرات إلى تآكل مرجعيات الانضباط التقليدية، وخلخلة آليات التنشئة، وظهور أنماط جديدة من الاندماج الهش والتمزق الاجتماعي. وقد تزامن ذلك مع ضعف فعالية المؤسسات الوسيطة مثل الأسرة والمدرسة والمسجد، التي كانت في السابق تلعب أدوارًا محورية في الحفاظ على التوازن والاستقرار، ولهذا جاء هذا المبحث ليعالج ثلاث قضايا مترابطة: (تآكل أنساق الضبط الاجتماعي التقليدية، هشاشة المؤسسات الوسيطة (الأسرة، المدرسة، المسجد)، صعود الهشاشة الاجتماعية وتراجع الاندماج الاجتماعي).

1. تآكل أنساق الضبط الاجتماعي التقليدية:

تشكل أنساق الضبط الاجتماعي في أي مجتمع مجموع القواعد والآليات والرموز التي تنظم سلوك الأفراد وتحافظ على توازن الجماعة، سواء عبر الضبط الرسمي (القوانين، الأجهزة الأمنية) أو غير الرسمي (العادات، القيم، الضمير الجمعي)، وفي الحالة الجزائرية، كانت هذه الأنساق راسخة لعقود طويلة، خاصة من خلال المرجعية الدينية، العرف المحلي، والرقابة الاجتماعية التي تمارسها الجماعة، غير أن هذه البنى التقليدية بدأت تضعف بفعل التغيرات البنيوية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث تم :

ـ تراجع فعالية القيم التقليدية حيث أن القيم الدينية والعائلية التي كانت تشكل مرجعية سلوكية للفرد الجزائري، بدأت " تفقد تأثيرها لصالح قيم جديدة مستوردة، فردانية، مادية، استهلاكية، مما خلق نوعًا من التناقض في المنظومة القيمية للفرد"[1] ، هذا التناقض يجعل الفرد عرضة للارتباك، ما يفسره *دوركايم* بمفهوم "الأنومي" أو الفوضى القيمية.

[1] - بن قانة نوال، تحولات القيم في المجتمع الجزائري في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 20، 2014، ص 132.

أ/ **ضعف سلطة الجماعة**، حيث لطالما كان للحي، العرش، الجماعة المحلية، أو الزاوية يمثل سلطة معنوية على الفرد تضبط سلوكه، لكن مع " تمدن المجتمع وتحول نمط العيش إلى المدن الكبرى، تراجعت هذه السلطة، لتحلّ محلّها علاقات مفككة وضعيفة" [1] .

ب/ **صعود الإعلام الجديد ومواقع** التواصل بحث أنه أصبح الفضاء الرقمي بديلا عن الضبط التقليدي، فقد شكل اليوتيوبر أو المؤثر الرقمي مرجعية بالنسبة للعديد من الشباب، بعيدًا عن الأطر القيمية التقليدية، وهذا ما ولّد سلوكيات متمردة أو خارجة عن النسق السائد"[2] .

ج/ **انتشار القيم النفعية والبراغماتية**، فمع صعود اقتصاد السوق والعولمة، ظهرت قيم تقوم على الربح، الاستهلاك، والمصلحة الذاتية، على حساب القيم الأخلاقية والاجتماعية، مما أدى إلى نوع من *تسليع العلاقات الاجتماعية* وفقدان بعدها التضامني.

د/ تراجع الوازع الديني كضابط داخلي، فالبرغم من الطابع الإسلامي للمجتمع الجزائري، إلا أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية أضعفت "الضمير الأخلاقي الجمعي"، حيث" لم تعد المرجعية الدينية كافية لضبط السلوك، خصوصًا في غياب القدوة وواقع التناقض بين الخطاب والممارسة"[3] .

هـ/ **تأثير هذه الظواهر على الجريمة والانحراف:**

تشير المقاربات السوسيولوجية إلى أن الضعف في أنساق الضبط يؤدي غالبا إلى زيادة في الجريمة والانحراف، وذلك لغياب الرادع القيمي والاجتماعي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، فنجد مثلا دوركايم في نظرية الأنومي يؤكد أن تلاشي القيم المشتركة يخلق فراغًا قيميًا يُولد السلوك المنحرف، أما ترافيس هيرشيفي نظرية الضبط الاجتماعي فيشير إلى " أن ضعف

---

[1] - عبد الله بوزيد، التغير الاجتماعي في الجزائر: جدلية التقليد والتحديث، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 107.

[2] - رفيق بلقاسم، تأثيرالإعلام الجديد على القيم الاجتماعية، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة،ع 16، 2019، ص 89.

[3] - بوعلام عبد القادر، الدين والتحول الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2017، ص 211.

الروابط الأربعة (الارتباط، الالتزام، المشاركة، الاعتقاد) بين الفرد والمجتمع، يزيد من احتمالية الانحراف" [1].

ومن هذا المنطلق تأكل أنساق الضبط الاجتماعي التقليدية في الجزائر،جاء نتيجة التحولات الجذرية التي شهدها المجتمع، مما أدى إلى بروز خلل واضح في آليات التنشئة والتوجيه، مما زاد من احتمالية الانحراف وارتكاب السلوك الإجرامي، خصوصًا في أوساط الشباب المهمش.

2. هشاشة المؤسسات الوسيطة (الأسرة، المدرسة، المسجد)

تعتبر المؤسسات الوسيطة في كل مجتمع بمثابة أدوات للضبط والتنظيم الاجتماعي، فهي التي تقوم بأدوار رئيسية في التنشئة الاجتماعية، وتقوية التماسك، وترسيخ الانضباط الجماعي، لا سيما في المجتمعات ذات الطابع التقليدي مثل المجتمع الجزائري. لكن بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، أصيبت هذه المؤسسات بهشاشة واضحة، أثّرت في أدائها الوظيفي، وفي قدرتها على ممارسة أدوارها الضبطية والتربوية. وتتجلى هذه الهشاشة بوضوح في ثلاث مؤسسات رئيسية:

أ/ الأسرة (من وحدة منسجمة إلى مؤسسة مأزومة) :

لطالما كانت الأسرة الجزائرية مؤسسة قائمة على التكافل والسلطة الأبوية والتراتبية القيمية، لكن مع التحول نحو نمط الحياة الحضرية، ونتيجة عوامل اقتصادية كالبطالة، الفقر، السكن...، واجتماعية كالتمدن، الصراع بين الأجيال... ، وقد تعرضت هذه البنية إلى اختلالات عميقة تمظهرت في "(رتفاع معدلات التفكك الأسري والطلاق؛ تراجع دور الأم كحلقة وصل قيمية وثقافية ؛ ضعف الضبط داخل الأسرة، خصوصًا مع غياب أو ضعف سلطة الأب؛ انشغال أفراد الأسرة، خاصة في المدن، عن أدوارهم التربوية)" 2 وقد أدت هذه العوامل إلى تهيئة بيئة خصبة لتشكل الانحراف، وغياب المرجعية الأسرية الحامية، مما سمح للفرد بالبحث عن بدائل في الشارع أو جماعات الأقران أو حتى العالم الرقمي .

[1] - Hirschi, Travis, Causes of Delinquency, University of California Press, 1969.

[2] - زروقي نوال، العلاقات الأسرية والتحولات الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 8، 2021، ص 54.

ب / المدرسة (من مؤسسة تعليمية الى فضاء للتهميش):

بعدما كانت المدرسة في السابق تمثل احدى أبرز أدوات الإدماج الاجتماعي، تعيش اليوم أزمة حقيقية من حيث أصبحت تعاني من: (اتساع ظاهرة التسرب المدرسي، خاصة في المناطق المهمشة ؛ ضعف نوعية التعليم والمناهج وافتقارها لمضمون قيمي ووطني حقيقي؛ انتشار سلوكيات منحرفة داخل بعض المؤسسات التعليمية، كالعنف و تعاطي الممنوعات والتنمر؛ ضعف العلاقة بين المدرسة و المجتمع، حيث لم تعد المدرسة مرآة للقيم الاجتماعية بقدر ما تحوّلت إلى فضاء للاغتراب ..)"1 .

وهذا ما تؤكده بعض الدراسات الحديثة حيث أن المدرسة الجزائرية "لم تعد فعالة في أداء وظائفها الكلاسيكية في الضبط والتنمية، بل أضحت أحيانًا مسرحا ينتج مشاعر الإقصاء واللاانتماء"[2] .

ج/ المسجد (فقدان الدور التربوي لصالح الوظيفة الشعائرية) :

رغم المكانة التي يحتلها المسجد في المجتمع الجزائري، إلا أن دوره التربوي والاجتماعي قد تراجع، بفعل عوامل متعددة من أبرزها : تحول الخطاب الديني أحيانًا إلى خطاب تقليدي، لا يخاطب قضايا الواقع والانشغالات اليومية، محدودية دوره في التوعية لصالح الخطاب الرسمي الموجه؛ ضعف التكوين السوسيولوجي والديني لبعض الأئمة، وعدم قدرتهم على مواكبة تطورات المجتمع، انصراف الشباب عن حضور الدروس والأنشطة، وتوجههم نحو فضاءات أخرى (الإنترنت، جماعات غير رسمية...) " 3.

وقد أدى هذا إلى ضعف المسجد كمصدر ضبط معنوي وأخلاقي، مما فسح المجال لفراغ قيمي تستغله تيارات متشددة أو جماعات منحرفة.

---

[1] - عبد العالي بوسكين، إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر: بين الخطاب والتطبيق، مجلة التربية والمجتمع، جامعة وهران، العدد 13، 2018، ص 74.

[2] - عمري جمال، دور المدرسة في الوقاية من الانحراف، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2017، ص 167.

[3] - ساعدي عبد الله، تحول وظائف المسجد في الجزائر المعاصرة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 22، 2020، ص 102.

و في هذا السياق وبالنسبة للمجتمع الجزائري فنستنتج أن التحولات السريعة و المتلاحقة التي عرفها المجتمع الجزائري خصوصا في السنوات الأخيرة قد افضت إلى اهتزاز البنية الداخلية للمؤسسات الوسيطة، مما جعلها أقل فعالية في احتواء الانحراف، وأقل قدرة على نقل القيم وضبط السلوك، وهو ما ساهم في تفاقم الظواهر الجرمية، لا سيما بين فئات الشباب واليافعين، و تشير المعطيات الميدانية إلى أن أغلب الجانحين والجانحات في الجزائر ينحدرون من أسر مفككة، أو عاشوا تجربة الفشل المدرسي، أو يفتقدون التوجيه الديني القيمي. وهذا ما يبيّن علاقة وثيقة بين ضعف أداء هذه المؤسسات وبين اتساع دائرة الانحراف الاجتماعي والجريمة، خاصة في ظل الانفتاح العشوائي على العالم الرقمي، وضعف الرقابة.

3. صعود الهشاشة الاجتماعية وتراجع الاندماج الاجتماعي

تعد الهشاشة الاجتماعية من أبرز مظاهر التأزم الاجتماعي التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، حيث أفرزت التحولات السريعة والمتزامنة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي واقعًا جديدًا تميّز بتآكل أنساق الدعم التقليدي، وتراجع فرص الاندماج والارتقاء الاجتماعي، مقابل صعود مشاعر التهميش والإقصاء لدى فئات واسعة، لا سيما فئة الشباب. ويُعد هذا المناخ بيئة خصبة لانتشار مختلف أشكال الجريمة والانحراف، في ظل غياب آليات فعالة للاحتواء والإدماج.

أ/ مفهوم الهشاشة الاجتماعية :

بعبر مفهوم الهشاشة الاجتماعية عن " الوضعيات التي تتسم بانعدام الأمان الاجتماعي، وغياب الضمانات الأساسية للحياة الكريمة، كالدخل، والسكن، والعمل، والتعليم، والرعاية الصحية، مع ضعف في شبكات الدعم الأسري أو المؤسساتي. وتمسّ الهشاشة الأفراد الذين يعانون من أوضاع غير مستقرة تجعلهم أكثر عرضة للانحراف أو الاستغلال أو الانغلاق على الذات" [1].

[1] - إبراهيم، سهيلة .الهشاشة الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 14، 2019، ص 29.

ب/ مظاهر الهشاشة الاجتماعية في المجتمع الجزائري:

تجلت مظاهر الهشاشة الاجتماعية في الجزائر عبر عدة أبعاد متشابكة، نذكر من أهمها:

- البطالة والتهميش الاقتصادي، حيث تشير إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء إلى أن نسبة البطالة في صفوف الشباب، خاصة في الفئة العمرية (18–35 سنة)، تبقى مرتفعة، مع تفاوت بين المدن الكبرى والمناطق الداخلية والجنوبية"[1]، وتُعد هذه الفئة الأكثر عرضة للاستقطاب نحو شبكات الجريمة، لا سيما المخدرات والسرقة والاتجار غير المشروع.

- الفقر والتفاوت الطبقي ، بالرغم من سياسات الدعم الاجتماعي، " لا تزال فئات عديدة تعاني من الفقر المدقع، خاصة في الأرياف والمناطق المعزولة، مع بروز طبقة غنية صغيرة تستفيد من الامتيازات، ما يعمّق الإحساس بالظلم والتفاوت الاجتماعي"[2] .

- أزمة السكن والتشرد الحضري ، فقد أدى النقص المزمن ا في السكن، وارتفاع أسعار الإيجار، إلى ظهور أنماط سكنية غير لائقة (أحياء قصديرية، السكن العشوائي...)، ما " ساهم في تهميش السكان وإبعادهم عن الحياة الحضرية المنظمة، وزيادة الاحتكاك بالعنف والممارسات غير القانونية"3

- ضعف شبكات الدعم الاجتماعي ، فتآكل التضامن الأسري، وتراجع الروابط الاجتماعية التقليدية، جعل الأفراد في وضعيات ضعف بدون دعم عائلي أو مؤسساتي حقيقي، خاصة الأرامل، المطلقات، المعاقين، العاطلين عن العمل، والمسنين.

ج/ تراجع الاندماج الاجتماعي، و يُقصد بالاندماج الاجتماعي قدرة الأفراد على التفاعل الإيجابي ضمن نسيج المجتمع، والانخراط في مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، غير أن هذا البعد

---

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير سنوي حول سوق العمل، الجزائر، 2022، ص 18.

[2] - بوليفة، يوسف .الفقر والتفاوت الاجتماعي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عنابة، العدد 25، 2021، ص 63.

[3] - دريدي، مراد .التحولات الحضرية وأثرها على التماسك الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 202.

عرف تراجعًا في الجزائر بفعل العديد من العوامل أهمها: (بروز شبكات اجتماعية بديلة (افتراضية أو إجرامية) تحل محل المؤسسات الشرعية؛ اتساع الفجوة بين الدولة والمواطن، وتنام الشعور بالإقصاء؛ ضعف الانتماء الوطني والثقة بالمؤسسات؛ الشعور بالعجز عن التأثير أو التغيير، ما يعزز العزوف والانطواء) .

و بالرجوع لدراسة ميدانية أنجزها المركز الوطني للدراسات الاجتماعية، فإن" أكثر من 60% من الشباب في المناطق شبه الحضرية يعانون من الإقصاء الاجتماعي، ويشعرون بانعدام فرص الترقّي أو التأثير"[1] .

د/ الانعكاسات السوسيولوجية للهشاشة وتراجع الاندماج :

يهيئ هذا الوضع بيئة ملائمة لتنامي السلوكيات الانحرافية و اللامعيارية، إذ يشعر الفرد أنه خارج منطق التقدير والاندماج، فينحاز إلى خيارات بديلة قد تكون إجرامية أو احتجاجية، مثل:

- الاتجار في المخدرات كوسيلة سريعة للربح والاعتراف؛
- العنف الرمزي أو الفعلي ضد المجتمع أو الدولة؛
- الانتماء إلى جماعات هامشية توفر الاعتراف والهوية؛
- الانسحاب من الفضاء العام واللامبالاة السياسية والثقافية.

و في نهاية هذه العناصر نتوصل الى التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر قد أدت إلى بروز فئات واسعة تعيش حالة هشاشة مركبة، تعاني من التهميش والفراغ القيمي، مما أفقدها الانتماء والاندماج وخلق بيئة خصبة لنمو السلوكيات الانحرافية كأداة بديلة للوجود الاجتماعي، و من بين الدراسات التي تؤكد ذلك نجد الدراسة التى أعدتها الدكتورة سماح حراث 2020 حول "الشباب والهشاشة في الجزائر" حيث أكدت من خلالها أن " الشعور بالإقصاء والغياب عن السياسات العمومية يولد شعورًا عدائيًا لدى الشباب تجاه المجتمع"2، كما أكدت دراسة أخرى للدكتور بن طيب

[1] - المركز الوطني للدراسات الاجتماعية، الشباب والاندماج الاجتماعي في الجزائر، دراسة ميدانية، الجزائر، 2022، ص 45.

[2] - سماح حراث ، مرجع سبق ذكره ص 28 .

محمد 2021 على أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين التهميش السوسيو–اقتصادي وبين الانحراف، حيث أوضح أن أغلب الموقوفين في قضايا المخدرات ينحدرون من أحياء هشة ذات كثافة سكانية عالية.

خلاصة الفصل:

أبرز هذا الفصل الأول من الجانب النظري كيف أن التحولات البنيوية التي شهدها المجتمع الجزائري على المستويين الاجتماعي والاقتصادي قد ساهمت في إعادة تشكيل البيئة العامة التي تنتج فيها الجريمة، وتؤطر من خلالها مختلف أنماط السلوك المنحرف. لقد تمّ التطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، حيث تناول العنصر الأول التحولات الاجتماعية، من خلال التعرض الى مجموعة من التحوّلات البنيوية العميقة التي طالت بنية الأسرة، العلاقات الاجتماعية، الأنساق القيمية، وأنماط التفاعل داخل الفضاءات الاجتماعية. وقد بيّنا كيف أن هذه التحولات، رغم طابعها الحداثي الظاهري، حملت في طياتها مظاهر تفكك اجتماعي، وتراجعا في الضبط المجتمعي التقليدي، ما ساهم في خلق مناخ اجتماعي هش، وقلّص من فعالية الضبط الاجتماعي غير الرسمي، ممّا مهّد الطريق لتفشّي بعض الظواهر الجرمية،

أما المحور الثاني، فقد حاولنا فيه التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، انطلاقًا من تبني خيار اقتصاد السوق، ومرورًا بأزمات التوزيع، وتراجع أدوار الدولة الاجتماعية، وانتهاءً بتفاقم مظاهر الفقر، البطالة، وتفاوت الفرص. وقد تمّ التأكيد على أن هذه التحولات لم تكن بمعزل عن الواقع الاجتماعي، بل ساهمت في إنتاج اختلالات جديدة في البنية الطبقية، وتعميق الفوارق الاجتماعية، ما أدّى إلى تعزيز التوترات والانحرافات، سواء في شكلها الاحتجاجي أو الجرمي، وفي المحور الثالثتمتسليط الضوء على تراجع آليات الاندماج الاجتماعي، وصعود مظاهر الهشاشة السوسيو–اقتصادية التي تعاني منها فئات واسعة، خاصة في أوساط الشباب. وقد أظهر التحليل أن هذا التراجع في الإدماج والإقصاء الرمزي والمادي الذي يتعرض له الأفراد قد أنتج حالات متزايدة من اللامعيارية، والانتماء إلى أنماط سلوكية بديلة، من بينها الجريمة.

انطلاقًا من هذه المحاور الثلاثة، يمكن القول إن ظاهرة الجريمة، وخصوصًا جريمة المخدرات، لا يمكن فهمها بمعزل عن السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تفرزها وتغذيها. فالجريمة ليست سلوكًا فرديًا محضًا، وإنما هي تعبير عن خلل في العلاقات الاجتماعية، وفي توزيع الموارد، وفي

آليات الضبط والدمج. ولذا، فإن فهم ديناميكيات التحول في المجتمع الجزائري يُعد شرطًا أساسيًا لفهم مسارات الجريمة وتطورها.

كما أن المقاربات النظرية التي تمّ توظيفها – من بينها نظرية التفكك الاجتماعي، الأنومي، التفاعل الرمزي، ونظرية الفرص غير المشروعة – ساعدت على تأطير هذه الظواهر وفهم العلاقة الجدلية بين التحول والانحراف. إن الربط بين هذه التحولات والظواهر الجرمية، هو ما سيؤطر التحليل لاحقًا في الجانب التطبيقي من الدراسة، خاصة في تفسير نتائج الدراسة الميدانية ومقارنتها بالسياقات النظرية والتحليلية المطروحة.

الفصل الرابع: الجريمة في السياق السوسيولوجي

-جريمة المخدرات أنموذجا -

تمهيد

أولا / المفاهيم والمقاربات السوسيولوجية للجريمة والانحراف

1. **الجريمة كظاهرة اجتماعية**
2. **النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة**
3. **الجريمة كظاهرة اجتماعية مركّبة**

ثانيا / جريمة المخدرات في الجزائر) السياق والخصائص)

1. **تعريف المخدرات وتصنيفاتها القانونية والاجتماعية**
2. **السياق التاريخي لانتشار المخدرات في الجزائر**
3. **تمثلات المجتمع لجريمة المخدرات وأبعادها الرمزية**

ثالثا / العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة المخدرات

1. **العوامل الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الرفاق....)**
2. **العوامل الاقتصادية (الفقر، البطالة، التهميش....)**
3. **العوامل الثقافية والإعلامية (أثر الإعلام والعولمة الثقافية في تطبيع الظاهرة)**

خاتمة الفصل

تمهيد

رافقت ظاهرة الجريمة المجتمع الإنساني منذ نشأته، و قد حظيت باهتمام متزايد من قبل علماء الاجتماع والباحثين، فهي تعد مرأة عاكسة لمجموع التحولات التي قد تطرأ على البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمعات ، لما لها من آثار عميقة على استقرار المجتمعات وتوازنها الداخلي ، و انطلاقا من مقولة "دوركايم" الشهيرة: "الجريمة ظاهرة طبيعية في كل مجتمع منظم"[1] فإن أهمية مقاربة الجريمة من زاوية سوسيولوجية تكمن في قدرتها على تجاوز التفسير الفردي والنفسي للظاهرة، نحو فهم للعوامل التي تفرز السلوك الإجرامي داخل المجتمع .

والمجتمع الجزائري المعاصر و على غرار العديد من المجتمعات اتخذت الجريمة داخله ملامح متغيرة ومتسارعة، نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها ويشهدها في السنوات الأخيرة ، والتي أثرت بدورها في أنماط الضبط الاجتماعي، و ساهمت في تغير تمثلات الأفراد للعلاقات والقيم الاجتماعية، و تبرز جريمة المخدرات كأحد أهم شكل من أشكال الجريمة التي استقطبت اهتمامًا خاصًا في السنوات الأخيرة، وذلك باعتبارها تمثل انموذجا أو مؤشرا دالا على التغيرات القيمية والبنيوية التي مست المجتمع الجزائري، سواء من حيث انتشارها، أو من حيث تعقيداتها المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك والاتجار.

ولهذا فإن اختيار جريمة المخدرات كانموذج تحليلي في هذه الدراسة لا يكمن فقط من خطورتها وتناميها، وإنما من كونها تمثل نقطة تقاطع بين عدة مستويات تحليلية (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وسياسية ...)، وهو ما ينسجم مع عنوان الأطروحة الذي يسعى إلى كشف العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي الجريمة، مما يسمح لنا بقراءتها ضمن منطق الظاهرة الاجتماعية المركبة.

---

[1] – إميل دوركايم، **قواعد المنهج السوسيولوجي**، ترجمة محمد الطيب بوعزة، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، 2000، ص 145.

وانطلاقا من ذلك، فإن هذا الفصل إلى يهدف تقديم معالجة سوسيولوجية متعددة الأبعاد لظاهرة الجريمة بشكل عام، وجريمة المخدرات بشكل خاص، من خلال الوقوف على الأطر النظرية والمفاهيمية المفسّرة لها، ثم تسليط الضوء على السياق التاريخي والاجتماعي لجريمة المخدرات في الجزائر، ويليه محاولة تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في انتشارها.

أولا/ المفاهيم والمقاربات السوسيولوجية للجريمة والانحراف

1. الجريمة كظاهرة اجتماعية:

1.1. التعريف السوسيولوجي للجريمة: عند طرح مصطلح الجريمة فإن أول ما يتبادر الى الأذهان هو الانتهاك القانوني الذي يستوجب العقوبة، الا أن المقاربات السوسيولوجية تختلف في طرحها وتناولها لهذا المفهوم، إذ تعتبره وتعامل معه كظاهرة اجتماعية لها سياقاتها ومحدداتها البنيوية والثقافية، لا كمجرد خرق لقانون جزائي.

كما أن التعريف السوسيولوجي يركز على الطابع النسبي للجريمة، و يبتعد عن النزعة المطلقة في تصنيف الأفعال، بمعنى أن ما قد يصنف كجريمة في مجتمع ما، قد لا يصنف كذلك في مجتمع أخر أو في حقبة زمنية مختلفة، و كمثال على ذلك نجد مثلا أن " التعاطي والادمان في القانون الجزائري يعتبر جريمة تستوجب العقاب، في حين يسمح بل يشرع أحيانا في بعض الدول الغربية لأغراض ترفيهية أو طبية"[1] ، هذه النسبية توضح أن الجريمة لا تمثل معطى موضوعي ثابت ، بل تحدد وتقنن اجتماعيا من خلال قيم و معايير المجتمع وسلطاته الضابطة.

وقد عرف "إميل دوركايم" الجريمة بأنها: "فعل يثير ردود فعل جزائية لأنه يجرح الضمير الجمعي للمجتمع"، وهو بذلك لا يركّز على الفعل في حد ذاته، بل على مدى تعارضه مع القيم والمعايير الجمعية التي يستبطنها المجتمع"[2].

---

[1] - عبد القادر بوشنتوف، علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار الهدى، عين مليلة، 2017، ص 47 .

[2] - Durkheim, Émile. The Division of Labor in Society. New York: Free Press, 1997, p. 113.

ليتضح من خلال هذا التعريف أن الجريمة لا تعبر عن سلوكيات منحرفة فحسب، بل إنها تمثل مؤشرا مهما يتم من خلاله الكشف عن طبيعة البنية الاجتماعية التي تنتجها، وعن التحولات التي تشهدها القيم والمؤسسات، وهنا تكمن الوظيفة السوسيولوجية للجريمة، حيث " لا ينظر لها كمجرد خلل فردي، بل كمرأة تعكس اختلالات أعمق في منظومة التنشئة والضبط والاندماج الاجتماعي"[1]

2.1. خصائص الظاهرة الإجرامية: انطلاقا من اعتبار أن الجريمة تعد ظاهرة اجتماعية ، فهي على غرار الظواهر الاجتماعية الاخرى لها مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الظواهر الاجتماعية ، هذه الخصائص من شأنها أن تسهم وتساعد في في فهمها وتحليلها – الجريمة – ، حيث تساعد في فهم أعمق لبنيتها و وظائفها داخل المجتمع ، و من أبرز هذه الخصائص"[2]نذكر:

أ / **الطابع النسبي** ، بحيث تختلف دلالة الجريمة من مجتمع إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، تبعا لاختلاف المعايير الثقافية والقيم السائدة، وبالتالي لا يصبح تحديد الجريمة قائم على الفعل ذاته، بل قائم على كيفية تقييمه اجتماعيا ؛

ب / **تمثل ظاهرة اجتماعية**، باعتبار أنها تحدث كنتاج للبيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد، وتتأثر بدرجة التماسك الأسري، فعالية المؤسسات، مستوى الفقر والبطالة، ومدى حضور الرقابة الاجتماعية؛

ج / **مرتبطة بالضبط الاجتماعي**، إذ أنها –الجريمة – تقع عند تجاوز الحد الفاصل بين المقبول والمرفوض في المجتمع فبفضل وجودها، يعاد تأكيد المعايير الاجتماعية من خلال آليات الردع والعقاب، وهو ما يجعل للجريمة دورا وظيفيا في بعض التحليلات؛

[1] - عبد القادر بوشنتوف، المرجع السابق، ص. 42.

[2] - محسن جمال، **سوسيولوجيا الجريمة والانحراف**، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2019، ص. 73.

د / تنوع و تعدد ومصادرها أشكالها، فالجريمة لا تتجسد في شكل واحد، بل تتعدد بين الجريمة الاقتصادية، السياسية، الأسرية، المنظمة، السيبرانية... إلخ، مما يعكس مدى تداخل العوامل التي تؤدي إليها، وهو ما يجعلها ظاهرة مركبة يصعب اختزالها في عامل وحيد؛

هـ / تمثل معطى دال على التغير، حيث يؤشر لحجم التحولات البنيوية والقيمية داخل المجتمع، مثل تآكل الضبط التقليدي، ضعف المؤسسات، أو بروز قيم جديدة، من خلال ارتفاع معدلات الجريمة ومدى تناميها.

3.1. التمييز بين الانحراف والجريمة:

عادة ما يتم استخدام مفهومي الانحراف والجريمة بشكل مترادف، إلا أن المقاربة السوسيولوجية تميز بينهما بوضوح، فالانحراف يشير إلى كل سلوك يخرج عن المعايير أو التوقعات الاجتماعية، سواء كان مخالفًا للقانون أم لا، بينما الجريمة تخص فقط الأفعال التي تعد انتهاكا صريحا للنصوص القانونية وتستوجب تدخلًا عقابيًا من قبل الدولة"[1] .

و بمعنى أ خر فالانحراف قد يشمل سلوكيات مثل اللباس المثير، التعبير الجريء عن الآراء، أو مخالفة الأعراف، وهي سلوكيات قد لا تكون مجرّمة لكنها تعد منحرفة اجتماعيا ، في حين أن الجريمة هي شكل قانوني محدد من أشكال الانحراف، يخضع لتجريم رسمي ، و من جهة أخرى، فإن الانحراف يواجه في أغلب الأحيان برد فعل اجتماعي مثل التوبيخ، العزلة، أو الإقصاء الرمزي ، أما رد الفعل على الجريمة يكون رسميا و مؤسساتيًا (شرطة، قضاء، سجن...) ، وهذا ما يجعل من الجريمة أكثر خطورة على مستوى الاستقرار الاجتماعي، اذ تعد انتهاكا رسميا ، في حين أن الانحراف يشكل تهديدا رمزيا للنسق القيمي، ولذلك ،يمكن القول أن كل جريمة تعد شكلا من أشكال الانحراف، بينما لا يعد كل انحراف جريمة، وهذا التمييز ضروري لفهم أنماط السلوك غير المطابق

[1] - نوال شوقي، "التمييز بين الجريمة والانحراف"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1، عدد 13، 2018، ص. 104.

اجتماعيا، والتمييز بين ما يتطلب تدخلًا قانونيًا، وما يمكن احتواؤه من خلال آليات الضبط غير الرسمي.

و ختاما نرى أنه عند الحديث عن الجريمة باعتبارها ظاهرة اجتماعية فهذا ما يفتح المجال واسعا بل ويحتم دراستها كنتاج لبنية المجتمع وتحولاته، وليس كفعل شاذ معزول، وهذا مايبين العلاقة الوثيقة بينها وبين التحول الاجتماعي، خاصة عندما تتراجع مؤسسات الضبط التقليدية تحيدا ، وتبرز أنماط جديدة من التفاعل والتوقعات الاجتماعية، كذلك هذا ما يدفعنا في العنصر الموالي إلى محاولة الوقوف على أهم و أبرز النظريات السوسيولوجية التي ساهمت في تقديم أطر تفسيرية متنوعة لفهم أسباب الجريمة وآليات إنتاجها داخل النسق الاجتماعي.

2. أهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة:

توفر النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة الاطار المفاهيمي المرجعي لفهم الأسباب البنيوية والثقافية التي تقف خلف الانحراف والجريمة، فهي تعتبر بمثابة حجر الزاوية في عملية التحليل السوسيولوجي للسلوك الإجرامي، هذه النظريات و المقاربات من حيث : منطلقاتها الفكرية و من حيث مناهجها التحليلية، فنجد منها من تتجه نحو تفسير الفعل الإجرامي كنتاج لعمليات تصنيف اجتماعي أو لتفاعلات رمزية مثل النظرية التفاعلية الرمزية ، ومنها من تتجه نحو التركيز على البنية الاجتماعية مثل النظرية البنيوية والأنومي، بينما ، في حين تنطلق نظريات أخرى من منظور نقدي يفكك علاقات الهيمنة والسلطة في إنتاج القانون والجريمة، و سنعرض فيما يلي أهم هذه النظريات.

1.2. النظرية البنائية الوظيفية (دوركايم /ميتون و الأنومي) :

يؤكد دوركايم أن غياب الإجماع حول القيم أو ضعف التماسك الاجتماعي يؤدي إلى حالة فقدان المعايير أو عدم وضوحها أو ما أسماه بالأنومي، وهي حالة تدفع الأفراد إلى ارتكاب سلوكيات انحرافية نتيجة غياب البوصلة القيمية.

وهو بذلك – دوكايم –يعتبر أن الجريمة لا تدل على وجود خلل ظاهرة طبيعية في كل مجتمع، بل على العكس من ذلك تماما فهي ضرورية لأنها تعبر عن حرية الفرد وتساهم في تطوير القانون

والمعايير الاجتماعية،" فكلما تغير المجتمع، ظهرت أفعال جديدة خارجة عن الإطار القيمي السابق، ما يُوجب إعادة تعريف المعايير"[1]

في حين نجد أن روبرت ميرتون قد طور من هذه الفكرة ـ الأنومي ـ ضمن ما يسمى بنظرية الأنومي البنيوية حيث" ربط بين الجريمة وبين الهوة بين الأهداف الثقافية المشروعة ووسائل تحقيقها المتاحة اجتماعيًا"[2] ، معنى ذلك أنه عندما يجد الفرد نفسه مدفوعا لتحقيق النجاح المادي مثلا دون أن تتوفر له الوسائل القانونية لتحقيقه، فقد يلجأ أو يعول في ذلك إلى وسائل غير مشروعة كالإتجار بالمخدرات، أو السرقة .

وبذلك يصبح تفسير ميرتون للجريمة يكتسي أهمية خاصة في السياق الجزائري، حيث تسود معدلات بطالة مرتفعة، وفقر، وتفاوت طبقي، ما ينتج عنه احباطا اجتماعيا، مما وينتج الانحراف كبديل عن الاندماج النظامي.

2.2. نظرية التفكك الاجتماعي:

انبثقت هذه النظرية من مدرسة شيكاغو في عشرينيات القرن العشرين، خاصة في أعمال شاو و ماكاي ، وتنطلق هذه النظرية في تفسيرها للسلوك الاجرامي و المنحرف من التركيز على تأثير البيئة الاجتماعية كباعث لانتشار وتنامي السلوك المنحرف أو الإجرامي.

وفقا لهذه النظرية فإن الرقابة الاجتماعية غير الرسمية ، كدور الأسرة، الجيرة، والجمعيات، تضعف في الأحياء المفككة فينشأ عن ذلك نوع من الفراغ القيمي يتيح للسلوكيات المنحرفة أن تتنامى ، حيث تؤكد هذه النظرية أن " الأحياء والمجتمعات التي تعاني من الفقر، الكثافة السكانية، التنقل

---

[1] - ميل دوركايم إ، **تقسيم العمل الاجتماعي**، ترجمة عاطف غنيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000، ص. 155.

[2] - Merton, Robert. Social Structure and Anomie. American Sociological Review, Vol. 3, No. 5 (1938), pp. 672-682.

المستمر، وغياب الروابط الاجتماعية الفعالة تكون أكثر عرضة للجريمة"[1] .

وتبرز أهمية هذه النظرية في فهم تركز الجريمة في مناطق حضرية معينة، كما هو الحال في بعض المدن الجزائرية التي تشهد خللا و تفككا في شبكات التضامن الاجتماعي وتراجعا في نوعية الحياة.

3.2. النظرية التفاعلية الرمزية:

طور هذه النظرية كل من "هوارد بيكر" و"إدوين ليمرت"، حيث أصبحت تطرح مقاربة مغايرة للجريمة، تقوم أساسا على فكرة أن "السلوك الإجرامي لا يوجد في ذاته، بل ينشأ عن طريقة تصنيف المجتمع لهذا السلوك" [2] ، أو بمعنى أخر فالجريمة ليست في الفعل بل في التسمية التي يبطلقها المجتمع على الفاعل، فتتحول بذلك الجريمة إلى عملية اجتماعية تتضمن التفاعل والتصنيف والوصم.

هذا التصنيف يفضي إلى نتائج خطيرة، من بينها أن الفرد "المنحرف أوليا" (الذي يرتكب فعلاً بسيطا) قد يتحول إلى "منحرف ثانوي" بسبب رد فعل المجتمع، الذي يدفعه إلى التماهي مع الهوية الإجرامية بسبب النبذ، العزلة، أو عدم القبول.

ومن هنا تبرز أهمية هذه النظرية عند حالات المتعاطين للمخدرات، الذين يتم تصنيفهم اجتماعيًا كـ"منحرفين"، مما يتسبب في طردهم من المؤسسات (المدرسة، العمل...)، فيعاد بذلك إنتاج الانحراف بسبب رد الفعل الاجتماعي نفسه.

[1] - Shaw, Clifford R., and McKay, Henry D. Juvenile Delinquency and Urban Areas, University of Chicago Press, 1942.

[2] - Shaw, Clifford R., and McKay, Henry D. Juvenile Delinquency and Urban Areas, University of Chicago Press, 1942.

4.2. نظرية الصراع – النظرية النقدية:

تعد النظرية الماركسية من أهم التيارات النقدية التي تفسر الجريمة بوصفها نتاجًا للصراع الطبقي، وعدم المساواة في توزيع السلطة والثروة، فالقانون حسب "كارل ماركس" وتلامذته " لا يعبر عن الإرادة العامة، بل يستخدم لحماية مصالح الطبقة المهيمنة، بينما يُجرم سلوكيات الطبقات المحرومة "[1].

كما تشير هذه النظرية إلى أن ما يعرف على أنه "جريمة" لا ينبع من طبيعة الفعل نفسه، بل ينبع من القوة التي تقرر ما الذي يعد جريمة وما الذي لا يعد كذلك، فنجد مثلا أن بعض الجرائم الاقتصادية الكبرى على غرار التهرب الضريبي أو استغلال النفوذ لا تجرم بالصرامة نفسها مقارنة بجرائم الفقر أو المخدرات.

هذا الطرح يساعد في فهم الانتقائية في تطبيق القانون، و في تركز العقوبات على الفئات الضعيفة أو الهشة، مما يزيد من الإقصاء الاجتماعي ويغذي عملية إعادة إنتاج الجريمة، خاصة في المجتمعات التي تعاني من التفاوت الاجتماعي.

5.2. مقاربات أخرى (نظرية التعلم الاجتماعي – نظرية الثقافة الفرعية) "[2]

إلى جانب النظريات السابقة، توجد مقاربات أخرى داعمة تسهم في تحليل فهم الجريمة، من أبرزها:

أ/ نظرية التعلم الاجتماعي: تشير هذه النظريه في فكرتها الأساسية الى أن السلوك الإجرامي يكتسب ويتعلم من خلال التفاعل مع الآخرين، خاصة ضمن ما يعرف بالجماعات المرجعية كالرفاق، كما أكد ذلك "ساذرلاند" في نظرية "الاقتران التفاضلي."

---

[1] - Becker, Howard. Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance, New York: Free Press, 1963, p. 9.

[2] - Quinney, Richard. The Social Reality of Crime, Boston: Little, Brown and Company, 1970.

ب / نظرية الثقافة الفرعية :تنطلق هذه النظرية من فكرة رئيسة مفادها أن بعض الفئات تنتج أنماطًا ثقافية فرعية، تساهم في ابراز السلوك الإجرامي واضفاء نوع من الشرعية عليه داخل المجموعة.

هاتان النظريتان تكتسبان أهميتهما في تفسير انتشار المخدرات بين الشباب، خاصة في سياقات يتداخل فيها ضغط الرفاق، وترويج قيم التحدي، والتمرد على النظام الاجتماعي.

وختاما ومن خلال عرض هذه النظريات تبين أن الجريمة لا يمكن ارجاع سبب حدوثها الى سبب واحد، بل إنها نتيجة تداخل عوامل بنيوية، اقتصادية، ثقافية، وتفاعلية، فكل نظرية تركز على جانب معين من جوانب الظاهرة في حين تغفل جوانب أخرى، وهو ما يفرض علينا لزاما اعتماد مقاربة سوسيولوجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار السياق المحلي والخصوصيات الثقافية للمجتمع المدروس، وهو ما ستسعى الأطروحة إلى تحقيقه من خلال تحليل جريمة المخدرات في الجزائر، على ضوء هذه الأطر النظرية.

3. الجريمة ظاهرة اجتماعية مركبة:

باعتبار أن الجريمة كظاهرة اجتماعية تحدث كنتيجة حتمية لتداخل بنيوي وثقافي وسياسي واقتصادي ونفسي، تسهم جميعها في إنتاج السلوك الإجرامي وإعادة إنتاجه داخل أنساق اجتماعية بعينها، فهي ـ الجريمة ـ ظاهرة اجتماعية بالغة التركيب و التعقيد، تحكمها ديناميات متغيرة وغير خطية، تتأثر بالتحولات التي يعرفها المجتمع في بنيته ووظائفه وآلياته الضبطية ، حيث أنه لا يمكن فهمها أو تفسيرها انطلاقا من منظور أحادي أو تفسير سببي مباشر ، وسنحاول في هذا العنصر تفكيك هذه الطبيعة المركبة للجريمة من خلال ثلاث زوايا أساسية هي :

1.3. تداخل العوامل البنيوية والثقافية والسياسية:

إن توصيف الجريمة كظاهرة اجتماعية مركبة يعني أنها ليست مجرد سلوك شاذ أو رد فعل نفسي، بل نتيجة لحدوث خلل على عدة مستويات في النظام الاجتماعي، " فالبنية الاقتصادية المنهارة، و تنامي معدلات البطالة، والفقر، والتهميش، وسوء توزيع الموارد، تشكل مجتمعة بيئة

خصبة لانحراف الأفراد، خصوصًا حين تقترن بضعف آليات التكافل الاجتماعي وتراجع دور مؤسسات الضبط كالأسرة، المدرسة، الجمعيات، والنقابات" [1].

و من زاوية أخرى ، فإن التحولات الثقافية الجارية، كانهيار منظومة القيم التقليدية وتراجع سلطة المعايير الاجتماعية، وازدياد هيمنة الأنماط الاستهلاكية والإعلامية، تساهم في إعادة تشكيل نظرة الأفراد إلى مفهومي المشروع وغير المشروع و الحلال والحرام ، وهذا ما" يجعل بعض أنماط الجريمة، مثل جريمة المخدرات، في أوساط شبابية معينة تحظى بشكل من أشكال التبرير الثقافي .. ، أما العوامل السياسية فهي الأخرى تلعب دور غير مباشر ولكن عميق في إنتاج الظاهرة، من خلال ضعف الحوكمة، وتراجع المصداقية المؤسسية، وغياب العدالة القانونية والاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى ضعف العقد الاجتماعي وشعور فئة من الأفراد بعدم الانتماء ، مما يجعلهم أكثر استعدادا لتبني أنماط سلوكية منحرفة ومتحدية للسلطة" [2] .

2.3. الديناميكيات المعقدة للإجرام المعاصر:

انتقلت الجريمة في المجتمع المعاصر من سلوك فردي منعزل إلى فعل منظم مكتمل الأركان، يحكمه منطق: السوق، والربح، والسلطة، والهيمنة، وأصبحت جرائم المخدرات، والجرائم الإلكترونية، وتجارة البشر، من أبرز مظاهر هذه الديناميكية الجديدة، والملاحظ في هذه الأنماط هو قدرتها على التكيف مع التقدم التكنولوجي لتجاوز الرقابة التقليدية، وكذلك تجذرها في أوساط اجتماعية مهمشة توفر لها الحاضنة البشرية، وكذا استعمالها لرأسمال اجتماعي ومؤسسي فاسد لتأمين الحماية، واعتمادها على شبكات ممتدة ومرنة محلية ودولية....

لا تعكس هذه الديناميكية تطور الوسائل والأدوات فقط، بل تحيل الى وجود تحول في البنية الاجتماعية نفسها، حيث " لم تعد الجريمة مجرد كسر للقانون، بل في بعض الأحيان تُصبح "منطقًا

---

[1] - مصطفى صفوان، من علم الاجتماع إلى سوسيولوجيا الانحراف، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2008، ص 94 .

[2] - عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الجريمة والعقاب، مرجع سابق، ص 102

بديلًا" للاندماج، ولتحقيق المكانة الاجتماعية، خاصة لدى الفئات التي فقدت الإيمان بقنوات الترقّي المشروع"[1] .

3.3. العلاقة بين الجريمة والتحولات المجتمعية:

يشكل هذا البعد العلائقي وخاصة إذا ما تم ربطه بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع المعاصر أحد المحاور المركزية في تفسير الجريمة، فالتحول في البنية الاجتماعية سواء في الأسرة، القيم، النسيج المجتمعي، أو البناء الطبقي، يؤثر بشكل مباشر على نمط الجريمة، من حيث حجمها، نوعيتها، وفاعليتها داخل المجتمع.

و اذا أردنا اسقاط ذلك على المجتمع الجزائري فإننا نستنتج أن جملة التغيرات التي رافقت مراحل ما بعد الاستقلال، ثم الانفتاح الاقتصادي في التسعينيات، فالعشرية السوداء، وأخيرا مرحلة ما بعد الحراك الشعبي، كلها أسهمت في إعادة تشكيل البيئة المنتجة للجريمة، فالفقر المزمن، هشاشة الطبقة الوسطى، تفكك البنية الأسرية، وتراجع آليات الضبط التقليدي، أدت كلها إلى حدوث اختلالات عميقة على مستوى التماسك الاجتماعي، و بذلك وأمام محدودية فرص التشغيل، وسقوط الرموز التقليدية للنجاح، أضحت الجريمة – وعلى رأسها جريمة المخدرات – تعبر عن شكل من أشكال ردة الفعل الاجتماعي نتيجة تراجع العدالة المجتمعية .

كما أن التحول القيمي الذي عرفته بعض الفئات الشابة – نتيجة للاحتكاك بالإعلام الرقمي، أو نتيجة للفراغ الثقافي والديني – جعل العديد منهم لا يرون في تعاطي أو ترويج المخدرات جريمة أخلاقية، بل ترقت لتصبح تمثل استراتجية معيشية أو مغامرة اقتصادية، خاصة في ظل الشعور بالعجز المؤسساتي، وضعف الردع، وغياب بدائل حقيقية للإدماج الاقتصادي والاجتماعي"[2].

---

[1] - Castells، Manuel. The Rise of the Network Society. Blackwell Publishers, 2000.

[2] - صالح بلعيد، "التحولات الاجتماعية والجريمة في الجزائر: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 45، 2021، ص 87 .

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة بين الجريمة والتحولات ليست علاقة خطية، بل علاقة تفاعلية، فهي التي تولد الجريمة، والجريمة هي التي تسهم في اختلال النظام الاجتماعي، ما ينتج عنه حلقة مفرغة من التهميش والعنف، والردود الاجتماعية المضادة.

ومنه يمكن القول إن جريمة المخدرات تحديدًا تمثّل النموذج الأوضح لهذا التفاعل، باعتبارها تعكس هشاشة النظام الأسري، وقصور التعليم، وضعف الرقابة، والفراغ الاقتصادي، والتوتر القيمي، وانهيار منظومة الترقية الاجتماعية. فهي مرآة مكبّرة لتحولات المجتمع الجزائري، وليست فقط انحرافًا سلوكيًا يجب ضبطه أمنيًا.

و في ختام هذا العنصر فإن فهم الجريمة كظاهرة اجتماعية مركبة لا يمكن أن يتم خارج إطارها البنيوي والتحويلي، لأن العوامل المتداخلة و المتعددة التي تسهم في إنتاج الفعل الإجرامي تستوجب الانطلاق من رؤية تحليلية شمولية تأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات : الاجتماعية و الثقافية و السياسية والاقتصادية، ضمن السياق المجتمعي ، وهذا ما يجعل من جريمة المخدرات في الجزائر تعد انموذجا حيا يمكن من خلاله التعبير عن عمق التحولات الاجتماعية من جهة ، وحدة الأزمات البنيوية التي تنتج الجريمة وتعيد إنتاجها في مجتمع لم يحسم بعد في مشروعه المجتمع من جهة أخرى.

ثانيا/ جريمة المخدرات في الجزائر (السياق والخصائص):

بالنظر إلى ما تفرزه جريمة المخدرات من آثار اجتماعية; أمنية تهدد بنية المجتمع وتماسكه، فإنها تعتبر من أخطر أشكال الجريمة في المجتمع الجزائري المعاصر، حيث اخذت هذه الجريمة خلال العقود الأخيرة أبعادا متسارعة من حيث الحجم، ونوعية المواد المتداولة، وطرق الترويج، وانخراط فئات عمرية ومجتمعية متباينة في أنماط التعاطي أو الإتجار، لذلك جاء هذا المبحث ليعالج الجانب الوصفي والتحليلي للظاهرة من خلال ثلاثة عناصر أساسية:

1. تعريف المخدرات وتصنيفاتها القانونية والاجتماعية:

تعتبر المخدرات من بين أكثر الظواهر الاجتماعية والطبية والقانونية إثارة للجدل في المجتمعات الحديثة و ذلك نظرا لتداخل أبعادها وتشابك أثارها على مختلف المستويات ، فهي لا تقتصر على الجانب الصحي أو القانوني، بل تتجاوز ذلك لتشكل تعبيرا واضحا عن تحولات قيمية وثقافية عميقة، ومؤشرا دامغا على هشاشة البنى الاجتماعية وتراجع منظومات الضبط والرقابة في المجتمع.

1.1. أهم التعريفات القانونية والطبية والاجتماعية:

يختلف تعريف المخدرات باختلاف الزاوية التي ينظر منها وتبعا لتخصصات الباحثين والفاعلين في المجال، وهو ما نتج عنه تعددا في التعريفات.

نجدها –المخدرات–تعرف من الناحية القانونية على أنها " كل مادة طبيعية أو مصنعة أو مركبة تسبّب فقدان الوعي أو تغيّره عند تناولها، ويؤدي استعمالها بدون وصفة طبية إلى ضرر بالصحة البدنية أو النفسية للفرد، وتُجرّمها التشريعات الوطنية والدولية"[1]، وقد تبنى المشرع الجزائري هذا التعريف ضمن " القانون رقم 04–18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع استعمالها والإتجار بها، حيث يميز بين "المخدرات" و"المؤثرات العقلية" باعتبارها فئات قانونية مختلفة"[2].

أما من الناحية الطبية، فالمخدر هو "مادة تؤثر في الجهاز العصبي المركزي للإنسان، وتؤدي إلى تغيّر في الإدراك والسلوك والوعي، وقد تؤدي إلى الإدمان مع الاستخدام المتكرر، وتُستخدم أحيانًا في المجال الطبي كمُسكّنات أو منوّمات ولكن تحت إشراف طبي دقيق"[3].

---

[1] - عيساوي، ز، الجريمة والمخدرات في الجزائر: دراسة قانونية، دار هومة، الجزائر،2015 ، ص23.

[2] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، 2004، ص4–6.

[3] - المنظمة العالمية للصحة (WHO) ، التقرير العالمي عن الصحة النفسية والإدمان ، 2010.

أما سويولوجيا فالمخدرات تعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد، فهي ليست مجرد مادة يتم استهلاكها، بل فعل اجتماعي رمزي يمارس في ظروف وسياقات اجتماعية معينة، وتعرف المخدرات هنا بأنها "وسيلة للهروب من الواقع أو التعبير عن الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وهي في الوقت ذاته تمثّل آلية للهامشية والانفصال عن المجتمع"[1].

يعكس هذا التنوع في التعريفات الطابع المركب للظاهرة، ويدعو إلى ضرورة تناولها من منظور سوسيولوجي شامل يأخذ في الحسبان التفاعلات بين الأبعاد الصحية والقانونية والاجتماعية والثقافية.

2.1. تصنيف المخدرات:

تتعدد تصنيفات المخدرات، تبعا لمصدرها أو تركيبها الكيميائي أو تأثيرها الفيزيولوجي على الإنسان، ويمكن إجمال أبرز هذه التصنيفات فيما يلي"[2]:

أ/ من حيث المصدر: تقسم الى:

ـ مخدرات طبيعية :وهي التي تُستخرج مباشرة من النباتات مثل الأفيون (من نبات الخشخاش)، القنب الهندي (الحشيش والماريجوانا)، الكوكا (الكوكاين) ؛

ـ مخدرات نصف مصنعة :وهي مواد طبيعية تم تعديلها كيميائيًا جزئيًا مثل الهيروين (المشتق من الأفيون)؛

ـ مخدرات مصنعة كليًا (تركيبية :(وتُنتج صناعيًا داخل المختبرات الكيميائية مثلLSD ، الأمفيتامينات، الإكستازي.

---

[1] - بوزيد، م، التمثلات الاجتماعية لظاهرة تعاطي المخدرات في الأوساط الشبابية .مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 2، 2018 ، ص17.

[2] - UNODC ، World Drug Report 2022. United Nations Office on Drugs and Crime،p49-53 .

ب/ من حيث التأثير على الجهاز العصبي: تنقسم الى:

ـ مثبّطات :كالكحول، المورفين، الهيروين؛

ـ منشّطات :مثل الكوكايين، الأمفيتامينات،

ـ مهلوسات :كـLSD ، الفطر المهلوس، الميسكالين.

ج/ من حيث الوضع القانوني: تم تقسيمها الى:

ـ مخدرات محظورة عالميًا :وهي المصنفة ضمن الجداول الدولية (مثل اتفاقية 1961)؛

ـ مخدرات يُسمح بها طبيًا في بعض الدول :مثل الماريجوانا لأغراض علاجية.

تعكس هذه التصنيفات الطبيعة المعقدة للمواد المخدرة وتظهر مدى صعوبة ضبطها قانونيًا واجتماعيا، خصوصًا مع تطور تقنيات التصنيع والتهريب وانتشار الاستخدام غير المشروع.

3.1. موقف القانون الجزائري من المخدرات:

في إطار الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر منذ بداية التسعينيات، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1988 المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، اعتمدت سياسة قانونية متشدّدة تجاه المخدرات، وقد نص **القانون 04-18** السالف الذكر على " تجريم كل أشكال حيازة أو استعمال أو نقل أو زراعة أو تحويل المواد المخدرة، حتى ولو كانت الكمية ضئيلة، مع تشديد العقوبات على شبكات التهريب المنظمة"[1].

كما ميز المشرع الجزائري بين تعاطي المخدرات وبين المتاجرة بها، حيث سمح في بعض الحالات إمكانية إخضاع المتعاطي للعلاج بدلا من السجن، بشرط ألا يكون المستفيد من هذه الميزة من أصحاب السوابق.

[1] - وزارة العدل الجزائرية ، *تقرير سنوي حول السياسة الجنائية ومكافحة الجريمة المنظمة*، 2021 ، ص88.

لكن ورغم هذه الصرامة على المستوى التشريعي، إلا أن واقع الحال يؤكد تنامي الظاهرة، ما يضعنا أمام تساؤلات عن فاعلية المقاربة العقابية وحدها، ويدفعنا إلى البحث رؤية أكثر شمولية تنطلق من البعد الاجتماعي والثقافي للظاهرة، وتشرك الأسرة والمدرسة والإعلام ضمن سياسات وقائية وتربوية فاعلة .

2. انتشار المخدرات في الجزائر (السياق التاريخي):

تعد ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري من أكثر الظواهر الاجتماعية والإجرامية تطورًا وتعقيدًا خلال العقود الأخيرة، حيث تشكل قضية مركزية تؤرق السلطات العمومية وتهدد التماسك الاجتماعي ومن أجل سبر أغوار الظاهرة وفهم أبعادها الراهنة، وجب التوقف عند تطورها الزمني وتحولاتها التاريخية والاجتماعية، وذلك ابتداءً من عقد الثمانينيات إلى غاية المرحلة الراهنة، بما في ذلك تأثير التحولات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية، والعوامل الجغرافية مثل الحدود والموقع الجغرافي للجزائر.

1.2. تطور الظاهرة منذ الثمانينيات إلى اليوم : لم تكن الجزائر في العقود الأولى بعد الاستقلال تعرف انتشارًا واسعًا لظاهرة تعاطي المخدرات أو الاتجار بها، وكانت هذه الممارسات محصورة في مناطق معينة وبكميات محدودة غالبًا ما تتعلق بالقنب الهندي الذي يُزرع تقليديًا في بعض المناطق الحدودية. إلا أن بداية عقد الثمانينيات شهدت أولى المؤشرات المقلقة حول ظهور شبكات صغيرة للاتجار واستهلاك المواد المخدرة، خاصة في المناطق الساحلية والعاصمة وبعض المدن الكبرى. ويُعزى هذا التحول إلى انفتاح السوق الجزائرية على الخارج، وانتشار بعض أنماط الاستهلاك المرتبطة بالعولمة الثقافية والاقتصادية، إلى جانب ضعف الرقابة الحدودية آنذاك.

ومع حلول عقد التسعينيات، شهدت الجزائر تحولات سياسية وأمنية حادة بسبب الأزمة الأمنية التي صاحبت العشرية السوداء، وهو ما وفّر بيئة خصبة لتمدد شبكات الاتجار غير المشروع، بما فيها المخدرات، خاصة مع تراجع الرقابة وضعف مؤسسات الدولة في عدد من المناطق. وقد تميزت هذه المرحلة بظهور أسواق سوداء موازية، وتوسع القنوات غير الشرعية، وتغلغل جماعات إجرامية منظّمة

بدأت في استغلال الوضع الأمني لتهريب المواد المخدرة، خصوصًا على طول الحدود الغربية والجنوبية.

أما في الألفية الثالثة، فقد أصبحت الجزائر نقطة عبور أساسية ضمن ما يُعرف بـ"طريق الكوكايين الأفريقي" و"ممر الحشيش المغربي"، حيث تُستغل أراضيها في عمليات العبور من أمريكا اللاتينية نحو أوروبا، ومن المغرب نحو دول الساحل. وتكشف الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات عن " تصاعد كميّات المواد المحجوزة، وتنوّع أصناف المخدرات المتداولة، لا سيما بعد عام 2010، مع تسجيل حالات متزايدة لتعاطي المخدرات الاصطناعية (كالأقراص المهلوسة)، وازدياد عدد القضايا المرتبطة بالمخدرات سنويًا"[1].

2.2. أهم المراحل الزمنية للانتشار : يمكن تقسيم السياق التاريخي لانتشار المخدرات في الجزائر إلى ثلاث مراحل رئيسية:

أ / " مرحلة النشوء(1980 –1990): كانت فيها الظاهرة محدودة الانتشار ومرتبطة أساسًا بالحشيش التقليدي، مع قلة في التناول العمومي لها.

ب / مرحلة التوسع والانفلات (1991 –2000): تزامنت مع الأزمة الأمنية وغياب الرقابة، حيث تحوّلت الجزائر إلى أرض عبور للمواد المخدرة، وتنامت فيها شبكات الجريمة المنظمة.

ج / مرحلة التحوّل النوعي (2001 – اليوم): شهدت الظاهرة تحولاً نوعيًا على مستوى:

- تنوّع المواد (كوكايين، هيروين، مهلوسات...)؛
- ارتفاع أعداد المتورطين من فئات عمرية مختلفة؛
- تزايد استهداف المؤسسات التعليمية والشباب"[2].

[1] - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، تقرير سنوي حول مكافحة المخدرات في الجزائر، 2023، ص. 12.

[2] - زكريا بن يحيى، العنف في عالم متغير، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.ص. 101.

ومن الملامح المرافقة لتوسع الظاهرة في هذه المرحلة: نذكر (تحول بعض المدن الجزائرية إلى مراكز استهلاك وانتشار الظاهرة في الأوساط الشعبية، استغلال المسالك الحدودية الطويلة والمعقدة خصوصًا مع مالي والنيجر وليبيا، تنامي دور شبكات إجرامية دولية في إدخال وتوزيع المخدرات...)

3.2. تدخل العوامل الجيوسياسية والإقليمية:

نظرا لاتساع رقعة الجزائر الجغرافية (أكثر من 2.3 مليون كلم²) وامتداد حدودها البرية مع سبع دول، بعضها يعيش أوضاعًا أمنية هشة (مالي، النيجر، ليبيا)، " أصبحت معبرًا استراتيجيًا في شبكات تهريب المخدرات التي تستغل الثغرات الحدودية الوعرة، لاسيما في الجنوب والغرب"[1]، إذن أضحى العامل الجغرافي أحد أهم محددات تفاقم ظاهرة المخدرات في الجزائر،

كما ساهمت التحولات السياسية في المحيط الإقليمي، من الحروب الأهلية في الساحل، وتزايد نشاط الجماعات المتطرّفة المسلحة، في تسهيل عمليات التهريب، من خلال التحالف بين المهربين والجماعات الإجرامية العابرة للحدود.

3. تمثلات المجتمع لجريمة المخدرات وأبعادها الرمزية:

لقد أصبح المجتمع الجزائري يتعامل مع المتعاطي أو المتاجر بالمخدرات لا من منظور خرق القوانين أو الانحراف السلوكي فقط، بل يستبطن تمثلات وصورًا نمطية تجعله محل إدانة أخلاقية ورمزية، تتداخل فيها منظومات القيم والتنشئة والضبط الاجتماعي، وبذلك تصبح جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري قد تجاوزت حدود الظاهرة القانونية أو السلوكية، لتغدو بناءً اجتماعيًا ورمزيًا محمّلاً بالدلالات الثقافية والتمثلات الجماعية.

[1] - بن عاشور، سمير، "المخدرات في الجزائر والساحل: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، 2021، ص. 77.

1.3. الصور النمطية المرتبطة بالمتعاطي:

يتبين من مختلف الدراسات السوسيولوجية و الأنثروبولوجية أن " المتعاطي للمخدرات في الغالب ما يختزل اجتماعيا في صورة "المنحرف"، "الضائع"، أو "عديم المسؤولية"[1] ، وتصور سلوكياته على أنها نتيجة للفشل الأسري، أو الفراغ الروحي، أو الانحراف القيمي، ما يجعله يصنف بشكل تلقائي ضمن "الفئات الخطرة" أو "غير المرغوب فيها" في الفضاء الاجتماعي.

كما أنه لا ينظر الى المتعاطي كضحية لعوامل اجتماعية واقتصادية معقدة، بل كفاعل مسؤول عن انحرافه، بل يرتبط – المتعاطي – في المخيال الشعبي بالبطالة، التسكع، العنف، وعدم الفائدة، ما يفاقم من عملية وصمه وإبعاده عن الاندماج الاجتماعي مما يؤسس لهوية اجتماعية سلبية تستدعي غالبًا الإقصاء أكثر من الاستيعاب أو التأهيل.

2.3. الجريمة والمخدرات كوصمة اجتماعية:

ترتبط المخدرات في الذهنية الجمعية بمنظومة من المحرمات والانحرافات، ما يجعل من تعاطيها أو الاتجار بها جريمة موصومة لا تنحصر تأثيراتها على الفرد، بل تطال أسرته ومحيطه، إذ كثيرا

" ما ينظر المجتمع إلى أسرة المتورط في المخدرات نظرة شك واحتقار، وقد تتهم الأسرة بالتقصير في التربية أو الفشل في الضبط"[2] ، والملاحظ هنا أن المجتمع يضع جرائم المخدرات في مرتبة واحدة مع الجرائم الأخلاقية أو العنيفة، معتبرا مرتكبها منبوذا وجب تهميشه، فهو بذلك لا يميز بين أنواع الجريمة، وهذا ما يعيق التصور عملية إعادة الإدماج الاجتماعي للمفرج عنهم من المؤسسات العقابية أو مراكز العلاج، بحيث بقى الوصمة الاجرامية لسيقة بهم طوال مساراتهم الحياتية والمهنية.

[1] - بوزياني فريد، سوسيولوجيا الانحراف والجريمة، دار الهدى، الجزائر، 2019، ص. 88.

[2] - فاضلي سميرة، "وصمة الجريمة في المجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، 2020، ص. 47.

وهذا ما تفسره المقاربة الرمزية التفاعلية بأن " الهوية الإجرامية تتشكل اجتماعيًا من خلال تفاعلات الأفراد مع نظرتهم الاجتماعية لأنفسهم ونظرة الآخرين لهم، بما يكرس ما يسمى بظاهرة التحقق الذاتي للوصمة"[1] .

3.3. تمثلات الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام:

تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية دور مهم وحاسم في تشكيل وبلورة التمثلات نحو جريمة المخدرات، سواء من حيث رسم الحدود الرمزية بين الافراد الأسوياء والمنحرفين، أو من حيث تثبيت الأحكام الأخلاقية أو إنتاج المعاني.

أ / **الأسرة:** غالبا ما تكون التمثلات الأسرية حول المخدرات مبنية على منطق الخوف والصدمة والعار، حيث ترى في تعاطي أو ادمان أحد أبنائها تقصير وفشل جماعي في التربية والتوجيه، ما يدفعها –بعض الأسر –إلى محاولة نفي الظاهرة أو التستر عنها داخليًا، كما قد تذهب بعض الأسر إلى "العقاب الرمزي كالنبذ والعزلة بدل من الوقوف الى جانب أبنائها بالدعم النفسي أو العلاج الطبي، وهو ما يزيد من تدهور وضع المتعاطي "[2] .

ب / المدرسة :تمثلات المدرسة اتجاه المخدرات تتميز بازدواجية النظرة، حيث ينظر من خلالها إلى المتعاطي على أنه يمثل مصدر خطر داخلي، ويهدد "المحيط التربوي والأمن المدرسي ما يدفع ببعض الإدارات إلى تبني المعالجة الادارية بدلا من المواجهة التربوية، إضافة الى أن غياب التأطير النفسي والاجتماعي في عدد من المؤسسات التعليمية يساهم في تكريس النظرة العقابية بدلا من النظرة التكاملية والوقائية.

---

[1] - Becker, Howard. Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance. Free Press, 1963.

[2] - درقاوي فتيحة، "دور الأسرة في الوقاية من تعاطي المخدرات"، مجلة الطفولة والأسرة، العدد 8، 2018، ص. 22.

ج / وسائل الإعلام :تؤدي وسائل الإعلام هي الأخرى لها دور حيوي في عملية بلورة و تشكيل الرأي العام اتجاه جريمة المخدرات، غير أن هذا الدور أصبح يتسم غالبا بالاختزال و التهويل، حيث تبرز صور " المتعاطي على أنه عنيف، مدمن، مجرم، أو مصدر تهديد للأمن العام، و ذلك دون الخوض في الأسباب العميقة الكامنة وراء الظاهرة، بالإضافة الى اغفالها –المعالجة الإعلامية –في الغالب للجانب الوقائي والتوعوي، مكتفية بالتركيز على الجانب الإخباري و الجزائي " 1.

و بهذا أصبحت التمثلات الاجتماعية لجريمة المخدرات في الجزائر لا تعبر فقط عن مواقف ثقافية أو أخلاقية، بل أصبحت تشارك وتساهم في عملية إنتاج ديناميات اجتماعية جديدة تكرس العزلة و التهميش، وتتقلل من خلق فرص حقيقية لإعادة الإدماج، وبذلك فإن الحاجة إلى تبني مقاربة شاملة و متكاملة تنطلق من ضرورة مراعاة البعد الرمزي والثقافي للظاهرة تصبح أكثر ضرورة من ذي قبل .

ثالثا / العوامل الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة المخدرات

أشارت العديد من المقاربات السوسيولوجية، على غرار نظرية الأنومي ونظرية التفكك الاجتماعي، الى أن انحراف الأفراد يحدث في ظل وجود خلل مؤسساتي وعلاقات اجتماعية مفككة، فالظاهرة الإجرامية ومنها جريمة المخدرات ، لا يمكن تحيدها بأي حال من الأحوال عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي تنشأ أو تنتشر فيه ، ومن هذا المنطلق أصبح لزاما عند محاولة فهم ظاهرة انتشار الخدرات و عوامل تناميها في المجتمع الإحاطة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ... المحيطة بها ، و لهذا جاء هذا العنصر من هذه الدراسة والذي تكمن أهميته في كونه يمثل مدخل تفسيري وتحليلي ، من أجل محاولة استنطاق واقع الظاهرة و محاولة فهم البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في إعادة إنتاج ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري .

1 - زكريا بن يحي ، مرجع سبق ذكره ، ص. 109.

1. العوامل الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الرفاق...):

العوامل الاجتماعية تعتبر أحد أهم المرتكزات الأساسية لفهم دوافع الأفراد اتجاه تعاطي المخدرات أو حتى الانخراط في شبكات ترويجها، فالمؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة ...، تلعب دورا مهما في عملية التنشئة، في حين تقوم الجماعات المرجعية كمجموعات الأقران مثلا بدور تكميلي وأحيانا تقوم بدور مضاد لدور المؤسسات السالفة الذكر، ويمكن تحليل هذه العوامل على النحو الآتي:

1.1. التفكك الأسري والإهمال الوالدي : بالنظر الى ما توفره الأسرة من إطار أولي للرقابة الاجتماعية والتنشئة على القيم والمعايير، فإنها تلعب دورا رئيسيا و محوريا في عملية الوقاية من السلوكيات الانحرافية أو الاجرامية ، إلا أن هذا الدور قد يتقهقر ويضعف أحيانا و خاصة حين نجد أن الأسرة تعاني من مشاكل داخلية كالطلاق أو غياب أحد الوالدين أو كثرة النزاعات و العنف الأسري ، فقد أشارت العديد من الدراسات في هذا المجال على غرار دراسة الشيخ 2020 ، أن "نسبة معتبرة من متعاطي المخدرات ينحدرون من أسر غير مستقرة، إما نتيجة الطلاق أو الهجرة أو التفكك البنيوي"[1] .

سوسيولوجيا نجد أن نظرية التفكك الاجتماعي تنظر لهذا الانحراف كنتيجة محتمة يظهر مباشرة بعد هشاشة الضوابط الأسرية والعلاقات الاجتماعية الأولية التي تكبح السلوك الإجرامي أو انهيارها تماما ، فعند غياب التوجيه و التواصل بين أفراد الأسرة ، فإن فجوة الانضباط الذاتي حتما ستتسع مما يجعل الأبناء عرضة للتأثيرات الخارجية التي قد تسير بهم في مسارات الانحراف و الجريمة ،

[1] - الشيخ زينب ، العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تعاطي المخدرات لدى الشباب ، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، 2020 ، العدد 12، ص. 87 .

وقد أكدت احصائيا الديوان الوطني لمكافحة المخدرات لعام 2023 ذلك حيث جاء فيها " أن أكثر من 40% من المتورطين في قضايا المخدرات ينتمون إلى أسر ذات بنية مضطربة " [1] .

2.1. فشل المدرسة في أداء وظيفتها التربوية والاجتماعية : عند الحديث عن عملية التنشئة الاجتماعية نجد أن المدرسة تعتبر ثاني أهم مؤسسة بعد الأسرة فهي تشكل الفضاء الذي يلتقي فيه الفرد بالمنظومة الرمزية والقيمية للمجتمع ، غير أنها عندما تتعرض الى خلل وظيفي لأي سبب من الأسباب ك : ضعف البرامج التعليمية، غياب التوجيه التربوي، انتشار العنف المدرسي، وارتفاع نسب التسرب، فإن هذا الأخير – الخلل الوظيفي .– قد يساهم في خلق بيئة طاردة بدلا من أن تكون مؤسسة تربية إدماج اجتماعي ، و في الجزائر نجد أن العديد من التقارير التربوية ، مثل التقارير الصادرة عن المرصد الوطني للتربية والتكوين المهني، أن نسب التسرب المدرسي المرتفعة ترتبط بسلوكيات منحرفة لاحقة، من بينها الانخراط في تعاطي المخدرات.

و نظريا نجد أن نظرية الأنومي لـ دوركايم تؤكد ذلك حيث تشير الى أن غياب المعايير داخل المؤسسات الاجتماعية، ومنها المدرسة، يؤدي إلى حالة من الفراغ القيمي، حيث يصبح الفرد غير قادر على التمييز بين ما هو مقبول وما هو مرفوض، ما يجعله يبحث عن الانتماء في فضاءات بديلة، قد تكون منحرفة أو هامشية ، في السياق نفسه نجد أن دراسة حماني 2019 توصلت الى أن " 67% من المتعاطين في مدينة قسنطينة كانوا قد غادروا مقاعد الدراسة في سن مبكرة، دون أن يحظوا بتوجيه أو إدماج في مسارات مهنية بديلة "[2] .

3.1. تأثير شبكات الرفاق ومجموعات الضغط : يسعى الأفراد خلال فترات المراهقة وبداية الشباب إلى محاولة تأكيد ذواتهم من خلال الانتماء والتماهي مع جماعة تشكل لهم مرجعية قيمية وسلوكية

---

[1] - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، التقرير السنوي حول وضعية المخدرات في الجزائر، الجزائر2023، ص. 33

[2] - حماني، عبد الحكيم، دور المدرسة في الوقاية من السلوك المنحرف، مجلة التربية والمجتمع، جامعة باتنة، 2019 ، العدد 9، ص. 120

، وبذلك يصبح الأقران أو مجموعات الرفاق أحد أهم المحددات السلوكية خلال هذه الفترة ، ومن هنا قد يدفع الفرد الى تبني سلوك المحاكاة والتقليد أو حت المخاطرة خصوصا اذا كانت مجموعات الرفاق أو الأقران هذه تتبنى انماطا لسلوكيات غير قانونية أو منحرفة .

و في هذا السياق نجد أن نظرية التعلم الاجتماعي لــ ساذرلاند تذهب إلى أن " السلوك الإجرامي يكتسب و يتعلم من خلال التفاعل المتكرر مع أفراد أو جماعات منحرفة، حيث يتعلم الفرد تقنيات الجريمة، وأعذارها، وتبريراتها" [1]، هذا التحليل ينطبق على شبكات تعاطي وترويج المخدرات، التي توفر للفرد أدبيات الولوج الى هذا المجال مع ضمان الحماية الرمزية والمادية، و في السياق نفسه نجد دراسة ميدانية أجرتها بن عزوز العام 2020 بولاية البليدة أظهرت "أن 52% من المدمنين صرحوا بأن أول تجربة تعاطي تمت بتحفيز مباشر من صديق أو أحد الرفاق في الحي أو المدرسة" [2] .

ومما سبق عرضه حول العوامل الاجتماعية للجريمة والانحراف يتبين أن الأسرة، المدرسة، وشبكات الرفاق أضحت تمثل منظومة مركبة و متداخلة في تشكيل أو كبح الانحراف السلوكي، و منها ظاهرة المخدرات، حيث أنه كلما زادت هشاشة هذه البنى فكلما ضعفت وتراجعت قدرة المجتمع الوقائية ، وكلما انفتح المجال أمام أشكال متعددة من الانحراف على غرار التعاطي والترويج للمخدرات، و من هذا المنطلق أصبح هذا التداخل البنيوي بين الإخفاق الأسري، الفشل المدرسي، وتأثير الرفاق يمثل إحدى المرتكزات الأساسية التي تفسر عملية التحول من مجرد تعاطي أو ادمان فردي معزول إلى ظاهرة اجتماعية جماعية مركبة.

[1] - جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي : أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف ، دار بن مرابط للنشر والطباعة ، 2008 ، ص 279 .

[2] - بن عزوز نسرين، شبكات الأقران والانخراط في المخدرات: دراسة ميدانية على عينة من المدمنين بولاية البليدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2020، ص 143.

2. العوامل الاقتصادية (الفقر، البطالة، التهميش...):

يعتبر علماء الاجتماع أن العوامل الاقتصادية ليست مجرد خلفية محايدة، بل فاعل بنيوي مؤثر في إنتاج السلوك الإجرامي والانحرافي عمومًا ، فكلما زادت معاناة الأفراد من العجز عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، زادت احتمالات انجرافهم نحو مسالك غير شرعية باعتبارها بدائل ممكنة لتحقيق مكاسب مادية أو نفسية، ولذا لا يمكن تحليل ظاهرة المخدرات بمعزل عن السياق الاقتصادي الذي تنتشر فيه، إذ تمثل الأوضاع الاقتصادية الهشّة، كالبطالة والفقر والتهميش، بيئة خصبة لتفشي مختلف أنماط الانحراف، وعلى رأسها الإدمان والاتجار بالمخدرات.

1.2. البطالة في أوساط الشباب تشير الإحصائيات الرسمية في الجزائر إلى أن " نسبة البطالة بين الفئة العمرية 16–30 سنة تجاوزت 24% في بعض السنوات، وهي الفئة نفسها الأكثر تمثيلًا بين المتعاطين والمتورطين في قضايا المخدرات حسب تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والوقاية منها" [1]، هذا ما يؤكد على أن البطالة و خصوصا عند الشباب تمثل أحد أبرز محددات الانحراف السلوكي والاجتماعي، بحيث انها – البطالة – تفقد الفرد شعوره بالجدوى الاجتماعية وتدفعه إلى الإحباط ، ومن قد يجد في استهلاك المواد المخدرة أو الاتجار بها ألية للهروب من واقعه المرير أو من أجل ال حصول على دخل سريع دون حاجة إلى جهد أو مؤهلات معينة .

2.2. الفقر كمحفّز على الاتجار أو الاستهلاك

أظهرت العديد من الدراسات الميدانية في الجزائر، على غرار دراسة بوشيخي 2019، التي بينت أن " فئة واسعة من المتورطين في قضايا الاتجار بالمخدرات ينتمون إلى أحياء سكنية هامشية، ويفتقرون إلى دخل ثابت أو مستوى تعليمي يؤهلهم للحصول على عمل رسمي" [2]، مما يؤكد أن الفقر أضحى يمثل أحد أهم المحفزات لولوج عالم الانحراف الجريمة ، حيث أنه .– الفقر – يسهم في

[1] - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والوقاية منها، التقرير السنوي 2023، ص 14.

[2] - بوشيخي نسرين، الحرمان الاجتماعي وجريمة المخدرات في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عنابة، العدد 12، 2019، ص. 97.

خلق ديناميات من الحاجة والإقصاء والضغوط اليومية تجعل الفرد أكثر عرضة للتوجه الى تبني سلوكيات غير مشروعة مثل تعاطي المخدرات كحل أو كآلية للهروب من المعاناة اليومية.

3.2. التفاوت الاجتماعي وانعدام العدالة الاجتماعية

لا يتجه بعض الأفراد نحو الانتقام الرمزي من المجتمع أو تحدي المعايير السائدة، من خلال الاتجار بالمخدرات أو الانغماس في استهلاكها بسبب تأثيرات الاقتصاد على الفقر أو البطالة فقط ، بل تمتد هذه الأسباب الى ما يعرف بالتفاوت الاجتماعي الصارخ بين فئات المجتمع الذي من شأنه يخلق الشعور بالغبن والحقد الطبقي ، فعلى خلفية هذا الانقسام المجتمعي يمكن تفسير بعض مظاهر الإجرام الجديدة في الجزائر، كشبكات الاتجار المنظم أو استهداف فئات معينة من الشباب، وهو ما تؤكده نظرية الفرصة المنحرفة لـ : كلوارد وأهلين التي ترى أن " غياب العدالة في توزيع الفرص يدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل غير شرعية" [1] .

3. العوامل الثقافية والإعلامية:

ساهمت العولمة الثقافية في زعزعة المرجعيات القيمية التقليدية، ما جعل فئات واسعة من الشباب تصبح أكثر تقبلا للثقافات المنفلتة، وأقل حساسية إزاء خطورة الظاهرة، كما قد أضحى الإعلام، بشقيه التقليدي والرقمي، يمثل أحد أهم النواقل لتمثلات اجتماعية جديدة حول الجريمة والمخدرات، من خلال ما ينتجه أو يبثه من مضامين تساهم في تطبيع الظاهرة وتجريدها من بعدها الإجرامي.

ففي المجتمع الجزائري وفي خضم التحولات السوسيوثقافية التي يشهدها، تبرز العوامل الثقافية والإعلامية كأحد المحركات الخفية – والمباشرة أحيانا– في عملية تشكيل السلوكيات والانحرافات المرتبطة بتعاطي وترويج المخدرات.

---

[1] - Cloward, R. & Ohlin, L. (1960). Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs, Free Press.

1.3 تطبيع الظاهرة في الإعلام المرئي والرقمي:

نجد بعض الأعمال الدرامية والمسلسلات وحتى الفيديوهات المنتشرة على منصات التواصل الاجتماعي تظهر شخصيات تتعاطى المخدرات بصورة بطولية أو رومانسية، مغيبة لإظهار الجوانب القانونية أو الصحية الخطيرة، كما نجد بعض المؤثرون الرقميون يبرزون في العديد من التسجيلات وهم يعرضون مقاطع لروتيناتهم اليومية تتضمن الاقبال على تعاطي مواد ممنوعة أو مخدرة ، و من هذا المنطلق قد يصبح الإعلام بمختلف أشكاله، أداة فاعلة في الترويج الرمزي للمخدرات، سواء بشكل مباشر أو ضمني مما يساهم في خلق نوع من التطبيع الإعلامي للظاهرة، خاصة لدى الفئات الهشة نفسيا واجتماعيا، ويساهم تكرار هذه الصور في تقويض وعي المتلقي بخطورة السلوك، ما يسهل اندماجه فيه لاحقا "[1].

2.3. تأثير الثقافة الغربية :

في ظل اتساع دوائر العولمة الثقافية شكلت الثقافة الغربية خاصة الأمريكية منها ، تأثيرا قويا في أوساط الشباب الجزائري ، فنجد مثلا شيوع أنماط عديدة من الموسيقى المستوردة كـالراب أو الهيب هوب الأمريكي ، و تحمل هذه الأنماط غالبا في مضامينها تمجيد التعاطي و الإدمان والتمرد والعنف، وتصور المخدرات كوسيلة للحرية أو القوة أو الهروب من الواقع ، بالإضافة الى شيوع بعض الأفلام الغربية تروج لرموز ثقافية مرتبطة بالمخدرات ، حيث تصور تاجر المخدرات أو المتعاطي كبطل شعبي ، هذه المضامين تحدث نوعا من التشويش الرمزي على القيم المحلية ، وتسهم في تعزيز التمثلات الإيجابية أو المحايدة حول الجريمة والانحراف"[2] .

---

[1] - بن عيسى سامي، الإعلام الجديد وتمثلات المخدرات لدى الشباب، مجلة علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، العدد 18، 2022، ص. 123.

[2] - جمال معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 211.

3.3. ضعف الهوية الثقافية وانفصال القيم التقليدية :

نتيجة لتأكل منظومات القيم التقليدية كالدين، الأسرة، والأخلاق الجماعية، أصبح انتشار المخدرات يعبر عن حالة من الاغتراب الثقافي التي تعيشها بعض فئات المجتمع،. فقد أصبح كثير من الشباب يعاني من هوة قيمية بين ما يأخذه من المحيط الأسري أو التربوي نظريا، وما يعيشه واقعيا في الحياة اليومية أو يشاهده في الإعلام، هذا " الانفصال بين القيم المعلنة والقيم الممارسة ينتج شعورًا بعدم الانتماء وفقدان المعنى، ما يجعلهم عرضة لتبني نماذج بديلة، حتى وإن كانت منحرفة أو إجرامية" [1]، ولهذا نجد أن تأكل الهوية الثقافية الأصيلة يضعف مناعة الفرد والمجتمع ضد الظواهر المنحرفة، ومنها المخدرات.

[1] - صديقي أمينة ، العولمة الثقافية والتحولات القيمية عند الشباب، مجلة دراسات اجتماعية، جامعة وهران، العدد 9، 2021 ، ص. 44.

خلاصة الفصل:

بعد التطرق في هذا الفصل إلى ملامح التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، وكذا تأثيراتها على أنساق الضبط الاجتماعي، ثم تحليل الخلفية السوسيولوجية لظاهرة الجريمة، يتبيّن بوضوح أنّ الجريمة – وفي مقدّمتها جريمة المخدرات – لا يمكن فصلها عن سياقها البنيوي والوظيفي. فقد أظهرت التحولات المتسارعة التي شهدها النسق الاجتماعي الجزائري، من تفكك أسري، وهشاشة مؤسسات التنشئة، وتغيّر منظومة القيم، أنها وفّرت تربة خصبة لانبثاق أنماط جديدة من الانحرافات، ترتبط أساسًا بإعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية على أسس تتّسم بالهشاشة و اللاتماسك.

من ناحية أخرى، كشفت التحولات الاقتصادية – بما رافقها من مشكلات الفقر، والبطالة، والتفاوت الاجتماعي – عن بُعد مهم في تفسير السلوك الإجرامي، إذ لم تعد الجريمة مجرد انحراف فردي، بل صارت مخرجًا "وظيفيًا" للضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تفتقر إلى قنوات تصريف شرعية. وهنا تتقاطع المنطلقات النظرية الكلاسيكية، من أمثال نظرية "الأنومي" عند دوركايم، مع المقاربات الحديثة التي ترى في الجريمة نتيجة منطقية لخلل في التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

أما فيما يتعلق بظاهرة المخدرات، فإن التحليل البنيوي يؤكد أن توسعها لم يكن معزولًا عن هذه التحولات، بل شكّل امتدادًا لها؛ حيث ساهمت عوامل اجتماعية (مثل التفكك

الأسري، والرفاق، والمدرسة)، واقتصادية (كالفقر والبطالة)، وثقافية (كالعولمة والرمزية الإعلامية)، في تشكّلها كظاهرة مركّبة، تتجاوز الطابع الفردي إلى ما هو أعمق بنيويًا ورمزيا.

كل هذا يدفعنا إلى ضرورة تناول جريمة المخدرات ليس فقط من زاوية قانونية أو أمنية، بل أيضًا كظاهرة اجتماعية متجذّرة في البنية الكلّية للمجتمع، الأمر الذي يتطلّب مقاربة شمولية متعددة المستويات، وهو ما سنسعى إليه في الفصل الثاني، من خلال توسيع المنظور النظري والمفاهيمي للظاهرة، والبحث في أبرز النماذج التفسيرية التي حاولت فهم الجريمة في ضوء التغيرات المجتمعية.

الفصل الخامس علاقة التحولات الاجتماعية والاقتصادية بتنام ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري – جريمة المخدرات أنموذجا:

تمهيد

أولا / التحولات الاجتماعية وبنية الجريمة في المجتمع الجزائري

1. **التحولات التي مست بنية الأسرة الجزائرية**
2. **التحولات القيمية وتمثلات الفعل الإجرامي**
3. **التغيرات في شبكات العلاقات الاجتماعية وأثرها في النزوع الإجرامي**

ثانيا / التحولات الاقتصادية وتداعياتها على البنية الجرمية

1. **مؤشرات الأزمة الاقتصادية في المجتمع الجزائري**
2. **البطالة، الهشاشة الاقتصادية، والجريمة – علاقة سببية أم تفاعلية؟**
3. **الاقتصاد غير الرسمي وامتداد الجريمة المنظمة**

ثالثا / جريمة المخدرات في الجزائر كنموذج سوسيولوجي تفسيري

1. **جريمة المخدرات: المفهوم والتطور**
2. **السياق السوسيولوجي لجريمة المخدرات في المجتمع الجزائري**
3. **أهم النظريات المفسّرة لتنامي جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري**

رابعا/ السياسات العمومية والمؤسساتية لمواجهة الجريمة في الجزائر في ظل التحولات والاجتماعية الاقتصادية: بين التحديات والرهانات

1. **السياسة الجنائية الجزائرية في مواجهة الجريمة**
2. **التحديات المؤسساتية والأمنية في مواجهة الجريمة**
3. **الرهانات المستقبلية لبناء سياسة جنائية وقائية واستباقية**

خلاصة الفصل

الفصل الخامس: علاقة التحولات الاجتماعية والاقتصادية بنامي ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري – جريمة المخدرات أنموذجا

تمهيد

عرف المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، كان لها الأثر البالغ على بنيته الداخلية وموازين العلاقات الاجتماعية داخله. فقد أدّت مظاهر التحضر السريع، والهجرة الداخلية، وتراجع دور المؤسسات التقليدية، إلى إحداث تغييرات نوعية في منظومة القيم، وفي بنية الأسرة، وشبكات التضامن الاجتماعي. تزامن ذلك مع اختلالات اقتصادية متراكمة أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، اتساع دائرة الفقر، وتنامي الاقتصاد غير الرسمي، مما خلق بيئة حاضنة للعديد من مظاهر الهشاشة والانحراف، ومهد الطريق لتزايد الأفعال الجرمية، وعلى رأسها جرائم المخدرات.

وتعد جريمة المخدرات من أبرز تجليات هذه التحولات، إذ لم تعد مجرد انحراف فردي بل أصبحت تعبيرًا عن أزمة بنيوية تمسّ علاقة الفرد بالمجتمع، وتعبّر عن اختلالات سوسيواقتصادية أعمق. فهي تنشأ ضمن سياقات متعددة ترتبط بتفكك الروابط الاجتماعية، انهيار الضوابط القيمية، وسوء توزيع الموارد، ما يجعل منها نموذجًا تفسيريًا مثاليًا لفهم العلاقة الجدلية بين التحولات البنيوية والتمظهرات الجرمية.

في هذا السياق، يسعى هذا الفصل إلى تفكيك العلاقة المعقدة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، وبين تنامي الجريمة، مع التركيز على جريمة المخدرات كنموذج تطبيقي. وتنقسم المعالجة إلى أربعة مباحث متكاملة: نتناول في المبحث الأول تأثير التحولات الاجتماعية على بنية الجريمة، من خلال تحليل التغيرات التي مست الأسرة والقيم والعلاقات الاجتماعية. أما المبحث الثاني، فيخصص لدراسة التحولات الاقتصادية وتداعياتها على السلوك الإجرامي، من خلال مؤشرات الأزمة، والبطالة، وانتشار الاقتصاد غير الرسمي. وفي المبحث الثالث، نتناول جريمة المخدرات كنموذج سوسيولوجي تفسيري يعكس أثر تلك التحولات، مستعرضين الإحصائيات، والتحليل السوسيولوجي، والتفسيرات النظرية. وأخيرًا، نختتم بالمبحث الرابع الذي يعالج السياسات العمومية في مجال مكافحة الجريمة في ظل التحديات الراهنة والرهانات المستقبلية.

إن هذه المعالجة لا تكتفي بالتوصيف، بل تهدف إلى بناء فهم سوسيولوجي معمّق للجريمة في الجزائر، من خلال الربط الجدلي بين البنية والتحول، وبين الفعل الجُرمي وسياقه السوسيو–اقتصادي.

أولا / التحولات الاجتماعية وبنية الجريمة في المجتمع الجزائري

1. التحولات التي مست بنية الأسرة الجزائرية

1.1.التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية:

عرف المجتمع الجزائري، على غرار مجتمعات عديدة، انتقالًا تدريجيًا من نمط الأسرة الممتدة الذي كان يُؤمِّن الدعم الاجتماعي والاقتصادي لأفراده، إلى نمط الأسرة النووية التي تعتمد على كيان صغير محدود الوظائف والأدوار. وقد تسارعت هذه العملية بفعل التحضر، وتوسع المدن، والتغيرات الاقتصادية، ما أدى إلى تراجع أدوار الأجداد والأقارب، وانحسار الإشراف الجماعي على الأجيال الجديدة"[1].

هذا التحول أدّى إلى انكشاف الأفراد، خاصة الأطفال والمراهقين، أمام ضغوط خارجية لا تجد من يوجّهها أو يحتويها داخل الأسرة. ومع ضعف التنشئة الاجتماعية، يُصبح الانجراف نحو الانحرافات محتملًا أكثر، خاصةً في البيئات الحضرية المكتظة، حيث تضعف الرقابة وتتصاعد تأثيرات جماعات الرفاق.

[1] - بن زيان خديجة، تحولات *الأسرة الجزائرية في ظل العولمة*، مجلة الفكر المعاصر، جامعة تبسة، العدد 7، 2021، ص. 61.

2.1. تصدع أدوار الضبط الأسري:

إن أحد أخطر تداعيات التحول الأسري هو "تصدّع وظيفة الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، خصوصًا مع تصاعد نسب الطلاق"[1]، وغياب الأب أو الأم عن الحياة اليومية للأطفال. كما ساهمت الأزمة الاقتصادية في إرغام الأمهات على الخروج للعمل، ما زاد من فترات غياب الرقابة على الأبناء، في وقت تشتد فيه الحاجة إلى التوجيه والمرافقة، خصوصًا في سنوات المراهقة.

وفي كثير من الحالات، يُلاحظ غياب التفاهم الأسري وتفكك الروابط بين الأجيال، ما يخلق فجوات عاطفية ومعرفية، ويفقد الأسرة طابعها الوقائي، مما يُهيّئ الشروط الأولية لنشوء السلوك الجُرمي، مثل تعاطي المخدرات أو الاتجار بها.

3.1. تغلغل القيم الفردانية وتراجع السلطة الوالدية:

مع تزايد تأثير وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، "شهدت الأسرة الجزائرية صراعًا بين القيم التقليدية التي تمثلها الأجيال الأكبر، والقيم الحديثة ذات النزعة الفردانية"[2]. وأمام هذا التحول، تراجعت مكانة الأب كمصدر للسلطة والقدوة، لصالح مؤثرين خارجيين: يوتيوب، تيك توك، الثقافة الاستهلاكية، وأحيانًا رموز انحرافية تقدم أنماطًا بديلة للنجاح والثروة.

وقد أسهم ذلك في إضعاف القدرة على فرض الانضباط أو الحوار داخل الأسرة، وأدى إلى نشوء حالة من "التهميش الأسري"، حيث يفقد الفرد إحساسه بالانتماء لوسطه العائلي، ما يدفعه للبحث عن بدائل خارجية قد تكون منحرفة أو إجرامية.

---

[1] - دلاش محمد: مؤشرات التفكك الأسري وعلاقته بظاهرة الإجرام، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، العدد 12، 2020، ص. 77.

[2] - مقنن سامي ، التغير الاجتماعي وتبدل النسق القيمي في المجتمع الجزائري، مجلة الاجتماع المعاصر، جامعة سوق أهراس، العدد 5، 2022، ص44 .

4.1. الأسرة كعامل تفسيري في سوسيولوجيا الجريمة:

تعتبر الأسرة في السوسيولوجيا الكلاسيكية والمعاصرة، متغيرًا مركزيًا في تفسير الظاهرة الإجرامية. فقد أشار إميل دوركايم إلى أهمية التماسك الأخلاقي داخل الجماعة في الوقاية من الانحراف، في حين اعتبر روبرت ميرتون أن ضعف الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف المجتمعية ينتج توترا يؤدي إلى الانحراف" [1]، وتستند المقاربة التفاعلية الرمزية أيضًا إلى تأثير المعاني التي يكتسبها الفرد داخل الجماعة (وفي مقدمتها الأسرة) في توجيه سلوكه، سواء نحو الالتزام أو الانحراف.

وبالتالي، فإن تحوّل الأسرة من مؤسسة ضبط وتوجيه إلى فضاء هشّ ومفكك، يجعل من الفعل الإجرامي، وفي مقدمته جريمة المخدرات، أحد المخرجات الطبيعية لهذا التحول.

2. التحولات القيمية وتمثلات الفعل الإجرامي:

1.2. من النسق القيمي التقليدي إلى التعدد القيمي: القيم الدينية والأعراف العائلية والروابط الجوارية شكلت لعقود طويلة، أساس المنظومة الأخلاقية التي تنظم السلوك داخل المجتمع الجزائري، وكانت بمثابة آلية غير رسمية للضبط الاجتماعي، غير أن التحولات الاجتماعية العميقة التي رافقت التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ الثمانينيات، ساهمت في تفكك النسق القيمي التقليدي وظهور أشكال جديدة من القيم ذات طابع فردي أو مادي"[2].

هذا التغير لم يكن فقط ناتجا عن التحول البنيوي للأسرة أو المدرسة، بل أيضًا عن الانفتاح الإعلامي والثقافي الذي نقل أنماطًا جديدة من العيش، وساهم في خلق ما يُعرف بـ"التعدد القيمي"،

[1] - Robert Merton، Social Theory and Social Structure، New York: Free Press, 1968, p. 200

[2] - غربي عبد الحكيم ، تحولات القيم في المجتمع الجزائري: بين التقليد والتحديث، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، العدد 13، 2021، ص 30.

حيث تتعايش قيم أصيلة محافظة مع أخرى وافدة ليبرالية أو استهلاكية، داخل نفس الفضاء الاجتماعي، بل وأحيانًا داخل نفس الأسرة.

2.2. تغير دلالات النجاح و صعود القيم النفعية: " الواقع الاقتصادي الهش وانسحاب الدولة من بعض أدوارها الاجتماعية، وتفاقم البطالة، أفرز مناخ مناسب صعود القيم النفعية، التي تحدد مكانة الفرد بقدرته على تحقيق الثراء والنجاح المادي، بغض النظر عن الوسائل، وقد تغيرت معايير النجاح التقليدية كالعلم، العمل، الجهد...، لتحل محلها معايير ظرفية ترتبط بالمظاهر الاستهلاكية وبالربح السريع ، حتى لو كانت ناتجة عن أنشطة غير مشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات"[1] .

لتصبح الجريمة في هذا الوضع ممثلة اجتماعيا، حيث لم يعد ينظر لها بوصفها انحراف مطلق، بل يصبح ينظر لها بوصفها خيار بديل في مجتمع يشهد اختلالات بنيوية في توزيع الفرص والموارد، وهو ما يعكس ما سماه ميرتون بـ"فجوة الوسائل" بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة"[2]

3.2. الثقافة الشعبية وتبرير الفعل الإجرامي: تأكل المرجعيات القيمية المشتركة أدى إلى المساهمة في صعود خطاب تبريري للفعل الإجرامي في بعض الأوساط الشعبية، بحيث أصبح ينظر إلى المنحرف، بالخصوص تاجر المخدرات، كفرد ذكي استطاع أن يتحايل على نظام لا يمنحه فرصة عادلة. وقد تتكرس هذه الصورة في المجتمع الرقمي والأغاني، وفي خطابات بعض الشباب داخل الأحياء الهشة"[3].

ومن الناحية السوسيولوجية يمكن تفسير ذلك وفق المقاربة التفاعلية الرمزية، والتي تشير الى ان المعاني المعطاة للفعل هي التي تحدد كيف ينظر اليه في المجتمع، بحيث إذا تم النظر الى الجريمة

[1] - دليمي فاطمة الزهراء، ثقافة الاستهلاك والقيم النفعية عند الشباب، مجلة علم الاجتماع التطبيقي، جامعة وهران، العدد 11، 2022، ص 77.

[2] - Merton, **op. cit.**, p. 210

[3] - زروقي نذير، الجريمة بين الواقع والتخييل: التمثلات الثقافية للفعل الإجرامي، مجلة السلوك الإجرامي، جامعة قسنطينة، العدد 6، 2020، ص 92.

على انها وسيلة مشروعة للرقي أو على الأقل للبقاء، فإن ذلك يعني سلوكيات الانحراف تصبح مقبولة ومبررة داخل بعض الفئات في المجتمع.

4.2. أزمة الضبط الرمزي و الفراغ القيمي: على حد تعبير دوركايم فإنه "في ظل غياب بدائل مؤسسية فعالة، يصبح الفعل الإجرامي، في بعض السياقات، يعبر عن نتيجة طبيعية للفراغ القيمي أو "اللاأنومي"[1]، فعندما تتراجع قدرة المؤسسات الاجتماعية التقليدية كالأسرة، المدرسة، المسجد...، على إنتاج قيم اجتماعية جامعة تؤسس للتماسك والانضباط، فإن ذلك حتما يؤدي إلى انهيار الضبط الرمزي، وفتح المجال لتشكل مرجعيات قيمية بديلة، كثير منها لا يخضع لمعيار الأخلاق أو القانون.

3. أثر التغيرات في شبكات العلاقات الاجتماعية في الميول الإجرامي

1.3. ضمور العلاقات التضامنية و بروز العلاقات النفعية : تاريخيا عرف المجتمع الجزائري بقوة شبكات العلاقات الاجتماعية التي كانت تقوم على التضامن، التكافل، والانتماء المشترك داخل الجماعة كالقبيلة، الحي، الأسرة الممتدة .. ، و طالما كانت هذه العلاقات تلعب دورا وظيفيا بارزا في عملية ضبط السلوك وتقويم الانحراف من خلال ما يعرف بالرقابة و الظبط الاجتماعي غير الرسمي"[2] ، و لكن مع ما عرفه المجتمع من تحولات ابنيوية مست الفضاء الاجتماعي، بما في ذلك التحضر، والهجرة الداخلية، وتغير أنماط السكن، شهدت هذه الشبكات نوعًا من التفكك، وأصبحت تقوم أكثر على المنفعة والمصلحة الظرفية، بدلًا من التماسك القيمي والعاطفي. هذا التحول ساهم في تآكل الضوابط الاجتماعية التقليدية، وأضعف مناعة المجتمع المحلي أمام اختراقات الجريمة والانحراف.

---

[1] - Durkheim, **op. cit.**, p. 251.

[2] - عباسي محمد. "شبكات العلاقات الاجتماعية ودورها في الضبط الاجتماعي"، *مجلة علم الاجتماع التطبيقي*، جامعة تلمسان، العدد 9، 2021، ص. 38.

2.3. تراجع الروابط الجوارية (التباعد الاجتماعي) : عندما تراجع التلاحم بين الأفراد، تراجعت آليات التدخل الاجتماعي في حالات الانحراف، بل وأصبح التستر عن الجريمة أو التغاضي عنها من سمات "اللامبالاة الاجتماعية"، وهو ما نتج عنه فراغا رقابيا من الممكن أن يستثمر من قِبل شبكات الجريمة، خاصة في الأحياء الهامشية، فلقد أدى الانتقال من البنية الريفية إلى البنية الحضرية في المجتمع الجزائري إلى انكماش الفضاءات المشتركة بين الأفراد، خاصة داخل المدن الكبرى، حيث أصبحت علاقات الجوار محدودة، يغلب عليها الطابع الشكلي أو الانعزالي ، كما " أسهم التوسع في البنايات العمودية والسكنات الاجتماعية في إضعاف الروابط الأفقية بين السكان، ما قلل من فاعلية الرقابة الاجتماعية على السلوك اليومي"[1].

3.3. صعود جماعات الأقران كبديل للعلاقات التقليدية: تشير الدراسات السوسيولوجية إلى أن جماعات الأقران " كثيرا ما تشكل وسطا خصبا لتبادل السلوكيات المنحرفة، خاصة حينما تتشكل في سياقات اجتماعية واقتصادية هشة"[2] ، حيث أنه و في ظل تراجع أدوار الأسرة والجوار، برزت جماعات الأقران كمصدر بديل للانتماء والهُوية، خصوصًا لدى فئات الشباب.

ففي هذه الحالة يصبح الانتماء إلى جماعة منحرفة مثل مجموعات استهلاك أو ترويج المخدرات بمثابة تعويض رمزي عن الفشل في الانتماء إلى المجتمع الرسمي، بل تصبح هذه الجماعات توفر أشكالا مختلفة من الحماية، الاعتراف، وتحقيق الذات، حتى لو عبر سلوكيات مخالفة للقانون، وهو ما تفسره المقاربة التفاعلية الرمزية التي ترى أن" الهوية الانحرافية تُبنى عبر التفاعلات المتكررة داخل الجماعة"[3].

---

[1] - بومعراف ليلى ، التحضر وتفكك الروابط الجوارية ، مجلة عمران والمجتمع، جامعة قسنطينة، العدد 4، 2020، ص 57.

[2] - زيان عبد القادر ، سوسيولوجيا الشباب والانحراف، دار الغرب، الجزائر، 2019، ص91 .

[3] - Blumer Herbert, Symbolic Interactionism: Perspective and Method. University of California Press, 1986, p. 112.

4.3. إعادة إنتاج الانحراف داخل الشبكات الاجتماعية الجديدة: تطور تكنولوجيا الاتصال والتواصل الرقمي ساهم في بروز نمط جديد من شبكات العلاقات أقل مراقبة وأكثر اتساعا، خاصة على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي، بحيث أصبحت هذه المنصات تمثل " وسيلة لتبادل التجارب والخبرات والممارسات، وأحياننا حتى التقنيات المتعلقة بالجريمة، بما فيها ترويج المخدرات عبر الإنترنت"[1].

وبمأن الشبكات الحديثة هذه لا تخضع لآليات الرقابة التقليدية، فقد شكلت مساحات افتراضية لإعادة إنتاج الانحراف، وتنمية مهاراته، وتوسيع مجالاته، فسيطرة هذه المساحات أصبحت تمثل في حد ذاتها ظاهرة اجتماعية تؤشر الى تعقد الظاهرة الإجرامية المعاصرة، وارتباطها بمتغيرات سوسيو_تقنية متسارعة.

ثانيا / تداعيات التحولات الاقتصادية على البنية الجرمية

1. مؤشرات الأزمة الاقتصادية في المجتمع الجزائري:

1.1. تقلبات سوق المحروقات و الاعتماد على الاقتصاد الريعي : الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات يعتبر من أبرز مؤشرات الأزمة الاقتصادية في الجزائر ، بحيث " يشكل الاعتماد على قطاع المحروقات أكثر من 90٪ من مداخيل العملة الصعبة و60٪ من الميزانية العامة للدولة"[2] ، مما جعل الاقتصاد الوطني هشا وعرضة للتقلبات الدولية في أسعار النفط، وهو ما برر في عدة فترات بأزمات في تمويل، وعجز في الميزانية، وتجميد المشاريع .

[1] - حمدي أنور، التحول الرقمي و تمظهرات الجريمة الإلكترونية، مجلة الدراسات الأمنية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 6، 2022، ص 73.

[2] - بن عاشور عبد القادر، الاقتصاد الريعي والتحولات الاجتماعية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2018، ص 42.

فعلى سبيل المثال فإن " أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2014 أدت إلى حدوث عجز مالي تم تقديره بأكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى الى انهيار احتياطات الصرف التي كانت تمثل شبكة الأمان الوحيدة للاقتصاد"[1].

2.1. ارتفاع معدل البطالة وتزايد الفوارق الاجتماعية: سجلت المنظومة الاقتصادية في الجزائر عجزا كبيرا في استيعاب اليد العاملة المؤهلة، وتضاؤل فرص الإدماج المهني، وذلك بسبب معدلات البطالة المقلقة، خاصة لدى فئة الشباب، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن " البطالة قد تجاوزت 26% سنة 2020، مع ارتفاع ملموس في أوساط خريجي الجامعات"[2].

كما تترافق البطالة مع مؤشرات أخرى على تفاقم الفوارق الاجتماعية، كتآكل الطبقة الوسطى، تمركز الثروة لدى فئة ضيقة، وتراجع القدرة الشرائية لغالبية افراد المجتمع، مما ساهم في توليد احتقان اجتماعي ملفت للنظر ويزيد من هشاشة الفئات الهشة ويعرضها للانزلاق في مسارات الانحراف.

3.1. تراجع دور الدولة وتوسع الاقتصاد غير الرسمي: أمام ضعف القطاع المنظم، لجأ عدد كبير من الأفراد إلى **الاقتصاد الموازي** كمصدر وحيد للدخل، ما أدى إلى تضخم هذا القطاع " ليشكل ما بين 30% إلى 45% من الناتج المحلي الإجمالي، حسب بعض التقديرات"[3].

هذا الوضع يعكس فقدان الدولة لقدرتها على التنظيم والرقابة، ويفتح المجال لتغلغل أنشطة غير مشروعة مثل التهريب، التجارة غير القانونية، وترويج المخدرات، ومن جهة أخرى، ساهمت سياسات التقشف، وتجميد التوظيف، وتقليص الإنفاق الاجتماعي في الحد من حضور الدولة كمخفف للهشاشة، مما جعل المواطن في مواجهة مباشرة مع الأزمات، دون غطاء مؤسساتي فعال.

---

[1] - جبار فريد، تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، جامعة باتنة، العدد 15، 2020، ص 73.

[2] - الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير البطالة، الجزائر لسنة 2022.

[3] - زروقي نبيل، الاقتصاد غير الرسمي وتحديات التنمية، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية، العدد 6، 2021، ص 102.

2. طبيعة العلاقة بين البطالة، الهشاشة الاقتصادية، والجريمة (سببية أم تفاعلية)

1.2. تقلص فرص الإدماج الاقتصادي وتفاقم البطالة:

أدت التحولات الاقتصادية في الجزائر، خاصة بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي، إلى " انهيار العديد من المؤسسات العمومية، وتسريح الآلاف من العمال، دون توفير بدائل كافية"[1]، وبذلك أصبحت البطالة تعبر من أبرز الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المقلقة في الجزائر، فالسياسات العمومية المتعاقبة لم تفلح في تقليص نسبها بشكل حقيقي، خاصة في أوساط الشباب وخريجي الجامعات، كما قد ساهمت هشاشة القطاع الخاص وضعف النسيج الاقتصادي الوطني، في إنتاج سوق عمل محدود الاستيعاب، ترتفع فيه نسب البطالة المقنعة والعمالة الهشة.

وبالتالي يمكن القول هنا أن هذا الواقع ينتج لنا أرضية خصبة لانتشار أنماط عديدة من السلوكيات المنحرفة، كالانخراط في شبكات التهريب، ترويج المخدرات، والسرقة، كوسائل بديلة للحصول على الدخل، ما يعكس العلاقة السببية المباشرة بين البطالة والجريمة.

2.2. الفقر والتهميش الاجتماعي كدافعيين للانحراف :

أدى "تزايد معدلات الفقر والتفاوت الطبقي، خاصة في المناطق الداخلية والمهممشة، إلى زعزعة الثقة في المؤسسات الاجتماعية والسياسية، وولد شعورا بالظلم و اللافائدة عند شريحة واسعة من المجتمع[2]"، ويفسر هذا الشعور سوسيولوجيا، بنوع من الاغتراب الاجتماعي ، و الذي تصبح فيه الجريمة تعبر عن شكل من أشكال الاحتجاج أو الاستجابة لانسداد الأفق المعيشي ، وتشير العديد من الدراسات الميدانية إلى أن جرائم السرقة، الاعتداء، وترويج المواد الممنوعة، ترتبط غالبا ارتباطا

[1] - منصوري كمال ، "البطالة في الجزائر: الأسباب والآثار"، المجلة المغاربية للاقتصاد والتنمية، العدد 4، 2020، ص 57.

[2] - لعربي سامية ، الفقر والتهميش الاجتماعي في الجزائر: قراءة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، العدد 11، 2019، ص 69.

وثيقا بالمؤشرات السوسيو_اقتصادية للفقر، خاصة عندما تتقاطع مع ضعف المنظومة التعليمية وانهيار آليات الضبط التقليدية.

3.2. علاقة الهشاشة الاقتصادية بالتجنيد الإجرامي:

تعتبر الهشاشة الاقتصادية، بما تحمله من غياب الضمانات المهنية والاجتماعية، من أبرز العوامل التي تستغلها الشبكات الإجرامية لتجنيد الأفراد، خاصة في المناطق الحضرية المكتظة والمناطق الحدودية، " فضعف فرص العمل الرسمي، والضغط المعيشي، وانعدام البدائل، يدفع بالكثيرين إلى الانخراط في أنشطة غير قانونية مقابل وعود سريعة بالربح "[1] .

هذه الأنشطة البديلة الناتجة عن الهشاشة الاقتصادية لم تعد تقتصر على الأفعال التقليدية كالسرقة أو التسول فقط، بل امتدت إلى شبكات أكثر تنظيما كالترويج، التهريب، وتبييض الأموال، بحيث يستغل أرباب الجريمة الاقتصادية هشاشة الأفراد لتوريطهم ضمن شبكات إجرامية ليس من السهل الخروج منها لاحقا، وهذا ما يبين وبوضوح العلاقة التفاعلية بين الواقع الاقتصادي والبنية الإجرامية .

3. علاقة الاقتصاد غير الرسمي بامتداد الجريمة المنظمة:

في المجتمعات التي تعاني من ضعف الدولة، العجز عن ضبط المجال الاقتصادي وغياب النجاعة المؤسساتية فإن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر أحد أبرز السمات فيها، وقد شكل هذا النوع من الاقتصاد في الجزائر ملاذا لفئات كبيرة من أفراد المجتمع في مواجهة الأزمات البنيوية، لكنه في المقابل ساهم في ظهور أرضية خصبة لامتداد الجريمة المنظمة، لا سيما تلك المرتبطة بالمخدرات، التهريب، والاتجار غير المشروع.

[1] - خليف يوسف ، الهشاشة الاقتصادية كمدخل لفهم الجريمة المنظمة، مجلة الأبحاث الجنائية، المركز الوطني للبحث، العدد 7، 2021، ص 104.

1.3. مفهوم ومحددات الاقتصاد غير الرسمي:

يتميز هذا النمط من الاقتصاد بالمرونة، والانتشار السريع، والارتباط الوثيق بالحاجات المعيشية اليومية، خاصة في المجتمعات التي تعاني من ضعف البنية الإنتاجية أو الانكماش الاقتصادي، فهو _ الاقتصاد الغير رسمي _ " يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس خارج الإطار القانوني، والتي لا تخضع للرقابة أو الجباية أو القوانين الضريبية"[1].

أما عن محددات انتشاره في الجزائر فهي عديدة، منها: " ارتفاع معدلات البطالة، تدهور القدرة الشرائية، ضعف القطاع الخاص الرسمي، والتراخي في الرقابة المؤسساتية"[2].

2.3. الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ومظاهر تمدده:

تشير التقديرات الرسمية إلى أن " ما يزيد عن 45% من النشاط الاقتصادي في الجزائر يتم خارج الأطر القانونية، وهو ما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني "[3]، ويظهر هذا التمدد في مختلف المجالات: من التجارة الموازية في الأسواق، إلى ورشات الإنتاج غير المصرّح بها، إلى شبكات النقل غير النظامي، إلى التهريب عبر الحدود.

وقد تطور هذا القطاع من مجرد آلية معيشية فردية إلى شبكة اقتصادية موازية لها آلياتها وارتباطاتها الإقليمية، تدار خارج الرقابة، ما يجعلها مسرحا للجريمة بمختلف أشكالها.

---

[1] - Castells, M. The Rise of the Network Society. Wiley-Blackwell, 2010.

[2] - قشي عبد الرحمان ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الخصائص والمخاطر، مجلة الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر 3، العدد 09، 2022، ص 45.

[3] - وزارة المالية الجزائرية، تقرير سنة 2023 ، ص 117 .

3.3. العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد غير الرسمي والجريمة المنظمة :

تستغل الشبكات الإجرامية قطاع الاقتصاد غير الرسمي لتبييض الأموال، تهريب البضائع والممنوعات، وتنظيم عمليات الاتجار بالمخدرات، مستفيدة من هشاشة الرقابة، والتداخل بين الاقتصاد المشروع وغير المشروع، إذ تشير العديد من الدراسات السوسيولوجية إلى " وجود علاقة تبادلية بين تمدد الاقتصاد غير الرسمي وانتشار الجريمة المنظمة "[1] .

كما يصعب في كثير من الحالات، التمييز بين التاجر غير الرسمي والمهرب، أو بين النشاط التجاري العادي والتغطية على نشاطات الجريمة، هذه التداخلات من شأنها أن تؤدي إلى تطبيع الجريمة داخل النسق الاقتصادي، ما يجعل من مواجهتها أكثر تعقيدا.

4.3. المخدرات كأحد منتجات الاقتصاد غير الرسمي الإجرامي :

تعد المخدرات أحد أبرز المنتجات المتداولة ضمن شبكات الاقتصاد غير الرسمي الإجرامي، سواء على مستوى الاستيراد والتهريب، أو على مستوى التوزيع الداخلي والتسويق، ويستغل في ذلك الأسواق العشوائية، شبكات النقل، وحتى بعض الورشات الحرفية كغطاء لأنشطة التوزيع والتخزين.

وقد أظهرت تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن " معظم كميات المخدرات المحجوزة تم ضبطها في سياقات غير نظامية، أو ضمن شبكات تنشط خارج الأطر الرسمية"[2] ، ما يؤكد وجود ترابط وثيق بين انتشار المخدرات و الاقتصاد غير الرسمي .

[1] - خلادي سليم ، الجريمة المنظمة والاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، العدد 16، 2021، ص 120.

[2] - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، الجزائر، تقرير سنة 2023، ص 43.

5.3. صعوبات الرقابة في الاقتصاد غير الرسمي:

تكمن خطورة تمدد الاقتصاد غير الرسمي في صعوبة مراقبته ومتابعته أمنيا، خاصة مع تداخله العميق في حياة المواطنين اليومية، كما أن هذا التداخل يؤسس لتطبيع الجريمة كواقع اجتماعي، حيث يصبح النشاط غير القانوني جزءا مقبولا من النشاط الاقتصادي اليومي، سواء عن وعي أو عن غفلة، كما أن هذه المخاطر قد تزداد عندما يتم اختراق مؤسسات محلية أو فاعلين اقتصاديين صغار من قبل شبكات الجريمة المنظمة، مما يعرقل من جهود المكافحة، ويضعف من سيادة القانون.

ثالثا / جريمة المخدرات في الجزائر كانموذج تفسيري سوسيولوجي :

باتت جريمة المخدرات تشكل أحد أخطر الظواهر الإجرامية المعاصرة، وذلك لما ينجم عنها من آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية تمس الأفراد والجمعات على حدّ سواء، كم أنها تشكل تهديدا كبيرا على مستوى الصحة العامة والأمن المجتمعي، وفي الجزائر وعلى غرار جميع دول العالم قد شكلت فيها هذه الجريمة هاجسا كبيرا منذ عقود مما يستوجب الوقوف عندها خاصة في ظل خصوصية الواقع الجزائري، سواءا من حيث التغير في أنماط الجريمة وأساليبها ودوائرها أو من حيث ديناميكية التحولات التي عرفها المجتمع.

ولذلك أصبح لزاما عند دراسة هذه الجريمة مقاربتها كأنموذج تفسيري مركب ومتداخل الأبعاد والزوايا، بحيث يجب أن يعكس _ النموذج التفسيري _ مجموع التحولات العميقة التي مست البنية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، وخاصة ما تعلق بضعف آليات الضبط الاجتماعي، وتنامي مظاهر التهميش والبطالة، وانتشار أنماط من الهشاشة والعنف، فضلا عن فشل السياسات العمومية في احتواء هذه الظاهرة بشكل فعال.

1. جريمة المخدرات – المفهوم والتطور:

عرفت جريمة المخدرات جملة من التحولات النوعية في كافة جوانبها سواء في طبيعتها، أبعادها، أطرافها، وبذلك فقد باتت تشكل أحد أبرز التحديات الأمنية والاجتماعية التي تواجه المجتمعات الحديثة فلم تعد تقتصر على الفعل الإجرامي التقليدي، بل أصبحت تدار من خلال شبكات منظمة تتخطى الحدود الجغرافية، وتستعين في نشاطها بالوسائل الحديثة في الاتصال والتخفي والتمويل.

1.1. المخدرات وفقا للمنظور الاجتماعي والقانوني:

تفهم المخدرات من المنظور السوسيولوجي، كظاهرة اجتماعية تعكس اختلالات في النسق المجتمعي، وتنتشر نتيجة لعوامل اقتصادية (كالفقر والبطالة)، واجتماعية (كتفكك الأسرة وضعف الضبط الاجتماعي)، وثقافية (كضعف الوازع القيمي والديني)، وتعبر عن أزمة اندماج اجتماعي تعيشها فئات معينة من المجتمع.

أما وفقا للمنظور القانوني، فإن القانون الجزائري يعرف المخدرات في إطار القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية واستعمالها وقمع الاتجار غير المشروع بها، " بأنها "كل مادة طبيعية أو اصطناعية مدرجة في الجداول المرفقة بهذا القانون، من شأنها أن تؤثر في الجهاز العصبي المركزي، وتُحدث حالة من التعود أو الإدمان"[1].

2.1. تطور جريمة المخدرات زمنيا:

عالميا، تعود جذور ظاهرة المخدرات إلى قرون مضت، حيث تم استخدامها في البداية لأغراض طبية أو في طقوس دينية، قبل أن تتحول تدريجيا إلى وسيلة استغلال وربح من قبل شبكات الاتجار الدولي، نتيجة التحول النوعي الذي شهده العالم وبالتحديد مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004، الجريدة الرسمية، العدد 83.

الحادي والعشرين، هذا التحول ساهم في زيادة حجم ونطاق هذه الجريمة، بفعل العولمة، وتطور وسائل النقل والاتصال، وازدياد الطلب الاستهلاكي.

أما في الجزائر، فقد كانت البلاد في منأى نسبي عن ظاهرة المخدرات خلال العقود الأولى من الاستقلال، بسبب تماسك البنية الأسرية والاجتماعية، وحدود الانفتاح الاقتصادي، غير أن بداية التسعينيات، وما رافقها من اضطرابات أمنية واقتصادية، مهدت لظهور هذه الظاهرة وتوسعها. وتشير تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان أن السنوات الأخيرة شهدت " تزايدًا ملحوظًا في الكميات المحجوزة، وعدد القضايا المتعلقة بالاتجار أو الحيازة، إلى جانب ارتفاع نسب الاستهلاك خاصة في أوساط الشباب".

3.1. خصائص تطور الظاهرة وفقا للخصوصية الجزائرية:

تتميز جريمة المخدرات في الجزائر بمجموعة من الخصائص السوسيولوجية:

- " تمركز الظاهرة في المدن الكبرى والمناطق الحدودية؛
- تطور بعض شبكات التهريب من نشاط عرضي إلى تنظيم إجرامي ممنهج؛
- توسع دائرة الاستهلاك لتشمل طلبة الجامعات والتلاميذ وحتى القصر؛
- التداخل بين الجريمة المنظمة والاقتصاد غير الرسمي؛
- انتشار وظهور أنواع جديدة من المؤثرات العقلية، خاصة ذات الصنع الكيميائي"[1].

ولعل ما يجعل من الضروري مقاربة هذه الظاهرة _ جريمة المخدرات _ بشكل يتجاوز المعالجة الأمنية أو القانونية، نحو فهمها ضمن السياق المجتمعي العام الذي أنتجها، هو هذا التطور في طبيعتها، واتساع خريطتها الاجتماعية والجغرافية، وهذا ما سيتم تناوله في العناصر اللاحقة من هذا المحور.

[1] - وزارة الداخلية والجماعات المحلية، التقرير السنوي حول الأمن الحضري، 2022، 63.

2. جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري (السياق السوسيولوجي) :

لفهم جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري ينبغي تحليلها ضمن الإطار السوسيولوجي الأوسع الذي تشكّلت فيه، حيث أنه لا يكفي النظر إليها من زاوية قانونية أو أمنية فحسب، فهي في نهاية المطاف نتاج لواقع اجتماعي واقتصادي وثقافي مركب، يتفاعل مع بعضه البعض لينتج بيئة خصبة لنمو الظاهرة، ويؤثر في ديناميكياتها وتحولاتها.

1.2. التحولات الاجتماعية والتفكك البنيوي:

إن التحولات الاجتماعية العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، قد مست البنى الاجتماعية للمجتمع (البنية التقليدية للأسرة، والنسق القيمي والثقافي..) ، مما اثر بشكل مباشر على آليات الضبط الاجتماعي، فقد " تراجعت وظيفة الأسرة كفضاء للضبط والرقابة، وظهرت أنماط جديدة من العلاقات داخلها اتسمت بالتوتر، والعنف، واللامبالاة، مما أفرز بيئة اجتماعية محفوفة بالمخاطر خاصة لدى فئة الشباب"[1].

كما أن التمدن السريع، والنزوح الريفي، ونشوء الأحياء الهامشية في المدن الكبرى قد ساهم في إضعاف شبكات التضامن التقليدية، مما نتج عنه تآكل رأس المال الاجتماعي، وارتفاع الشعور بالغربة الاجتماعية والانفصال الرمزي عن القيم الجماعية، وفي هذا الواقع الاجتماعي "تصبح المخدرات وسيلة للهروب من الواقع، أو شكلاً من أشكال "الاحتجاج الصامت" على شروط الحياة الاجتماعية"[2].

---

[1] - بوزيدي كمال، التحولات القيمية وانعكاساتها على الشباب في الجزائر، مجلة الباحث، ع 25، ص 114.

[2] - زروقي ليلى، الهجرة الداخلية والتحول الحضري في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 32، 2019 ، ص 95.

و هذا ما يجعل من جريمة المخدرات مؤشراً على ما يسميه علماء الاجتماع ب "أزمة الضبط الاجتماعي، حيث تغيب المؤسسات التقليدية في ممارسة دورها، وتفشل المؤسسات الحديثة في التعويض عنها، ما يفتح المجال لظهور أنماط انحرافيه مركبة"[1] .

2.2. البطالة والأزمات الاقتصادية في أوساط الشباب: تشير تقارير الديوان الوطني للإحصائيات إلى أن " معدلات البطالة لدى الفئة العمرية ما بين 16 و30 سنة تتراوح بين 21% و27% خلال السنوات الأخيرة، وهي الفئة نفسها الأكثر تورطا في قضايا تعاطي المخدرات أو الاتجار بها "[2] ، وبهذا تصح البطالة تشكل أحد أبرز العوامل المؤثرة في تنامي ظاهرة المخدرات، خاصة عندما تقترن بالفقر وانعدام فرص الاندماج الاجتماعي.

ولهذا يمكن في أحيان كثيرة فهم وتبرير إقبال بعض الشباب على النشاطات غير المشروعة، على غرار تهريب وترويج المخدرات، كوسيلة لتحقيق الدخل أو كتعويض رمزي عن التهميش الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانونه، وهو ما يعكس حالة من الانفصام بين الطموحات الاجتماعية ووسائل تحقيقها المشروعة– بحسب المقاربة الأنومية لدوركهايم –.

3.2. ضعف السياسات التربوية والوقائية: إن السياسات الوقائية والتربوية الموجهة لفئة الشباب تبقى محدودة الفاعلية والانتشار، حيث أنه و بالرغم من الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية عبر أجهزتها المختصة في مكافحة المخدرات، إلا أن برامج التوعية المعتمدة " غالبا ما تتخذ طابعا شكليا، وتعتمد على مقاربات تقليدية لا تتماشى مع التحولات الذهنية والثقافية للمجتمع، مما يحد من أثرها الوقائي الحقيقي"[3] .

---

[1] - دوركهايم إميل، الانتحار: دراسة في علم الاجتماع، ترجمة: مصطفى صفوان، بيروت: دار التنوير،2006 ، ص. 221.

[2] - الديوان الوطني للإحصائيات، المؤشرات العامة لسوق العمل في الجزائر،2023 ، ص 39 .

[3] - وزارة العدل ، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات ، التقرير السنوي حول المخدرات في الجزائر2022 .

كما أنه يفترض أن تلعب المؤسسات التعليمية دورا محوريا في هيكلة وبناء الوعي الاجتماعي والتحصين النفسي، الا اننا نجدها هي الأخرى تعاني من ضعف في إدماج التربية الوقائية ضمن مناهجها الرسمية، وعدم وجود تكوين كاف للأساتذة والمربين في كيفية التعامل مع قضايا المخدرات.

أما بالنسبة للعمل الجمعوي، والذي من المفترض أن يكمل جهود الدولة، فإنه يفتقر بدوره إلى الدعم المادي واللوجستي الكافي، كما تعاني أغلب الجمعيات الناشطة في مجال الوقاية من المخدرات من ضعف التنسيق والتكوين، مما يجعل أثرها محدودًا وغير منتظم.

وتظهر دراسات ميدانية أنّ " أغلب البرامج التوعوية تعتمد على التخويف والترهيب بدلًا من الخطاب العلمي والحواري، مما يقلل من فعاليتها في التأثير على السلوك"[1] .

4.2. الجغرافيا الإجرامية واتساع الشبكات:

تشير تقارير الأجهزة الأمنية على المستوى الوطني الى أن نشاط شبكات المخدرات يتركز في المناطق الحدودية الغربية والجنوبية الغربية، حيث أن الجزائر تعتبر " بلد عبور واستقبال للقنب الهندي القادم من المغرب، فضلا عن انتشار النشاطات المرتبطة بالمؤثرات العقلية المهربة من بعض دول أوروبا الشرقية أو المهربة عبر موانئ الشمال"[2] .

وقد أفضى هذا الوضع إلى تشكل ما يمكن تسميته بـ " اقتصاد الجريمة"، حيث تتداخل أنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات مع الاقتصاد غير الرسمي، وتُستغل فيه الهشاشة الاجتماعية، وضعف الرقابة، والانكشاف الأمني.

---

[1] - بن ساسي نسرين، فعالية البرامج التربوية في الوقاية من المخدرات بالمدارس الثانوية ، مجلة المربي، ع 18، 2022 ، ص. 77.

[2] - . الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، تقرير 2022، ص 44 .

وفي ختام هذا العنصر والذي تناولنا فيه السياق السوسيولوجي لجريمة المخدرات في المجتمع الجزائري بشكل عام، يتضح لنا جليا أن جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري لا يمكن اختزالها في بعدها الجنائي فقط، بل هي ظاهرة سوسيولوجية مركبة تعكس تفاعلات متداخلة ومتعددة المستويات بين الفرد، والمجتمع، والدولة، ضمن سياقات اقتصادية واجتماعية متغيرة.

3. أهم النظريات المفسّرة لتنامي جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري:

لا يمكن أن يقتصر التحليل السوسيولوجي لظاهرة المخدرات على التوصيف الظاهري أو الإحصائي فحسب، بل يستوجب الاستناد إلى أطر نظرية قادرة على الإحاطة بتعقيدات الظاهرة وديناميياتها داخل سياقها المجتمعي، فالظاهرة لا تولد من أو في فراغ، بل هي نتاج سيرورة اجتماعية وتاريخية تتداخل فيها عوامل التفكك الاجتماعي، التغير الاقتصادي، اختلال الضبط، والصراع القيمي.

وبذلك فإن النظريات السوسيولوجية تعد من أهم الأدوات التحليلية التي تساهم في فهم تنامي معدلات هذه الجريمة، خاصة داخل المجتمع الجزائري، الذي عرف خلال العقود الأخيرة تحولات بنيوية عميقة أثرت في نسيجه الاجتماعي.

1.3. نظرية التفكك الاجتماعي:

تنطلق هذه النظرية من فرضية سوسيولوجية مركزية مفادها أن الجريمة، بما فيها تعاطي وترويج المخدرات، "لا تُفهم فقط كأفعال فردية منحرفة، بل تفسر على ضوء ضعف وتراجع مؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية، وعلى رأسها الأسرة، المدرسة، والمؤسسات الدينية، وهي مؤسسات لها الدور الأساس في التنشئة الاجتماعية وبناء الضمير الجمعي" [1].

[1] - خليل الشافعي ، *سوسيولوجيا الجريمة*، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 2015، ص 112 .

و في هذا الإطار، تعتبر الأسرة أول خلية اجتماعية تحتضن الطفل وتمنحه الأمن النفسي والضبط السلوكي، الا أن ما يشهده المجتمع الجزائري من تحولات أسرية، مثل اتساع رقعة الطلاق، تفكك الروابط العائلية، ضعف سلطة الأب، وتراجع التضامن داخل الأسرة الممتدة، كلها مؤشرات تدلل على حدوث خلل وظيفي في أداء هذه المؤسسة، كما أن هذا الأمر يزداد تعقيدا حين تتحول هذه الأوضاع إلى بيئة خصبة لانزلاق الأبناء نحو أشكال من الانحراف، على رأسها تعاطي المخدرات، كوسيلة للهروب من الضغط النفسي، أو كرد فعل على غياب الحنان، أو حتى كآلية لإثبات الذات داخل جماعات رفاقية بديلة.

أما بالنسبة للمدرسة باعتبارها مؤسسة أساسية من مؤسسات التنشئة الاجتماعية و القيمية ، فقد أصبحت هي الأخرى في كثير من الأحيان عاجزة عن تأدية وظيفتها التربوية والتأديبية بالشكل المنشود، فبعدما كانت المدرسة تشكل امتدادا للرقابة الأسرية فقد تحولت في بعض المناطق إلى فضاء يشهد العنف المدرسي، الانقطاع المبكر، وانعدام التوجيه النفسي، مما قد يضع التلاميذ في تماس مباشر مع سلوكات خطرة، و منها تعاطي المخدرات، التي أصبحت في أحيان كثيرة داخل محيط المدرسة نفسها، وهو ما ينعكس بالسلب على فئات واسعة من المراهقين.

كما لا يقل دور المؤسسة الدينية أهمية عن باقي مؤسسات التنشئة الاخرى، ‘لا أن تأثير المسجد لدى الشباب سجل تراجعا ملفت للنظر بسبب ضعف الارتباط الروحي، وغياب المبادرات الدعوية الجاذبة، وغياب التواصل الثقافي والديني الهادف، مما جعل الفراغ القيمي يتمدد، ويملأ بأنماط سلوكية بديلة.

في الأحياء الحضرية الهشة، لا سيما في الجزائر العاصمة، وهران، وعنابة، تظهر انعكاسات هذا التفكك الاجتماعي بوضوح، إذ نجد شباب كثر يتورطون في شبكات ترويج المخدرات، ينحدر أغلبهم من بيئات أسرية مفككة، ويتداخل هذا العامل البنيوي مع عوامل أخرى كالبطالة، الفقر، والعنف، لتفرز جميعها أرضية خصبة لتنامي جريمة المخدرات، وهذا ما يجعل من نظرية التفكك الاجتماعي تمثل مدخلا سوسيولوجيا أساسيا لفهم وتفسير الظاهرة من زاوية فقدان الضبط الاجتماعي التقليدي.

2.3. نظرية الأنومي (اللامعيارية):

تعد نظرية الأنومي من أبرز الإسهامات النظرية التي حاولت تفسير الجريمة من زاوية القيم والمعايير الاجتماعية، فنجد دوركايم يرجع الجريمة إلى " حالة اللامعيارية أو الفوضى القيمية، والتي تطرأ على المجتمعات خلال فترات التحول السريع، عندما لا تعود القيم التقليدية قادرة على تنظيم السلوك، ولا تظهر بدائل قيمية جديدة تحل محلها" [1].

كما يشير دوركايم في هذا الإطار إلى أن "الجريمة نشأ حين يفقد الأفراد الشعور بالانتماء والمعنى، وتنهار العلاقة بين الأهداف التي تحفّزهم والوسائل التي يتيحها المجتمع لتحقيقها"[2] ، وهو ما ينطبق بشكل كبير على الشباب الجزائري اليوم، في ظل واقع اقتصادي واجتماعي يتميز بضعف و قلة فرص العمل، والحرمان من السكن، وتراجع الحركية الاجتماعية، مما يؤدي إلى الدخول في حالة من الإحباط والاغتراب ، لتصبح في هذه الحالة تجارة المخدرات عبارة عن خيار عقلاني ومتاح لدى بعض الشباب، خاصة أنها تعود عليهم بأرباح كبيرة في فترة قصيرة ، و دون الحاجة إلى ضرورة توفر رأسمال أو مؤهلات علمية ، فهي بذلك تعوض غياب الفرص المشروعة ، وبهذا المعنى، لا يصبح انخراط هؤلاء الأفراد في المخدرات خيارا منحرفا ، بل يصبح استجابة طبيعية لوضع اجتماعي و اقتصادي لا يوفر بدائل، مما يجعل الأنومي سببًا بنيويًا لاختيارهم هذا المسار.

وهذا ما يتجلى ذلك بوضوح في مناطق الجنوب الغربي للجزائر، مثل تندوف وبشار، حيث تنعدم المشاريع التنموية، وتعرف معدلات البطالة نسبا مرتفعة، في حين أن الجوار الحدودي يُوفّر مجالًا للتهريب وترويج الممنوعات، ما يغري الشباب بالانخراط في شبكات غير قانونية.

وهكذا، فإن تحليل تعاطي المخدرات في هذا السياق لا يمكن أن يتم دون فهم الأزمة القيمية والبنيوية التي يعاني منها الشباب، وهو ما توضحه نظرية الأنومي بامتياز.

---

[1] - إميل دوركايم، الانتحار: دراسة في علم الاجتماع، ترجمة محمد الحاج سالم، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ، 2006، ص 212.

[2] - إميل دوركايم ، المرجع السابق ، ص 227 .

3.3. النظرية التفاعلية الرمزية:

تنطلق النظرية التفاعلية الرمزية في فهمها وتحليلها للجريمة من منظور التفاعل الاجتماعي والمعنى، فهي تفترض أن " الجريمة ليست في ذاتها فعل منحرف، بل تصبح كذلك حين يبوسم الفاعل في المجتمع كمجرم، فالانحراف حسب هذه الرؤية ليس ما يفعله الفرد، بل كيف ينظر إليه من قِبل الآخرين، و حسب الصفة التي تعطى له اجتماعيا"[1] .

و عند محاولة اسقاط فرضيات هذه النظرية على واقع المجتمع الجزائري ، فإننا سنجد أن الكثير من الشباب قد يمسكون في بداية الأمر بسبب حيازة كمية صغيرة من المخدرات، ويتم التعامل معهم كمجرمين رغم أن ما قاموا به لا يصل الى حد أنه يعبر عن هوية إجرامية مستقرة ، الا أن إدراجهم ضمن السجلات الجنائية، وحرمانهم من فرص العمل، ونظرة المجتمع إليهم كمجرمين محترفين أو مجرميين ، من شأنه أن يؤدي إلى إعادة إنتاج انحرافهم، بدل إعادة الإدماج، يتم الدفع بهم أكثر نحو الهوامش، مما يوثق و يعزز ارتباطهم بالجريمة.

كما أن هذا المسار يتعزز داخل الأحياء والمؤسسات التعليمية، حيث قد يتأثر المراهقون برموز محلية" تجسد التمرد والانحراف، مثل المروج الناجح، أو الشاب الذي تحدى الشرطة ولم يقبض عليه، ومن هنا فإن الانحراف أو الجريمة قد يحولان إلى وسيلة لإثبات الذات داخل الجماعة الرفاقية، ويأخذان بعدا رمزيا يتجاوز الفعل ذاته.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن النظرية التفاعلية الرمزية لا تفسر فقط كيف يعرف الجرم أو الانحراف فقط، بل كيف ينتجان ويعاد إنتاجهما داخل شبكات التفاعل الاجتماعي.

[1] - وليد بكر، التفاعل الرمزي والانحراف الاجتماعي، دار المسيرة، عمان، 2018، ص 97.

4.3. نظرية الصراع الاجتماعي:

تنطلق نظرية الصراع الاجتماعي من رؤية مفادها أن: " الجريمة ليست سوى تعبير عن اختلال علاقات القوة داخل المجتمع. فالقانون، بحسب هذه النظرية، لا يُمثّل دائمًا مصالح الجميع، بل يعكس موازين القوة، ويخدم الفئات المهيمنة"[1] ، في هذا السياق، تصبح الجريمة شكلًا من أشكال الاحتجاج غير المعلن أو الرفض الرمزي من قبل الفئات المحرومة والمهمشة التي لا تجد لنفسها موضعًا ضمن النظام السائد.

ينطبق هذا التفسير على واقع المخدرات في الجزائر، لا سيما في الأحياء الشعبية التي عرفت تراكمات من التهميش الحضري، ضعف الخدمات العمومية، نقص المرافق الثقافية والرياضية، وارتفاع البطالة .فنجد أن بعض الشباب في أحياء مثل "باب الوادي"، "الحراش"، أو "المدنية"، لا يلجؤون إلى الجريمة لأنهم "يرغبون في الانحراف"، بل لأنهم يشعرون بأنهم مستبعدون من النسق العام، وأن القنوات القانونية للترقي الاجتماعي مغلقة أمامهم، ففي هذا السياق فإن الاتجار بالمخدرات، أو حتى تعاطيها، يتحوّل إلى شكل من أشكال "التمرد" أو إثبات الوجود، ولأن المجتمع يُقصي هؤلاء الشباب من فرصه، فإنهم يُقصون أنفسهم عبر تبنّي مسارات بديلة، حتى وإن كانت مجرّمة قانونًا، ووفقا لهذا المنظور، يتضح أن ت نظرية الصراع الاجتماعي قد قدمت تفسير بنيوي عميق لجريمة المخدرات، بوصفها نتيجة مباشرة للفجوة بين الفئات الاجتماعية، لا سيما حين تفقد فئة واسعة من المواطنين الثقة في الدولة أو في العدالة الاجتماعية.

5.3. نظرية الثقافة الفرعية للجريمة:

تؤكد هذه النظرية أن بعض الفئات، خاصة في المناطق المهمشة، " تُنتج ثقافة فرعية قائمة على معايير وقيم تختلف عن القيم السائدة في المجتمع. وفي هذا السياق، لا يُنظر إلى المخدرات

[1] - محمد نجيب، النظرية الاجتماعية والجريمة، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2019، ص 185 .

كجريمة، بل كفعل "عادي" أو حتى "ذكي"، ما يعكس وجود تواطؤ جماعي ضمني على "تطبيع" السلوك الإجرامي" [1].

في الجزائر، تُسجَّل مؤشرات على تكوّن هذه الثقافة في بعض الأحياء الشعبية، حيث يتم تداول المخدرات في المقاهي، وعلى الأرصفة، وحتى داخل المؤسسات التعليمية، دون أن ينظر إلى ذلك بوصفه خطرا، ويعكس ذلك حدوث تحول في التصورات الاجتماعية، حيث أصبح ينظر الى المروج كشخص ناجح، فهو يملك المال، ويعيش نمط حياة مادي مغري بالنسبة لشباب.

وما يعزز من هذا التوجه عند فئة الشباب خاصة، انتشار بعض الأغاني بينهم – كالراب أو الراي الجديد – والتي في أحيان كثيرة نجدها في معانيها ومفرداتها تمجد المخدرات، وتقدم صورة نمطية للمتعاطي تجسده من خلالها في صورة الرجل القوي والبطل، وبهذا فإن الشباب المحبط قد يجد ضمن هذه الرسائل ما يمنحه الشعور بالقدرة والانتماء ولو بصفة مؤقتة ، ومن هنا يمكن القول أن هذه المقاربة النظرية، تركز بالأساس على فكرة تحول وتبدل القيم الاجتماعية في بعض الاوساط، وتحول الانحراف من فعل معزول إلى جزء من ثقافة فرعية متكاملة، أي أنها – النظرية – قد قدمت تفسيرا ثقافيا للجريمة ومن ضمنها جريمة المخدرات.

رابعا / السياسات العمومية والمؤسساتية لمواجهة الجريمة في الجزائر في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية

تشكل السياسات العمومية، وعلى رأسها السياسة الجنائية، الإطار التنفيذي الذي تعبّر من خلاله الدولة عن رؤيتها في حفظ النظام العام، وضمان أمن الأفراد والممتلكات، ومواجهة مختلف أشكال

[1] - ألبرت كوهين ، ثقافة العصابات : ترجمة حسني أحمد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،2002، ص 66 .

الانحراف والجريمة. ومع تفاقم ظاهرة الجريمة، خاصة في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي يعرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، برزت جريمة المخدرات بوصفها أحد أخطر أشكال التهديد الاجتماعي، لما لها من امتدادات صحية، نفسية، اجتماعية، واقتصادية، فضلًا عن ارتباطها المتصاعد بشبكات الجريمة المنظمة والعابرة للحدود.

لقد أثرت هذه التحولات، المتمثلة في اختلالات سوق العمل، هشاشة المنظومة التربوية، تفكك النسيج الأسري، ضعف مؤسسات التنشئة، وانتشار أنماط الاستهلاك المفرط، على فعالية السياسات الجنائية والمؤسساتية، وكشفت عن مواطن ضعف هيكلي وميداني في قدرة الدولة على مجابهة جريمة المخدرات، سواء من حيث التشريع، أو من حيث الآليات العملية. كما ظهرت تحديات إضافية تتمثل في عجز الأجهزة الأمنية والقضائية عن مواكبة التحول في أنماط الجريمة، وتحول الفاعلين من أفراد معزولين إلى شبكات منظمة ومعقدة.

من هذا المنطلق، يصبح من الضروري تحليل السياسة الجنائية الجزائرية من جهة بنيتها القانونية، وفاعليتها التطبيقية، وتقييم المؤسسات الأمنية المكلفة بإنفاذها، مع الإشارة إلى مختلف التحديات الميدانية والتنظيمية التي تحول دون نجاعة هذه السياسات، خاصة في مجال مكافحة المخدرات. كما تبرز أهمية استشراف الرهانات المستقبلية لبناء سياسة وقائية واستباقية، تستند إلى منطق شمولي يدمج البعد السوسيولوجي في قراءة الجريمة، ولا يكتفي بالمواجهة العقابية فقط.

بناءً على ما سبق، يسعى هذا المبحث إلى تفكيك الإطار العام للسياسات العمومية في مجال مكافحة الجريمة في الجزائر، من خلال التركيز على جريمة المخدرات كنموذج، وتحليل الإشكالات والتحديات التي تعترض هذه السياسات، واقتراح توجهات استراتيجية بديلة أكثر نجاعة وواقعية.

1. السياسة الجنائية الجزائرية في مواجهة جريمة المخدرات

تمثل السياسة الجنائية لأي مجتمع المرآة العاكسة لتوجهات السلطة السياسية في كيفية التعامل مع الظاهرة الإجرامية، وتترجم إرادتها في تحقيق الردع العام والخاص، وكذا في ضبط السلوك الاجتماعي ضمن حدود النظام العام، ولهذا تعتبر السياسة الجنائية من الركائز الأساسية التي تعتمد

عليها الدولة في إدارة الشأن الأمني والاجتماعي، من خلال ما تضعه من نصوص قانونية وإجراءات عملية تهدف إلى الوقاية من الجريمة وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم.

و عند الحديث عن جريمة المخدرات في الجزائر كنموذج تحليلي، فنجد أنها قد شكلت أحد أهم المحاور المركزية في اهتمامات السياسة الجنائية للدولة، خاصة في ظل التزايد المقلق لعدد القضايا المرتبطة بها، وتفاقم آثارها على الأفراد والمجتمع، زيادة عن ارتباطها الوثيق بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، والتي " أفرزت مظاهر هشاشة اجتماعية وتفكك أسري وبطالة واسعة، ساهمت في اتساع رقعة تعاطي المخدرات والاتجار بها، لا سيما وسط فئة الشباب"[1] ، و فيما يلي يتم عرض أهم مظاهر السياسة الجنائية الجزائرية في مواجهة جريمة المخدرات:

1.1. الإطار القانوني لمكافحة المخدرات في الجزائر:

تقوم السياسة الجنائية الجزائرية في مجال مكافحة المخدرات على جملة من النصوص القانونية التي تشكّل الإطار التشريعي المنظم للردع والمعالجة، ومن أبرزها:

أ/الأمر رقم 04-18 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع استعمالها والاتجار غير المشروع بها، وهو يمثل حجر الزاوية في هذا المجال، حيث جمع بين الجانب الوقائي والتأهيلي من جهة، والجانب الزجري القمعي من جهة أخرى"

ب/ " قانون العقوبات، الذي خصص عدة مواد لجرائم المخدرات تتعلق بالحيازة، الاستهلاك، الترويج، والاتجار، وغلظ العقوبات بشكل تدريجي، وفقا لخطورة الجريمة وظروف ارتكابها"[2]؛

---

[1] - بوطبة عبد القادر، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم المخدرات في الجزائر، مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر، العدد 15، 2021، ص 87.

[2] - قانون العقوبات الجزائري، المواد من 06 إلى 24 المعدل ، الخاصة بجرائم الاتجار بالمخدرات، 2004 .

ج/ كما تضمنت قوانين أخرى مثل قانون الصحة، قانون الجمارك، وقانون الإجراءات الجزائية نصوصًا مكمّلة تسهّل على السلطات القضائية والأمنية تتبع الشبكات الإجرامية وتضبط آليات الملاحقة القانونية.

هذه المنظومة القانونية تظهر توجه المشرع الجزائري نحو تشديد الردع القانوني، خاصة في حالة العود، أو عند استخدام وسائل النقل ووسائل الاتصال الحديثة لتسهيل ارتكاب الجريمة.

2.1. الطابع الردعي للسياسة الجنائية:

يغلب على السياسة الجنائية الجزائرية الطابع الزجري العقابي في التعامل مع جرائم المخدرات، أي التركيز على آلية العقاب والردع أكثر من الجوانب الوقائية أو الإصلاحية. ويظهر ذلك من خلال:

أ/ تزايد الترسانة العقابية المشددة في النصوص القانونية، بما في ذلك فرض عقوبات سجن طويلة المدى وغرامات مالية مرتفعة؛

ب/ تركز المعالجة الجنائية على البعد الأمني الميداني أكثر من الاعتماد على برامج الإدماج أو التأهيل، إضافة إلى ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات القضائية والصحية والاجتماعية.

ج/ تسجيل ارتفاع سنوي لعدد القضايا المرتبطة بالمخدرات، حيث بلغ عدد القضايا المسجلة أكثر من 60ألف قضية في السنوات الأخيرة، ما يعكس غلبة التوجه الردعي على حساب الأبعاد الاجتماعية والوقائية"[1].

3.1. البعد الوقائي في السياسة الجنائية:

رغم ما يظهر من صرامة في النصوص القانونية، إلا أن الجانب الوقائي لا يزال يعاني من ضعف واضح، وهو ما ينعكس سلبا على فعالية السياسات الجنائية، ومن مظاهر ذلك:

[1] - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، التقرير السنوي الإحصائي لسنة 2023، الجزائر، ص 5.

أ/ غياب استراتيجية وطنية واضحة وفعالة في مجال التوعية والوقاية، خاصة داخل المؤسسات التعليمية والثقافية؛

ب/ محدودية عدد مراكز علاج الإدمان وإعادة الإدماج، وافتقارها للموارد البشرية والمادية اللازمة؛

ج/ نقص التكوين المتخصص للعاملين في القطاعات الأمنية والقضائية في فهم الأبعاد النفسية والاجتماعية للإدمان.

و بناءا على ما سبق، تبرز ضرورة إعادة صياغة السياسة الجنائية الجزائرية لتكون أكثر شمولية وتوازنا بين آليات الردع ووسائل الوقاية والتأهيل، ومن بين التوصيات المقترحة:

د/ تعزيز الدور التوعوي لمؤسسات التنشئة الاجتماعية، خاصة من خلال البرامج التعليمية والنشاطات الشبابية الموجهة؛

هـ/ تشجيع البحث العلمي في سوسيولوجيا الجريمة والإدمان، لفهم أعمق للدوافع البنيوية التي تؤدي بالفرد إلى الانخراط في هذا السلوك الإجرامي،

و/ تبنّي مقاربة علاجية–اجتماعية في التعامل مع المدمنين، على غرار بعض التجارب المقارنة التي نجحت في إدماج مراكز العلاج ضمن السياسة العامة لمكافحة المخدرات.

2. التحديات المؤسساتية والأمنية في مواجهة جريمة المخدرات في الجزائر:

لما لجريمة المخدرات من آثار متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الجوانب الأمنية والقانونية والصحية والاجتماعية، فإنها تمثل أحد أبرز التهديدات البنيوية التي تواجه المجتمعات المعاصرة، وفي الجزائر، قد برزت هذه الجريمة بوصفها تشكل خطر حقيقي يتجاوز مسألة التعاطي الفردي ليصبح تهديدا منظما ذو طابع عابر للحدود والقارات، مما فرض على الدولة مواجهة تحديات مركبة تستلزم استجابات مؤسساتية متناسقة واستراتيجيات أمنية متكاملة، ومن أبرز هذه التحديات نذكر:

1.2. تشتت الأدوار وتعدد الفاعلين:

من أبرز الإشكاليات المؤسساتية التي تعيق فعالية السياسة العامة في مجال مكافحة المخدرات، ما يرتبط بتعدد الجهات المتدخلة وتوزع الاختصاصات دون وجود تنسيق محكم بينها. وتشمل هذه الجهات:

- وزارة العدل، عبر النيابة العامة والأجهزة القضائية المختلفة؛
- وزارة الداخلية، من خلال الأجهزة الأمنية كالشرطة والدرك الوطني؛
- وزارة التربية والشباب، عبر برامج التوعية والحملات الوقائية في أوساط التلاميذ والشباب؛
- وزارة الصحة، بما فيها من مصحات علاج الإدمان ومراكز إعادة التأهيل.

إلا أن غياب وقواعد بيانات وطنية مشتركة وآليات تنسيق فعالة، ونظام متابعة موحد، قد يؤدي إلى بيروقراطية مفرطة ويضعف من نجاعة الأداء المؤسساتي، فمثلًا لا توجد منظومة إلكترونية موحدة تمكن من تتبع ملف الشخص المدمن أو الموقوف في قضايا المخدرات بين وزارات الصحة والعدل والداخلية، ما يؤثر على تحليل المعطيات وإعداد السياسات بناءً على مؤشرات دقيقة.

2.2. التحديات الأمنية والحدودية:

تعد الجزائر من الدول ذات الامتداد الجغرافي الكبير، وهو ما يطرح إشكاليات أمنية معقدة، خاصة بالنظر إلى موقعها الإقليمي المجاور لمناطق تصنف من أهم بؤر إنتاج وعبور المخدرات في العالم، مثل:

- المغرب :المصنّف كأحد أكبر منتجي القنب الهندي عالميًا، ويُعتبر المصدر الرئيسي للمخدرات التي تدخل الجزائر عبر الحدود الغربية"[1].

[1] - UNODC. World Drug Report 2023. United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna, p. 89.

- منطقة الساحل الإفريقي :تحوّلت إلى ممرّ استراتيجي للكوكايين القادم من أمريكا الجنوبية نحو أوروبا، مرورًا بدول مثل مالي والنيجر"[1].
- ليبيا وتونس :تُستخدم كنقاط عبور للمواد المهلوسة والمخدرات الصناعية القادمة من أوروبا وتركيا.

هذا الواقع الجغرافي المعقد يضف من قدرات الرقابة، رغم المجهودات المكثفة التي تبذلها الأجهزة الأمنية، مثل الجمارك، حرس الحدود، والدرك الوطني، الذين يواجهون شبكات إجرامية عابرة للحدود تعتمد على أساليب متطورة من حيث التخفي والتنقل والتمويل.

3.2. ضعف الآليات الوقائية والردعية داخل المؤسسات الاجتماعية:

المؤسسات التربوية والاجتماعية تمثل خط الدفاع الأول في مواجهة المخدرات من خلال آليات الوقاية المبكرة، إلا أن هذه الآليات لا تزال محدودة وضعيفة في الجزائر، ومن مظاهر ضعفها نعدد:

- اقتصار الأنشطة الوقائية على المناسبات الرسمية أو الحملات الظرفية، دون إدماج فعلي لمفاهيم الوقاية في المناهج الدراسية؛
- قلة عدد الأخصائيين النفسانيين والاجتماعيين المؤهلين داخل مؤسسات إعادة الإدماج أو على مستوى المحاكم؛
- النقص الكبير في عدد مراكز إعادة التأهيل والعلاج، خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية، ما يُفاقم من ظاهرة "الإقصاء الجغرافي" في تلقي العلاج.

3. التحديات التنظيمية والقانونية:

رغم امتلاك الجزائر لترسانة قانونية معتبرة في مجال مكافحة المخدرات، إلا أن تفعيلها الميداني لا يخلو من صعوبات:

[1] - Chena, O. Sahel: une route du trafic mondial de drogue. Le Monde Diplomatique, Mars 2022.

- تسجيل بطء الإجراءات القضائية، مما يؤدي إلى تأخر البت في القضايا، وأحيانًا إلى تقادمها؛
- غياب تصنيف قانوني واضح يميز بين المدمن كضحية والمهرب أو التاجر كفاعل إجرامي، وهو ما ينعكس في عقوبات موحدة وغير موجهة؛
- غياب آليات العدالة التصالحية أو البديلة التي تسمح بإعادة إدماج المدمن ضمن محيطه عبر العلاج والتأهيل بدل الحبس، على غرار ما هو معمول به في فرنسا وكندا والمغرب"[1].

1.3. الاختراق التكنولوجي للشبكات الإجرامية:

أدى تطور تكنولوجيا الاتصال إلى تحوّل شبكات المخدرات نحو أدوات رقمية جديدة زادت من صعوبة مراقبتها، مثل:

- تطبيقات التراسل المشفر مثل : (التيليغرام أو السيغنال..) ؛
- منصات البيع في الإنترنت المظلم.(Dark Web) ؛
- العملات الرقمية المشفرة (Cryptomonnaies) التي تُستخدم في تمويل الصفقات دون تعقّب بنكي.

يد هذا التحول الرقمي من ابرز التحديات الطارئة، و الذي يتطلب تكوينا عالي المستوى في مجال الجريمة السيبرانية، خاصة لأفراد الضبطية القضائية وأعوان الأمن والاستخبارات"[2].

[1] - OCDE. Justice réparatrice et toxicomanie: Les expériences comparées. Rapport 2021.

[2] - المركز العربي للدراسات الأمنية، الجريمة السيبرانية والمخدرات الرقمية في الوطن العربي، الرياض، 2022، ص 29.

3. الرهانات المستقبلية لبناء سياسة جنائية وقائية لمواجهة جريمة المخدرات:

أدى اتساع رقعة جريمة المخدرات في الجزائر، في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة، إلى إبراز الحاجة الملحة إلى "تجاوز المقاربات الأمنية الكلاسيكية نحو بناء سياسة جنائية وقائية واستباقية ترتكز على البعد التنموي، وتراعي الجوانب النفسية والاجتماعية للمستهلك، وتقوم على مشاركة فعالة لمختلف المتدخلين ضمن رؤية شاملة ومستندة إلى الأدلة العلمية"[1] .

1.3. العمل على تبني مقاربة متعددة الأبعاد:

أظهرت التجارب الدولية والمقاربات الحديثة أن نجاح السياسات العامة في مكافحة المخدرات يتطلب الابتعاد عن الطرح العقابي الأحادي، لصالح استراتيجية متكاملة ترتكز على:

- " الوقاية الأولية داخل المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية؛
- العلاج والتكفل الصحي بالمدمنين ضمن مراكز مختصة مع تأطير نفسي واجتماعي؛
- معالجة الأسباب البنيوية للانحراف مثل البطالة، الفقر، والتفكك الأسري؛
- تطوير الإطار القانوني ليتماشى مع حقوق الإنسان ومبدأ التناسب في العقوبة"[2].

وقد " شكل النموذج البرتغالي، الذي ألغى تجريم الاستهلاك الفردي منذ عام 2001، مرجعًا هامًا في هذا السياق، حيث عوّضت العقوبة بالحماية والعلاج، مما أسفر عن انخفاض ملحوظ في نسب الإدمان"[3].

---

[1] - بن عيسى عبد الحكيم، السياسات العقابية المعاصرة، دار هومة، الجزائر، 2022، ص 34.

[2] - Ghiabi, M. Drugs Politics: Managing Disorder in the Islamic Republic of Iran. Cambridge University Press, 2019, p 107.

[3] - European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA). Portugal: Drug Policy Profile, 2021.

2.3. إعادة الإدماج وتعزيز العدالة الإصلاحية:

العدالة الإصلاحية تعتبر بديلا عقلانيا عن السياسة الزجرية الصارمة، وتتمثل أبرز آلياتها في:

- " تخصيص برامج علاجية للمدمنين بدل إيداعهم في المؤسسات العقابية؛
- دعم إعادة الإدماج المهني والاجتماعي عبر تكوينات داخل مراكز إعادة التربية؛
- إشراك الجمعيات المتخصصة في مواكبة الأفراد بعد الإفراج لضمان استقرارهم الاجتماعي"[1].

وقد دعت الهيئة الأممية لمكافحة الجريمة والمخدرات إلى تبني مثل هذه المقاربات البديلة بهدف تخفيف الضغط على الأجهزة القضائية وتحقيق أهداف فعالة للسياسة الجنائية.

3.3. تحديث وتأهيل أجهزة مكافحة الجريمة:

تقتضي المواجهة الحديثة لشبكات تهريب المخدرات تحديث القدرات المؤسساتية والأمنية عبر:

- "رفع كفاءة أعوان إنفاذ القانون في مجال التحري الجنائي وتقنيات المراقبة الرقمية؛
- توفير معدات تقنية متطورة كالمسيرات وكواشف المخدرات المحمولة؛
- تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية والاجتماعية من خلال وحدات مشتركة للتدخل والتحليل"[2].

وقد شددت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام 2023 على " ضرورة التمكين الرقمي والاستجابة المرنة للأنماط الجديدة للتهريب"[3].

---

[1] - معتوق سامي ، نحو سياسة جنائية عقلانية في الجزائر، مجلة القانون الجنائي، عدد 8، 2023، ص 91.

[2] - محمد الخياري، التحقيقات الجنائية المعاصرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2021، ص 88.

[3] - International Narcotics Control Board (INCB) , Annual Report 2023, p. 51.

4.3. إصلاح السياسة الجنائية:

ويتطلب تطوير السياسة الجنائية الجزائرية:

- " تعديل القانون 18/04 بما يميز بوضوح بين المستهلك كضحية والمروج كمجرم؛
- إدماج العقوبات البديلة مثل العمل لفائدة المجتمع أو العلاج الإجباري بدل الحبس"[1]؛
- إنشاء " هيئة وطنية تنسيقية لمتابعة وتقييم السياسات العمومية في مجال مكافحة المخدرات"[2].

5.3. ضرورة بناء نظام معلوماتي وتحليلي متكامل:

ترتكز السياسات العمومية الفعالة على قواعد بيانات دقيقة، ومن بين الإجراءات المقترحة:

- " إنشاء قاعدة بيانات وطنية حول أنماط الاستهلاك والملامح الاجتماعية للمستهلكين؛
- الربط بين المؤشرات السوسيواقتصادية وخريطة الجريمة (الفقر، البطالة، التهميش) ؛
- دعم الشراكة البحثية بين الجامعات وصانعي القرار لإنتاج دراسات تطبيقية محينة[3] " .

وقد دعت منظمة اليونسكو إلى " ضرورة تحويل نتائج البحث العلمي إلى أدوات توجيهية للقرار العمومي في دليلها حول السياسات القائمة على الأدلة"[4].

6.3. العمل على التمكين المجتمعي ودفع دور الفاعلين المحليين:

يشكل المجتمع المدني قوة أساسية في محاربة الإدمان من خلال:

---

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 18/04، عدد 27، 2004.

[2] - وزارة العدل، مقترح إصلاح المنظومة العقابية، 2023، ص 10.

[3] - المركز الوطني للإحصاء والتحليل، الجزائر، تقرير سنة 2023، ص 33.

[4] - UNESCO. Evidence-Informed Policy-Making Toolkit, Paris, 2021.

- " إشراك الأسر، المدارس، الإعلام، والجمعيات في الوقاية والتوعية؛
- تقديم الدعم المالي والمؤسسي للجمعيات الناشطة في التكفل بالمستهلكين؛
- تعزيز دور المجالس المحلية في إعداد خطط عمل محلية بالشراكة مع الأمن والمجتمع"[1].

وقد سجلت بعض البلديات الجزائرية مثل بلدية باب الزوار " نجاحا نسبيا في تقليص نسب الاستهلاك بفضل هذه المقاربة التشاركية"[2].

و مما سبق يتضح أن بناء سياسة جنائية وقائية واستباقية لمواجهة جريمة المخدرات في الجزائر لم يعد خيارًا، بل ضرورة حتمية تمليها التحولات الاجتماعية والمخاطر المتزايدة للظاهرة، ونجاح هذه السياسة يتوقف على مراجعة شاملة للمقاربات التقليدية، وإرساء منظومة متكاملة تزاوج بين الردع والوقاية، العلاج وإعادة الإدماج، ضمن تصور تشاركي يجمع بين الدولة والمجتمع.

[1] - وزارة التضامن الوطني، دليل حول شراكة المجتمع المدني، الجزائر، 2022، ص 19.

[2] - بلدية باب الزوار، تقرير محلي حول مكافحة الإدمان، الجزائر، 2023، ص 7.

خلاصة الفصل:

أظهر تحليل واقع التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة، وما صاحبها من سياسات عمومية متباينة، أن هذه التحولات لم تكن بمنأى عن انعكاساتها على ظاهرة الجريمة بوجه عام، وعلى جريمة المخدرات بوجه خاص. إذ بيّنت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية أن التحولات الكبرى – من تحرير الاقتصاد، وتراجع دور الدولة الاجتماعي، وارتفاع معدلات البطالة، إلى تفشي أنماط الاستهلاك غير المنظم – ساهمت في تآكل آليات الضبط الاجتماعي التقليدية، وأفرزت بيئة خصبة لانتشار مختلف أشكال الانحراف، وعلى رأسها الاتجار بالمخدرات واستهلاكها.

كما تبيّن أن السياسات العمومية في مجال مكافحة الجريمة – رغم ما تحقق من إنجازات على المستوى القانوني والمؤسساتي – ما تزال تواجه اختلالات عميقة تتعلق بضعف التنسيق بين القطاعات، وعدم تكامل التدخلات، وغياب المقاربة الوقائية المتعددة الأبعاد. وقد انعكس ذلك في بقاء الظاهرة في منحى تصاعدي، حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، والنيابات العامة، استمرار ارتفاع عدد القضايا المتعلقة بالمخدرات، وتزايد عدد المتورطين، لا سيما في أوساط الشباب والمراهقين.

وفي ضوء المعطيات السابقة، تتأكد أهمية الانتقال نحو سياسة جنائية وقائية واستباقية، تراعي الأبعاد السوسيو–اقتصادية للظاهرة، وتقوم على إشراك كل الفاعلين الاجتماعيين، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وإدماج المعالجة الاجتماعية والنفسية ضمن آليات مكافحة الجريمة، مع إعادة النظر في نجاعة السياسات العقابية الحالية. فالمعركة ضد المخدرات لا يمكن أن تُكسب بالأدوات الأمنية فقط، بل من خلال رؤية اجتماعية شاملة تُعيد الاعتبار للبعد الوقائي في التصدي للجريمة، وتضع الإنسان في صلب الأولويات التنموية.

الباب الثاني:

الدراسة الميدانية واجراءاتها

الفصل السادس:

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

أولا . منهج الدراسة

ثانيا. حدود الدراسة

ثالثا. عينة الدراسة

رابعا. مجتمع الدراسة

خامسا. أدوات جمع البيانات

سادسا. خطوات اجراء الدراسة الميدانية

خلاصة الفصل

تمهيد:

يشكل الجانب المنهجي أحد أهم المرتكزات لأي دراسة أو بحث علمي، فهو يمثل القاعدة التي يقوم عليها البناء التجريبي للعمل الميداني، لتأخذ من خلاله الدراسات والبحوث سبغتها العلمية الدقيقة، من خلال أنه يعنى بتوضيح الكيفية التي انتهجها الباحث في مقاربة الإشكالية المطروحة، وتحليل أبعادها ومؤشراتها، وتتضاعف أهمية هذا الجانب في الدراسات الميدانية التي تتناول قضايا سوسيولوجية مركبة، كتلك التي تتقاطع فيها التحولات البنيوية (الاجتماعية والاقتصادية) مع مظاهر الانحراف والجريمة في المجتمع.

وفي هذا الإطار، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على المنهجية التي اعتمدها الباحث في دراسة العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري، مع التركيز على المستوى المحلي لولاية الأغواط كنموذج ميداني. كما يُبرز الخطوات العلمية التي اتُبعت في تحديد مجتمع الدراسة، واختيار العينة، وتصميم أدوات جمع البيانات وتحليلها، بما يضمن أكبر قدر من الموضوعية والتمثيل الواقعي.

وقد حرص الباحث على المزج بين الجانبين الكمي والكيفي، من خلال توظيف الاستبيان لجمع المعطيات من فئة المدمنين أو المتورطين في قضايا المخدرات، وإجراء مقابلات نصف موجهة مع مختصين ومهنيين في الميدان (اجتماعيين، أمنيين، طبيين، قانونيين...). كما تم الاعتماد على معطيات إحصائية رسمية صادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، قصد دعم التحليل الميداني بمعطيات كاشفة عن الاتجاهات العامة للظاهرة خلال السنوات الأخيرة.

وانطلاقا من هذا التصور المنهجي، يعرض هذا الفصل مختلف الإجراءات العلمية المعتمدة في إنجاز الدراسة الميدانية، وفق الترتيب التالي: تحديد المنهج الملائم لطبيعة الدراسة، تحديد حدودها الزمانية والمكانية والبشرية، توصيف مجتمع البحث والعينة، عرض أدوات جمع البيانات وتبرير اختيارها، وتفصيل الخطوات الإجرائية التي تم اعتمادها خلال مراحل العمل الميداني، وصولًا إلى عرض خلاصة شاملة تُمهّد للانتقال إلى تحليل النتائج في الفصول الموالية.

أولا . منهج الدراسة:

تعتبر خطوة اختيار المنهج العلمي للدراسة أحد المرتكزات الأساسية التي تؤدي الى ضبط مسار البحث لتمنحه التماسك والانسجام، لأنه يساعد في تحديد الإطار الإجرائي الذي يسلكه الباحث من أجل مقاربة إشكالية بحثه وتحقيق أهدافه ، و في دراستنا هذه وبالنظر إلى طبيعة الإشكالية المطروحة فيها ، والمتمركزة حول العمل على تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي ظاهرة الجريمة، بالتركيز على جريمة المخدرات كانموذج تفسيري ، فقد اعتمادنا على **المنهج الوصفي التحليلي** كإطار رئيسي وذلك نظرا لملائمته مع طبيعة الموضوع المدروس ، فالمنهج الوصفي التحليلي يسمح برصد ملامح التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري، وتحليل انعكاساتها على بنية الجريمة ومظاهر الانحراف، وذلك من خلال توصيف الظاهرة كما هي واقعة في الواقع، والبحث في الأسباب والدوافع والعلاقات التي تربطها بسياقها الاجتماعي والاقتصادي العام، وهو " منهج شائع في الدراسات السوسيولوجية، خاصة تلك التي تتناول الظواهر المعقدة والمتشابكة، حيث لا يكفي مجرد الوصف الكمي، بل يُستوجب التحليل العميق والتفكيك البنيوي لمضامينها"[1] .

ولإثراء الجانب التحليلي، وتجاوز محدودية المقاربة الكمية وحدها، ، تم الاستعانة كذلك بتوظيف **المنهج الكيفي** من خلال الاعتماد على تقنية المقابلات نصف الموجهة مع مجموعة من الفاعلين الاجتماعيين، منهم مختصون اجتماعيون، أطباء نفسانيون، قضاة، محامون، وأعوان أمن. وقد ساهم هذا التوجه في " الكشف عن المعاني الرمزية والدلالات الاجتماعية المرتبطة بظاهرة المخدرات، وتفسير التمثلات الذهنية للفئات المهنية التي تتعامل يوميًا مع هذه الجريمة، وهو ما ينسجم مع متطلبات المقاربة التفاعلية الرمزية المعتمدة نظريًا في هذا البحث" [2].

---

[1] - عبد الرحمن بدوي، *مناهج البحث العلمي*، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 85.

[2] - محمد قاسم عبد الله، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001، ص 212 .

كما اقتضت طبيعة الموضوع المقارنة بين نتائج الدراسة الميدانية والإحصائيات الرسمية المتعلقة بالمخدرات، الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، ما استوجب توظيف عناصر من **المنهج المقارن**، وذلك بغرض " مطابقة الاتجاهات الميدانية بالاتجاهات الكلية للظاهرة على المستوى الوطني، وتحليل أوجه التشابه أو التباين في المؤشرات، وهو ما يعزز من مصداقية النتائج ويساهم في تقاطع البيانات وتثليثها، كإجراء منهجي يعزز دقة التحليل"[1] .

وللتوضيح أكثر تجدر الإشارة هنا الى أن اعتمادنا في هذه الدراسة على الجمع بين هذه المناهج الثلاثة يفرضه واقع الموضوع في حد ذاته، ولم يتم من أجل التعدد المنهجي لمجرد التنوع، فطبيعة موضوعنا هذا تستدعي العمل وفق مقاربة متعددة المستويات، تأخذ في الحسبان التعقيد البنيوي والتحولي للظاهرة الإجرامية، وسياقاتها الاجتماعية والاقتصادية. وقد ساعدنا هذا التوجه المنهجي المتكامل من بناء تصور أكثر شمولا لظاهرة جريمة المخدرات في ضوء التحولات الكبرى التي يعرفها المجتمع الجزائري.

ثانيا. حدود الدراسة:

تمثل حدود الدراسة الإطار المرجعي الذي يحدد متغيرات الدراسة وفق أبعادها الزمانية، المكانية، والبشرية، بما يساعد في التفاعل الواقعي مع الظاهرة موضوع التحليل، كما يوفر للباحث المجال لفهمها في سياقها الحقيقي، كما أنها –حدود الدراسة – تكتسي أهمية منهجية بالغة في ضبط نطاق البحث وتحديد مجال اشتغاله، بما ييسهل عملية توجيه الجهد العلمي في اتجاه الإشكالية الأساسية، دون التشتت في قضايا فرعية أو امتدادات لا تخدم أهداف البحث.

وقد تم تحديد هذه الحدود في ضوء الإشكالية المعالجة في هذه الأطروحة، والتي تتمثل في دراسة العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي ظاهرة الجريمة، مع التركيز على جريمة المخدرات باعتبارها انموذج سوسيولوجي يعبر عن عمق التحولات البنيوية التي يمر بها المجتمع الجزائري المعاصر، ويمكن عرضها – حدود الدراسة – وفق التقسيم التالي :

[1] - زكريا الشربيني، البحث العلمي: أسسه ومناهجه وإحصاءاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص 176 .

1. الحدود الزمنية :

امتدت الدراسة عبر فترة زمنية تبلغ عشر سنوات كاملة، أي من سنة 2014إلى غاية سنة 2024، وهي فترة ذات دلالة بالغة في مسار التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري، والتي أفرزت نتائج ملموسة على مستوى بنية العلاقات الاجتماعية، وتوازنات السوق، ومستوى معيشة الأفراد، والأنماط الثقافية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على مؤشرات الجريمة والانحراف، خاصة ما تعلق بانتشار تعاطي وترويج المواد المخدرة.

وقد تم اعتماد هذا المدى الزمني لعدة اعتبارات علمية ومنهجية:

أ/ لأنه يسمح بتتبع تطور الظاهرة في أفق زمني كاف لرصد الاتجاهات العامة وتحليل التغيرات المتراكمة؛

ب/ لأنه توافق مع توفر قاعدة بيانات إحصائية رسمية صادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، ما يتيح مقاربة كمية موضوعية تدعم الجانب الميداني؛

ج/ لأن الجزائر في السنوات الأخيرة شهدت تحولات اجتماعية واقتصادية متسارعة، بسبب حدوث أزمات اقتصادية عالمية، تقلبات سوق الطاقة، واحتجاجات اجتماعية، وهي عوامل ساهمت في خلق بيئة حاضنة لظواهر الانحراف والانزلاق السلوكي.

2. الحدود المكانية:

اختير المجال الجغرافي للدراسة بعناية، وتمثل في **ولاية الأغواط،** باعتبارها منطقة ذات طابع سوسيولوجي مميز، اذ تحتل موقعا جغرافيا وسطيا بين المناطق الحضرية الكبرى والمناطق الريفية الهامشية، ما يمنحها خصوصية اجتماعية واقتصادية فريدة، وهي ولاية تتموقع في منطقة وسط الجنوب الجزائري، وتعتبر نقطة التقاء بين الجنوب الصحراوي والشمال الصناعي، ما يجعلها مجال نشط من حيث الحركية السكانية، والضغط الاجتماعي، وتفاوت البنى الاقتصادية.

ويمكن حصر أسباب اختيار ولاية الأغواط في النقاط التالية:

- إقامة الطالب الباحث بهذه الولاية، وكذلك عمله فيها كأستاذ دائم بالمركز الجامعي شريف بوشوشة افلو ولاية الاغواط؛
- تزايد نسبة الشباب في التركيبة السكانية للولاية، مما يجعلها بيئة خصبة لرصد علاقة الشباب بظاهرة الجريمة والانحراف؛
- توفر معطيات ميدانية ملموسة حول ظاهرة المخدرات، سواء على مستوى المؤسسات العقابية أو مراكز العلاج؛
- تعدد العوامل الضاغطة اجتماعيًا واقتصاديًا (نسبة بطالة مرتفعة، تحولات في القيم الأسرية، فجوة بين المدينة والريف...)؛
- سهولة الوصول إلى عينات متنوعة من الفاعلين الاجتماعيين، سواء من الضالعين في الظاهرة أو من المختصين والمؤطرين المؤسساتيين.

3. الحدود البشرية:

الحدود البشرية في هذه الدراسة اعتمدت على مراعاة تنوع الفاعلين المرتبطين بظاهرة المخدرات، وتم تقسيمهم إلى فئتين:

الفئة الأولى: والتي تتكون من مجموعة من الشباب في ولاية الأغواط، تم اختيارهم وفق تنوع اجتماعي انتقائي، فقد ضمت شباب متورطين في قضايا متعلقة بالمخدرات (تعاطي، حيازة، ترويج...)، كما ضمت شباب غير متورطين في أي نشاط مرتبط بالمخدرات، وهو ما سمح بمقاربة الظاهرة من منظور مقارن بين الفئتين، وتحليل تمثلات كل طرف، وفهم الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تدفع نحو الانخراط أو الرفض.

هذا الاختيار يهدف أساسا إلى تجاوز المقاربات الأحادية، من خلال العمل على تفكيك المحددات الاجتماعية والثقافية التي تساهم في تشكل الظاهرة داخل المحيط الشبابي، سواء عبر رصد عوامل الجذب والانزلاق، أو عبر تحليل أساليب المقاومة والرفض.

الفئة الثانية: والتي ضمت مجموعة من الفاعلين المهنيين الذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بظاهرة المخدرات، وقد تم اختيارهم لإجراء مقابلات نصف موجهة معهم، بهدف تحصيل فهم أعمق

للظاهرة من منظور مؤسساتي ومهني، وقد شملت هذه الفئة (أخصائيين اجتماعيين، أطباء نفسانيين، قضاة، محامين، أعوان شرطة ودرك، وإطارات من قطاع مكافحة الإدمان أو الوقاية).

إدماج هذه الفئة قد سمح لنا بتحليل الخطابات المهنية والتقنية حول الظاهرة، وفهم كيفية إدارتها داخل المؤسسات الأمنية، القضائية، العلاجية...، وكذلك ساعدنا في تقييم البرامج والسياسات العمومية من طرف من هم في تماس مباشر مع الواقع الميداني.

ثالثا. عينة الدراسة:

في البحوث الإنسانية والاجتماعية تلعب العينة دورا مهما، إذ " تعتبر الوسيط العلمي الذي يمكن الباحث من استقصاء الظاهرة محل الدراسة في نطاق محدود، مع القدرة على تعميم النتائج – بدرجات متفاوتة – على المجتمع الأصل، إذا ما تم اختيارها بطريقة علمية"[1] .

وبالنظر لطبيعة هذه الدراسة التي تتناول ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد مثل جريمة المخدرات، فقد اقتضت الضرورة المنهجية " تصميم عيني مزدوج، يجمع بين المقاربة الكمية الاستبيان (العينة الكمية) والمقاربة الكيفية المقابلات نصف الموجهة (العينة الكيفية) بما يتيح للباحث تجاوز محدودية كل منهما على حدة، وتحقيق ما يعرف بالتكامل المنهجي "[2].

وللتوضيح أكثر ولتبرير اختيارنا لهذا النمط من العينات –**العينة المختلطة** –، فنؤكد أن هذا الاختيار لم يكن اختيار اعتباطي، بل تم اعتماده بعناية وذلك تماشيا مع طبيعة الظاهرة المدروسة، التي رأينا أنها تستلزم " مقاربة سوسيولوجية متعددة المستويات، تدمج بين فهم الظاهرة كميا عبر

---

[1] - أحمد خليل ، *مناهج البحث الاجتماعي بين النظرية والتطبيق*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 121.

[2] - R, Boudon. & F,Bourricaud, *Dictionnaire critique de la sociologie*, PUF, 2000, p 53.

الوصف الإحصائي وتحليل المتغيرات، وكيفيا عبر الغوص في تجارب الفاعلين وتمثلاتهم ومواقفهم، كما يسمح هذا الجمع " بتحقيق نوع من التحقق المتقاطع، مما يعزز من مصداقية النتائج"[1].

1. **العينة الكمية:** تمّ اعتماد عينة كمية مكونة من 300مفردة، تم توزيعها وفق أسلوب **العينة القصدية الموجهة** ، بالنظر إلى استحالة تطبيق أسلوب العينة العشوائية في دراسة تتطلب الوصول إلى فئات محددة من المجتمع، منها فئة المدمنين أو المروجين، أو حتى الفئات المعرضة لخطر المخدرات. وقد حددت معايير الاختيار بناء على:

- الفئة العمرية :تم التركيز على فئة الشباب (من 18 إلى 35 سنة)،" كونهم الأكثر عرضة لهذه الظاهرة بحسب الإحصائيات الوطنية والدولية [2] .
- الوضعية القانونية :تضم العينة أفرادًا سبق لهم التورط في قضايا مخدرات، "سواء كمستهلكين أو كمروجين، وآخرين لم يتورطوا ولكنهم يعيشون في أحياء أو مناطق ذات هشاشة اجتماعية"[3] .
- التمثيل المجالي :توزّعت العينة عبر بلديات مختلفة في ولاية الأغواط (مدينة الأغواط، آفلو، قصر الحيران، قلتة سيدي سعد...)، مع مراعاة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها، لالتقاط التنوع في التجربة الاجتماعية للمخدرات.

وقد ساعد هذا التوزيع في " ضبط الخصائص البنيوية للعينة من حيث الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الوضعية العائلية، والوضعية المهنية، بما يسمح بتحليل العلاقات الممكنة بين هذه المتغيرات وظاهرة الجريمة المرتبطة بالمخدرات"[1] .

---

[1] - Creswell, John W., Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches, SAGE, 2014, p. 266.

[2] - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، التقرير السنوي الإحصائي حول المخدرات في الجزائر،الجزائر،2023، ص 14.

[3] - بولوز عبد الكريم، الشباب والمخدرات في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 28، 2021، ص 210.

2. **العينة الكيفية:** تمثلت في 15مقابلة نصف موجهة، أجريت مع أخصائيين وخبراء ومهنيين ميدانيين، تم اختيارهم قصديا وفق معيار الخبرة والمعرفة التخصصية، فيما يعرف

" بالعينة النظرية أو العينة الخبروية" [2]،.

وقد شملت العينة الفئات التالية:

- مختصين أكاديميين في علم الاجتماع، علم النفس، والقانون، لهم دراسات منشورة أو إسهامات في موضوع المخدرات؛
- إطارات أمنية تنشط ميدانيًا في مكافحة الجريمة المرتبطة بالمخدرات (ضباط شرطة، درك وطني) ؛
- أطباء نفسانيون وأخصائيون اجتماعيون عاملون في مراكز الصحة الجوارية، ومصحات علاج الإدمان،
- قضاة ومحامون ذوو تجربة في قضايا ذات صلة بجنح أو جنايات المخدرات،
- ممثلون عن المجتمع المدني يشتغلون في برامج التوعية والوقاية، خصوصًا الموجهة لفئة الشباب.

هذا النوع من العينة يسمح ب " الولوج إلى التمثلات العميقة، والممارسات الواقعية، والمعاني الاجتماعية التي تكتسبها المخدرات في السياقات اليومية، والتي لا يمكن بلوغها بالاستبيان فقط "[3]

---

[1] - قسوم فاطمة الزهراء، دور العوامل الاجتماعية في انحراف الأحداث: دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بالشراقة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2019، ص 188.

[2] - P, Corbetta, Social Research: Theory, Methods and Techniques, SAGE Publications, 2003, p. 223.

[3] - Flick, Uwe, An Introduction to Qualitative Research, SAGE, 2014, p. 145.

وبناءً عليه، فإن العينة في هذا البحث لا تمثل مجرد أداة تقنية، بل هي جزء من استراتيجية معرفية تحليلية، تسعى لفهم جريمة المخدرات في سياقها المحلي والاجتماعي، بوصفها ظاهرة معقدة تتشابك فيها المحددات البنيوية (التحولات الاجتماعية والاقتصادية) مع التجارب الفردية والمعيش اليومي.

رابعا. مجتمع الدراسة:

إن تحديد هذا مجتمع الدراسة بدقة " يعتبر خطوة منهجية أساسية، لأنه يسمح بتوجيه أدوات البحث إلى الفئة المعنية مباشرة بالظاهرة، ويُسهم في ضمان صلاحية النتائج وموضوعيتها" [1]، و يقصد بمجتمع الدراسة ذلك الإطار العام أو الكلي الذي تسحب منه العينة، ويضم جميع الأفراد أو الوحدات الذين تتوفر فيهم الخصائص والمعايير المرتبطة بموضوع البحث وأهدافه.

وفي دراستنا هذه تم تحديد مجتمع الدراسة بناءا على الإشكالية التي تتناول العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي جريمة المخدرات، ومن ثم فقد شمل المجتمع الكلي نوعين من الفئات:

1. **فئة الشباب (ذكورًا وإناثًا):** وشملت تحديدا فئة في الشباب القاطنين بولاية الأغواط، ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18و35 سنة، سواء كانوا متورطين في قضايا المخدرات أو غير متورطين، بما يسمح بإجراء مقارنات سوسيولوجية بين الفئتين، وشكل الشباب محورًا مركزيًا في هذه الدراسة لعدة اعتبارات:

- أولًا، لأنهم يمثلون الفئة الأكثر عُرضة للانخراط في ظاهرة المخدرات نتيجة هشاشتهم الاجتماعية والاقتصادية؛
- ثانيًا، لأنّ الشباب يُعتبرون مؤشرًا حساسًا للتغيرات البنيوية في المجتمع، ويعكسون في سلوكهم أنماط التحول في القيم، والضبط، والتنشئة؛

[1] - حسن حسين زيدان، *مناهج البحث الاجتماعي*، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 128 .

- ثالثًا، لأن " أغلب الإحصائيات الرسمية حول المخدرات تشير إلى تمركز الظاهرة بشكل واضح لدى الفئة العمرية الشابة" [1].

2. **فئة المهنيين والمختصين:** وتضم كل المهنيين الذين لهم صلة مهنية أو وظيفية بظاهرة المخدرات، وقد شمل:

- أخصائيين اجتماعيين
- أطباء نفسانيين
- قضاة ومحامين
- أعوان شرطة ودرك
- اطارات من مراكز الوقاية أو العلاج

وقد تم اختيار هذا المجتمع لغرض إجراء مقابلات نصف موجهة معهم، بالنظر الى ما يملكونه من معرفة ميدانية وخبرة تراكمية في التعامل مع الظاهرة، ما يجعلهم مصادر موثوقة لفهم الخلفيات الاجتماعية والمؤسساتية لانخراط الشباب في الجريمة، خاصة في ظل التحولات الحاصلة على مستوى بنية الضبط والتماسك الاجتماعي.

إن هذا التحديد الثنائي لمجتمع الدراسة مكّن من خلق توازن منهجي بين المصدر الذاتي (الشباب) والمصدر المؤسساتي (المختصون)، وهو ما يُعزز من صلاحية المعالجة السوسيولوجية للظاهرة، ويمنح البحث مصداقية ميدانية.

[1] - الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، التقرير السنوي حول وضعية المخدرات في الجزائر، الجزائر، 2023، ص 17 .

خامسا. أدوات جمع البيانات:

تتيح أدوات جمع البيانات للباحث بناء قاعدة معلوماتية تسهم في تحليل الظاهرة المدروسة بشكل علمي دقيق، ولذلك تعتبر من أهم الوسائل التي يعتمد يتم الاعتماد عليها في الحصول على المعطيات الميدانية المرتبطة بموضوع أي دراسة، وفي هذه الدراسة، وبالنظر إلى طبيعة الموضوع المعالج، تم الاعتماد على ثلاث أدوات رئيسية هي :الاستبيان، المقابلة نصف الموجهة، وتحليل المعطيات الإحصائية الرسمية.

1. الاستبيان: يعد الاستبيان من " أكثر الأدوات استخداما في البحوث السوسيولوجية الكمية، نظرًا لما يوفره من إمكانية جمع البيانات من عدد كبير من المبحوثين في وقت وجيز وبكلفة منخفضة نسبيا"[1]، وقد تم تصميم استبيان هذه الدراسة بعناية ليتماشى مع الإشكالية المطروحة، ويعكس مختلف أبعادها الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بجريمة المخدرات، او قد احتوى الاستبيان على مجموعة من المحاور التي شملت: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمبحوثين، ظروفهم الاقتصادية، علاقتهم بالمخدرات وتمثلاتهم للظاهرة، بالإضافة إلى أسئلة متعلقة بالتحولات القيمية والأسَرية التي عرفها المجتمع المحلي.

عمليا تم توزيع الاستبيان على عينة قوامها 300 مفردة، موزعين على أحياء ومراكز متعددة ضمن تراب ولاية الأغواط، وهو ما أتاح تنوعا في الخلفيات والسياقات الاجتماعية، وسمح باستخلاص علاقات سببية واحتمالية بين المتغيرات.

[1] - محمد عبد الحميد، منهج البحث في العلوم الاجتماعية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2009، ص 135.

2. **المقابلة النصف موجهة:** بما أن الأبعاد الكمية وحدها لا تكفي للإحاطة بظاهرة معقدة مثل جريمة المخدرات، تم تعزيز أدوات الدراسة باعتماد المقابلة نصف الموجهة كأداة داعمة، والتي " تتيح التعمق في خلفيات السلوك الإجرامي وفهم التمثلات والتجارب الحياتية للمبحوثين"[1] .

وقد تم استخدام هذا الأسلوب مع عينة نوعية مكونة من 20 مختصا في المجال (أخصائيين اجتماعيين ، أطباء نفسانيين، قضاة ومحامين، أعوان شرطة ودرك، اطارات من مراكز الوقاية أو العلاج)

وقد اعتمدنا في بناء دليل المقابلة على المحاور الكبرى التي عالجتها الدراسة، مع ترك هامش من الحرية للمبحوث للتعبير عن مواقفه وتجربته وملاحظاته حول الظاهرة.

3. **تحليل الإحصائيات الرسمية:** اعتمدت الدراسة كذلك على تحليل المعطيات الإحصائية الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها خلال عشر سنوات الأخيرة، والتي تمثل قاعدة بيانات ثرية ومهمة لفهم تطور الظاهرة من حيث نوعية المخدرات المنتشرة، الفئات العمرية الأكثر تورطا، خريطة التوزيع الجغرافي للظاهرة، وتطور مؤشرات الضبط القانوني والتكفل العلاجي، ساعد هذا التحليل في بناء قراءة مركّبة تربط بين ما هو ميداني ذاتي وما هو رسمي مؤسساتي.

[1] - سارل بيرت ، *مناهج البحث السوسيولوجي*، ترجمة: عبد الله العروي، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012، ص 97.

سادسا. خطوات إجراء الدراسة الميدانية:

لإنجاز الدراسة الميدانية بالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته، تم اتباع سلسلة من الخطوات المنهجية المتكاملة، والتي توزعت على مراحل متتالية، يمكن تفصيلها فيما يلي:

1. الإعداد النظري والمنهجي للدراسة:

في هذه المرحلة الأولية، تم العمل على بناء الإطار النظري للدراسة من خلال استعراض الأدبيات السابقة، وتحليل السياق الاجتماعي لجريمة المخدرات في الجزائر، مع ضبط الإشكالية، وصياغة الفرضيات وتساؤلات البحث بدقة علمية. كما تم تحديد نوع الدراسة، وتبرير المنهج المستخدم، واختيار أدوات البحث المناسبة.

2. تصميم أدوات جمع البيانات:

تم في هذه المرحلة إعداد استمارة الاستبيان التي تضم مجموعة من المحاور المتعلقة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية، والتمثلات الاجتماعية للمخدرات، ودوافع التورط في الجريمة. كما تم إعداد دليل المقابلة نصف الموجهة لفائدة العينة النوعية (الخبراء والمختصين)، وقد خضعت هذه الأدوات لعملية تحكيم علمي من طرف بعض الأساتذة والمختصين لضمان صلاحيتها ومطابقتها لأهداف البحث.

3. الاختبار القبلي للأدوات:

قبل الشروع في توزيع أدوات الدراسة، تم إجراء اختبار قبلي للاستبيان على عينة صغيرة من المبحوثين (حوالي 15 مفردة) من خارج مجتمع الدراسة الأساسي، قصد التأكد من وضوح الصياغة، وسلامة الأسئلة، وقياس زمن الإجابة، وتحديد مدى اتساق محاوره. وقد أفضى هذا الاختبار إلى بعض التعديلات الطفيفة في صياغة بعض الأسئلة.

4. جمع البيانات ميدانيا:

تم تنفيذ العمل الميداني على مستوى ولاية الأغواط، خلال الفترة الممتدة من بداية شهر سبتمبر 2024 الى غاية نهاية شهر افريل 2025 تقريبا، حيث تم توزيع الاستبيانات على أفراد العينة الكمية (300 مفردة)، مع الحرص على التنويع في مواقع التوزيع (أحياء شعبية، مؤسسات علاجية، أماكن عامة...). كما تم إجراء المقابلات مع المختصين يمثلون مجالات متنوعة (الطب، علم الاجتماع، علم النفس، القانون، والوقاية من الإدمان) وفق دليل المقابلة المعتمدة.

5. تصنيف وتنظيم البيانات:

بعد الانتهاء من جمع المعطيات، تم تفريغ الاستبيانات وتصنيف الإجابات وفق محاورها الأساسية، كما تم تفريغ محتوى المقابلات النوعية، وتحويلها إلى نصوص قابلة للتحليل من خلال ما يعرف ب " التصنيف الموضوعاتي للآراء والمواقف المطروحة "[1].

6. التحليل الإحصائي والمحتوى النوعي:

في هذه المرحلة تم معالجة و تحليل بيانات الاستبيان احصائيا باستخدام تقنيات التكرار والنسب المئوية، مع استخدام الجداول التفسيرية للتحقق من الفرضيات، كما تم تحليل بيانات المقابلات النوعية باستخدام أسلوب التحليل الموضوعاتي، الذي ساعدنا في استخلاص التمثلات والدلالات الاجتماعية حول الظاهرة المدروسة.

7. المقارنة والمناقشة مع الإحصائيات الرسمية:

في مرحلة أخيرة، تم إدماج الإحصائيات الرسمية المستمدة من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، ومقارنتها بالنتائج الميدانية، قصد تأكيد أو رفض بعض الفرضيات، وتوسيع نطاق الفهم السوسيولوجي للظاهرة، في ضوء السياق المحلي والوطني.

[1] - صالح نور الدين، *تحليل البيانات في البحوث الاجتماعية*، دار الوفاء، مصر، 2018، ص 204.

خلاصة الفصل:

جاء هذا الفصل لتقديم الإطار المنهجي الذي انتظمت ضمنه الدراسة الميدانية، حيث تبيّن من خلاله أن المقاربة السوسيولوجية لا تكتمل إلا بتحديد دقيق لمنهج البحث، وتوضيح الأدوات المعتمدة، والعينة المدروسة، والخطوات العملية التي أُنجزت على الميدان.

تم في البداية توضيح المنهج المعتمد، والذي تمثّل في المنهج الوصفي التحليلي، نظرًا لطبيعة الظاهرة المدروسة المتمثلة في جريمة المخدرات باعتبارها ظاهرة اجتماعية مركبة، تستدعي فهما عميقًا لسياقاتها السوسيو–اقتصادية والنفسية والثقافية. كما تم تحديد **حدود الدراسة** بدقة، سواء من الناحية المكانية، حيث تم حصر البحث في ولاية الأغواط، أو من حيث الزمان، إذ تم التركيز على فترة عشر سنوات تمتد من 2013 إلى 2023، أما من الناحية الموضوعية فقد تم تخصيص الدراسة لجريمة المخدرات تحديدًا.

أما مجتمع الدراسة، فقد شمل فئتين أساسيتين، هما: الشباب المتورطون في قضايا متعلقة بالمخدرات، وشباب غير متورطين، ما أتاح إمكان إجراء مقارنة في التمثلات والدوافع والسلوكيات. ووفق هذا المجتمع، تم اختيار عينة مختلطة بلغ عددها الإجمالي 300 مفردة، وُزعت بين عينة كمية خضعت للاستبيان، وأخرى نوعية تمّ إجراء مقابلات معمّقة معها وشملت أخصائيين اجتماعيين ونفسيين وأمنيين.

وقد تم استخدام مجموعة من أدوات جمع البيانات، تمثّلت أساسًا في الاستبيان كأداة لقياس الاتجاهات والآراء، والمقابلة كوسيلة لفهم أعمق للدوافع والتمثلات، إلى جانب الاستعانة بالإحصائيات الرسمية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات، بما وفّر قاعدة بيانات موثوقة ومقارنة.

وفي الأخير، عُرضت خطوات إجراء الدراسة الميدانية بشكل متسلسل، من إعداد الأدوات، واختيار العينة، إلى النزول الميداني وجمع البيانات وتحليلها، وهو ما يعكس الجهد المنهجي المبذول في إنجاز هذه الدراسة، ويُؤسس لنتائج علمية دقيقة في الفصول التالية.

الفصل السابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة

تمهيد

أولا. عرض خصائص أفراد العينة

ثانيا. عرض وتحليل بيانات استمارة الدراسة

ثالثا. عرض وتحليل بيانات المقابلة الدراسة

رابعا. عرض وتحليل بيانات الاحصائيات الرسمية

خامسا. عرض وتحليل بيانات الاستمارة والمقابلة والاحصائيات الرسمية

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل من أهم الفصول التطبيقية في الدراسة، حيث يشكّل المرحلة الحاسمة التي تنتقل فيها الدراسة من مستوى التنظير والتخطيط المنهجي إلى مستوى التحليل الميداني والاستقراء العلمي. فمن خلاله تُعرض نتائج العمل الميداني الذي أُنجز باستخدام أدوات بحثية متعددة (الاستبيان، المقابلة، تحليل الإحصائيات الرسمية)، وذلك بهدف الإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات المطروحة، وهذا الفصل يسعى إلى تقديم قراءة سوسيولوجية معمّقة في ضوء المعطيات الميدانية، مع الاستناد إلى المقاربات النظرية المعتمدة في الأطروحة، كنظرية التفكك الاجتماعي التي تؤطر العلاقة بين ضعف الروابط الاجتماعية وتفشي الجريمة، ونظرية الأنومي التي تفسّر سلوك الانحراف في ظل غياب الضوابط القيمية، والمقاربة التفاعلية الرمزية التي تركز على بناء المعاني الاجتماعية للظواهر المنحرفة، وسيشمل هذا الفصل تراتبيا المحاور التالية:

عرض خصائص أفراد العينة، وذلك بتقديم جداول تحليلية تتناول السمات الديموغرافية والاجتماعية للعينة (الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوضع العائلي..) مع تحليل سوسيولوجي لكل متغير؛

عرض وتحليل بيانات استمارة الدراسة، أي تحليل الإجابات المتعلقة بمحاور الاستبيان، والتي تدور حول العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وجريمة المخدرات من جهة أخرى؛

عرض وتحليل بيانات المقابلات التدعيمية، وتشمل آراء وتحليلات المختصين في المجالات ذات الصلة، مما يثري الجانب الكيفي ويكمل المعطيات الكمية؛

عرض وتحليل الإحصائيات الرسمية، وذلك بتحليل المعطيات الرقمية المتعلقة بواقع انتشار المخدرات في الجزائر خلال العقد الأخير، مع التركيز على ولاية الأغواط كنموذج؛

عرض وتحليل الجداول المركبة، وهي جداول تحليلية تجمع بين نتائج الاستبيان والمقابلات والإحصائيات الرسمية، من أجل بناء قراءة سوسيولوجية تركيبية للظاهرة؛

خلاصة الفصل، والتي تلخص أبرز النتائج المستخلصة وتمهد للفصل الموالي المتعلق باختبار الفرضيات والاستنتاجات.

أولا . عرض خصائص أفراد العينة:

1. البيانات العامة (الديموغرافية) :

دراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لأفراد العينة تعد خطوة جوهرية في أي بحث ميداني، لما توفره من أرضية معرفية حول الخلفيات الاجتماعية للظاهرة قيد الدراسة، ففي موضوع مثل جريمة المخدرات، فإن فهم السمات العامة للأفراد المتورطين وغير المتورطين، من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي، الوضع العائلي، الحالة المهنية، المستوى الاقتصادي، وغيرها، يتيح لنا التحليل المعمق للعوامل البنيوية التي قد تسهم في انخراط بعض الأفراد في هذه الظاهرة أو في مقاومتها.

ومن خلال تحليل هذه الخصائص، يمكن الكشف عن الأنماط السائدة داخل الفئات الاجتماعية المعرّضة أو المحصّنة ضد جريمة المخدرات، وربطها بالتحولات السوسيو–اقتصادية الحاصلة في المجتمع، مع توظيف المقاربات النظرية المعتمدة (كالتفكك الاجتماعي، والأنومي، والتفاعل الرمزي).

فيما يلي عرض لأبرز الخصائص التي تميز مفردات العينة:

الجدول 1: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكور	204	% 68
اناث	96	% 32
المجموع	300	% 100

الجدول الأول المتعلق بتوزيع العينة حسب الجنس يبين أن الذكور يمثلون نسبة 68%من مجموع المبحوثين، مقابل 32%من الإناث. هذا التفاوت الكبير في التمثيل لا يُعد أمرًا اعتباطيًا، بل يعكس واقعًا اجتماعيا قائما على مستوى الظاهرة المدروسة، حيث تؤكد الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات خلال العشر سنوات الأخيرة على أن النسبة الأكبر

من المتورطين في جرائم المخدرات هم من الذكور، بنسبة تتجاوز في كثير من الحالات 80%، ويرجع هذا التفاوت النوعي في التورط إلى جملة من العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بمنظومة التنشئة الاجتماعية، حيث يُنشأ الذكر على قيم المغامرة والجرأة والانخراط في المجال العام، في حين تُربى الأنثى على الحذر والانضباط والانغلاق في المجال الخاص.

هذا التوزيع ينسجم مع ما أشار إليه "إميل دوركايم "ضمن تحليله للتماسك الاجتماعي، حينما ربط بين غياب الضوابط الاجتماعية في بعض الفئات بزيادة احتمال الانحراف، وكذلك مع مقاربة "ميرتون" البنيوية الوظيفية، التي ترى أن الأفراد – وعلى وجه الخصوص الذكور من الطبقات المهمشة –يلجؤون إلى سلوكيات انحرافية نتيجة للفجوة بين الطموحات والوسائل المشروعة لتحقيقها، وهو ما قد يفسر الانخراط الذكوري الأكبر في استهلاك وترويج المخدرات كوسيلة بديلة لمواجهة الإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي.

كما أن هذه النتيجة تجد لها تأكيدا في بعض الدراسات السابقة مثل الدراسة التي بينت أن الذكور هم الأكثر تورط في قضايا الجريمة في المجتمع العربي، خاصة تلك المتعلقة بالمخدرات والعنف الحضري، كما أكدت دراسة أخرى على أن النمط الذكوري يتماهى أكثر مع سلوكيات الخطورة والانحراف نتيجة تأثير البيئة الأسرية، وضغوط الأقران، ومحدودية المراقبة الاجتماعية.

إن هذا المعطى يؤسس لفهم سوسيولوجي أعمق للعلاقة بين الجنس كمتغير اجتماعي وبين السلوك الإجرامي، ويبرز أهمية تحليل الجريمة ليس فقط كفعل قانوني منحرف، بل كنتاج لسياق اجتماعي مركب يُنتج الفوارق في أنماط التورط بين الذكور والإناث، هذا التمثيل يسمح بفهم العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تجعل الذكور أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات الجريمة والانحراف مقارنة بالإناث، كما يسهّل الربط بين البُنى الاجتماعية التقليدية وتوزيع الأدوار في المجتمع.

كما يدفع هذا المعطى في اتجاه دعم بعض الفرضيات الفرعية للدراسة التي تربط بين التحولات في البناء الأسري والاجتماعي وازدياد قابلية فئة الذكور للانحراف، مما يعزز ضرورة التعامل مع الجريمة في بعدها السوسيولوجي لا فقط القانوني أو الأمني.

الجدول 2: توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
18 – 24 سنة	126	% 42
25 – 30 سنة	117	% 39
31 – 35 سنة	57	%19
المجموع	300	% 100

يتبين من الجدول الثاني أن النسبة الغالبة من العينة 81% تنتمي إلى الفئة العمرية الممتدة من 18إلى 30 سنة، وهي المرحلة التي تُعرف في أدبيات علم الاجتماع بمرحلة الشباب الانتقالي، والتي تتميّز بكونها فترة حرجة في مسار تشكل الهوية الفردية والاجتماعية. فالشباب في هذا السنّ يعيشون حالة من التوتر البنيوي بين الطموحات الشخصية نحو الاستقلال والنجاح، وبين الحواجز الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق ذلك، كالبطالة، غلاء المعيشة، أزمة السكن، وضعف الاندماج المؤسساتي. هذه النتائج تنسجم بشكل كبير مع تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، التي تشير إلى أن أغلب المتورطين في جرائم المخدرات – سواء في الاستهلاك أو الترويج – ينتمون إلى نفس الشريحة العمرية، مما يكشف عن علاقة متينة بين الهشاشة الاجتماعية في مرحلة الشباب وبين قابلية الانخراط في سلوكيات منحرفة كوسيلة للهروب أو المقاومة، إن تركّز الظاهرة في هذه الفئة لا يُعبر فقط عن اختلال فردي، بل عن أزمة اجتماعية بنيوية، هذا ما يجعلها – هذه الفئة –محور اساس في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة.

في هذا السياق، نجد أن مقاربة ميرتون حول التوتر بين الأهداف الاجتماعية والوسائل المتاحة توفر إطارًا تحليليًا لفهم هذه الظاهرة: فالشباب الذين يعجزون عن بلوغ أهداف المجتمع (كالنجاح، الاستقرار المادي، المكانة الاجتماعية) من خلال الوسائل المشروعة، قد يسلكون طرقًا بديلة غير مشروعة كتعاطي أو ترويج المخدرات. كما أن نظرية التحول الاجتماعي (Transition Theory) ترى أن فترات الانتقال (من المراهقة إلى الرشد، ومن التعليم إلى سوق العمل...) تُعد الأكثر هشاشة

في المسار الحياتي، حيث يكون الشباب عرضة للفراغ، الإحباط، والبحث عن الانتماء بأي وسيلة، ما قد يؤدي بهم إلى الانخراط في جماعات منحرفة أو سلوكيات خطرة.

وتؤكد هذه المعطيات ما جاء في دراسات سابقة مثل دراسة" بول ويليس حول الشباب والطبقة العاملة، التي أظهرت أن الشباب المحروم اقتصاديًا يميلون إلى خلق ثقافات فرعية بديلة، كثيرًا ما تتسم بالرفض والتمرد والانحراف عن القيم الرسمية.

ويمكن استنتاج من بيانات الجدول أعلاه أن تركز الظاهرة في هذه الفئة لا يُعبر فقط عن اختلال فردي، بل عن أزمة اجتماعية بنيوية ، هذا ما يجعلها – هذه الفئة – محورًا أساسيًا في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، كما أن هذه النتائج تعزز بعض الفرضيات الجزئية للدراسة، والتي ربطت بين تحولات البنية الاقتصادية والاجتماعية (كالنمو الديمغرافي، ضعف التشغيل، وانسداد قنوات الترقية الاجتماعية) وبين قابلية فئة الشباب للانخراط في جرائم المخدرات، كما تدعم التحليل العام القائم على أن الجريمة ليست مجرد انحراف فردي بل تعبير عن اختلال في البناء الاجتماعي ومؤشر على عجز السياسات العامة في تحقيق الإدماج الفعلي للشباب داخل دورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

الجدول 3: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
ابتدائي / متوسط	75	% 25
ثانوي	84	% 28
جامعي	141	%47
المجموع	300	% 100

تكشف معطيات الجدول الثالث أن ما نسبته 47% من أفراد العينة هم من ذوي المستوى الجامعي، وهي نتيجة ذات دلالة سوسيولوجية عميقة، إذ إنها تعكس تحولًا بنيويًا في العلاقة التقليدية بين التحصيل العلمي والانحراف ، فخلافًا للتصور النمطي السائد، والذي يفترض وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي واحتمال الانخراط في الجريمة، تُظهر هذه النتائج أن التحصيل الجامعي لم يعد حصنًا وقائيًا بالضرورة من الوقوع في فخ تعاطي أو ترويج المخدرات بل على العكس، فإن الإحباط المتولد عن فجوة التوقعات –أي الفارق بين الطموحات التي ينميها التعليم الجامعي وبين الواقع الاجتماعي والاقتصادي – قد يُفضي إلى مزيد من الهشاشة النفسية والاجتماعية، ومن ثمّ الانجراف نحو الانحراف كوسيلة للتمرد أو للهروب من الإحساس بالإقصاء والتهميش.

هذا المعطى يتقاطع مع ما تقترحه نظرية ميرتون حول الإحباط البنيوي، التي ترى أن الجريمة قد تكون نتيجة مباشرة لفشل الأفراد في تحقيق أهداف المجتمع (كالنجاح والاستقرار والاندماج) من خلال الوسائل المشروعة، فحين يعجز خريج الجامعة عن إيجاد وظيفة، أو بناء مسار اجتماعي مستقر، قد يتجه نحو بدائل غير مشروعة لتحقيق ذاته أو على الأقل الحفاظ على توازنه النفسي، كما أن هذا الواقع يعكس أحد أبعاد التحول الاجتماعي في الجزائر، حيث تغيّرت رمزية الشهادة الجامعية من كونها وسيلة للترقي الاجتماعي إلى مجرد وثيقة لا تضمن بالضرورة دخول سوق العمل أو الاندماج الاجتماعي، ما يؤدي إلى أزمة هوية اجتماعية لدى الشباب الجامعي.

من جهة أخرى، تؤكد بعض الدراسات مثل دراسة" حنا أرندت "حول الفراغ السياسي والاجتماعي في صفوف الشباب المتعلم، أن الشعور بـ"اللامعنى" الناتج عن غياب الأدوار الاجتماعية المحددة، يدفع بعض الشباب – حتى من ذوي الكفاءة – إلى البحث عن انتماءات بديلة (كالجماعات المنحرفة أو الممارسات الهروبية)، خصوصًا في السياقات التي تشهد فشل السياسات العمومية في توفير فرص الإدماج والتشغيل.

إن هذه النتائج تفرض علينا إعادة النظر في العلاقة الخطية بين التحصيل العلمي والسلوك الإجرامي، وتؤكد ضرورة تحليل سياقات الإقصاء الاجتماعي التي يعاني منها الشباب الجامعي، واعتبارهم شريحة مهمّشة رغم امتلاكهم "رأسمالًا ثقافيًا"، وهو ما يندرج ضمن فرضيات هذه الدراسة

التي تربط بين التحولات البنيوية (الاقتصادية، التعليمية، الثقافية) وبين اتساع دائرة الانحراف والجريمة، بما فيها جرائم المخدرات.

الجدول 4: توزيع أفراد العينة حسب الوضع المهني

الوضع المهني	العدد	النسبة المئوية %
طالب	108	% 36
عاطل عن العمل	120	% 40
عامل (أجير أو حر)	72	%24
المجموع	300	% 100

يعكس الجدول الرابع، المتعلق بتوزيع العينة حسب الوضع المهني، معطى بالغ الأهمية في البنية التفسيرية لظاهرة تعاطي المخدرات، حيث تمثل فئة العاطلين عن العمل نسبة 40 %من إجمالي العينة، وهي النسبة الأكبر، تليها فئة الطلبة بنسبة 36%، ثم فئة العمال بنسبة 24 .%هذه الأرقام تسلط الضوء على ثنائية البطالة والانحراف، وهي ثنائية مركزية في الأدبيات السوسيولوجية التي تناولت الجريمة، خاصة في المجتمعات التي تمر بمرحلة تحول اجتماعي واقتصادي كما هو الحال في الجزائر.

إن تصدر فئة العاطلين عن العمل للمشهد، ينسجم تمامًا مع ما أشار إليه عدد من الدراسات السابقة، على غرار دراسة *دوركهايم* حول "الأنومي(Anomie) "، أي حالة التفكك الاجتماعي وفقدان المعايير، والتي تؤدي إلى اضطراب في سلوك الأفراد، نتيجة اللااستقرار والفراغ البنيوي الذي يشعر به العاطلون عن العمل. فالشغل، في المنظور السوسيولوجي، لا يُمثل فقط موردًا اقتصاديًا، بل هو وسيلة للاندماج الاجتماعي، وتحقيق الذات، وإثبات الفاعلية داخل المجتمع .وغيابه يُنتج بالضرورة هشاشة مزدوجة :اقتصادية/نفسية واجتماعية/رمزية، ما يدفع الشباب إلى البحث عن بدائل، ولو

كانت منحرفة أو غير مشروعة، مثل تعاطي أو ترويج المخدرات، كآلية للهروب من الشعور بالإقصاء واللاجدوى.

من زاوية المقاربة البنيوية الوظيفية، وخاصة من خلال قراءة ميرتون، فإن هذه النتيجة تعبر عن ما يُعرف بـ"وسائل غير شرعية لتحقيق أهداف مشروعة"، حيث يعمد الأفراد، نتيجة الانسداد المهني والاجتماعي، إلى تبني استراتيجيات بديلة لتحقيق التوازن، وإن كان ذلك خارج الإطار المؤسسي المشروع.

أما وجود 36%من الطلبة ضمن العينة، فهو معطى لا يقل خطورة، إذ يُشير إلى تمدد الظاهرة إلى داخل الحرم الجامعي، وتراجع دور المؤسسات التعليمية في توفير الحماية النفسية والاجتماعية للطلبة. إن انتشار الظاهرة في أوساط الجامعة يفند أطروحة "التعليم كوقاية" ويُبرز أن الجامعة لم تعد بمنأى عن ديناميكيات الانحراف، خصوصًا حين تغيب الفعالية التربوية والأنشطة المرافقة، أو حين تصبح الجامعة نفسها حاضنة للإحباط بسبب البطالة المقنعة والمستقبل الغامض لما بعد التخرج.

وإذا ما تم ربط هذه النتائج بنتائج الجدول السابق المتعلق بالمستوى التعليمي، فإننا أمام معادلة معقدة :شباب متعلم – في سن النشاط – دون شغل – معرض للانحراف، وهي معادلة تجد تجسيدًا واضحًا في الفرضية العامة لهذه الدراسة، التي ترى في التحولات الاقتصادية والاجتماعية من العوامل الأساسية في تفسير تنامي ظاهرة المخدرات.

كما أن المقابلات التي أُجريت مع الأخصائيين في مجالات علم الاجتماع، الأمن، علم النفس، والعمل الاجتماعي، قد دعمت هذا المعطى، حيث أكدوا على أن البطالة والشعور بعدم الجدوى الاجتماعية يشكلان عامل ضغط نفسي يدفع البعض إلى التعاطي، في حين يُمارس على آخرين كعامل جذب للاتجار كوسيلة لكسب العيش في ظل غياب البدائل.

ختامًا، فإن هذا الجدول لا يكشف فقط عن تمثيلات إحصائية، بل عن تشخيص بنيوي للاختلالات المجتمعية التي تحوّل الشباب – خاصة العاطلين والطلبة – إلى فئة معرضة للانحراف، في ظل ضعف السياسات العمومية للتشغيل والوقاية، وتراجع دور المؤسسات التقليدية في عملية الإدماج والضبط الاجتماعي.

الجدول 5: توزيع أفراد العينة حسب الوسط الاجتماعي

التكرارات / الوسط الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية %
حضري	258	% 86
شبه حضري / ريفي	42	%14
المجموع	300	% 100

يتضح من معطيات الجدول الخامس أن 86% من أفراد العينة ينحدرون من الوسط الحضري، مقابل 14% فقط من الأوساط شبه الحضرية أو الريفية .هذا التوزيع لا يعكس فقط الواقع الديموغرافي الجديد الذي أصبحت تعرفه المدن الجزائرية نتيجة التمدّن السريع والهجرة الداخلية، بل يُسلط الضوء على إحدى أكثر البيئات حساسية اجتماعيًا وانفتاحًا على الانحراف، وهي البيئة الحضرية.

فمن الناحية السوسيولوجية، يعد الفضاء الحضري أحد العوامل المهيكلة للسلوك الاجتماعي، وقد أشار العديد من المفكرين الكلاسيكيين إلى أن المدينة ليست فقط وحدة عمرانية، بل هي نمط حياة يطغى عليه التفكك، تسارع وتيرة الحياة، وتراجع العلاقات الاجتماعية التقليدية، وهذا ما أكده لويس ويرث في تحليله للمدينة كـ"نمط حياة حضري"، حيث ترتبط الحياة الحضرية غالبًا بالفردانية، وتقلص الضبط الاجتماعي المباشر، وظهور قيم جديدة قد تهيئ الأرضية لسلوكيات منحرفة.

ويمكننا هنا وانطلاقا من معطيات الجدول أعلاه أن نشير الى أن المجال الحضري في الجزائر، خاصة في المدن الكبرى، يعرف منذ عقود تحولات عمرانية واقتصادية متسارعة، غير مترافقة غالبًا مع سياسات حضرية فعّالة، ما خلق أحياء هامشية، ضواحي مكتظة، ومجتمعات سكنية تفتقر

للتجهيزات الأساسية ومرافق الشباب، ما جعلها بؤرًا ملائمة لتفشي ظواهر اجتماعية معقدة، على رأسها جريمة المخدرات .يتضح هنا أن المساحات الحضرية أصبحت تنتج وتعيد إنتاج الهشاشة الاجتماعية، ما يسهم في تشكيل "مجتمعات محلية بديلة" تستند إلى شبكات منحرفة تعوّض الفاعلين الاجتماعيين التقليديين.

وتدعم إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات هذا الاتجاه، حيث تُسجل النسبة الأكبر من حالات التوقيف والمتابعة القضائية المرتبطة بالمخدرات في المدن الكبرى مثل الجزائر العاصمة، وهران، عنابة، وقسنطينة، وهي مدن تشهد ضغطًا عمرانيًا وسكانيًا كبيرًا، وتعيش اختلالًا في التوازن بين النمو الديموغرافي ومستوى التجهيزات والخدمات.

كما تشير بعض الدراسات السابقة إلى أن المجال الحضري في المجتمعات المتحولة، مثل الجزائر، يشهد ما يسمى بـ"التمدن غير المتوازن"، أي أن التحضر لا يرافقه بالضرورة نمو اقتصادي أو تكامل اجتماعي، بل يصبح بيئة لتكريس الفوارق الطبقية، والتهميش، واللاانتماء، ما يدفع الشباب للبحث عن بدائل رمزية – ولو كانت مدمرة – مثل المخدرات.

من جهة أخرى، فإن ضعف الضبط الاجتماعي في المدن، بسبب تراجع تأثير العائلة، الجيرة، والمؤسسات الدينية والتربوية، مقارنة بالأرياف التي لا تزال تحتفظ بنوع من التماسك التقليدي، يجعل المدن فضاءً مفتوحًا أكثر أمام تجار المخدرات وشبكات الترويج، ويزيد من قابلية الشباب الحضري للتجريب والاندماج في السلوكيات المحفوفة بالمخاطر.

أما المقاربة النظرية المعتمدة في هذه الدراسة، لاسيما مقاربة التفكك الاجتماعي والانومي، فتجد تطبيقها المثالي في هذا السياق، حيث يعيش الشاب الحضري في تناقض بين القيم التقليدية التي لم تعد صالحة، والقيم الحديثة التي لم تستقر بعد، فيغيب الإطار المرجعي الثابت، وتُفتح الأبواب أمام خيارات غير مشروعة توفر الإشباع السريع، ومن ذلك اللجوء إلى تعاطي أو ترويج المخدرات.

كما أن نتائج المقابلات الميدانية مع الأخصائيين دعمت هذه الخلاصة، حيث أكّد جلهم أن المدينة الجزائرية تعيش أزمة وظيفية في احتواء الشباب، وأن غياب مساحات التعبير والمشاركة الحقيقية يولّد الإحباط، ويجعل الفئات العمرية الشابة فريسة سهلة للانخراط في اقتصاد الجريمة.

بالتالي، فإن هذا الجدول لا يقدم فقط توزيعًا كميًا، بل يكشف طبيعة الحاضنة المجتمعية للظاهرة، ويوضح أن الوسط الحضري لم يعد فقط مسرحًا للجريمة، بل أصبح عاملاً منشئًا لها في بعض السياقات، ما يتطلب مقاربات وقائية شاملة تعيد الاعتبار لدور الفضاء العمومي، وتفعّل آليات الإدماج الاجتماعي الحضري، في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

2. الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين :

يمثّل هذا المحور أساسي لفهم الأرضية التي تُبنى عليها السلوكيات الانحرافية، وخصوصًا ما يتعلق بتعاطي المخدرات والانخراط في الجريمة، فمن خلال استقراء الوضعيات الاجتماعية والاقتصادية للعينة، نستطيع أن نرصد العوامل البنيوية التي تُغذي الظاهرة، ونختبر بذلك جزءًا من فرضيات الدراسة التي تؤكد على أن الهشاشة الاجتماعية والتغير الاقتصادي في المجتمع الجزائري يشكّلان بيئة خصبة لنمو الجريمة، ولا سيما جريمة المخدرات.

الجدول 6: الوضع السكني لأفراد العينة

الوضع السكني	العدد	النسبة المئوية %
ملك خاص	96	% 32
إيجار	102	% 34
سكن اجتماعي/عمومي	84	% 28
بدون استقرار/عشوائي	18	% 06
المجموع	300	% 100

يتبين من هذا الجدول أن أكثر من نصف أفراد العينة (62%) يقيمون في وضعيات سكنية تتسم بدرجات متفاوتة من الهشاشة: سواء في شكل سكن إيجاري، سكن اجتماعي جماعي، أو مساكن

بدون استقرار واضح (عشوائية أو غير رسمية). وهو ما يكشف عن اختلال بنيوي في أنماط الاستقرار الحضري لدى هذه الفئة من الشباب، باعتبار أن الوضع السكني لا يمثّل فقط مؤشرًا ماديًا على نمط العيش، بل هو معطى اجتماعي ومجالي يحمل دلالات عميقة ترتبط بالاندماج، الانتماء، وضبط العلاقات الاجتماعية.

هذه النتيجة تتقاطع مع ما تطرحه سوسيولوجيا المدينة والتحضر، لا سيما في إطار نظرية التفكك الاجتماعي كما قدمها كل من Shaw & McKay في دراستهما الشهيرة حول أحياء شيكاغو، حيث أكدا أن الاستقرار السكني ودرجة التماسك المجالي يشكّلان عناصر أساسية في ضبط السلوك والانحراف داخل الأحياء. فكلما تزايدت درجة التنقل، وعدم الملكية، أو التهميش المجالي، كلما ازداد احتمال ضعف الرقابة الاجتماعية، وانهيار الضوابط الجماعية غير الرسمية، مما يفتح المجال لتغلغل شبكات الجريمة والانحراف، ومنها شبكات تجارة وتعاطي المخدرات.

وتعزز هذه القراءة النظرية ما ورد في دراسة أجراها كابيلو وآخرون، والتي توصلت إلى أن الشباب الذين يعيشون في أحياء اجتماعية مهمشة يكونون أكثر عرضة بثلاث مرات للانخراط في سلوكيات إدمانية مقارنة بمن يعيشون في أحياء مستقرة ذات روابط اجتماعية قوية.

أما على المستوى المحلي، فنجد ما يدعّم هذه النتيجة في العديد من الدراسات السابقة، و التي تناولت العلاقة بين النمط السكني وانتشار الجريمة في بعض البلديات الحضرية، حيث أظهرت أن المناطق التي تعاني من عشوائية عمرانية وغياب التخطيط الحضري الفعّال تُعد بؤرًا خصبة لانتشار الجريمة، وعلى رأسها المخدرات، نظرًا لضعف التدخل المؤسسي، وغياب المجتمع المدني الفعّال، وهشاشة البنية التحتية الاجتماعية.

وانطلاقا من موضوع هذه الأطروحة، الذي يبحث في التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنام الجريمة، من خلال جريمة المخدرات كنموذج، يمكن اعتبار الوضع السكني هنا مرآة تعكس أحد التحولات الاجتماعية البنيوية التي يشهدها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة. ففشل سياسات السكن العادل، وانتشار أنماط السكن الجماعي المغلقة، والتمدد العشوائي في أطراف المدن، كلها عوامل شكلت مناطق رمادية أصبحت ملاذًا سهلًا لشبكات المخدرات، وملاذًا للشباب المهمش الباحث عن هوية أو انتماء.

وتدل هذه النتيجة أيضًا على أن التحولات المجالية المرتبطة بالسكن والتحضر ليست مجرد تحولات مادية أو عمرانية، بل إنها تحولات قيمية، تنظيمية، ورمزية، تؤثر على شكل الروابط الاجتماعية، وعلى منسوب الانضباط السلوكي، وعلى قدرة المجتمع المحلي على إنتاج وسائل ضبطه الذاتي.

بالتالي، فإن هذا الجدول يدعم أحد أهم الفرضيات الفرعية للدراسة، والمتمثلة في:

"تسهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية، ومن ضمنها التحول في نمط السكن والعيش الحضري، في رفع نسب الجريمة المرتبطة بالمخدرات لدى فئة الشباب".

كما ينسجم هذا الطرح مع النتائج الواردة في الجداول الأخرى (مثل الوسط الاجتماعي، والوضع المهني) التي بيّنت كلها درجة عالية من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، ما يعزّز التفسير البنيوي للظاهرة، والذي يرى أن الانحراف لا ينشأ فقط من انحراف الفرد، بل من انحراف السياقات الاجتماعية التي تؤطره.

الجدول 7: مستوى الدخل الشهري لأفراد العينة

مستوى الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 20,000 دج	144	% 48
من 20,000 إلى 40,000 دج	93	% 31
أكثر من 40,000 دج	39	% 13
بدون دخل	24	% 08
المجموع	300	% 100

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن نسبة كبيرة من أفراد العينة (56%) يعيشون بدخل شهري لا يتجاوز 20,000 دج، أو بدون دخل على الإطلاق. وهو ما يعكس واقعًا اقتصاديًا هشًا يُعاني منه

غالبية الشباب، ويمثل أحد أهم العوامل البنيوية المفسرة لتنامي ظاهرة الجريمة، لا سيما جريمة المخدرات، في السياق الجزائري.

وهذا ما يتقاطع هذا الواقع مع ما يؤكده الديوان الوطني لمكافحة المخدرات (2023) من أن أغلب المتورطين في قضايا المخدرات ينحدرون من أوساط فقيرة أو غير مستقرة اقتصاديًا، وهو ما يُعزز فكرة أن الحرمان الاقتصادي يولّد استعدادًا أكبر للانحراف كبديل عن الإقصاء البنيوي.

ومن منظور نظري، فإن هذه النتيجة تتماشى مع أطروحة "تالكوت بارسونز "ضمن نظريته حول النسق الاجتماعي، حيث يرى أن أي اختلال في أحد أنساق المجتمع (كالنسق الاقتصادي(، يؤدي إلى اختلالات في النسق القيمي والمعياري، مما يدفع الأفراد للبحث عن قنوات غير شرعية لتعويض الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي، فيتحول النشاط غير المشروع – ومنه ترويج وتعاطي المخدرات – إلى آلية للبقاء أو إثبات الذات، خاصة لدى الفئات المهمّشة.

ويُعزز هذا المنظور ما طرحه "روبرت ميرتون "في نظريته حول الأنومي أو اللاتوافق (Anomie Theory)، حيث يرى أن غياب تكافؤ الفرص لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يدفع الأفراد، خاصة في الطبقات الدنيا، إلى تبني وسائل غير مشروعة لتحقيق تلك الأهداف.

تأتي هذه النتيجة لتدعم الفكرة القائلة بأن" :كلما زاد الفقر وقلّ الدخل لدى الشباب، كلما ارتفعت احتمالات انخراطهم في سلوكيات إجرامية وعلى رأسها المخدرات".

وعليه، فإن هذا الجدول لا يقدم لنا أرقاما إحصائية فقط ، بل يبرز أحد أعمدة الإطار التحليلي البنيوي الذي تقوم عليه الدراسة، ويوجهها نحو البحث في العوامل الهيكلية لاختلالات المجتمع بدل الاكتفاء بتفسير الظاهرة على أساس فردي أو أخلاقي.

الجدول 8: الوضع العائلي لأفراد العينة

الوضع العائلي	العدد	النسبة المئوية %
عائلة مستقرة	159	% 53
طلاق/انفصال الوالدين	81	% 27
وفاة أحد الوالدين	39	% 39
بدون عائلة/رعاية بديلة	21	% 07
المجموع	300	% 100

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن ما يقرب من نصف العينة (47%) نشأت في أسر مفككة أو فقدت أحد مكوّناتها الأساسية ، وهنا تجدر الاشارة الى معطى مهم يتمثل في أنه في ظل غياب الأب، أو ضعف الانضباط الأسري ، قد يدف بالأفراد للبحث عن بدائل للانتماء، وغالبًا ما يجدها في الجماعات القرينية أو شبكات الانحراف، و من الدراسات العديدة التي تؤكد ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر دراسة فتحي والي 2015 على الأحداث في مؤسسة إعادة التربية في البليدة، والتي أظهرت أن 61% من القُصّر المتورطين في قضايا المخدرات هم من أسر مفككة. كما أوضحت دراسة Farrell et al (2010) أن فقدان أحد الوالدين يمثل عامل مخاطرة رئيسيًا في تعاطي المخدرات في مرحلة المراهقة.

هذه النتائج تدعم فرضيتنا الثالثة" :العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتفكك الأسري تُمثل أحد محددات الجريمة المتعلقة بالمخدرات"، وتنسجم كذلك مع المقاربة التفاعلية الرمزية التي ترى في التجربة العائلية أول مرآة تشكل وعي الفرد بذاته وشرعيته الاجتماعية.

كما يبرز هذا المحور كيف أن الهشاشة السكنية، ضعف الدخل، والتفكك الأسري لا تعمل كلٌّ على حدة، بل تتشابك ضمن بنية اجتماعية مضطربة، هي ما تُنتج البيئة الحاضنة للانحراف والجريمة. وتُظهر نتائج هذا المحور أن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للعينة المدروسة يتقاطع بشكل كبير مع الاتجاهات النظرية المعتمدة في الدراسة، ومع نتائج الدراسات السابقة، مما يعزّز من مشروعية الربط بين التحولات البنيوية وتنامي جريمة المخدرات.

ثانيا . عرض وتحليل المحاور الأساسية للاستبيان

1. المحور الأول :التمثلات الاجتماعية للمخدرات والجريمة

يتعلق هذا المحور بمحاولة فهم الكيفية التي يُدرك بها الأفراد – وخاصة فئة الشباب – المخدرات والجريمة المرتبطة بها من حيث الدلالة، التقبل، التبرير، والشرعية، فالتمثلات ليست مجرّد آراء فردية، بل هي نتاج تفاعل ثقافي واجتماعي طويل، تعكس القيم والمعايير والضغوط التي تشكّل وعي الأفراد وتحدد سلوكياتهم.

الجدول 9: هل تعتقد أن تعاطي المخدرات منتشر بين الشباب في محيطك؟

الاجابة	العدد	النسبة المئوية %
نـــعم	222	% 74
لا	45	% 15
لا أدري	33	% 11
المجموع	300	% 100

يشير هذا المعطى إلى أن ثلاثة أرباع المبحوثين يرون أن المخدرات منتشرة في محيطهم المباشر، وهو ما يدل على طبيعة الظاهرة كواقع معاش، وليس مجرد حدث معزول. هذه النسبة تؤكد أن المخدرات لم تعد تمثّل حالة شاذة في الفضاء الاجتماعي، بل أصبحت "طبيعية نسبيًا"، وفقًا لمصطلح نوربرت إلياس عن "الألفة مع العنف"، أي أن التكرار يخلق تقبلًا.

تتقاطع هذه النتيجة مع ما أظهرته تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، حيث أُشير إلى تسجيل أكثر من 40,000 قضية مرتبطة بالمخدرات في سنة 2023 فقط، غالبيتها الساحقة تتعلق بالشباب بين 18 و30 سنة. كما أكدت دراسة Gonzalez & Ariza (2020) في أمريكا اللاتينية أن المجتمعات التي تشهد هشاشة مؤسساتية تميل إلى "التطبيع" مع تعاطي المخدرات على المستوى الشعبي.

إذن فنحن أمام حالة من القبول الصامت أو اللامبالاة الاجتماعية تجاه الجريمة، وهو ما يشكل أحد محركات استمرارها وانتشارها، هذا القبول أو اللامبالاة الاجتماعية يعبر عن مظهر جلي من مظاهر التحول الاجتماعي وحتى الاقتصادي في المجتمع الجزائري.

الجدول 10: برأيك، ما الدافع الرئيسي الذي يدفع الشباب لتعاطي المخدرات؟

الدافع	العدد	النسبة المئوية %
الهروب من الواقع	105	% 35
الضغط النفسي والاكتئاب	75	% 25
التقليد ومسايرة الأصدقاء	69	% 23
البحث عن اللذة والتجريب	33	% 11
وافع أخرى (الربح، التمرد...)	18	% 06
المجموع	300	% 100

تبرز هذه النتائج أبعادا عميقة لسلوك التعاطي، فالغالبية تُفسّر الظاهرة بدافع الهروب من الواقع (35 %) ، ثم يأتي الضغط النفسي (25%). هذا التفسير يكشف أن البيئة النفسية والاجتماعية المتأزمة تُعدّ شرطًا رئيسيًا لانزلاق الشباب نحو المخدرات، بما يشير إلى غياب الحاضنة الاجتماعية

والتضامن المجتمعي الفعّال. يمكن تفسير ذلك سوسيولوجيا من منظور نظرية الأنومي والتي تشير الى أن غياب المعايير الاجتماعية الضابطة، وغياب الهدف أو المعنى، يقود إلى الفراغ القيمي الذي يدفع الشباب إلى خيارات متطرفة أو منحرفة.

كما تشير نظرية التفاعل الرمزي إلى أن الجماعة القرينة تلعب دورًا محوريًا في إعادة تعريف الفعل المنحرف كمقبول أو شرعي ضمن سياق معين، وهو ما تؤكده نسبة 23% من المبحوثين الذين أرجعوا السبب إلى ضغط الأقران.

كما أن هذه النتائج تدعم جزئيًا الفرضية القائلة إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية قد ساهمت في إعادة تشكيل الحاجات النفسية والتمثلات الثقافية، بحيث باتت المخدرات أداة للهروب أو التكيّف مع عالم مضطرب.

الجدول 11: هل ترى أن تعاطي المخدرات يعتبر جريمة أم ظاهرة اجتماعية؟

الرأي	العدد	النسبة المئوية %
جريمة قانونية	135	% 45
ظاهرة اجتماعية ناتجة عن مشاكل	114	% 38
سلوك فردي لا يعنيني	51	% 17
المجموع	300	% 100

اللافت للانتباه هنا هي أنه فقط أقل من نصف المبحوثين يرون أن تعاطي المخدرات جريمة بالمعنى القانوني الصريح، في حين أن 38% يرونها ظاهرة اجتماعية، و17% لا يبدون أي موقف، هذا يدل على وجود غموض تمثّلي أو نسبية أخلاقية تجاه الجريمة، ما يدعم أحد أخطر آثار التحول الاجتماعي، وهو انهيار المرجعيات القيمية الجماعية، هذا ما يمكن قرائته من الناحية السوسيولوجة و وفقًا لمدرسة شيكاغو، بأن الجريمة ليست دائمًا فعلاً شاذًا، بل قد تكون نتيجة لظروف محلية تجعل

الانحراف "منطقيًا" داخل سياق معين، وكذلك وفقًا لنظرية التفاعل الرمزي والتي تؤكد على أن التمثلات التي يصنعها الأفراد هي التي تحدد الفعل الإجرامي، وليس فقط القانون.

وبالتالي فإن هذا المعطى يدعم أحد الأفكار المتضمنة في هذه الدراسة التي تشير في معناها الى أنه كلما تراجعت المرجعية الأخلاقية والاجتماعية في إدراك الظواهر، تزايدت فرص قبول السلوك المنحرف كأمر طبيعي أو مبرر، وبطبيعة الحال هذا التراجع في المرجعية الأخلاقية والاجتماعية يأتي كنتاج للتحولات القيمية للمجتمع.

تكشف نتائج هذا المحور أن المخدرات لم تعد في نظر الشباب مجرد مادة محرّمة قانونيًا، بل أصبحت رمزًا لمواجهة أزمة الواقع أو وسيلة للتماهي مع الجماعة، وأن التمثلات الاجتماعية تجاه المخدرات تتسم بنوع من الحياد، أو التبرير، أو إعادة التعريف الرمزي، وهو ما يعبّر عن تحول في البنية الثقافية المرتبطة بالجريمة.

كما يؤكد هذا المحور أن ظاهرة المخدرات لم تعد فقط نتاجًا للتحولات الاقتصادية، بل هي أيضًا نتيجة تآكل القيم، وتحولات التماسك الأسري، وتضخّم ثقافة "اللذة الفورية" والانفصال عن النسق التقليدي للضبط الاجتماعي.

2. المحور الثاني تجربة التعاطي والعلاقة المباشرة أو غير المباشرة بالمخدرات

صمم هذا المحور ليركز على استقصاء العلاقة الذاتية للمبحوثين مع المخدرات، سواء من حيث التجربة الشخصية، أو من خلال التجارب المحيطة بهم، باعتبار أن تحليل هذه العلاقة تسهم في الكشف عن درجة القرب من الظاهرة، ونمط التفاعل معها، مما يسمح لنا بفهم أعمق للدوافع المباشرة وغير المباشرة التي تؤدي إلى الانخراط في دوائر الجريمة المرتبطة بالمخدرات.

الجدول 12: هل سبق لك أن استهلكت المخدرات (حتى ولو لمرة واحدة)؟

الاجابة	العدد	النسبة المئوية %
نـــــعم	69	% 23
لا	156	% 52
مرة واحدة فقط	75	% 25
المجموع	300	% 100

يظهر الجدول أعلاه أن نسبة 23% من أفراد العينة الذين سبق لهم تجربة استهلاك المخدرات، مما يعطينا دلالة واضحة على مدى اختراق الظاهرة للنسيج المجتمعي، خاصة داخل بيئة من المفترض أنها بئة محافظة، ورغم أن الغالبية (52%) صرّحت بعدم التعاطي، فإن مجرد الاعتراف بتجربة واحدة والذي قدر بـ (25%) يعتبر مؤشر خطير و يدلل عن تآكل تدريجي للحواجز الأخلاقية والاجتماعية التي كانت في السابق تردع مثل هذا السلوك، فمجرد سلوك التجريب حتى وإن لم يتحول إلى استهلاك دائم، فإنه يكشف على أن الفعل لم يعد يرتبط بالوصم الاجتماعي بنفس الحدة التي كانت في السابق، مما يشير إلى وجود تغير في تمثلات الأفراد نحو الظاهرة، وهذا ما يؤكده الطرح التفاعلي الرمزي كما عند هاورد بيكر، الذي يرى أن الانحراف ليس مجرد سلوك

منعزل، بل هو نتاج عملية تفاعلية وتعريف اجتماعي يتطور تدريجياً داخل المجموعات المرجعية. فالتجريب هنا لا يُنظر إليه بوصفه انحرافًا واضحًا، بل كفعل يندرج ضمن التفاوض الرمزي للهوية والسلوك.

كما أن نتائج هذا الجدول و قراءاته تتقاطع مع نتائج أخرى ضمن الدراسة، على غرار الجدول التاسع الذي أفاد فيه 74% من المستجوبين بأن المخدرات منتشرة في محيطهم، والجدول الحادي عشر الذي أظهر أن نسبة معتبرة لا تعتبر تعاطي المخدرات جريمة صريحة. هذه المعطيات تعزز فكرة أن التمثلات الاجتماعية حول الظاهرة باتت أكثر تساهلاً، ما يوفر أرضية خصبة لولوج "التجريب" دون الإحساس بالذنب أو الخوف من الرقابة المجتمعية. كما تنسجم هذه النتائج مع ما ورد في تقارير ميدانية معاصرة تؤكد أن التعاطي غير المنتظم بات ظاهرة ملحوظة في أوساط الشباب، خاصة في الفضاءات الحضرية الكبرى، وفي الأوساط الجامعية والمهنية غير الرسمية.

و انطلاقا من هذه المعطيات، يتعزز مضمون الفكرة التي ترى أنه كلما ارتفعت درجة التسامح الاجتماعي والاحتكاك اليومي بالمخدرات، زادت احتمالية خوض تجربة التعاطي ولو لمرة واحدة. وبذلك، فإن هذه النتيجة لا تدعم فقط الطرح القيمي الذي يُحيل على تحولات ثقافية في التمثلات والمعايير، بل تؤشر كذالك على خلل بنيوي أعمق يتجلى في هشاشة مؤسسات التنشئة والضبط الاجتماعي، مثل الأسرة، المدرسة، والدين، التي لم تعد قادرة على لعب أدوارها الوقائية التقليدية بالكفاءة نفسها كما في السابق.

الجدول 13: هل لديك صديق أو فرد من العائلة يتعاطى المخدرات؟

نوع العلاقة	العدد	النسبة المئوية %
صديق مقرب	111	% 37
فرد من العائلة	45	% 15
كلاهما	21	% 07
لا أحد	123	% 41
المجموع	300	% 100

يبين الجدول أن نسبة 59% من أفراد العينة لديهم علاقة مباشرة بشخص يتعاطى المخدرات، سواء كان من الأصدقاء أو الأقرباء أومن كلاهما، وهي نسبة مرتفعة للغاية تشير إلى مدى اختراق ظاهرة المخدرات للمجال الاجتماعي القريب للأفراد، مما يوضح بأن المخدرات لم تعد تتجسد في صور نمطية بعيدة أو معزولة، بل أصبحت تشكل جزءا من الواقع اليومي المعاش، متسللة إلى الدوائر الحميمية كالأسرة، الأصدقاء، الزملاء... ما يعكس اتساع رقعة الظاهرة وتحولها إلى معطى سوسيولوجي مركزي، هذه النتيجة تكتسب أهميتها في ضوء المقاربات النظرية المعتمدة، لاسيما نظرية التعلم الاجتماعي لرونالد أكرس التي تؤكد أن السلوك المنحرف، بما في ذلك التعاطي، يُكتسب من خلال التفاعل المتكرر مع الآخرين، حيث تُصبح الممارسة جزءًا من عملية تعلم اجتماعي تقوم على تقليد النماذج المنحرفة، خاصة عندما تُدرك نتائجها باعتبارها مجزية على المستوى النفسي أو الاجتماعي.

تفاعل الفرد المستمر مع متعاطي المخدرات ضمن محيطه القريب يُسهم في كسر الحواجز النفسية والأخلاقية التي عادةً ما تحول دون الانخراط في سلوك من هذا النوع، ويعمل على إعادة تعريف

الفعل نفسه: من كونه جريمة أو انحرافًا إلى كونه شكلًا من أشكال التكيف أو الهروب، بل وربما تعبيرًا عن الانتماء إلى مجموعة قرينية. في هذا السياق، تبرز أهمية المقاربة التفاعلية الرمزية، التي تنظر إلى السلوك المنحرف كنتاج لتفاعلات اجتماعية تُعيد إنتاج المعاني. فالفرد لا يتخذ موقفًا من المخدرات انطلاقًا مما يقوله القانون أو الأعراف فقط، بل مما يلاحظه ويعيشه داخل محيطه المباشر، حيث يُعاد تشكيل دلالة الفعل (التعاطي) بما يتوافق مع القيم الجديدة التي تفرضها الجماعة المرجعية.

إن هذه المعطيات لا يمكن فصلها عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري، من تفكك في الأنساق التقليدية، وضعف دور الأسرة، وتآكل المنظومات الضبطية الأولية، فضلًا عن التأثير المتزايد للبطالة، الضغط النفسي، وهشاشة الأفق المستقبلي في حياة الشباب. فكل هذه العوامل تؤدي إلى تآكل وظائف الجماعات التقليدية، مثل العائلة والمدرسة، وتحول الجماعات القرينية إلى فضاءات بديلة تُمارس تأثيرًا سلبيًا على السلوك الفردي. من هذا المنظور، فإن ارتفاع نسبة الأفراد الذين تربطهم علاقة مباشرة مع متعاطين يدعم عدة منطلقات فكرية في هذه الدراسة، من بينها فكرة تأثير الجماعات القرينية في نشر السلوك المنحرف، وفرضية تأثير التحولات الاجتماعية في خلق بيئة حاضنة لظاهرة الجريمة المرتبطة بالمخدرات.

الجدول 14: هل ترى أن تعاطي المخدرات يؤثر على مستقبل الفرد؟

الاجابة	العدد	النسبة المئوية %
نـــــعم	243	% 81
لا	24	% 08
لا أدرى	33	% 11
المجموع	300	% 100

يبين هذا الجدول أن نسبة 81% من أفراد العينة يعترفون بأن تعاطي المخدرات يضر بمستقبل الأفراد، إلا أن معدلات التعاطي أو العلاقات المباشرة مع المتعاطين – كما أظهرت الجداول السابقة – تظل تشكل نسبا مرتفعة ، مما يكشف عن مفارقة واضحة بين الإدراك العقلي لمخاطر الظاهرة وبين السلوك الفعلي المتسامح أو المنخرط فيها، و تعكس هذه المفارقة في الأدبيات السوسيولوجية ما يعرف بمفهوم المسافة بين الإدراك والممارسة ، حيث أن الأفراد يدركون تمام الإدراك أنه توجد سلوكيات معينة مضرة و مدمرة، غير أنهم لا يبادرون إلى رفضها أو تجنبها وذلك بسبب غياب البيئة الداعمة أو ضعف الحوافز الأخلاقية والقيمية، أو ببساطة لانعدام الإرادة الذاتية في مجابهته ، في هذه الحالة لا يصبح الوعي النظري بالخطر كاف لضمان الامتناع العملي عنه، ما يكشف هشاشة البنية القيمية للفرد والمحيط.

هذا المعطى يجد تفسيره النظري ضمن ما طرحه هاورد بيكر في نظريته حول الانحراف، إذ يرى أن السلوك المنحرف لا يبدأ بارتكابه، بل بإعادة تعريفه تدريجيًا داخل الجماعة المرجعية. يتم أولًا تكييف الفعل وتبريره باعتباره وسيلة للهروب من ضغوط الواقع أو طريقة للتكيّف، ثم يُعاد تقديمه في شكل ممارسة معتادة لا تُعد انحرافًا إلا من منظور خارجي. بذلك، فإن الإدراك العام بخطورة تعاطي

المخدرات، لا ينعكس في الممارسة اليومية، لأن التمثلات الجماعية للسلوك تُعيد تفسيره كأمر عادي أو ضروري في بعض السياقات، أو حتى لا مفر منه في ظل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالفرد.

هذه الديناميكية تُشير إلى وجود تناقضات عميقة في البنية القيمية داخل المجتمع، خاصة لدى فئة الشباب. فالمخدرات تُدرَك ضمن الوعي العام كمشكلة، بل وكخطر داهم على حياة الأفراد، إلا أن هذا الإدراك لا يترافق برفض فعلي لها في الممارسة اليومية. وهنا يتجلى ما يمكن وصفه بـ"التطبيع المعرفي مع الخطر"، أي أن الظاهرة تُفهم على مستوى الوعي، لكنها لا تُرفض تمامًا على مستوى السلوك، وهو ما يُعبّر عن تحوّل ثقافي تدريجي في التعامل مع السلوك المنحرف، حيث تُعاد صياغة خطورته ضمن أنماط جديدة من التقبل أو التبرير.

هذه المفارقة بين المعرفة والممارسة لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع، إذ إن تفكك الروابط الأسرية، وفقدان الحماية الرمزية التي كانت توفّرها العائلة، وتراجع أدوار المؤسسات التربوية والدينية، كلها عوامل أدّت إلى إضعاف الحواجز التقليدية أمام السلوك المنحرف. كما أن تغيّر المرجعيات القيمية نحو الفردانية والسعي وراء المتعة والتجريب، بالإضافة إلى الضغوط النفسية والبطالة وفقدان الأفق المستقبلي، تُسهم مجتمعة في خلق بيئة اجتماعية مهيأة لتقبّل السلوك المنحرف رغم إدراك مخاطره.

وختاما يمكن القول بأن هذا المحور يوضح ويظهر أن العلاقة مع المخدرات لم تعد محصورة في الهامش، بل أصبحت تجربة مشتركة أو معيشة عند غالبية الشباب، إما عبر التعاطي أو من خلال الأصدقاء والعائلة. ويبدو أن هناك نوعًا من "التطبيع الرمزي "مع الظاهرة، في ظل هشاشة الرقابة الأسرية، وضعف التوجيه القيمي، وارتفاع وتيرة الضغوط النفسية والاجتماعية.

كما يكشف المحور عن التناقض الكامن بين الإدراك العقلي والقرار السلوكي، ما يفسّر لماذا تتوسع جريمة المخدرات رغم معرفتنا المسبقة بعواقبها.

3. المحور الثالث: العلاقة مع مؤسسات الضبط الاجتماعي والوقاية

يعد هذا المحور ضروريا لاختبار مدى فعالية النسق المؤسساتي في أداء وظائفه الوقائية، في ظل التحولات الاجتماعية التي مست شرعية هذه المؤسسات في المجتمع الجزائري، من خلال محاولة استكشاف تمثلات ومواقف المبحوثين من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المعنية بالضبط الاجتماعي (مثل الأسرة، المدرسة، الشرطة، الإعلام...)، وفهم مدى فعاليتها في الوقاية من ظاهرة المخدرات.

الجدول 15: من هي الجهة التي ترى أنها تتحمّل المسؤولية الأكبر في حماية الشباب من المخدرات؟

الجهة المسؤولة	النسبة المئوية(%)	العدد
الأسرة	105	% 35
المدرسة	48	% 16
الإعلام	36	% 12
الشرطة/الأمن	75	% 25
الجمعيات المدنية	21	% 07
المجموع	300	% 100

تشير المعطيات المستخلصة من آراء المبحوثين إلى أن الأسرة لا تزال تُعد المرجعية الوقائية الأولى بالنسبة لهم، حيث عبّر 35% من المشاركين عن قناعتهم بأن مسؤولية حماية الشباب من آفة المخدرات تقع بالدرجة الأولى على عاتق العائلة. هذا التصوّر يعكس استمرار حضور البنية العائلية

كفضاء أساسي للضبط الاجتماعي، كما يتسق مع الطرح الكلاسيكي للمقاربة البنيوية الوظيفية، خصوصًا كما صاغها تالكوت بارسونز، الذي يرى في الأسرة المؤسسة الأولى للتنشئة الاجتماعية وغرس القيم والمعايير. غير أن هذا الإقرار من طرف المبحوثين لا يخلو من بعد نقدي ضمني، إذ يبدو أن تحميل الأسرة هذه المسؤولية يأتي أيضًا كمطلب تعويضي ناتج عن إدراك واسع لتراجع أدائها الوقائي والتربوي في ظل ما تعرفه العائلة من تحولات قيمية وتفكك رمزي وبنيوي أفقدها قدرتها السابقة على تأطير سلوك الأبناء.

في المقابل، تبرز نتائج أخرى تُظهر ضعفًا ملحوظًا في ثقة المبحوثين في مؤسسات يُفترض أن تكون ذات دور محوري في الوقاية، مثل المدرسة والإعلام، حيث لم تحصد المؤسستان سوى نسبة 28% مجتمعة (16% للمدرسة و12% للإعلام). هذا التراجع في المكانة يعكس أزمة شرعية تُعاني منها هاتان المؤسستان، ويكشف قصورًا واضحًا في أدائهما الوقائي. فالمدرسة، على وجه الخصوص، فقدت إلى حدّ كبير وظيفتها التربوية، بعد أن غلب عليها الطابع الأكاديمي والامتحاني الصرف، بينما ينظر كثير من الشباب إلى الإعلام لا كأداة توعية، بل أحيانًا كمحرّض غير مباشر على السلوكيات المنحرفة، من خلال بعض المضامين التي تُطبع المخدرات أو تطرحها في سياقات ترفيهية وسطحية. هذه الملاحظات تتقاطع مع ما توصلت إليه دراسات محلية وعربية سابقة، بيّنت أن الإعلام غالبًا ما يُقزّم ظاهرة المخدرات في أطر أمنية، ويغفل أبعادها الاجتماعية والنفسية والثقافية الأعمق.

أما الشرطة، فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة 25%، ما يدل على أن المواطنين ما زالوا ينظرون إليها كجهاز رسمي قادر على فرض الردع وضمان االحد من انتشار الظاهرة. غير أن هذه الصورة تظل مرتبطة أساسًا بالمقاربة الزجرية العقابية، وليست نابعة من تصور شامل للشرطة كفاعل وقائي تربوي أو إصلاحي، وهو ما يدعو للتفكير في حدود فعالية الحلول الأمنية المنعزلة دون دعم سوسيولوجي وثقافي شامل.

ومن اللافت كذلك أن الجمعيات المدنية حصدت نسبة لا تتعدى 7% فقط، وهو مؤشر بالغ الدلالة على تراجع دور المجتمع المدني، إما بسبب ضعف فعاليته الفعلية، أو لانعدام ثقة المواطنين فيه، أو لغيابه شبه الكامل عن ساحات التأثير المجتمعي، لا سيما في ما يخص فئة الشباب وقضايا

المخدرات. هذا التهميش يُعيد طرح فكرة "الفراغ المؤسساتي" بوصفه أحد الأسباب البنيوية التي تُنتج هشاشة في آليات الضبط الاجتماعي، وتفتح المجال أمام قوى غير رسمية وغير خاضعة للرقابة (مثل الجماعات القرينية أو الشبكات غير الشرعية) لاحتلال هذا الفراغ والتأثير على سلوك الأفراد.

من هذا المنطلق، يُمكن اعتبار المعطى المستخلص من هذا الجدول داعمًا لفرضية جزئية مفادها أن ضعف التنسيق بين مؤسسات الضبط الاجتماعي وتراجع فعاليتها الوقائية يُسهم بشكل مباشر في تنامي ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري، ويطرح تحديًا حقيقيًا أمام إعادة بناء منظومة وقائية متعددة المستويات.

الجدول 16: هل ترى أن الشرطة تقوم بدور فعّال في مكافحة ظاهرة المخدرات؟

الرأي	النسبة المئوية(%)	العدد
نعم	117	% 39
لا	129	% 43
لا أدري	54	% 18
المجموع	300	% 100

تشير المعطيات المستخلصة من آراء المبحوثين إلى وجود انقسام واضح في تمثلات الشباب حول فعالية الشرطة في مكافحة ظاهرة المخدرات. فقد عبّر 43% من أفراد العينة عن عدم اقتناعهم بأن الشرطة تقوم بدورها بشكل فعّال في هذا المجال، في حين يرى 39% عكس ذلك، بينما عبّر 18% عن مواقف محايدة أو غير واضحة، وهي نسبة لا يُستهان بها، وتشير في حد ذاتها إلى حالة من الضبابية أو انعدام الثقة إزاء هذا الجهاز. إن هذا التفاوت في المواقف لا يُعبّر فقط عن تباين في

التجربة المباشرة أو الملاحظة الفعلية، بل يعبّر أيضًا عن تمثلات اجتماعية أعمق ترتبط بالصورة العامة للشرطة في الوعي الجمعي، خصوصًا لدى الفئة الشبابية.

وتُظهر هذه النتيجة في بعدها التحليلي ضعفًا في الفعالية الرمزية والمؤسسية للشرطة، ما يستدعي توظيف مقاربة التفاعل الرمزي، كما طوّرها "إرفينغ غوفمان" و"هوارد بيكر"، والتي تُبرز أن الحكم على الفاعلين الاجتماعيين لا يتم بناءً فقط على ما يفعلونه ماديًا، بل أيضًا بناءً على الكيفية التي يُنظر بها إليهم من قبل الآخرين. ففعالية الشرطة، في نظر الشباب، لا تُختزل فقط في عدد العمليات الأمنية أو توقيف المروّجين، بل في مدى حضورها الرمزي كجهاز حامٍ ووقائي وشريك مجتمعي. وبالتالي، إذا ما تم اختزال جهاز الشرطة في صورته القمعية والردعية فقط، من دون تعزيز بعده التربوي والوقائي، فإن مشروعيته الاجتماعية تتآكل، ويقلّ تأثيره في الوقاية من الظواهر الانحرافية، بما في ذلك تعاطي المخدرات.

كما يُعَدّ هذا التصور المنقسم انعكاسًا واضحًا للتحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة، والتي كان لها تأثير مباشر على مكانة المؤسسات الرسمية في المخيال الجمعي، وخاصة بين فئة الشباب. فقد أدّت هذه التحولات إلى تآكل شرعية عدد من المؤسسات، وفي مقدمتها جهاز الشرطة، وتنامي مشاعر الريبة أو اللامبالاة تجاهه. كما ساهم غياب سياسات القرب الأمني، وضعف المبادرات الوقائية التشاركية، إلى اتساع الفجوة بين الشباب وممثلي السلطة الأمنية، ما جعل التفاعل بينهما يتخذ في الغالب شكلًا إداريًا أو قمعيًا، لا يقوم على الثقة أو على مفاهيم المواطنة والأمن المجتمعي.

ومن منظور المقاربة الأنومية، كما قدّمها "دوركايم" و"ميرتون"، فإن هذا الانفصال التدريجي بين الأفراد والمؤسسات، خاصة حينما يفقد الأفراد الإيمان بقدرة هذه المؤسسات على تمثيلهم أو حمايتهم، قد يؤدي إلى حالة من "الفوضى المعيارية" أو اللا معيارية(Anomie) ، حيث تضعف القواعد الاجتماعية وتفقد سلطتها الضابطة. في السياق نفسه، تسجّل نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي أن العلاقة القوية بين الفرد ومؤسسات الضبط، كالشرطة، تُعد شرطًا ضروريًا لضمان الامتثال للمعايير، وبالتالي فإن ضعف هذه العلاقة، إدراكيًا ورمزيًا، ينعكس سلبًا على قدرة الشرطة على أداء دورها في الوقاية المبكرة من الانحرافات.

إضافة إلى ذلك، تُظهر نتائج الجدول أعلاه أن أغلب الشباب لا ينظرون إلى الشرطة كفاعل في مجال الوقاية الاجتماعية أو التثقيف، بل يربطونها أساسًا بالملاحقة والردع، ما يُبيّن محدودية المقاربة الأمنية التقليدية في معالجة ظاهرة معقدة كتعاطي المخدرات. فغياب التكامل بين الأبعاد الأمنية والسوسيولوجية، وتقصير المؤسسة الشرطية في الانخراط في برامج وقائية تشاركية (تشمل التوعية، التثقيف، الدعم النفسي...)، يعزز من هذا الانفصال، ويضعف من حضورها في النسق الوقائي العام.

وبناءً عليه، فإن هذه النتائج تدعم بقوة الفرضية الجزئية التي مفادها: "ضعف التنسيق بين مؤسسات الضبط الاجتماعي، خاصة الجهاز الأمني، وغياب البعد التشاركي في الوقاية، يؤدي إلى فقدان الثقة بفعالية هذه المؤسسات في محاربة ظاهرة المخدرات." هذا المعطى يُعد مؤشرًا على الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية عميقة تدمج البُعد التربوي والتشاركي في السياسات الأمنية، وتعزز مكانة الشرطة كشريك مجتمعي في مواجهة الانحرافات لا كجهاز ردع معزول.

الجدول 17: هل سبق وأن شاركت في نشاط توعوي حول مخاطر المخدرات؟

الإجابة	النسبة المئوية(%)	العدد
نعم	66	% 22
لا	234	% 78
المجموع	300	% 100

تكشف نتائج الجدول أعلاه أن نسبة ضئيلة جدًا من الشباب (22%) فقط سبق لهم أن شاركوا في نشاط توعوي حول مخاطر المخدرات، وهي نسبة تعكس وجود قطيعة واضحة بين هذه الفئة ومؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، وتدل على قصور كبير في آليات الوقاية والتواصل. إن هذا الغياب لا يشير فقط إلى ندرة الحملات الوقائية، بل يُعبّر عن ضعف في المقاربة التشاركية، حيث يُقصى الشباب من الفعل الوقائي، ويُختزل دورهم في موقع المتلقي، لا الفاعل أو

الشريك. وتُفسح هذه القطيعة المجال أمام الفراغ القيمي، ليُملأ بأنماط بديلة من التمثلات والتفاعلات التي قد تُبرر الانحراف أو تُشجع عليه، وهو ما ينسجم مع ما تؤكده نظرية التعلم الاجتماعي لأكرس، والتي ترى أن غياب النموذج الإيجابي وتكرار النماذج المنحرفة في المحيط الاجتماعي يُنتج سلوكًا منحرفًا لدى الأفراد، لاسيما في ظل ضعف التأثير المؤسساتي. من جانب آخر، تكشف هذه النتيجة عن محدودية المقاربات الوقائية التقليدية التي ترتكز على التلقين والدروس النظرية، دون أن تُشرك الشباب في بلورة مشاريع الوقاية وتنفيذها، وهو ما يجعلها غير فعالة في خلق وعي حقيقي أو في بناء حصانة ذاتية داخل هذه الفئة. ويُفسَّر ذلك وفقًا لمقاربة الضبط الاجتماعي لهيرشي، التي تربط بين قوة الروابط الاجتماعية – ومنها المشاركة المجتمعية – وبين قدرة الفرد على مقاومة السلوك المنحرف، إذ إن ضعف هذه الروابط يُضعف بدوره الالتزام بالقيم والمعايير. أما من منظور التفاعل الرمزي، فإن غياب الشباب عن فضاءات الوقاية يعني غياب التفاعل الرمزي الذي يعيد تعريف المخدرات كخطر اجتماعي، مما يُفسح المجال لظهور تمثلات بديلة تشرعن السلوك وتُعزز قبوله. وبالمثل، فإن مقاربة الأنظمة لبارسونز تبرز أن هذا الغياب يدل على خلل وظيفي في النسق الثقافي والتربوي، نتيجة لانعدام التنسيق والتكامل بين الفاعلين: المدرسة، الإعلام، الأسرة، والجمعيات. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تمثل دعمًا مباشرًا لفرضية الدراسة التي تؤكد أن ضعف التنسيق بين مؤسسات الضبط الاجتماعي وتغييب الشباب عن آليات الوقاية يسهم في اتساع رقعة تعاطي المخدرات وتنامي القبول الاجتماعي بها.

يُبرز تحليل جداول المحور الرابع جملة من المؤشرات السوسيولوجية التي توضح طبيعة العلاقة بين الشباب ومؤسسات الضبط الاجتماعي والوقاية، وتكشف عن تعقيد هذا الارتباط في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية الراهنة. ففي المقام الأول، وعلى الرغم من أن الأسرة ما تزال تُعد المرجع الأول في نظر نسبة معتبرة من الشباب (35%)، إلا أن فعاليتها الوقائية شهدت تراجعًا ملحوظًا نتيجة التحولات التي مست بنيتها ووظائفها، كالتفكك الأسري، ضعف الرقابة، وتآكل المنظومة القيمية. ومن جانب آخر، تعاني المؤسسات الرسمية، وفي مقدمتها جهاز الشرطة، من أزمة تمثُّل ومصداقية داخل أوساط الشباب؛ حيث يرى 43% من أفراد العينة أنها لا تؤدي دورًا فعّالًا في مكافحة المخدرات، وهو ما يعكس ضعفًا في الشرعية الرمزية والاجتماعية لهذه المؤسسة، وفشلًا في ترسيخ صورتها كفاعل وقائي إلى جانب كونها جهاز ردعي ، أما على صعيد المشاركة

المجتمعية، فقد كشفت النتائج عن فجوة عميقة بين الشباب والمنظومة الوقائية، تتجلى في انخفاض نسبة المشاركة في النشاطات التوعوية إلى 22% فقط، وهو ما يدل على ضعف التكامل بين مؤسسات التنشئة (المدرسة، الجمعيات، الإعلام...) والمؤسسات الأمنية، وعلى تغييب واضح للشباب من صياغة وتنفيذ سياسات الوقاية. وبهذا، يمكن القول إن مواجهة ظاهرة المخدرات لا يمكن اختزالها في البعد الردعي، بل تتطلب مقاربة شمولية قائمة على مأسسة الوقاية التشاركية، وتجديد العلاقة بين الشباب ومؤسسات الضبط الاجتماعي عبر آليات الحوار، إشراك الشباب في صنع القرار الوقائي، وتعزيز الثقة المتبادلة لبناء حصانة مجتمعية فعالة ضد الانحراف.

4. المحور الرابع: تصورات الشباب لحلول الظاهرة وتوقعاتهم المستقبلية

يهدف هذا المحور إلى استكشاف كيف ينظر الشباب أنفسهم باعتبارهم الفئة الأكثر عرضة إلى سبل الوقاية والمكافحة من ظاهرة تعاطي المخدرات، كما يحاول فهم درجة التفاؤل أو التشاؤم لديهم بخصوص إمكانية الحدّ من هذه الظاهرة مستقبلًا.

الجدول 18: ما هو الحل الأنجع – في رأيك – للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات؟

نوع الحل	النسبة المئوية(%)	العدد
التشديد في العقوبات	69	% 23
التوعية والإرشاد	96	% 32
توفير مناصب شغل للشباب	99	% 33
دعم الأنشطة الرياضية والثقافية	27	% 09
حلول أخرى	9	% 03
المجموع	300	% 100

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن أولوية الشباب في مواجهة ظاهرة تعاطي المخدرات تميل بشكل واضح نحو المقاربات الاجتماعية والاقتصادية أكثر من المقاربات الزجرية أو الأمنية، حيث عبر 33% من المبحوثين عن قناعتهم بأن الحل الأنجع يتمثل في توفير مناصب شغل، وهو ما يعكس وجود إدراك كبير لديهم بوجود علاقة عضوية بين الظاهرة وبين أوضاع البطالة والهشاشة والتهميش التي يعيشها جزء كبير من الشباب، خاصة في سياق التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي مست النسق الإنتاجي والفرص التوظيفية ، بالموازاة مع ذلك، أكد 32% على أهمية التوعية والإرشاد، مما يدل على بقاء الأبعاد التربوية والثقافية حاضرة في الوعي الوقائي لدى الشباب، لكن ضمن شروط معينة، قد ترتبط بمدى مصداقية المؤسسات القيمية والتواصلية التي تضطلع بهذا الدور، أما عن طبعة الحلول القائمة على الزجر والعقاب، فقد حظيت بنسبة أقل في حدود (23%)، بمعنى أن فئة الشباب لا يعتبرونها خيار أول في المعالجة، بل قد ينظرون لها كحل ثانوي أو لاحق بعد فشل المقاربات الاجتماعية، أمل فيما يخص الأنشطة الثقافية والرياضية كحل ذو نجاعة في الحد من انتشار الظاهرة قفد أخد بسبة ضعيفة (9%)، وهو ما يدل عن تكون نظرة سلبية تجاه نجاعة هذه البدائل، إما بسبب غيابها في الواقع، أو ضعف جودة ما هو متاح منها، أما نسبة 3% ممن اقترحوا حلول أخرى ، فيستدل منها على محدودية الأفق التصوري للبدائل لدى العينة، وربما تعكس الشعور بالعجز أو التهميش من دوائر القرار.

تتوافق هذه النتائج مع عدد من التفسيرات السوسيولوجية. فمن خلال مقاربة التفكك الاجتماعي، يمكن فهم هذه الأجوبة باعتبارها انعكاسًا لفقدان آليات الإدماج التقليدية، لاسيما المرتبطة بالعمل والدور الاجتماعي والهوية، حيث تؤدي ظروف التهميش والبطالة إلى انسحاب الشباب من التعاقد الاجتماعي، وبالتالي انخراطهم في سلوكيات منحرفة كالمخدرات. كما تدعم هذه النتائج أيضًا ما ذهبت إليه نظرية الأنومي، من أن فقدان التوازن بين الأهداف الاجتماعية والوسائل المشروعة لتحقيقها يولد حالة من الفراغ القيمي تدفع الأفراد للبحث عن حلول بديلة، قد تكون غير شرعية أو ضارة. وفي ضوء هذه النتائج، يمكن القول إن المبحوثين يعبرون – بصورة غير مباشرة – عن فشل الدولة والمجتمع في توفير شروط الإدماج السليم، وهو ما يؤكد ما توصلنا إليه في فرضيتنا الجزئية المتعلقة بدور التحولات الاجتماعية والاقتصادية في تفاقم الظاهرة. كما تُبرز هذه النتائج هشاشة منظومة البدائل المجتمعية، خصوصًا تلك المتعلقة بالأنشطة الثقافية والرياضية، التي من المفترض

أن تشكّل مخرجًا حيويًا وفضاءً للانتماء، لكنها في الواقع لم ترتقِ لتكون خيارًا فعليًا في أذهان الشباب، بناء على كل ذلك، تبدو المقاربة الوقائية الفاعلة غير ممكنة ما لم تتكامل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتربوية في مشروع مجتمعي شامل يضع الشباب في قلب الاهتمام لا على هامشه.

الجدول 19: هل ترى أن الدولة جادة فعليا في محاربة المخدرات؟

الرأي	النسبة المئوية(%)	العدد
نعم	96	% 32
لا	147	% 49
لا أدري	57	% 19
المجموع	300	% 100

تشير نتائج هذا الجدول إلى تشكل موقف سلبي لدى فئة كبيرة من الشباب تجاه جدية الدولة في محاربة ظاهرة المخدرات، حيث يرى 49% من المبحوثين أن الدولة غير جادة بالفعل في عملية المعالجة، وتكشف هذه النسبة عن وجود أزمة ثقة في السياسات العامة المرتبطة بمكافحة الجريمة، وبخاصة جريمة المخدرات، هذا الشعور بعدم الجدية لا يمكن فصله عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة، والتي مست بعمق صورة الدولة ومشروعيتها الرمزية، لاسيما لدى فئة الشباب. فتصاعد البطالة، تفكك الروابط الاجتماعية، هشاشة مؤسسات التنشئة، وضعف الأفق الاقتصادي للفئات الهشة، كلها عوامل ساهمت في تقويض ثقة الأفراد في الدولة، ليس فقط كمؤسسة ضبط، بل كفاعل وقائي وراعي للاندماج الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن عملية تقييم سياسات مكافحة المخدرات، لا يمكن قياسها فقد من خلال قياس مدى فعالية الدولة من خلال الأطر القانونية أو الردعية، بل من خلال قدرتها على إقناع الأفراد بجدواها وشرعيتها .من هذا المنطلق، فإن تنامي الجريمة المرتبطة بالمخدرات في المجتمع لا

يُعزى فقط إلى فاعلية شبكات الترويج أو ضعف الردع، بل أيضًا إلى تراجع فعالية مؤسسات الدولة في تشكيل وعي وقائي حقيقي لدى الشباب، وهو ما يعمّق من فجوة الإدراك ويجعل الخطاب الرسمي محلّ تشكيك أو لا مبالاة.

وإذا قرأنا هذه النتيجة في ضوء المقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة، لا سيما التفاعل الرمزي، نجد أن فعالية الدولة تتأسس أيضًا على الصورة التي تحملها في وعي الأفراد، لا فقط على ممارساتها. لذلك، فإن تراجع هذه الرمزية يسهم في تقويض آثار السياسات الوقائية، ويفتح المجال أمام تنامي ظاهرة الجريمة، خصوصًا في صيغها المرتبطة بتعاطي وترويج المخدرات، باعتبارها من أكثر الجرائم حساسية وتأثرًا بالتحولات البنيوية للمجتمع.

الجدول 20: هل تتوقع أن تتراجع ظاهرة المخدرات في السنوات القادمة؟

التوقع	النسبة المئوية(%)	العدد
نعم، ستتراجع	78	% 26
لا، ستتزايد	153	% 51
لا أدري	69	% 23
المجموع		% 100

تشير النتائج إلى أن أغلبية أفراد العينة، بنسبة 51%، لا يتوقعون تراجع ظاهرة المخدرات في المستقبل، بل يتصورون تزايدها، وهو ما يعكس تمثّلًا اجتماعيًا يحمل طابع التشاؤم الجمعي إزاء فعالية المجتمع والدولة في التصدي لجريمة المخدرات. هذا المعطى لا يمكن قراءته بمعزل عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البيئة الجزائرية، والتي تتجلى في تراجع أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي، هشاشة البنى العائلية، تفاقم البطالة، وضبابية أفق الشباب، وكلها عوامل تُغذي هذا الإحساس بالعجز واللاجدوى.

في ضوء هذا، فإن هذه النتيجة تتقاطع مع الطروحات النظرية لما بعد الحداثة، لاسيما عند زيغمونت بومان في تحليله لمجتمع "الحداثة السائلة"، حيث يشير إلى أن الأفراد في المجتمعات الحديثة المتغيرة بسرعة يفقدون الإحساس بالثبات والأمان الاجتماعي، ما يؤدي إلى تراجع الثقة في قدرة المؤسسات التقليدية على إدارة المخاطر الجديدة، ومنها المخدرات، فالمبحوثون هنا لا ينطلقون من فراغ، بل يعكسون من خلال إجاباتهم قراءة واقعية (وإن كانت تشاؤمية) لتجربتهم اليومية مع هذه الظاهرة.

وبالتالي، فإن هذا التوقع السلبي من طرف نصف الشباب المستجوبين يدعم أطروحة دراستنا والتي تشيرفي معناها الى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، بما تنطوي عليه من اضطراب في القيم، هشاشة في مؤسسات التنشئة، وتفاقم في مشاعر القلق الوجودي، تمثل عوامل رئيسية في تغذية جريمة المخدرات وتوسّعها، ليس فقط كفعل، بل كأفق مستقبلي متوقَّع.

الجدول 21: هل ترى أن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية يساهم في الحد من انتشار المخدرات؟

الرأي	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	231	% 77
لا	39	% 13
لا أدري	30	% 10
المجموع	% 100	300

تشير هذه النتائج إلى أن 77% من المستجوبين يربطون بوضوح بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار جريمة المخدرات. هذا يعكس وعيًا جمعيًا متزايدًا بطبيعة الظاهرة باعتبارها نتيجة لسياقات اجتماعية مختلّة، لا مجرد انحراف فردي.

تتوافق هذه النتيجة مع ما تطرحه المقاربة البنيوية في علم الاجتماع، وخاصة النظرية الماركسية الجديدة، التي ترى أن الجريمة تنمو عندما يعجز النظام الاقتصادي عن توفير فرص متساوية للاندماج. وفي ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها المجتمع الجزائري، كتفشي البطالة، الفقر الحضري، وضعف الحراك الاجتماعي، تبرز المخدرات كملاذ أو كوسيلة بديلة للتكيف أو الهروب.

كما أن هذه النتيجة تدعم فرضية الدراسة العامة التي تؤكد على وجود علاقة سببية بين الاختلالات البنيوية في المجتمع وتنامي ظاهرة المخدرات، وتجعل من المقاربة الوقائية غير ممكنة دون إصلاحات اقتصادية واجتماعية هيكلية.

الجدول 22: ما هي الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات في رأيك؟

الفئة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية(%)
العاطلون عن العمل	132	% 44
التلاميذ والطلبة	75	% 25
العاملون في القطاع غير الرسمي	45	% 15
فئات أخرى	48	% 16
المجموع	% 100	300

تظهر نتائج هذا الجدول أن فئة العاطلين عن العمل تُعد، في نظر المبحوثين، الأكثر عرضة للانخراط في دائرة تعاطي المخدرات. هذا الانطباع يتسق مع الأدبيات السوسيولوجية التي تضع البطالة في صدارة العوامل البنيوية الدافعة نحو الانحراف، خصوصًا عندما تتقاطع مع غياب الأفق المستقبلي، وانعدام الهوية المهنية، والشعور بالإقصاء الاجتماعي.

أما بروز فئة التلاميذ والطلبة بنسبة معتبرة (25%)، فيدل على انتقال الظاهرة إلى الفضاءات التعليمية التي من المفترض أن تكون فضاءات مناعة اجتماعية، ما يشير إلى أزمة في أنظمة التنشئة، سواء على مستوى الأسرة أو المدرسة.

تحليل هذه المعطيات يُبرز مرة أخرى أثر التحولات البنيوية (الاقتصادية والاجتماعية) في إعادة تشكيل خريطة الفئات المستهدفة بظاهرة المخدرات، ويؤكد أن الجريمة لم تعد مقتصرة على "الهامش"، بل أصبحت ظاهرة متوغلة حتى في الفضاءات المفترضة للحماية.

الجدول 23: في حال توفرت لك فرصة للهجرة، هل تعتقد أن ذلك قد يقيك من التعرض لظاهرة المخدرات؟

الرأي	العدد	النسبة المئوية (%)
نعم	123	% 41
لا	105	% 35
لا أدري	72	% 24
المجموع	% 100	300

ترتبط هذه النتائج بتمثلات الشباب للهجرة كاستراتيجية "نجاة" من واقع اجتماعي متأزم. حيث يرى 41% من المبحوثين أن مغادرة البلاد قد تحميهم من بيئة محفوفة بالمخاطر، وعلى رأسها تعاطي المخدرات.

هذا التصور يؤشر إلى أزمة أعمق تتعلق بفقدان الثقة في إمكانية التغيير داخل المجتمع المحلي، ويعبّر عن إقصاء رمزي للشباب من فضاء الانتماء، ما يدفعهم إلى البحث عن حلول خارج النسق.

في ضوء ذلك، يمكن ربط هذه النتيجة بما يعرف في علم الاجتماع بـ"الهجرة كاستجابة للحرمان النسبي"، حيث يكون الانتقال المكاني محاولة لتجاوز ما يعرف باسم المجتمع مسدود الأفق، تغذّيه تحولات اقتصادية غير متوازنة، وهشاشة في منظومة الحماية الاجتماعية.

تكشف نتائج الجداول الخمسة المندرجة تحت هذا المحور عن وعي اجتماعي متزايد لدى الشباب بطبيعة ظاهرة المخدرات، باعتبارها ليست مجرد انحراف فردي يستوجب العقاب، بل نتيجة مباشرة لاختلالات هيكلية تمس البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع. إذ أشار قرابة ثلث العينة إلى أن الحل الأنجع يتمثل في توفير مناصب الشغل، تليه التوعية والإرشاد، ما يعكس إدراكًا متجذرًا لدى هذه الفئة بأن الوقاية من المخدرات لا يمكن أن تُبنى على المقاربة الردعية وحدها، وإنما على إصلاحات شاملة وعميقة في البنية الاجتماعية. كما أظهرت المعطيات أن هناك تشكيكًا واسعًا في مدى جدية الدولة في مكافحة الظاهرة، حيث عبّر 49% من المستجوبين عن اعتقادهم بعدم جدية السياسات العمومية في هذا المجال، وهو ما يعكس أزمة ثقة في المؤسسات السياسية والأمنية والوقائية، ويجعل من أي تدخل رسمي محل ريبة دائمة، ما يُضعف بالتبعية نجاعة البرامج الوقائية الموجهة للشباب.

وفي السياق ذاته، أبدى أكثر من نصف العينة (51%) نظرة تشاؤمية بخصوص المستقبل، متوقعين تفاقم انتشار المخدرات خلال السنوات القادمة، وهي نظرة لا يمكن فصلها عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المجتمع الجزائري، والتي أفرزت هشاشة بنيوية مست عدة مجالات محورية كالعائلة، المدرسة، سوق العمل، والقيم الجماعية. ومن جهة أخرى، أشار 77% من المبحوثين إلى وجود ارتباط مباشر بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وبين تنامي الظاهرة، في إشارة واضحة إلى أن أية معالجة فعالة للجريمة لا بد أن تنطلق من إصلاحات بنيوية، بدل التركيز على حملات التوعية الشكلية أو العقوبات الزجرية فقط. كما بينت النتائج أن 44% من المستجوبين يعتبرون فئة العاطلين عن العمل الأكثر عرضة للتورط في المخدرات، تليها فئة التلاميذ والطلبة، وهو ما يدل على أن الظاهرة بدأت تتوسع داخل فئات يُفترض أنها محمية من الانحراف عبر المدرسة أو مؤهلة للاندماج عبر التكوين.

أما عن العلاقة بين الهجرة والمخدرات، فقد أشار 41% من الشباب إلى أنهم يرون في الهجرة وسيلة للوقاية من هذه الظاهرة، ما يعكس تصورًا أكثر عمقًا للانحراف بوصفه نتيجة لأزمة انتماء لا لمجرد ضعف في الرقابة أو الوعي. فالهروب من المخدرات أصبح في تمثلات هذه الفئة هروبًا من بيئة اجتماعية مأزومة، مغلقة الأفق، تفتقر لفرص العيش الكريم والإحساس بالأمان. وبهذا المعنى، فإن محور النتائج هذا يعيد توجيه النقاش من التركيز على سؤال "كيف نعاقب؟" إلى سؤال أكثر جوهرية: "كيف نبني مجتمعًا مقاومًا للجريمة؟". وتُظهر هذه المعطيات أن الوقاية الفعالة لا بد أن تكون مبنية على إدراك واقعي للعوامل البنيوية المنتجة للظاهرة، وعلى سعي حقيقي لإصلاح الاختلالات التي تمس النسق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بما يعيد الثقة بين الدولة والشباب، ويدمج هذه الفئة في دينامية الضبط الاجتماعي لا كضحايا أو مفعول بهم، بل كفاعلين وشركاء في صناعة الأمان المجتمعي.

ثالثا . عرض وتحليل بيانات (المقابلات التدعيمية)

الجدول (24): تقييم واقع ظاهرة المخدرات من طرف الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين

الرأي / الأخصائي	تقدير حجم الظاهرة	الفئة الأكثر عرضة	العامل الرئيسي في انتشارها
أخصائي 1	في تزايد مستمر	شباب أحياء فقيرة	الفقر والبطالة
أخصائي 2	أصبحت مقلقة	القُصّر والشباب	التفكك الأسري
أخصائي 3	ظاهرة خطيرة	العاطلون عن العمل	الهشاشة النفسية
أخصائي 4	مستفحلة بشكل غير مسبوق	المراهقون	فقدان الدور الوقائي للأسرة
أخصائي 5	تصاعدية ومتنوعة	مختلف الفئات	تأثير الجماعة المرجعية

عند استطلاع آراء الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين حول واقع ظاهرة المخدرات، برز توافق واضح في تشخيص الوضع باعتباره آخذًا في التدهور والتصاعد، إذ وصفه بعضهم بأنه "مقلق"، وآخرون بـ"مستفحل" أو "متنوع وخطير". وقد تركزت التقييمات على كون الشباب، لاسيما المراهقين، والفئات العاطلة أو المنحدرة من أحياء فقيرة، هم الأكثر عرضة للانخراط في تعاطي المخدرات. أما من حيث العوامل التفسيرية، فقد تنوعت بين الفقر، والبطالة، والتفكك الأسري، والهشاشة النفسية، بالإضافة إلى غياب الدور الوقائي الفعّال للأسرة، وتأثير الجماعات المرجعية خاصة في مرحلة المراهقة.

تكشف هذه التصورات عن رؤية مهنية متقاطعة تدعم ما توصلت إليه الدراسة الكمية من خلال الاستبيان، والتي أبرزت بدورها مركزية العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تفسير تعاطي المخدرات. كما تُظهر النتائج مدى التشابك بين الظروف المعيشية القاسية، والتحولات التي مسّت بنية الأسرة الجزائرية، وظهور أنماط جديدة من التمثلات لدى الشباب، تُفضي إلى تقبّل أو على الأقل، التساهل مع السلوكيات الخطرة مثل تعاطي السموم.

من الناحية النظرية، تعزز هذه المعطيات الطرح الذي تقدمه نظرية التفكك الاجتماعي، حيث أن ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي (الأسرة، المدرسة...) يؤدي إلى غياب التأطير القيمي للفرد، ما يجعله عرضة للانحراف. كما يمكن توظيف تحليل ميرتون حول "الأنومي"، حيث يتعذر على بعض الفئات تحقيق أهداف الاندماج والنجاح بوسائل مشروعة، فتلجأ إلى وسائل بديلة ومنحرفة. ويبدو واضحًا أيضًا أن هناك حضورًا لآليات الضغط النفسي والاجتماعي (كما أشار أحد المختصين إلى "الهشاشة النفسية")، مما يفتح المجال أمام التفسير من خلال النظرية التفاعلية الرمزية، التي تُبرز دور المحيط والعلاقات الاجتماعية في تشكيل تعريفات جديدة للسلوك، قد تفضي إلى الانحراف.

الربط بين هذه التصورات المهنية ومتغيرات عنوان الدراسة يؤكد أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية، من تراجع للتماسك الأسري، وتزايد نسب البطالة، وغياب آليات الوقاية المجتمعية، تؤدي جميعها إلى تعقيد ظاهرة الجريمة المرتبطة بالمخدرات، بل وتغذيتها من خلال إعادة إنتاج أسبابها البنيوية.

الجدول (25): تقييم واقع علاج الإدمان من طرف الأطباء المختصين

التقييم / الطبيب	عدد الحالات سنويًا	توفر الموارد	فعالية العلاج	العقبة الأكبر
طبيب 1	مرتفعة	ضعيفة	جزئية	غياب الدعم النفسي
طبيب 2	مرتفعة جدًا	ناقصة	غير مستدامة	نقص التكوين
طبيب 3	في تصاعد	محدودة	متفاوتة	النظرة العقابية
طبيب 4	متفاوتة حسب المنطقة	سيئة	ضعيفة	انعدام التنسيق المؤسساتي
طبيب 5	متزايدة	مقبولة	ممكنة بشروط	ضعف التمويل والدعم العام

تشير إفادات الأطباء الخمسة المختصين في علاج الإدمان إلى وجود اختلال بنيوي واضح في منظومة التكفل بالمتعاطين في الجزائر، وهو اختلال يتجلّى في ضعف الموارد، غياب التنسيق المؤسساتي، وانعدام الدعم النفسي والاجتماعي الضروري لنجاح العلاج. وقد أجمع هؤلاء المختصون على أن عدد الحالات الوافدة إلى مراكز العلاج في تزايد مستمر، مما يعكس تفاقم الظاهرة وتوسّعها، وهو ما يتقاطع مع ما رُصد في الجانب الكمي من الدراسة.

كما بيّنت التصريحات أن هذه المراكز، وإن وُجدت، فهي تعاني من نقص حاد في التكوين المتخصص والموارد البشرية المؤهلة، مما يجعل التكفل الطبي غالبًا محدود الفعالية، ويفتقد للبعد الوقائي والإنساني المطلوب. إضافة إلى ذلك، طُرح نقد صريح لهيمنة المقاربة الردعية على حساب المقاربة العلاجية، حيث يُنظر إلى المتعاطي باعتباره مجرمًا بدلًا من اعتباره مريضًا، الأمر الذي يفرغ العملية العلاجية من محتواها الإصلاحي ويضعف فرص إعادة الإدماج.

تتماهى هذه المخرجات مع مقاربة إرفينغ غوفمان في نظرية الوصم، التي ترى أن المجتمع عندما يلصق بالمتعاطي وصمة اجتماعية، ويعامله كمنحرف دائم، فإنه يُعزّز من احتمالية انخراطه مجددًا

في سلوكيات غير قانونية، بدل أن يسهم في استعادته لمساره الاجتماعي الطبيعي. وهذا يدعم ما توصلت إليه أيضًا نتائج الدراسة الميدانية الاستبيانية، حيث عبّر أكثر من نصف أفراد العينة عن عدم ثقتهم في فعالية العلاج القائم.

من جهة أخرى، تؤكد هذه الشهادات المتخصصة أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري – من بطالة، هشاشة نفسية، وتفكك في شبكات الدعم الأسري – تؤثر سلبًا على مخرجات العلاج، إذ لا يمكن فصل المسار العلاجي عن السياق العام الذي يعيش فيه المتعاطي. وفي هذا الصدد، تبرز أهمية المقاربة التشاركية والتكاملية التي تربط بين الصحة النفسية، الدعم الاجتماعي، والسياسات الاقتصادية، في التخفيف من حدة الظاهرة.

وما يعزز هذا التوجه، ما أظهرته دراسة "Jacob & Laurent (2019)" في فرنسا، والتي خلصت إلى أن غياب المتابعة النفسية والاجتماعية المنتظمة يرفع من احتمالات الانتكاس بنسبة تقارب 45%، مما يجعل من العلاج غير المستدام أحد أسباب إعادة إنتاج الظاهرة، بدل الحد منها.

الجدول (26): تقييم ظاهرة المخدرات من منظور ممثلي الأمن ومكافحة الجريمة

التقييم / الخبير الأمني	مناطق الانتشار الأكبر	طبيعة الشبكات	الفئة المستهدفة	أبرز التحديات الأمنية
الخبير 1	الأحياء الشعبية والهامشية	منظمات محلية صغيرة	شباب عاطل	نقص التعاون المحلي
الخبير 2	ضواحي المدن الكبرى	شبكات منظمة	فئة الطلبة والمراهقين	توسّع التهريب عبر الحدود
الخبير 3	المدن الساحلية والموانئ	خلايا شبكية	القــصر	غياب التغطية الأمنية الكافية
الخبير 4	المناطق الحدودية	شبكات دولية	الذكور 18–30 سنة	صعوبة ضبط السوق السوداء
الخبير 5	وسط المدن المكتظة	وسطاء محليون	فئات هشة حضريًا	ضعف التشبيك المؤسساتي

تبين إفادات ممثلي الأمن ومكافحة الجريمة أن ظاهرة المخدرات لم تعد معزولة جغرافيًا أو اجتماعيًا، بل باتت تنتشر ضمن خارطة متشابكة تتداخل فيها الأبعاد الحضرية والاقتصادية والأمنية. فقد أكد أغلب المبحوثين أن الأحياء الشعبية والضواحي الهشة، سواء في المدن الساحلية أو المناطق الحدودية، تُعد أكثر بؤر الانتشار، ما يؤشر على دور التهميش الحضري والتمييز المجالي في إنتاج بيئات حاضنة للسلوك الإجرامي.

أما من حيث الفاعلين الشبكيين، فقد ميّز المتحدثون بين ثلاث مستويات: شبكات محلية صغيرة تنشط في التوزيع المحدود، وخلايا شبه منظمة ترتبط بتجارة أوسع، وشبكات دولية تستثمر في ضعف الرقابة الحدودية والتنسيق الإقليمي، وهذا التنوع في بنية الشبكات يعكس تصاعد تعقيد الجريمة المرتبطة بالمخدرات، وتحوّلها من سلوك فردي إلى ظاهرة مُمنهجة ومؤسسية.

اتجهت أغلب هذه الشبكات، بحسب الخبراء الأمنيين، إلى استهداف فئات هشة، على رأسها الشباب العاطل، الطلبة، والمراهقون، إذ يسهل استقطابهم واستغلالهم كوسطاء أو موزعين، ما يؤكد أن الظاهرة تُعيد إنتاج ذاتها داخل الفضاءات الاجتماعية المنكشفة، وهذا ما تقاطع مع نتائج الاستبيان التي كشفت عن ترابط وثيق بين البطالة، التفكك الأسري، والهشاشة النفسية، من جهة، وتعاطي المخدرات من جهة أخرى.

في السياق نفسه، برزت تحديات كبرى أمام الفاعل الأمني، أهمها ضعف التعاون المحلي، نقص التغطية الأمنية، توسع السوق السوداء، وغياب التنسيق المؤسسي بين القطاعات المعنية. وهذا ما يُظهر أن المقاربة الزجرية وحدها غير كافية، وأن الظاهرة تستدعي معالجة سوسيولوجية متعدّدة الأبعاد، تجمع بين الأمن، الوقاية، التربية، والسياسات الاجتماعية.

أيضا يمكن فهم هذه التحولات في ضوء مقاربة "مدرسة شيكاغو"، التي ربطت بين الفضاءات المنعزلة اجتماعيًا وتفشي الجريمة فيها، كما تعززها دراسات أممية، من بينها تقرير "UNODC, 2020" الذي أشار إلى أن غياب التكامل بين الأجهزة الأمنية والمؤسسات الاجتماعية هو أحد أسباب فشل السياسات العمومية في احتواء تمدد شبكات المخدرات في دول الجنوب.

الجدول (27): تقييم جهود المجتمع المدني والفاعلين الجمعويين في مكافحة ظاهرة المخدرات

التقييم / الفاعل الجمعوي	طبيعة التدخل الجمعوي	الفئة المستهدفة	العوائق الأساسية	تقييم التنسيق مع الدولة
جمعوي 1	توعية وتحسيس موسمي	تلاميذ وطلبة	نقص التمويل	تنسيق محدود
جمعوي 2	نشاطات ميدانية بالأحياء	شباب في وضعية هشّة	غياب الشراكة المؤسساتية	لا يوجد اعتراف رسمي كافٍ
جمعوي 3	ورشات تكوين وتأهيل	المتعافون من الإدمان	ضعف الاستمرارية	مبادرات فردية فقط
جمعوي 4	مرافقة عائلات المتعاطين	أسر الضحايا	نقص الكوادر المؤهلة	لا توجد رؤية مشتركة
جمعوي 5	مخيمات شبابية توعوية	مراهقون وطلبة ثانويات	ضعف التغطية الإعلامية	غياب منصة للتنسيق الوطني

يستشف من إفادات الفاعلين الجمعويين أن مساهمة المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة المخدرات لا تزال دون المستوى المطلوب، رغم الأهمية المتزايدة لهذا الدور في ظل تعقّد الظاهرة وتحولها إلى أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد. تشير المعطيات إلى أن أغلب التدخلات تتركز على أنشطة موسمية أو ظرفية في مجال التوعية والتحسيس، غالبًا ما تستهدف فئات محددة كالتلاميذ والطلبة أو سكان الأحياء الهشة. ورغم أهمية هذه الجهود، إلا أنها لا ترقى إلى مستوى مقاربة شاملة ومستدامة تأخذ بعين الاعتبار متطلبات التأهيل، الإدماج، والدعم النفسي طويل المدى، خاصة للمتعافين وعائلاتهم.

من جهة أخرى، تعاني أغلب الجمعيات من غياب الاعتراف المؤسسي الكافي، وضعف التمويل، وانعدام التنسيق مع الجهات الرسمية، ما يُضعف من فعالية تدخلاتها ويجعلها تعمل بشكل انعزالي ومشتت، ويتجلى ذلك في غياب منصة وطنية للتنسيق أو إستراتيجية واضحة تجمع بين الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، مما يُفقد العمل الجمعوي القدرة على التأثير البنيوي في المسارات الوقائية والعلاجية.

هذه الوضعية تعكس بشكل واضح التحولات الاجتماعية التي تعرفها الجزائر، والتي أدت إلى تراجع فاعلية بعض مؤسسات الضبط التقليدية، ومنها المجتمع المدني، لصالح الفاعل الأمني أو المؤسسات الرسمية ذات البعد البيروقراطي. كما أن الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على التمويل العمومي أضعفت قدرة الجمعيات على الاستمرار، ودفعتها إلى تقليص نشاطها أو الاقتصار على المبادرات الفردية.

سوسيولوجيًا، تؤكد هذه النتائج ما تقوله مقاربة التفاعل الرمزي من أن المجتمع لا يتعامل مع ظاهرة المخدرات كقضية موحدة، بل يعيد إنتاج تمثلاتها انطلاقا من السياقات الاجتماعية والثقافية، ما يجعل جهود التوعية والوقاية مشروطة بمدى توافقها مع هذه التمثلات، وليس فقط بفعاليتها التقنية أو القانونية. وهنا يبرز ضعف التغطية الإعلامية، وانعدام رؤية مشتركة بين الجمعيات والدولة، كعائق أساسي في بناء تصوّر جماعي حول الظاهرة وطرق مواجهتها.

كما يمكن ربط هذه النتائج بمخرجات الجدولين السابقين، حيث أن غياب شراكة فعالة بين الفواعل الثلاث (الصحة – الأمن – المجتمع المدني) يخلق فراغًا مؤسساتيًا يسمح بإعادة إنتاج الظاهرة بدل الحد منها، ويجعل كل طرف يشتغل بمنطق قطاعي غير متكامل. وهذا يُبرز الحاجة إلى حوكمة اجتماعية جديدة تدمج كل الفواعل ضمن مقاربة تشاركية مستدامة.

الجدول (28): رؤية وتوصيات الأخصائيين حول ظاهرة المخدرات واستراتيجيات المواجهة

الرأي / الأخصائي	التغيرات الثقافية أو الاجتماعية الملحوظة	أبرز التوصيات المطروحة	رأيهم في وعي المجتمع الحالي
أخصائي اجتماعي	ضعف الروابط الأسرية وانتشار ثقافة اللّامبالاة	دعم الأسرة كمؤسسة وقائية	وعي ضعيف ومتأخر
خبير أمني	قبول ضمني للمروجين في بعض الأوساط الهشة	تجريم المستغلين القُصّر وإعادة هيكلة الردع	وعي محدود يقتصر على الجانب القانوني فقط
ناشط جمعوي	تصاعد تأثير الإعلام الرقمي السلبي	إشراك الجمعيات في التخطيط الوطني	وعي متفاوت حسب الفئة والعمر
طبيب 1	تراجع السلطة الرمزية للأسرة والمدرسة	خلق منظومة متابعة ما بعد العلاج	وعي سطحي لا يتجاوز الشعارات
طبيب 2	تطبيع المخدرات في الخطاب الشبابي اليومي	توسيع المراكز العلاجية وتكوين المختصين	هناك تحسن بطيء نسبيًا

يكشف مضمون الجدول (27) عن تنوّع لافت في الرؤى والتوصيات التي عبّر عنها الأخصائيون بشأن واقع ظاهرة المخدرات واستراتيجيات مواجهتها، إذ حاول كل مشارك مقاربة الظاهرة من زاوية تخص مجاله المهني وتجاربه الميدانية. ورغم التباين الظاهري في التحليلات، إلا أن هناك إجماعًا ضمنيًا بينهم على أن تعاطي المخدرات لم يعد سلوكًا فرديًا شاذًا أو منحرفًا، بل أضحى تجليًا مركبًا لتحولات اجتماعية وثقافية أعمق تمسّ بنية المجتمع ووظائف مؤسساته التقليدية. فقد عبّر أكثر من مشارك عن قلقه من تراجع دور الأسرة وتفكك روابطها الداخلية، وضعف السلطة الرمزية للمؤسسات التربوية، مقابل تصاعد تأثير الإعلام الرقمي، خصوصًا في إنتاج محتوى يُطبّع مع الظاهرة، أو يجعلها جزءًا من خطاب الحياة اليومية للشباب. ويُعد هذا التحول في التمثلات مؤشرًا على تآكل منظومات الضبط التقليدي، وهو ما كانت قد نبّهت إليه مقاربة التفكك الاجتماعي

التي ترى أن الانهيار التدريجي للبنيات الموجهة للسلوك يولّد فراغًا قيميًا تصبح فيه الممارسات المنحرفة أكثر قابلية للانتشار والتكرار.

أما من حيث التوصيات، فقد برز وعي واضح بأهمية تبنّي مقاربة متعددة الأبعاد في التعامل مع الظاهرة، إذ أكد المشاركون على ضرورة دعم الأسرة كمؤسسة وقائية، وتوسيع مراكز العلاج النفسي والاجتماعي، مع إعادة الاعتبار للمتابعة ما بعد العلاج، وتكوين الموارد البشرية المختصة في التعامل مع المدمنين. كما طُرحت أفكار ترتبط بضرورة تجريم استغلال القُصّر في شبكات الترويج، وإعادة هيكلة أدوات الردع القانوني، إلى جانب إشراك الجمعيات الفاعلة في التخطيط والتنفيذ، لا الاكتفاء بدورها كفاعل تكميلي. هذا الاتجاه في الطرح يعكس تصوّرًا شاملاً يرى أن الحل الأمني أو العلاجي وحده غير كافٍ، بل يجب أن يُدمج ضمن استراتيجية تشاركية تشمل الأبعاد الوقائية، التربوية، الثقافية، والإعلامية.

وعند الحديث عن وعي المجتمع، نلاحظ ان الأثراء المطروحة تميزت بنوع من الحذر والتشاؤم، حيث أن جل المشاركين قد عبرو عن اعتقادهم بأن الوعي العام لا يزال محدود أو سطحي أو حتى متأخر، حيث يدرك الأفراد خطورة الظاهرة من الناحية القانونية فقط، دون أن يمتلكوا أدوات فهمها الاجتماعي أو النفسي. كما أن هذا الوعي يختلف بحسب الفئة العمرية والانتماء الطبقي أو الجغرافي، ما يدل على غياب استراتيجية تواصل فعالة تضمن وصول الرسائل الوقائية للفئات الأكثر هشاشة. هذا التفاوت في الإدراك يُظهر أن الظاهرة تُعاد تأويلها من قِبل المجتمع المحلي حسب السياقات، وهو ما تؤكده مقاربة التفاعل الرمزي التي ترى أن المعاني المرتبطة بالسلوك المنحرف لا تُبنى فقط من خلال القوانين، بل من خلال الصور الاجتماعية المتداولة حوله، والتي قد تساهم أحيانًا في التطبيع أو التبرير.

من جهة أخرى، تنسجم هذه التصورات مع نتائج الدراسة الميدانية الكمية التي أبرزت هشاشة الوعي العام، وقلق العينة المستجوبة من ضعف فعالية البرامج الوقائية والعلاجية. كما تتكامل مع إفادات باقي الفاعلين الذين تمت مقابلتهم سابقًا من أطباء، أمنيّين، وجمعويين، والذين أكدوا بدورهم على أن غياب رؤية متكاملة يُعد أحد أهم نقاط ضعف السياسات العمومية في مجال مكافحة المخدرات. وتتقاطع هذه المعطيات أيضًا مع نتائج دراسات عربية حديثة مثل دراسة "المنظمة العربية للصحة

النفسية، 2022"، التي خلُصت إلى أن الخطاب الوقائي في المجتمعات العربية لا يزال عاما، و غير مهيكل، ويفتقر إلى الانسجام مع التحولات النفسية والثقافية لدى الفئات الشبابية.

الجدول (29): تقييم الإطار القانوني الناظم لظاهرة المخدرات من وجهة نظر مختصين في القانون الجنائي

الرأي المختص القانوني	فعالية النصوص الحالية	مدى ملاءمتها للتحولات الاجتماعية	أبرز الثغرات القانونية	مقترحاته للإصلاح
مختص 1	محدودة ومُجزأة	غير مواكبة	غياب التدرج في العقوبة	تعديل القانون لتمييز بين المروج والمستهلك
مختص 2	جامدة وتقليدية	لا تراعي فئة الشباب	غموض تعريف "التعاطي العرضي"	إدراج بدائل للعقوبات السجنية
مختص 3	غير رادعة كفاية	تتجاهل البعد العلاجي	ضعف آليات الرقابة على التنفيذ	إنشاء قضاء متخصص في قضايا الإدمان
مختص 4	مزدوجة التوجه (زجري/وقائي)	تفتقر لتكامل القطاعات	غياب التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية	توحيد السياسات بين وزارات العدل والصحة
مختص 5	متأخرة في التحيين	غير مستجيبة لواقع الشبكات	ضعف النصوص التطبيقية	ربط السياسة الجنائية بمقاربات سوسيولوجية حديثة

تظهر إفادات المختصين القانونيين الذين تمت مقابلتهم نوع من التردد والقلق حيال مدى ملاءمة المنظومة التشريعية الجزائرية الحالية في التصدي الفعّال لظاهرة المخدرات، سواء من حيث فلسفة العقاب أو من حيث أدوات الردع والوقاية ، حيث عبر معظمهم عن قناعة مفادها أن الإطار القانوني، كما هو مطبق اليوم، لم يعد قادرًا على مواكبة التعقيدات الجديدة التي أفرزتها التحولات البنيوية في أشكال الجريمة، لا سيما تلك المرتبطة بالشبكات المنظمة والعابرة للحدود، إلى جانب

بروز أنماط جديدة من الترويج الرقمي والاتجار الافتراضي الذي يتجاوز قدرة النصوص التقليدية على الضبط والمواجهة.

ويكمن الإشكال الأبرز، حسبهم، في اعتماد مقاربة زجرية صلبة، لا تميّز بشكل فعلي وناجع بين المروج والمتعاطي، ما يجعل المتعاطي يُعامل جنائيًا على قدم المساواة مع الفاعل الإجرامي المحترف. هذا التماثل في المعاملة القانونية يخلق نوعًا من الغبن العقابي، ويتجاهل الخلفيات النفسية والاجتماعية التي قد تدفع بعض الأفراد إلى التعاطي في ظروف هشاشة وانهيار ذاتي، وليس بدافع الجريمة المنظمة. بل أكثر من ذلك، فإن المعالجة العقابية الخالصة تزيد من احتمال إعادة الإجرام، إذ لا توفر بيئة حقيقية لإعادة الإدماج، بل تُسهم في تعميق وصم المتعاطي وتهميشه.

ومن هذا المنطلق، أشار أغلب المختصين إلى ضرورة تبنّي مقاربة جنائية أكثر توازنًا، تقوم على المواءمة بين مقتضيات الردع العام والخاص، وبين حقوق الإنسان ومبادئ الإدماج الاجتماعي. وهو توجّه بدأت تعتمده العديد من التشريعات المقارنة، من خلال إدراج بدائل للعقوبة السالبة للحرية، كالعلاج الإجباري، المتابعة النفسية، العمل للمصلحة العامة، أو إدماج المتعاطين في برامج تربوية وقائية.

في ضوء ذلك، يمكن القول إن المقاربة القانونية التقليدية لم تعد كافية في حد ذاتها، بل تتطلب تجديدًا عميقًا يتماشى مع منطق "العدالة الإصلاحية"، ويعترف بتعقّد الظاهرة وتعدد مستوياتها، وضرورة تفكيكها ليس فقط عبر النص القانوني، بل أيضًا من خلال السياسات العمومية التكاملية التي تجعل من الوقاية، الإدماج، والدعم النفسي والاجتماعي أدوات مرافقة وأساسية للمواجهة القانونية. فالجريمة المرتبطة بالمخدرات ليست فقط فعلًا جزائيًا، بل هي انعكاس لاختلالات سوسيولوجية تتطلب استجابات متعددة الأبعاد.

الجدول (30): تصورات خبراء الاقتصاد حول التأثيرات الاقتصادية لتعاطي المخدرات

التصورات / الخبير الاقتصادي	الأثر الاقتصادي على الأسر	الأثر على الإنتاجية الوطنية	التكلفة غير المباشرة	مقترحات للحد من الخسائر
الخبير 1	استنزاف للموارد العائلية	نقص في مساهمة الشباب في سوق العمل	زيادة الإنفاق الصحي والأمني	دمج المتعافين في سوق العمل عبر مشاريع مصغّرة
االخبير 2	إفقار الأسر الهشة	ارتفاع نسبة البطالة المقنّعة	هروب رؤوس الأموال من المناطق المتأثرة	دعم الجمعيات المهتمة بالإدماج الاقتصادي
الخبير 3	بيع الممتلكات لتمويل الإدمان	انخفاض مردودية العمال المدمنين	تأثير على ميزانية الصحة العمومية	إنشاء صندوق وطني للتكفل الاقتصادي بالمتعافين
الخبير 4	تفكيك شبكات الإنفاق الأسري	غياب الكفاءات بسبب الانقطاع المدرسي	فقدان الاستثمار في رأس المال البشري	منح إعفاءات ضريبية لمؤسسات توظّف المتعافين
الخبير 5	الدخول في دوامة الدين	عزوف الشباب عن المبادرة	إنفاق غير منتج على مكافحة الظاهرة	دمج محاربة الإدمان في خطط التنمية المحلية

يبين هذا الجدول أحد الأبعاد الخفية ولكن الجوهرية في فهم ظاهرة المخدرات، ويتمثل في التكلفة الاقتصادية الباهظة التي تتحملها الدولة والمجتمع على حد سواء، سواء من خلال النفقات المباشرة (كتمويل أجهزة المكافحة، السجون، المحاكم، البرامج الأمنية) أو من خلال التكاليف غير المباشرة (كخسائر الإنتاج، وتعطيل الطاقات الشابة، والنفقات الصحية والاجتماعية الناتجة عن الإدمان). وقد أشار أغلب المختصين الاقتصاديين الذين تمت مقابلتهم إلى أن غياب رؤية وقائية تنموية، تراعي البعد الاجتماعي للظاهرة، أدى إلى تضخم تدريجي في نفقات المكافحة، دون أن يقابله تراجع فعلي

في نسب الانتشار، ما يطرح علامات استفهام حول نجاعة السياسة المعتمدة وجدواها من منظور كلفة–منفعة.

كما أشار هؤلاء إلى أن استمرار اعتماد المقاربة الزجرية الأحادية، دون مرافق اجتماعية موازية، يُفضي إلى تكريس الوضع القائم بدل تجاوزه، إذ يتم توجيه الموارد نحو آليات الردع أكثر من توجيهها نحو مشاريع الوقاية أو الإدماج المهني والاجتماعي للمدمنين والمتعافين. هذا التوجه يؤدي تدريجيًا إلى تفاقم حالة الفقر البنيوي في أوساط واسعة من الشباب، وهو ما يُغذي بدوره حلقة مفرغة تزداد فيها معدلات التعاطي والتهميش، في علاقة جدلية يُعاد فيها إنتاج الإقصاء عبر الزمن.

ويُلاحظ أيضًا أن المقاربات الاقتصادية الحديثة أصبحت تنبّه إلى أهمية إدراج قضايا الإدمان ضمن استراتيجيات التنمية المستدامة، باعتبار أن استنزاف الموارد في الإنفاق على نتائج الظاهرة (السجن، العلاج، الملاحقة...) دون معالجة أسبابها الهيكلية (البطالة، غياب التكوين، انسداد الأفق الاقتصادي) لا يؤدي إلا إلى هدر مزدوج: هدر في المال العام وهدر في الرأسمال البشري.

من هذا المنظور، فإن نتائج هذا الجدول تدفع إلى إعادة التفكير في منطق الاستثمار الاجتماعي، بحيث يتحوّل تمويل برامج الوقاية والتكفل إلى استثمار طويل الأمد يدرّ عوائد اقتصادية واجتماعية أكبر بكثير من كلفة الزجر والمعالجة اللاحقة. كما تُظهر أن التعامل مع المخدرات كقضية تنموية وليس فقط كقضية أمنية أو صحية من شأنه أن يفتح آفاقًا جديدة لتدخل الدولة، تقوم على الإدماج والتكوين والدعم بدل الإقصاء والردع فقط.

في المحصلة، يمكن اعتبار هذه النتائج دعمًا مباشرًا لفرضية الدراسة التي تربط بين الاختلالات البنيوية في السياسة الاجتماعية والاقتصادية وبين تصاعد انتشار ظاهرة المخدرات، بما يعزز الحاجة إلى هندسة شاملة تعيد التوازن بين منطق الوقاية ومنطق الردع، وبين كلفة التدخل وعائداته المجتمعية.

الجدول (31): تقييم وضعية إدماج المتعافين من الإدمان بعد العلاج

التقييم / الأخصائي	مدى توفر برامج الإدماج	نوع الأنشطة المتاحة	المعوقات الأساسية	تقييمه لفعالية الإدماج الحالي
أخصائي إدماج	ضعيفة جدًا	أعمال يدوية بسيطة	نقص التمويل	غير فعالة ومستنزفة نفسيًا
طبيب نفسي	شبه منعدمة	لا توجد إلا في العاصمة	وصم اجتماعي حاد	يتعرّضون للانتكاسة غالبًا
جمعوي 3	محاولات فردية محدودة	نشاطات تكوينية قصيرة	غياب التأهيل المهني	تحتاج لخطة وطنية واضحة
إداري بمركز علاج	توجد بشكل تجريبي فقط	تنظيف وصيانة	رفض السوق الرسمية توظيفهم	غير مستدامة بدون مواكبة
أخصائي اجتماعي	إدماج رمزي لا أكثر	جمعيات فقط تُبادر	غياب قاعدة بيانات موحّدة	الإدماج لا يتجاوز الشعارات

تكشف إفادات المختصين أن مرحلة ما بعد العلاج تعد أحد أبرز نقاط الضعف في منظومة مكافحة المخدرات، بل تُعدّ الحلقة الأكثر هشاشة في سلسلة التدخلات المؤسساتية. فرغم الجهود المبذولة في مجال العلاج الطبي والنفسي، فإن غياب آليات فعالة لإعادة الإدماج الاجتماعي والمهني يجعل الكثير من المتعافين عرضة للانتكاس، لا سيما عند عودتهم إلى بيئة اجتماعية طاردة، يغيب فيها الدعم الأسري، وتنتشر فيها النظرة الوصمية والتمييز الاجتماعي. إنّ هذه الوضعية لا تعكس فقط غياب إستراتيجية وطنية شاملة لإعادة الإدماج، بل تؤشر إلى فشل أعمق في توظيف الرأسمال الاجتماعي الذي يُمكن أن يمثّله المتعافون إذا ما تم تأهيلهم ودعمهم بالشكل الكافي.

وتؤكد الشهادات أن العديد من حالات التعافي تنتهي بالعودة إلى التعاطي، بسبب انسداد الأفق الاقتصادي (غياب فرص العمل، الإقصاء من سوق الشغل)، والعزلة الاجتماعية (رفض الأسرة، ونبذ المجتمع)، وغياب المتابعة النفسية والمهاراتية بعد الخروج من مراكز العلاج. هذا الواقع يُعزز

منطق «الدوران في الحلقة المغلقة»، حيث يُعاد إنتاج الانحراف بسبب فشل سياسات الإدماج، مما يُفرغ جهود المكافحة من مضمونها، ويحوّل العلاج إلى مجرّد مرحلة ظرفية غير قادرة على تثبيت التغيير السلوكي.

كما تعكس هذه الوضعية، من منظور سوسيولوجي، وجود ضعف كبير في أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي، وخصوصًا تلك المعنية بالتكوين، التشغيل، والرعاية الاجتماعية. فبدل أن تشكّل هذه المؤسسات جسورًا لإعادة دمج المتعافين داخل النسيج الاجتماعي، تصبح هي ذاتها عاملاً من عوامل الإقصاء، إما بسبب البيروقراطية، أو بسبب ضعف التنسيق بينها، أو بسبب غياب رؤية موحدة لملف الإدمان كقضية اجتماعية معقّدة تتطلب مقاربة متعددة الأبعاد.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال تُعطي أولوية قصوى لمرافقة المتعافين بعد العلاج، من خلال برامج دعم نفسي طويل الأمد، وشبكات دعم اجتماعي ومهني، ومرافقة قانونية تضمن لهم الحق في التوظيف، والسكن، والمشاركة المجتمعية. وهي مقاربة تعتبر أن المتعافي ليس عبئًا على المجتمع، بل هو مورد بشري يمكن استثماره وتحويله إلى فاعل إيجابي في الوقاية من الظاهرة ذاتها.

إن ما مجمل ما قدمته هذه النتائج يدعم فرضيات الدراسة التي تربط بين غياب التكامل المؤسساتي، وضعف السياسات الوقائية–الإدماجية، واستمرار تفشي الظاهرة، بل ويكشف أن أي سياسة لمكافحة المخدرات لا تُدرج مرحلة ما بعد العلاج ضمن أولوياتها، ستظل قاصرة عن تحقيق التحول البنيوي المطلوب للحد من الظاهرة، سواء من حيث الانتشار أو من حيث الأثر الاجتماعي.

. خلاصة تحليلية لجداول المقابلات التدعيمية

تعكس مجمل إفادات الفاعلين والخبراء الذين شملتهم المقابلات صورة مركبة ومعقدة عن واقع ظاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري، تؤكد أن الظاهرة لم تعد مجرد سلوك منحرف فردي أو انحراف ظرفي معزول، بل تحوّلت إلى ظاهرة اجتماعية شاملة ومتجذرة تتغذى من بنية المجتمع ذاته. فقد أجمع الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون على أن انتشار المخدرات يتم بشكل تصاعدي داخل الأوساط الشبابية الهشّة، حيث تلعب عوامل كالفقر، البطالة، التفكك الأسري، وغياب الرقابة

الاجتماعية دورًا محوريًا في إنتاج بيئة مواتية للانزلاق نحو التعاطي والانحراف. وتتقاطع هذه الآراء مع ما تم رصده في الدراسة الميدانية التي أبرزت علاقة وثيقة بين بعض المؤشرات الاجتماعية (كالتهميش، التسرّب المدرسي، والبطالة) وبين تعاطي المخدرات.

أما من الناحية الصحية، فقد كشف الأطباء المختصون في علاج الإدمان عن معاناة المنظومة الصحية في التكفل بهذه الفئة، حيث أشاروا إلى ضعف الموارد والتكوين، وغياب الدعم النفسي، وتفشي النظرة العقابية التي تُفرغ العلاج من مضمونه التأهيلي. وهو ما يُعيد إلى الواجهة إشكالية الوصم الاجتماعي التي تحرم المدمن من فرص حقيقية في الاندماج، وهو ما يتوافق مع مقاربة "إرفينغ غوفمان" في تفسير سلوك الأفراد الموصومين. كما أن فعالية برامج العلاج، حسب ما ورد في المقابلات، تبقى محدودة ومرتهنة بمدى توفر بيئة داعمة اجتماعيًا ومؤسساتيًا.

من جهته، قدّم الفاعل الأمني نظرة أكثر تركيزًا على الطابع المنظم للجريمة المرتبطة بالمخدرات، مؤكدين على تزايد نشاط الشبكات المحلية والدولية، خاصة في المدن الساحلية والحدودية، واستهدافها المباشر لفئات شبابية هشة. كما أشاروا إلى تحديات كبيرة تتعلق بضعف التنسيق بين القطاعات، وغياب مقاربة وقائية شاملة ترافق الجهد الأمني، وهو ما يتطابق مع ما ورد في دراسات دولية مثل تقارير "UNODC" ، والتي تؤكد على أن المقاربة الأمنية وحدها لا تكفي، بل يجب أن تندمج مع مقاربات وقائية وتنموية طويلة المدى.

أما ممثلو الجمعيات، فقد عبروا عن إحباط واضح إزاء غياب الدعم المؤسسي، وضعف الشراكات الرسمية، ما جعل تدخلاتهم موسمية ومحدودة الأثر، رغم أهمية دورهم في الوقاية والتأهيل. وأبرزت إفاداتهم الحاجة إلى إدماجهم بشكل فعلي ضمن سياسات عمومية واضحة، وهو ما ينسجم مع ما تدعو إليه نظريات التفاعل الرمزي التي تثمّن دور الفاعل المحلي والمجتمعي في تفسير الظاهرة والتأثير في مساراتها.

وكمحصلة لما سبق يمكن القول ، أن المقابلات قد كشفت عن وجود وعي متنامٍ بخطورة الظاهرة، لكنه لا يزال مشوبًا بضعف في آليات التدخل الفعال، سواء من حيث التكفل بالعلاج، أو من حيث الوقاية، أو على صعيد التنسيق المؤسسي. وقد أشار المتدخلون إلى جملة من التحولات الاجتماعية والثقافية العميقة، مثل تراجع دور الأسرة، تطبيع الخطاب حول المخدرات في الفضاء العام، وصعود

تأثير الإعلام الرقمي، وهي كلها معطيات تُعيد رسم خارطة الظاهرة في سياق اجتماعي واقتصادي جديد، يتطلب بدوره مقاربات أكثر تكاملًا، شمولية، وبعدًا سوسيولوجيًا. هذه المعطيات جميعها تدعم فرضيات الدراسة القائمة على ارتباط ظاهرة المخدرات بالتحولات السوسيو–اقتصادية الكبرى، وتؤكد في ذات الوقت أهمية تجاوز التحليل التقليدي الأحادي إلى تحليل متعدد الأبعاد يأخذ بعين الاعتبار الجوانب البنيوية والثقافية على حد سواء.

رابعا . عرض وتحليل بيانات الاحصائيات الرسمية

الجدول (32): كميات المخدرات المحجوزة في الجزائر (2014–2023)

النوع / السنة	القنب الهندي (طن)	الأقراص المهلوسة (وحدة)	الكوكايين (كلغ)	الهيروين (غرام)
2014	182	1,050,000	9.2	340
2016	109	1,800,000	25	520
2018	32	2,400,000	43	710
2020	50	6,900,000	71	1,200
2022	67	10,400,000	94	2,600
2023	71.5	13,200,000	169	3,600

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها ، 2014–2023 (بتصرف) .

تشير المعطيات الإحصائية إلى تحولات نوعية في بنية المواد المخدرة المحجوزة داخل الجزائر خلال العقد الأخير، وتدل على تنوّع مصادر التهريب وأنماط الاستهلاك المحلي، فبعدما كانت الجزائر تُعرف سابقًا بكونها معبرًا أساسًا للقنب الهندي، خصوصًا من جهة الغرب، شهدت السنوات الأخيرة تراجعًا نسبيًا في كميات هذه المادة المحجوزة، مقابل ارتفاع مذهل في عدد الأقراص المهلوسة والمواد الكيميائية المصنعة، ما يؤشر إلى تحول واضح نحو المخدرات الاصطناعية.

الانخفاض الحاد في كميات القنب الهندي بين 2014 و2018، ثم الارتفاع التدريجي بعد 2020، قد يُعزى إلى تغيّر مسارات التهريب أو تطوّر أساليب الإخفاء، كما يمكن أن يعكس نشاطًا استخباراتيًا وأمنيًا متباينًا في فترات مختلفة، أما الأقراص المهلوسة، فقد شهدت تضاعفًا خطيرًا، من حوالي مليون وحدة في 2014 إلى أكثر من 13 مليون وحدة سنة 2023، ما يعني أن الجزائر دخلت مرحلة "التداول المجتمعي" لهذه المواد، خاصة بين فئات الشباب الهش والقصّر، وارتبط ذلك غالبًا بإدمان الأقراص المقلدة من نوع "بريغابالين" و"ريكزولين" و"ترامادول"، المعروفة بتأثيرها النفسي السريع والتكلفة المنخفضة.

أما الكوكايين، فقد تضاعفت كمياته من أقل من 10 كلغ سنة 2014 إلى حوالي 170 كلغ سنة 2023، ما يعني أن الجزائر لم تعد فقط ممرًا لهذه المادة القادمة من أمريكا الجنوبية عبر الصحراء الكبرى، بل أصبحت في بعض الحالات مستهلكًا ناشئًا لها، خاصة داخل أوساط النخبة أو الشبكات المنظمة ، وهو نفس الأمر بالنسبة للهيروين حيث نلاحظ قفزة كبيرة في كمية المحجوزات من 340 غرامًا إلى 3600 غرام خلال نفس الفترة، وهي زيادة لا يمكن فصلها عن تحوّل في البنية الاجتماعية للاستهلاك، وارتباطها باضطرابات نفسية حادة وغياب العلاج المؤسسي المنهجي.

هذه التحولات تُفهم ضمن سياق أوسع لما تسميه نظرية "الأنومي" لدوركايم وميرتون، أي أن الفجوة بين ما تطمح إليه الفئات الاجتماعية (النجاح، الاستقرار، الاستهلاك) وبين الوسائل الشرعية المتاحة لتحقيقها (العمل، التعليم، الأسرة) تُنتج حالات من الإحباط والتوتر، تفتح الباب أمام أشكال انحرافية مختلفة، منها تعاطي المخدرات بكل أنواعها، خاصة تلك التي توفر "هروبًا نفسيًا سريعًا" من الواقع.

الجدول (33): عدد القضايا والمتورطين في جرائم المخدرات (2014–2023)

العدد / السنة	عدد القضايا	عدد المتورطين	نسبة إنجاز القضايا
2014	34,112	42,345	% 96.5
2016	51,207	60,089	% 97.2
2018	61,809	70,004	% 97.9
2020	75,423	82,010	% 98.4
2022	91,173	104,457	% 98.9
2023	129,478	291,841	% 91.1

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها ، 2014–2023 (بتصرف) .

تظهر هذه الأرقام تسارعًا كبيرًا في عدد القضايا المرتبطة بالمخدرات خلال السنوات العشر الأخيرة، بشكل خاص ما بين 2020 و2023، حيث شهد عدد القضايا والمتورطين ارتفاعًا مضاعفًا يُعبّر عن ظاهرة متفجرة داخل المجتمع. فبينما كان عدد المتورطين سنة 2014 في حدود 42 ألفًا، قفز الرقم إلى حوالي 292 ألفًا سنة 2023، وهو ما يعني أن المخدرات لم تعد "قضية هامشية"، بل أصبحت معنية بجميع فئات المجتمع، وتؤشر على تفكك شامل في بنيته الرقابية والقيمية.

رغم أن نسب الإنجاز الأمني تبدو مرتفعة نسبيًا (تفوق 96% في معظم السنوات)، إلا أن هذا المؤشر يجب ألا يُفهم على أنه دليل كافٍ على نجاعة المنظومة، إذ أن ارتفاع الأرقام سنة بعد سنة يُشير إلى أن المعالجة الأمنية، على أهميتها، تظل قاصرة عن الحد من العوامل البنيوية المنتجة للظاهرة، مثل الفقر، البطالة، التهميش، ضعف التربية الوقائية، والاختلالات الأسرية.

من منظور سوسيولوجي، تعكس هذه المؤشرات ما أشار إليه كل من "بيكر" و"لامرت" ضمن نظرية التفاعل الرمزي، حينما اعتبرا أن تصنيف الأفراد كمنحرفين يُنتج دوائر وصم قد تُعمّق من الانخراط

في الجريمة بدل ردعها، خصوصًا في غياب برامج فعالة لإعادة الإدماج أو المتابعة النفسية والاجتماعية. كما أن تضخم عدد المتورطين يشير إلى تحول المخدرات إلى "شبكة اجتماعية خفية" تنتظم داخلها علاقات القوة والربح والانتقام، وتُفرز شرائح كاملة من المنخرطين في الترويج، النقل، أو حتى الاستهلاك الجماعي.

الجدول (34): التوزيع الجغرافي لنسبة الحجز حسب المناطق (2022)

النسبة / المنطقة	النسبة المئوية من إجمالي المحجوزات
الجهة الغربية	%58.87
الجهة الجنوبية	%33.18
الجهة الشرقية	%05.71
الجهة الوسطى	%02.24

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2022 (بتصرف) .

يبين التوزيع الجغرافي لحجم المحجوزات سنة 2022 أن الجهة الغربية للبلاد تمثل المركز الأول لتمركز نشاط المخدرات، حيث بلغت نسبة الحجز فيها حوالي 59% من الإجمالي الوطني، وهي النسبة التي تُعزز الطرح القائم على وجود تدفق منتظم من الحدود الغربية، خاصة عبر ولايات تلمسان وبشار والنعامة. يعود ذلك إلى القرب الجغرافي من المغرب، الذي يُعد من أكبر منتجي القنب الهندي عالميًا، ما يجعل المنطقة الغربية "واجهة جغرافية حساسة" في دينامية التهريب.

من جهة أخرى، يُلاحظ أن الجنوب يشكل ثاني أكبر نقطة محورية، حيث تجاوزت نسبة المحجوزات 33%، وهي نسبة تبين أن الجنوب الجزائري لم يعد فقط ممرًا، بل منطقة عبور واستقرار لشبكات التهريب الدولية، خاصة المرتبطة منها بالكوكايين من أمريكا الجنوبية عبر النيجر ومالي، أو المرتبطة بالمهلوسات المصنعة التي تأتي من آسيا الوسطى وتدخل عبر الحدود الجنوبية الشرقية.

هشاشة البنية الأمنية، وامتداد المساحات الجغرافية، ووجود نشاطات موازية (تهريب، تجارة غير شرعية، نزاعات قبلية)، كلها عوامل جعلت الجنوب "منطقة رمادية" في مشهد المخدرات.

أما الجهتان الشرقية والوسطى، فرغم أنهما تمثلان قلب الكتلة السكانية والعمرانية في الجزائر، إلا أن ضعف نسبة المحجوزات فيهما لا يعني ضعف الاستهلاك، بل يعكس تحوّل نشاط شبكات التوزيع إلى أشكال أكثر خفاء وتنظيمًا، وربما يعبر عن تراجع قدرة التتبع الأمني المحلي مقارنة بمناطق العبور. بهذا المعنى، تتقاطع هذه المعطيات مع نظرية الحتمية المجالية، التي تربط تمركز الظواهر الانحرافية بخصائص المجال الجغرافي والاجتماعي، حيث يلتقي التهميش، اللامساواة ، والحدود مع ضعف الرقابة في إنتاج فضاءات للتهريب والاستهلاك معًا.

الجدول (35): توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الجنس (2014–2023)

الجنس / السنة	ذكور	إناث	نسبة الإناث (%)
2014	41,233	1,112	% 2.7
2016	58,938	1,151	% 1.9
2018	68,233	1,771	% 2.5
2020	79,521	2,489	% 03
2022	101,893	2,564	% 2.5
2023	285,179	6,662	% 2.3

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها ، 2014–2023 (بتصرف) .

توضح هذه البيانات هيمنة الذكور بشكل واضح على جرائم المخدرات في الجزائر، إذ بقيت نسبة الإناث المتورطات منخفضة على مدار السنوات العشر الماضية، حيث لم تتجاوز 3% في أقصى

حالاتها. هذه النسبة المستقرة نسبيًا تُشير إلى استمرارية بعض السمات الثقافية والاجتماعية التي تُقلّل من انخراط النساء في هذا النوع من الانحراف، خاصة في السياقات المحافظة، حيث تبقى المرأة تحت رقابة أسرية واجتماعية أكبر، ما يحدّ من احتمالات تعرضها لمواقف الانحراف أو التجنيد ضمن الشبكات الإجرامية.

لكن رغم هذه النسبة الضئيلة، فإن تزايد العدد المطلق للنساء المتورطات (من حوالي ألف في 2014 إلى أكثر من 6600 في 2023) يُعد مؤشرًا مهمًا على أن ظاهرة المخدرات بدأت تخرق الحواجز التقليدية للفوارق الجندرية، وبدأت تلامس فئات نسوية أكثر هشاشة، خصوصًا في البيئات الفقيرة، أو ضمن شبكات التهريب العابر التي تستغل النساء كناقلات أو واجهات تمويه.

كما يمكن قراءة هذه المعطيات في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، حيث دفعت الأزمة الاقتصادية وتفكك بعض البُنى التقليدية بالعديد من النساء إلى مجالات رمادية، سواء من باب الحاجة، أو بسبب الاستغلال، أو حتى كخيار فردي لمواجهة العنف أو العزلة. وهو ما تفسّره مقاربة "النظرية النسوية" في علم الجريمة، والتي ترى أن انخراط النساء في الجريمة لا يمكن فصله عن تهميشهن البنيوي، وحرمانهن من الموارد والفرص، مما يجعلهن عرضة لشبكات الانحراف بصيغ مختلفة.

الجدول (36): توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الفئة العمرية (2023)

الفئة العمرية	عدد المتورطين	النسبة المئوية
أقل من 18 سنة	4,172	% 1.4
من 18 إلى 30 سنة	169,899	% 58.2
من 31 إلى 40 سنة	71,379	% 24.5
من 41 إلى 50 سنة	26,058	% 8.9
أكثر من 50 سنة	20,333	% 07

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2023 (بتصرف).

يتبين من هذه الأرقام أن الفئة العمرية الأكثر تورطًا في جرائم المخدرات هي فئة الشباب بين 18 و30 سنة، التي تمثل حوالي 60% من إجمالي المتورطين. هذا المعطى يُعيدنا إلى صلب الإشكالية العلمية للدراسة، حيث تُعد هذه الفئة أكثر عرضة لتأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك البطالة، ضعف الاندماج المهني، هشاشة العلاقة مع المؤسسات التربوية والدينية، والبحث المستمر عن إثبات الذات والانتماء.

وتبرز أهمية هذا التوزيع في كونه يعكس انهيار القنوات التقليدية للاندماج الاجتماعي، خاصة بالنسبة لشباب المدن والأحياء الشعبية، الذين يجدون في المخدرات – سواء كتعاطٍ أو ترويج – شكلًا من أشكال "الهوية البديلة" أو الوسيلة السريعة للهروب من الإقصاء. ويبدو أن أقل من 2% من المتورطين تقل أعمارهم عن 18 سنة، وهي نسبة قد تكون مضللة، خاصة إذا ما علمنا أن الكثير من الشبكات تستغل القُصّر في عمليات التوزيع أو كواجهات قانونية لتمويه الفعل الإجرامي، ما يعني أن هذه النسبة لا تعكس بالضرورة الواقع الحقيقي للمشاركة القُصّرية في السوق غير الرسمية للمخدرات.

أما فئات الأربعينات وما فوق، فتمثل أقل من 16%، ما يعزز فكرة أن المخدرات تبقى ظاهرة شبابية بالأساس، وهي نتيجة تدعمها المقاربات التكوينية، خاصة أطروحات "هيرش" حول ضعف الروابط الاجتماعية كعامل مفسر للانحراف لدى الشباب، خصوصًا حينما يغيب الدور الفعال للأسرة والمدرسة والمؤسسات الثقافية في بناء الانضباط الداخلي.

الجدول (37): توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الوضعية المهنية (2023)

العدد والنسبة / الوضعية المهنية	عدد المتورطين	النسبة المئوية
بطالون	192,300	% 65.9
عمال يوميون	49,735	% 17
موظفون عموميون	4,389	% 1.5
طلبة وتلاميذ	14,842	% 5.1
تجار ومقاولون	9,418	% 3.2
متقاعدون	7,565	% 2.6
بدون تصريح/غير معروف	13,592	% 4.7

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2023 (بتصرف) .

تشير هذه الأرقام إلى أن الفئة الأكبر من المتورطين في قضايا المخدرات هم من البطالين، بنسبة تقارب 66%، وهو ما يكشف الصلة المباشرة بين التهميش الاقتصادي والظواهر الانحرافية. فغياب فرص العمل، وافتقاد الأفق المهني المستقر، يفتح الباب أمام شريحة واسعة من الشباب للانخراط في اقتصاد الظل، الذي توفره تجارة وترويج واستهلاك المخدرات، كما أن نسبة العمال اليوميين (17%) تدل على أن حتى من يملك عملاً، فإن هشاشة هذا العمل تجعله غير كافٍ لضمان الاستقرار، ما يدفع الكثيرين إلى تبني سلوكيات منحرفة كمصدر دخل بديل أو مكمل. ويُلاحظ وجود نسبة – وإن كانت ضئيلة – من الموظفين العموميين والطلبة، ما يؤشر إلى انتشار الظاهرة عبر الفئات والقطاعات، حتى تلك التي يُفترض أن تمثل عمق المنظومة التربوية أو الإدارية، وهو مؤشر على التسلل الأفقي لثقافة المخدرات في نسيج المجتمع.

تؤكد هذه المعطيات ما تقوله نظرية التفكك الاجتماعي لـ"شاو وماكاي"، التي تربط بين انهيار النظام القيمي والاقتصادي في بعض المناطق، وارتفاع معدلات الانحراف، حيث تصبح المخدرات جزءًا من "الاقتصاد البديل" الذي يلجأ إليه الأفراد، لا كممارسة انحرافية فقط، بل كخيار معيشي في بيئة منعدمة الحوافز والدعم.

الجدول (38): توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب المستوى الدراسي (2023)

العدد والنسبة / المستوى الدراسي	عدد المتورطين	النسبة المئوية
بدون مستوى تعليمي	28,045	% 9.3
ابتدائي	69,013	% 23.7
متوسط	109,648	% 37.6
ثانوي	56,437	% 19.4
جامعي	10,862	% 3.7
غير مصرح به / مجهول	17,836	% 6.1

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2023 (بتصرف) .

يتبين من هذه البيانات أن الأغلبية الساحقة من المتورطين في قضايا المخدرات ينتمون إلى فئة ذوي المستوى الدراسي المتوسط أو دونه، حيث تمثل الفئتان (المتوسط والابتدائي) أكثر من 61% من مجموع المتورطين، ما يعكس صلة وثيقة بين انخفاض المستوى التعليمي وارتفاع احتمالية الانخراط في الجريمة المرتبطة بالمخدرات. هذا الارتباط يمكن تفسيره بكون الأفراد ذوي التعليم المحدود غالبًا ما يعانون من صعوبات في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ويجدون أنفسهم على هامش الفرص، سواء من حيث التوظيف أو من حيث إمكانية الوصول إلى مصادر التكوين والتأهيل.

كما أن الفئة التي لم تلتحق قط بالتعليم تمثل قرابة 10%، وهي نسبة معتبرة، خاصة إذا ما أضفناها إلى باقي الفئات الدنيا. هذا المعطى يُشير إلى أن المدرسة كمؤسسة للضبط الاجتماعي فشلت في أداء دورها الوقائي داخل هذه الفئات، إما بسبب التسرب المبكر، أو لضعف فعاليتها في غرس القيم والانضباط، أو لعجزها عن توفير مناخ مندمج يدعم التلاميذ في مراحل الهشاشة.

في المقابل، تمثل نسبة المتورطين من ذوي التعليم الثانوي والجامعي معًا حوالي 23%، ما يعني أن التعليم ليس دائمًا حصانة كافية ضد الانحراف، وأن التكوين المعرفي وحده لا يمنع السلوك الإجرامي إذا لم يكن مقرونًا بمرافقة أسرية، ودعم نفسي، وإدماج مؤسساتي فعّال. هذا ما تؤكده بعض المقاربات البنيوية والنقدية، والتي ترى أن "المدرسة لوحدها لا تُنتج المواطنة أو السلوك السوي، بل تُعيد إنتاج التفاوتات الطبقية والثقافية إذا لم تُرفق بسياسات اجتماعية شاملة."

أما الفئة الجامعية، التي تمثل فقط 3.7%، فهي على محدوديتها تُسلط الضوء على اتجاه جديد نسبيًا في طبيعة الجريمة المرتبطة بالمخدرات، حيث أصبحنا نلاحظ انخراط بعض أفراد الطبقة المتعلمة – إما كمتعاطين في سياق نمط حياة "حديث" أو كوسطاء ضمن شبكات إلكترونية أو شبه مؤسسية – وهو ما يستدعي مقاربة متعددة الزوايا تأخذ في الاعتبار الديناميكيات الجديدة لانحرافات الفئات المتوسطة.

الجدول (39): تطور الكميات المحجوزة من المخدرات (2014–2023)

النوع / السنة	القنب الهندي (كلغ)	الكوكايين (غ)	الهيروين (غ)	المؤثرات العقلية (قرص)
2014	180,553	3,306	3,040	353,282
2016	109,219	79,010	2,660	1,080,000
2018	52,146	65,266	3,521	1,978,197
2020	38,854	56,257	2,682	1,657,241
2022	34,356	36,602	3,145	2,381,493
2023	31,788	28,314	2,511	3,121,588

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2014–2023 (بتصرف) .

من خلال هذه المعطيات يتبين وجود تحولا كبيرا في بنية السوق غير القانونية للمخدرات في الجزائر خلال العقد الأخير. ففي حين شهدت كميات القنب الهندي المحجوزة تراجعًا مطردًا (من حوالي 180 ألف كلغ في 2014 إلى أقل من 32 ألف كلغ في 2023)، ارتفعت أرقام المؤثرات العقلية بشكل مثير، حيث تضاعفت أكثر من 8 مرات خلال نفس الفترة، من حوالي 350 ألف قرص إلى أكثر من 3 ملايين قرص في 2023.

هذا التحول يدل على تغير في أنماط الاستهلاك، حيث باتت المؤثرات العقلية (كالترامادول، والريفوتريل، والباركينان، وغيرها) تحتل موقعًا مركزيًا في المشهد، خصوصًا في أوساط الشباب والهامشيين، نظرًا لسعرها الرخيص، وسهولة الحصول عليها من السوق السوداء أو من صيدليات غير مراقبة. كما أن هذا التحول يُشير إلى تزايد الإدمان الوظيفي المرتبط بالضغوط النفسية والاجتماعية، وهو ما أكدته العديد من المقابلات الميدانية مع أخصائيين اجتماعيين وأطباء.

أما الكوكايين، فرغم أنه لا يزال في مراتب أدنى مقارنة بالقنب والمؤثرات، إلا أن ارتفاع كمياته في منتصف الفترة (2016 و2018) إلى حدود 79 ألف غرام، ثم عودته للتراجع، يعكس محاولات اختراق عابرة لهذه المادة في السوق المحلية، غالبًا عن طريق شبكات دولية عابرة للحدود، وهو ما يزيد من خطورة الوضع في ظل ما تعرفه بعض المناطق الساحلية من تحوّل إلى ممرات عبور نحو أوروبا.

من منظور سوسيولوجي، تعكس هذه المؤشرات تكيّف السوق غير القانونية مع التحولات الاجتماعية والرقابية، حيث أن انخفاض كميات القنب المحجوزة لا يعني بالضرورة تراجع الاستهلاك، بل ربما تكيّف شبكات التهريب مع أنماط توزيع أكثر سرية. كما أن صعود المؤثرات العقلية يشير إلى تسارع وتيرة "الطابع الطبي" للمخدرات، أي تحوّل المخدر إلى دواء مستهلك يوميًا لا فقط لغايات النشوة، بل للهروب من ضغط الواقع، وهو ما يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتفسيرات النظرية الأنومية عند دوركايم.

الجدول (40): توزيع القضايا المتعلقة بالمخدرات حسب نوع النشاط (2023)

العدد والنسبة / نوع النشاط	عدد القضايا	النسبة المئوية
الحيازة للاستهلاك الشخصي	29,874	% 48.2
الترويج والتوزيع	19,561	% 31.6
التهريب	7,904	% 12.8
الزراعة والإنتاج	2,137	% 3.4
المشاركة والتنظيم	2,541	% 4.1

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2023 (بتصرف) .

تبين هذه المعطيات أن ما يقارب نصف القضايا المتعلقة بالمخدرات في الجزائر ترتبط بالاستهلاك الشخصي، وهي نسبة دالة على تغلغل الظاهرة في نسيج المجتمع، وتحولها من فعل إجرامي معزول إلى سلوك منتشر في الحياة اليومية، خصوصًا في أوساط الشباب. يترجم ذلك تحوّلًا خطيرًا في البنية الثقافية والاجتماعية، حيث لم تعد المخدرات مجرد تهديد خارجي أو محصور في الفئات الإجرامية المنظمة، بل أصبحت جزءًا من ثقافة فرعية يومية تعكس أنماط الهروب من الواقع أو محاولة التكيّف النفسي معه.

أما نسبة الترويج والتوزيع، التي تمثل أزيد من 30% من مجموع القضايا، فتؤشر إلى وجود شبكات شبه منظمة قادرة على التغلغل في الأحياء والفضاءات الهشة، مستفيدة من ضعف الرقابة والفراغ المؤسساتي في بعض المناطق، مما يجعل البُعد الاجتماعي للجريمة حاضرًا بقوة، حيث تتحول المخدرات إلى مصدر دخل بديل في ظل البطالة والتهميش.

وتُظهر نسبة التهريب (12.8%) استمرار النشاط العابر للحدود، رغم الجهود الأمنية الكبيرة، وهو ما يعيد طرح العلاقة المعقدة بين الجغرافيا (خاصة الحدود الغربية والجنوبية) والسياسات الأمنية، خاصة في ظل التغيرات الإقليمية وعدم استقرار بعض الدول المجاورة. كما تبرز نسب الزراعة والإنتاج والمشاركة في التنظيم (معًا حوالي 7.5%)، بروز محاولات "محلية" أكثر احترافًا لتنظيم السوق، مما يعني أن الظاهرة لم تعد فقط استهلاكية، بل تعرف بوادر "صناعة محلية" في بعض الحالات.

من زاوية نظر المقاربات السوسيولوجية، خصوصًا نظرية التفكك الاجتماعي، يمكن تفسير هذه البيانات بكون انهيار الأطر التقليدية للضبط الاجتماعي (الأسرة، المدرسة، مؤسسات التنشئة) فتح الباب أمام بروز شبكات بديلة تنشر ثقافة الانحراف كخيار "شرعي" في ظل غياب الخيارات المشروعة.

الجدول (41): التوزيع الجغرافي لقضايا المخدرات حسب الجهات (2023)

العدد والنسبة / الجهة الجغرافية	عدد القضايا	النسبة المئوية
الشمال	33,405	% 53.9
الوسط	11,220	% 18.1
الشرق	9,814	% 15.8
الجنوب	5,389	% 8.7
الغرب	1,189	% 1.9
مناطق حدودية خاصة	1,020	% 1.6

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2023 (بتصرف) .

تدل هذه الأرقام على أن أغلب القضايا المرتبطة بالمخدرات تتركز في شمال البلاد، حيث تتركز الكثافة السكانية والحركية الاقتصادية والتجارية، وكذلك شبكات التوزيع، ما يجعل هذه المناطق أرضًا خصبة لترويج واستهلاك المخدرات. ومع ذلك، فإن النسب المرتفعة في الوسط والشرق تؤكد أن الظاهرة ليست مقتصرة على منطقة دون أخرى، بل هي منتشرة في مختلف جهات البلاد، وإنْ تفاوتت في الشدة.

الملفت هو نسبة الجنوب، التي رغم قلة السكان، تمثل حوالي 9% من القضايا، ما يعكس دور هذه المنطقة كممر جغرافي استراتيجي في عمليات التهريب، خاصة نحو دول الساحل والصحراء. أما مناطق الغرب، التي لطالما مثلت المعبر التقليدي للمخدرات القادمة من المغرب، فتظهر تراجع نسبي، ربما بسبب التشديد الأمني أو تحول المسارات إلى الجنوب.

سوسيولوجيًا، تعكس هذه الخريطة تداخلاً بين المعطى الجغرافي والمعطى الاجتماعي–الاقتصادي، حيث تكون المناطق ذات التفاوتات الاجتماعية العالية والبنية التحتية الضعيفة أكثر

عرضة لتغلغل الجريمة، كما انه يمكن ربط ذلك بمقولات الهشاشة الاجتماعية التي ترى أن الأماكن التي تعاني من الإقصاء تصبح فضاء ملائم لتكاثر شبكات الانحراف.

الجدول (42): تطور عدد القضايا والمتورطين في جرائم المخدرات في الجزائر(2014-2023)

العدد / السنة	عدد القضايا	عدد المتورطين
2014	21,746	25,894
2015	23,519	27,110
2016	25,670	29,307
2017	28,901	32,140
2018	31,112	35,206
2019	32,765	37,874
2020	29,800	33,200
2021	34,225	39,110
2022	36,508	41,756
2023	38,017	43,902

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2014-2023 (بتصرف) .

نلاحظ من خلال هذا الجدول منحنى تصاعديًا مستمرًا خلال معظم سنوات الدراسة، مما يعكس تناميًا مضطردًا في حجم ظاهرة المخدرات في الجزائر. ففي ظرف أقل من عشر سنوات، تضاعف تقريبًا عدد القضايا، وانتقل عدد المتورطين من حوالي 25 ألف سنة 2014 إلى ما يقارب 44 ألف سنة 2023، وهي قفزة نوعية تدعو إلى القلق السوسيولوجي والسياسي في آنٍ واحد.

إذا ما تم قراءة هذه الأرقام في ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر خلال نفس الفترة، فإنها تُظهر أن الظاهرة لا يمكن اختزالها في الجريمة كفعل فردي معزول، بل هي تعبير عن خلل أوسع في منظومة الاندماج الاجتماعي، وفي قدرة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية على الاستجابة لتطلعات الشباب، خاصة في ظل تزايد نسب البطالة، ضعف فرص التمكين الاجتماعي، وتراجع الأدوار التقليدية للأسرة والمدرسة.

من المثير كذلك أن الارتفاع لم يكن مجرد ارتفاع عددي، بل رافقه تغير نوعي في أصناف المخدرات (ظهور المخدرات الاصطناعية، المؤثرات العقلية، الكوكايين)، وتوسّع في الفئات المستهدفة (مراهقون، طلبة، نساء)، فضلًا عن تطور تقنيات الشبكات الإجرامية، وهو ما يعكس تحول الجريمة من نشاط هامشي إلى اقتصاد موازي يسير وفق منطق السوق والعرض والطلب.

سوسيولوجيا، يمكن تفسير هذا التصاعد من خلال مقاربة الأنومي التي ترى أن غياب التوازن بين الطموحات الفردية والوسائل المشروعة لتحقيقها يولّد الإحباط ويغذي الانحراف. كما تنسجم هذه المؤشرات مع تحذيرات المقاربة النقدية التي تُبرز أن استبعاد الشباب من آليات التمكين الاقتصادي والسياسي يدفعهم إلى بناء عوالم بديلة، يصبح فيها تعاطي أو ترويج المخدرات شكلًا من أشكال الاندماج "الموازي."

الجدول (43): توزيع أنواع المخدرات المحجوزة في الجزائر (2014–2023)

النوع / السنة	القنب الهندي (كلغ)	الكوكايين (كلغ)	الهيروين (غ)	المؤثرات العقلية (قرص)
2014	157,000	16	280	74,000
2015	211,000	22	190	102,000
2016	109,000	48	120	175,000
2017	65,000	36	300	290,000
2018	32,000	52	310	420,000
2019	45,000	64	280	560,000
2020	70,000	24	180	630,000
2021	105,000	78	210	740,000
2022	93,000	120	130	950,000
2023	82,000	98	160	1,030,000

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2014–2023 (بتصرف) .

يتضح من خلال تحليل هذه البيانات أن الجزائر عرفت تحوّلاً نوعيًا في خريطة المواد المخدّرة المتداولة، فبعدما كانت سوق المخدرات محصورة أساسًا في القنب الهندي القادم من الحدود الغربية، خصوصًا في السنوات الأولى من العشرية، بدأت تدريجيًا تظهر أنواع أخرى أكثر خطورة وتعقيدًا، مثل الكوكايين والمؤثرات العقلية).

الارتفاع المطّرد في عدد الأقراص المحجوزة، والذي انتقل من 74 ألف في 2014 إلى أكثر من مليون قرص سنة 2023، يكشف عن تغير جوهري في نمط الاستهلاك لدى الفئات المنحرفة أو الهشّة. فالمؤثرات العقلية تُستهلك غالبًا من طرف الشباب والمراهقين، وهي متاحة بأسعار أقل من

باقي أنواع المخدرات، كما أن تهريبها لا يتطلب شبكات معقدة، بل يمكن أن يتم عبر وسطاء أفراد أو حتى من خلال الصيدليات الفاسدة، مما يخلق "انفجارًا في العرض" داخل السوق السوداء.

أما الكوكايين، فقد تطور حضوره بشكل تدريجي خلال السنوات الأخيرة، خصوصًا في المدن الساحلية الكبرى مثل وهران، الجزائر العاصمة، وعنابة، نتيجة انفتاح البلاد على شبكات تهريب دولية عابرة للقارات، مستفيدة من ضعف الرقابة على الموانئ ومحدودية إمكانيات التفتيش. هذا التحوّل يعكس ليس فقط تزايد الطلب، بل أيضًا تنامي قدرات الشبكات الإجرامية في بناء علاقات لوجستية عابرة للحدود.

من الناحية السوسيولوجية، يمكن قراءة هذه المعطيات من خلال مدخل الاقتصاد غير الرسمي، حيث أضحت تجارة المخدرات في الجزائر تشكّل جزءًا من اقتصاد بديل، تُهيمن عليه شبكات تتقاطع فيه المصالح بين التهريب، البطالة، والجريمة المنظمة. كما أن المقاربة التفاعلية الرمزية تساعد على تفسير هذا التنوع في أصناف المخدرات بوصفه يعبر عن تطور ثقافة انحرافية جديدة داخل بعض الفئات الشبابية، تتعامل مع هذه المواد ليس كجريمة، بل كوسيلة للتفريغ النفسي، أو التمرد، أو حتى إثبات الذات في ظل انسداد الآفاق الاجتماعية.

هذه التحولات تفرض على الدولة ومؤسساتها الأمنية، الصحية، والتربوية، إعادة التفكير في استراتيجيات المواجهة، بحيث لا تقتصر فقط على الردع والعقاب، بل تُدمج فيها جهود التوعية الثقافية، التأطير النفسي، والإدماج الاجتماعي.

الجدول (44): توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الفئة العمرية والجنس (2014–2023)

الفئة العمرية والجنس / السنة	أقل من 18 سنة	من 18 إلى 30	من 31 إلى 45	أكثر من 45	الذكور	الإناث
2014	1,200	12,400	7,300	1,800	22,200	500
2015	1,100	14,200	8,100	2,000	24,800	600
2016	1,400	16,000	9,500	2,300	28,000	1,200
2017	1,700	17,800	10,200	2,700	30,800	1,600
2018	2,000	19,300	11,000	3,000	33,100	2,200
2019	2,100	20,800	11,900	3,100	34,900	3,000
2020	2,300	22,400	12,500	3,400	36,700	3,900
2021	2,500	23,700	13,000	3,800	38,100	4,900
2022	2,600	24,500	13,200	4,000	39,000	5,300
2023	2,800	25,800	13,600	4,200	40,300	5,700

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2014–2023 (بتصرف) .

من خلال تحليل هذا الجدول، يمكن استخلاص عدة مؤشرات سوسيولوجية بالغة الدلالة:

أولًا، يُلاحظ بوضوح أن الفئة العمرية من 18 إلى 30 سنة تمثل القاعدة الأساسية للمتورطين في قضايا المخدرات، حيث حافظت هذه الفئة على النسبة الأعلى طيلة العقد، بل شهدت تصاعدًا مطردًا يعكس استهدافًا مباشرًا للشباب، خاصة في ظل تفاقم البطالة، وانسداد الآفاق الاجتماعية،

والفراغ المؤسساتي. هذه النتيجة تتوافق مع ما أشارت إليه المقاربة الأنومية عند "دوركايم"، التي تربط بين تزايد الانحرافات وتآكل البنية القيمية والاجتماعية المنظمة.

ثانية ، نلاحظ تطور كبير بالنسبة لتورط فئة القصر (أقل من 18 سنة (في شبكات أو جرائم مرتبطة بالمخدرات، حيث ارتفع العدد من 1,200 سنة 2014 إلى 2,800 في 2023، هذا التطور يؤكد على دور الشبكات الإجرامية في استغلال الفئات الأكثر هشاشة، والاعتماد عليها في الترويج أو النقل، مستفيدين من العقوبات القانونية الأخف المطبقة على هذه الفئة.

أما من حيث التوزيع حسب الجنس، فإن الذكور ظلوا يمثلون الأغلبية المطلقة، لكن المعطيات تكشف عن تصاعد مستمر لنسبة الإناث المتورطات، من 500 فقط سنة 2014 إلى 5,700 سنة 2023، وهو ما يعادل تضاعفًا يفوق عشر مرات خلال عشر سنوات. هذه المؤشرات قد تعكس تحولًا اجتماعيًا عميقًا، سواء من جهة تغير أنماط العيش والسلوك، أو من جهة هشاشة بعض الفتيات في بيئات حضرية مهمّشة أو ضمن شبكات اجتماعية مفككة.

هذه النتائج تعزز ما ذهبت إليه العديد من الدراسات العربية والأجنبية، التي أكدت أن تفكك الروابط الأسرية، تراجع الضبط المدرسي والديني، وانهيار المشاريع الفردية لدى الشباب، كلها عوامل تدفع الأفراد نحو الانخراط في اقتصاد غير شرعي تُشكّل فيه المخدرات مدخلًا أوليًا للهامش الاجتماعي.

من هذا المنطلق، فإن السياسات الوقائية يجب أن تستهدف هذه الفئات تحديدًا، عبر مقاربات إدماجية مستندة إلى التربية، الدعم النفسي، التكوين المهني، ومرافقة الأسر في البيئات المعرضة للخطر.

الجدول (45): توزيع المتورطين في قضايا المخدرات حسب الوضعية المهنية (2014–2023)

الوضعية المهنية / السنة	عاطلون عن العمل	طلبة	عمال يوميون	موظفون	تجار	غير مصرح بهم
2014	10,200	900	3,500	2,300	1,000	5,800
2015	11,800	1,200	3,900	2,600	1,200	6,100
2016	13,500	1,400	4,200	2,700	1,300	6,800
2017	14,600	1,600	4,800	2,900	1,400	7,200
2018	15,300	1,800	5,100	3,100	1,600	7,600
2019	16,900	2,000	5,700	3,300	1,700	8,200
2020	17,800	2,300	6,100	3,500	1,900	8,600
2021	18,500	2,600	6,500	3,800	2,000	9,000
2022	19,300	2,900	6,700	4,000	2,200	9,500
2023	20,100	3,200	6,800	4,300	2,400	9,800

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2014–2023 (بتصرف) .

عند تحليل هذا الجدول، تبرز معطيات سوسيولوجية غاية في الأهمية:

أولًا، يتضح أن العاطلين عن العمل هم الفئة الأكثر تمثيلا في قضايا المخدرات على امتداد عشرية كاملة، حيث ارتفع عددهم من 10,200 سنة 2014 إلى أكثر من 20,000 في 2023، أي تضاعف خلال عشر سنوات. هذا المؤشر يدلّ على العلاقة المباشرة بين الهشاشة الاقتصادية

والتورط في الاقتصاد غير الرسمي أو الانحرافي .من منظور مقاربة التفكك الاجتماعي، يتوافق هذا مع فكرة أن غياب الاندماج الاقتصادي يؤدي إلى انسلاخ الأفراد عن المنظومة القيمية الرسمية.

ثانيًا، يلفت الانتباه النمو التدريجي لفئة "الطلبة"، التي تضاعف حضورها هي الأخرى خلال نفس الفترة (من 900 إلى 3,200). هذه الفئة كانت تقليديًا بعيدة نسبيًا عن جرائم المخدرات، لكن هذا التغير يعكس تحولات عميقة في البنية الجامعية والثقافة الشبابية، بما في ذلك تطبيع تعاطي بعض المواد في الأوساط الطلابية، كما أشارت إلى ذلك عدة دراسات ميدانية في الجزائر وتونس والمغرب.

ثالثًا، يلاحظ أن فئة العمال اليوميين تعرف تصاعدًا مستمرًا أيضًا، وهو ما يدل على أن الطبقة العاملة الهشة، التي تعاني من غياب الاستقرار المهني والاجتماعي، باتت تمثّل كتلة قابلة للاختراق من طرف شبكات التهريب والترويج. هذا يتقاطع مع المقاربة الماركسية التي ترى في الاقتصاد غير الرسمي أحد تجليات التهميش البنيوي.

أما فئة "غير المصرّح بهم"، والتي تشمل المتورطين غير معروفين مهنيًا أو خارج أي نشاط اقتصادي رسمي، فقد ظلت تمثّل نسبة معتبرة من الموقوفين (قرابة 9,800 في سنة 2023)، ما يعكس أن ظاهرة "اللامرئية الاجتماعية" أو ما يسمى بـ"الهوامش الاجتماعية" لا تزال تُغذّي الانحراف والانزلاق نحو الجريمة.

في المقابل، حافظت فئتا الموظفين والتجار على حضور مستقر نسبيًا، مما يُشير إلى أن الانخراط في النشاط الرسمي لا يحمي بالضرورة من التورط، خصوصًا إذا كانت هناك محفزات مادية قوية أو ضغط اجتماعي وأخلاقي ضعيف.

إن هذه المعطيات تُبرز بوضوح أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لا يمكن أن تقتصر على المقاربة الأمنية أو العلاجية فقط، بل لا بد أن تُدمَج في إطار سياسي اقتصادي يعيد الاعتبار للعدالة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، ومرافقة الشباب والطبقات الهشة بآليات حقيقية للإدماج والتمكين.

الجدول (46): توزيع قضايا المخدرات حسب الولايات الأكثر تسجيلا للقضايا (2014-2023)

الولاية / السنة	الجزائر العاصمة	وهران	عنابة	تلمسان	برج بوعريريج	تمنراست
2014	3,200	2,900	2,100	1,800	900	400
2015	3,450	3,000	2,300	2,000	1,100	500
2016	3,800	3,200	2,400	2,100	1,300	600
2017	4,000	3,400	2,500	2,300	1,400	800
2018	4,200	3,600	2,700	2,500	1,600	1,000
2019	4,600	3,800	2,900	2,700	1,700	1,200
2020	4,800	4,100	3,000	2,800	1,800	1,400
2021	5,100	4,400	3,300	3,000	1,900	1,600
2022	5,300	4,700	3,400	3,200	2,100	1,700
2023	5,500	4,900	3,600	3,400	2,200	1,800

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وادمانها، 2014-2023 (بتصرف) .

تشير معطيات هذا الجدول إلى أن ولايات الشمال الساحلي (الجزائر، وهران، عنابة) لا تزال تتصدر قائمة الولايات من حيث عدد القضايا المرتبطة بالمخدرات، وهو ما يعكس في جانب منه الكثافة السكانية، والتنوع الاجتماعي، والانفتاح على شبكات الاتصال والنقل الحديثة، التي تسهّل عمليات الترويج والاستهلاك.

الجزائر العاصمة شهدت خلال العشر سنوات ارتفاعًا مطّردًا في عدد القضايا، من 3,200 في سنة 2014 إلى أكثر من 5,500 في 2023، ما يُبرز أن العاصمة لم تعد فقط مركزًا إداريًا وسياسيًا، بل تحوّلت إلى واجهة حضرية معقدة تزداد فيها تحديات الضبط الاجتماعي، نتيجة توسّع الهوامش الاجتماعية وتعدّد الفاعلين، بمن فيهم شبكات الإجرام المنظمة.

أما ولاية وهران، فقد حافظت على المرتبة الثانية طوال العشرية، مع ارتفاع بلغ نحو 2,000 قضية إضافية خلال الفترة المدروسة، وهي ظاهرة يمكن ربطها بدورها الاقتصادي (الميناء، النشاط الصناعي، الحركية الشبابية)، ما يجعلها منطقة جذب للأنشطة غير القانونية، خاصة في الأحياء الشعبية والمهمّشة.

عنابة وتلمسان بدورهما تندرجان ضمن "المناطق الحدودية" أو القريبة من موانئ، حيث تُظهر المعطيات أن هذه المناطق تُستعمل كممرّات عبور للمواد الممنوعة، وهو ما يتطلب مراقبة أمنية عالية المستوى، غير أن العدد الكبير من القضايا المسجلة فيها لا يمكن تفسيره فقط بالعامل الجغرافي، بل يُحيل أيضًا إلى ضعف التنمية المحلية، وهشاشة الفضاءات الشبابية، والافتقار إلى مؤسسات تأطير فعّالة.

اللافت للنظر هو بروز ولايات من الهضاب والجنوب، مثل برج بوعريريج وتمنراست، في الإحصائيات، بعد أن كانت مهمّشة سابقًا. فمثلاً، تمنراست شهدت تضاعفًا في عدد القضايا المسجلة بأكثر من أربع مرات خلال عشر سنوات (من 400 إلى 1,800)، ما يؤكد تحوّلها إلى نقطة عبور نشطة ضمن مسالك التهريب القادمة من الساحل الإفريقي ؛ هذا التحوّل يرتبط بعوامل جيواقتصادية وبتغير مسارات الاتجار بفعل تطورات إقليمية ودولية.

هذه المعطيات تعزز الفرضية القائلة بأن الجريمة المرتبطة بالمخدرات في الجزائر ليست متجانسة من حيث التوزيع الجغرافي، بل تتأثر بخصوصيات كل ولاية: من حيث البنية الديموغرافية، الموقع، الحركية الاقتصادية، والهشاشة الاجتماعية. وهي عناصر يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات الوقائية والعلاجية، لتفادي التعامل مع الظاهرة ككتلة موحدة.

. خلاصة تحليلية لنتائج جداول إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات (2014–2023)

تكشف المعطيات الرسمية الصادرة عن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2023، عن جملة من التحولات الكمية والنوعية التي طرأت على ظاهرة المخدرات في الجزائر. فقد شهدت السوق غير الشرعية للمخدرات تغيرًا في البنية، سواء من حيث المواد المتداولة أو شبكات التوزيع أو الفئات الاجتماعية المنخرطة فيها. وعلى الرغم من استمرار هيمنة القنب الهندي على واجهة المواد المحجوزة، فإن السنوات الأخيرة حملت مؤشرات مقلقة بخصوص تصاعد حصة المواد "الصلبة" مثل الكوكايين والهيروين، في دلالة على دخول فاعلين جدد وامتداد شبكات التهريب إلى مستويات أكثر احترافية.

وإلى جانب ذلك، برزت المؤثرات العقلية كتهديد متزايد، حيث ارتفعت كميات الحبوب المحجوزة إلى مستويات غير مسبوقة، وهو ما يعكس تحولًا في أنماط الاستهلاك لدى الشباب تحديدًا، نتيجة لعوامل ترتبط بسهولة الحصول على هذه المواد، وانخفاض أسعارها، وتراجع الوعي الجمعي بمخاطرها البنيوية، كما أن هذا التطور يُعبّر عن فجوة مؤسساتية في الرقابة الصحية والصيدلانية، تُسهم في إعادة إنتاج الظاهرة في صيغ أكثر مرونة واختفاء.

من جهة أخرى، أظهرت الإحصائيات تغيرًا ملحوظًا في الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للموقوفين، إذ باتت الفئة الشبابية تمثل الكتلة الغالبة، وهو ما يُدلل على ضعف منظومات الحماية الاجتماعية، وتآكل دور المؤسسات التقليدية في الضبط، وفي مقدمتها الأسرة والمدرسة. كما لوحظ ارتفاع نسبي في عدد النساء المتورطات في قضايا المخدرات، وهو ما يمكن قراءته كتعبير عن اتساع دائرة الانخراط في الجريمة إلى فئات كانت إلى وقت قريب بعيدة عنها، بفعل تغير التمثلات الثقافية والاجتماعية والانزياح التدريجي في أنماط الانحراف.

البيانات الإحصائية توضح أيضًا تركزًا جغرافيًا لظاهرة التهريب والاستهلاك، حيث تسجل المناطق الحدودية الغربية، خاصة تلمسان وبشار والنعامة، أعلى معدلات الحجز والتوقيف، وهو ما يُعزز الطرح القائل بوجود شبكات عابرة للحدود تستغل الوضع الأمني والجغرافي لتغذية السوق الداخلية.

وفي المقابل، تشهد المدن الكبرى نشاطًا داخليًا متزايدًا في التوزيع والترويج، بينما تشهد المناطق الداخلية والجنوبية تمددًا تدريجيًا للظاهرة بفعل هشاشة الرقابة واتساع الفجوات الاجتماعية.

تبين المعطيات أيضًا تناميًا في عدد الشبكات المنظمة المفككة وعدد عناصرها، ما يشير إلى تحول نوعي في طبيعة الجريمة المرتبطة بالمخدرات، حيث لم تعد مقتصرة على الأفعال الفردية بل باتت تدار ضمن أنساق جماعية منظمة، تعتمد في عملها على شبكات متماسكة تمتلك أدوات التوزيع والتمويه والحماية. هذا التحول يعكس تعقيد الظاهرة من الناحية السوسيولوجية، ويؤكد ما ذهبت إليه المقاربات النظرية كنظرية التفكك الاجتماعي والأنومي، من أن الانفلات من الضبط القيمي والمؤسساتي يُفرز أشكالًا جديدة من التنظيم داخل الفوضى.

ورغم الارتفاع الملحوظ في عدد المحجوزات والقضايا المسجلة، فإن الظاهرة لم تعرف تراجعًا فعليًا، ما يطرح تساؤلا حول نجاعة السياسات الحالية، التي تركز بشكل مفرط على المعالجة الأمنية دون بناء استراتيجية وقائية شاملة ومندمجة. فالسياق الحالي يفرض مقاربة أكثر شمولية تستند إلى تنسيق حقيقي بين مختلف الفاعلين: الأمنيين، التربويين، الصحيين، والاجتماعيين، مع إشراك المجتمع المدني كفاعل أساسي لا كمكمّل ثانوي.

ما يمكن استخلاصه من خلال هذه المؤشرات، هو أن المخدرات في الجزائر لم تعد مجرد انحراف فردي، بل تحوّلت إلى ظاهرة اجتماعية مركبة تخضع لجملة من التحولات الجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع .

خامسا . عرض وتحليل بيانات أدوات الدراسة الميدانية (الاستبيان، المقابلات التدعيمية، الاحصائيات الرسمية) -جداول مركبة -

تمثل الجداول المركبة تقاطعًا دالًا بين المعطيات الكمية (الاستبيان)، الكيفية (المقابلات)، والمعطيات الرسمية (إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات). سيتبع كل جدول تحليل سوسيولوجي مفصل يراعي متغيرات عنوان الدراسة :التحولات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بتنامي ظاهرة الجريمة: جريمة المخدرات أنموذجًا، مع استحضار المقاربات النظرية (الأنومي، التفكك الاجتماعي، التفاعل الرمزي....) .

الجدول (47): الفئة العمرية الأكثر تورطا في تعاطي وترويج المخدرات + ملاحظات إضافية

الفئة العمرية + الملاحظات / المصدر	الفئة العمرية	ملاحظات إضافية
استبيان ميداني	18–30سنة	أغلبهم شباب عاطلون عن العمل أو منقطعين عن الدراسة
مقابلات أمنيين	18–30سنة	سهولة استدراجهم من قبل الشبكات، هشاشة اجتماعية واضحة
إحصائيات الديوان (2023)	19–35سنة	ارتفاع مستمر مقارنة بـ 2014 (57.2 %)

تشير المعطيات المستقاة من المصادر الثلاثة إلى تطابق شبه تام في تحديد الفئة العمرية الأكثر عرضة للانخراط في جرائم المخدرات، سواء من حيث التعاطي أو الترويج. جميعها تجمع على أن فئة الشباب بين 18 و35 سنة هي الفئة الأكثر تورطًا، ما يؤكد أن الشباب الجزائري اليوم يعيش في ظل أوضاع اجتماعية واقتصادية غير مستقرة، تتسم بارتفاع معدلات البطالة، تدنّي فرص التكوين والتشغيل، وتراجع الأدوار التقليدية لمؤسسات التنشئة.

هذه النتائج تنسجم بعمق مع طرح نظرية التفكك الاجتماعي، التي ترى أن تراجع الأطر الاجتماعية الضابطة (كالأسرة، المدرسة، والمساجد) يؤدي إلى بروز فراغ قيمي يستغلّه الفاعلون

غير الشرعيين لاستقطاب الفئات الهشة، خصوصًا الشباب. كما يمكن قراءة هذا المعطى من خلال **مقاربة الأنومي** عند دوركايم، حيث يعاني هؤلاء الشباب من فقدان المعايير، وعدم وضوح القواعد الاجتماعية التي تنظّم حياتهم، مما يجعلهم أكثر قابلية للانخراط في سلوكيات منحرفة كالمخدرات.

وتُظهر الإحصائيات الرسمية تطورًا مقلقًا، إذ ارتفعت نسبة الشباب المتورطين من 57.2% سنة 2014 إلى 70.4% سنة 2023، ما يؤكد أن التحولات التي شهدها المجتمع لم تصب في اتجاه تقليص الظاهرة، بل ساهمت في توسعها، سواء نتيجة التحولات الاقتصادية (كشحّ فرص العمل والتهميش)، أو الاجتماعية (تفكك الروابط الأسرية وضعف سلطة الضبط الرمزية) .

الجدول (48): فعالية برامج العلاج من الإدمان في الجزائر+ أبرز العراقيل

التقييم+ أبرز العراقيل / المصدر	التقييم العام لفعالية العلاج	أبرز العراقيل
استبيان ميداني	غير فعّالة (حوالي 57%)	ضعف المتابعة النفسية والاجتماعية، غياب آليات الإدماج
مقابلات مع مختصين (أطباء)	ناقصة وغير متكاملة	نقص الكوادر المؤهلة، البنية التحتية غير مناسبة، غياب النظرة الشمولية
إحصائيات رسمية (2022)	نسبة انتكاس بعد العلاج 38%	تدني فعالية المتابعة ما بعد العلاج، غياب منظومات دعم مستدامة

تعكس المعطيات المركبة هذه تصورات سلبية حيال فعالية البرامج العلاجية المعتمدة للتعامل مع المدمنين على المخدرات. المشاركون في الاستبيان عبّروا عن عدم رضاهم عن واقع العلاج، مؤكدين أنه ينحصر في الجانب الطبي الصرف دون أن يمتد إلى الجوانب النفسية والاجتماعية التي تُعد جوهرية في استعادة التوازن الذاتي والاجتماعي للمتعاطي. من جانبهم، أكد المختصون في الطب وعلاج الإدمان خلال المقابلات نفس الانطباع، مشيرين إلى أن أغلب المراكز العلاجية لا تملك الإمكانيات الكافية، وتعاني من نقص في التأطير والتكوين المتخصص.

أما الإحصائيات الرسمية، فتشير إلى عودة نسبة معتبرة من المتعافين إلى التعاطي، ما يعكس ضعف فعالية المنظومة العلاجية برمّتها، ويطرح تساؤلات حول غياب منظومات المتابعة وإعادة الإدماج الحقيقي في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

من منظور سوسيولوجي، تُظهر هذه النتائج أزمة عميقة في مقاربة الظاهرة؛ إذ أن الدولة لا تزال تتعامل مع الإدمان من زاوية طبية–أمنية فقط، في حين أن الأمر يتطلب نهجًا متكاملاً يراعي الأسباب البنيوية لتعاطي المخدرات، سواء على مستوى البطالة، التهميش، التفكك الأسري، أو ضعف التربية الوقائية. هنا نجد صدى واضحًا لمقاربة **الأنومي** التي تشرح كيف يؤدي غياب المعايير والاستقرار الاجتماعي إلى سلوكيات هروبية كالإدمان. كما تتقاطع هذه النتائج مع **النظرية البنائية** التي ترى في المدمنين ضحايا بنية اجتماعية ترفض إدماجهم بدل وصمهم.

الجدول (49): يوضح مدى إدراك المجتمع لخطورة الظاهرة مقارنة بالواقع الفعلي لانتشارها+ التوقعات المستقبلية

الإدراك + التوقعات / المصدر	إدراك الخطورة	التوقعات المستقبلية
استبيان ميداني	74%يرونها خطيرة جدًا	51%يتوقعون تزايد الظاهرة في السنوات المقبلة
مقابلات مع مختصين وجمعويين	وعي متفاوت أو سطحي	لا توجد خطة مجتمعية واضحة، وعي متأخر بعد تفشي الظاهرة
إحصائيات (2014–2023)	زيادة بـ +65% في عدد القضايا	توسع جغرافي، أكثر من 75% من البلديات معنية بالظاهرة

تكشف هذه المعطيات عن مفارقة دالة: رغم أن المجتمع أصبح يعي نسبيًا خطورة الظاهرة، إلا أن هذا الوعي لم يترجم بعد إلى سلوك جماعي فعّال لمواجهتها. أكثر من 74% من المشاركين في الاستبيان يقرّون بخطورة الظاهرة، لكنهم يتوقعون تفاقمها، وهو ما يعكس نوعًا من اليأس أو العجز

المجتمعي عن مواجهتها. المختصون الذين تمّت مقابلتهم وصفوا هذا الوعي بأنه سطحي، إذ يقتصر في الغالب على الشعارات والتعبير الأخلاقي، دون أن يتجسد في مبادرات أو شبكات مجتمعية فعّالة.

تؤكد الإحصائيات الرسمية هذه الصورة، إذ تكشف عن توسع مستمر لظاهرة المخدرات، سواء من حيث عدد القضايا، أو الامتداد الجغرافي، ما يدل على عجز السياسات المعتمدة، وضعف التعبئة الجماعية.

من منظور مقاربة التفاعل الرمزي، يمكن تفسير هذه المفارقة بكون المجتمع لا يزال ينظر إلى المخدرات كـ"انحراف فردي" وليس كـ"ظاهرة بنيوية"، وهو ما يمنع تشكّل وعي جمعي يُعيد صياغة دلالات الظاهرة بطريقة تستفز الفعل والمقاومة. كما يمكن أن نجد في هذا السياق ما يدعمه باومان من خلال مفهوم اللايقين الاجتماعي، حيث تزداد المخاطر وتُدرَك بحدة، لكن دون قدرة على مواجهتها فعليًا بسبب تفكك البنية التضامنية للمجتمع.

الجدول (50): البنية الاجتماعية للمتعاطين (الوضع العائلي، مستوى الدخل، ومستوى التعليم)

البنية الاجتماعية / المصدر	الوضع العائلي الشائع	الدخل الشهري	المستوى التعليمي السائد
استبيان ميداني	عائلات مفككة أو غائبة الأب (59%)	أقل من 30.000 دج (68%)	التعليم المتوسط والثانوي (71%)
مقابلات الأخصائيين	غياب الضبط الأسري والعاطفي	دخل غير ثابت أو منعدم	منقطعين عن الدراسة أو تعليم ناقص
إحصائيات وطنية (2023)	نسب مرتفعة من غير المتعلمين	الفئات الهشة والأحياء الفقيرة	تركز الظاهرة في الفئات ذات التحصيل المحدود

يظهر هذا الجدول أن أغلب المتورطين في جريمة المخدرات ينحدرون من بنية اجتماعية هشة، تتسم بتفكك الروابط الأسرية وغياب المرجعيات التربوية التقليدية كالأسرة والمدرسة، وهي خصائص تتماشى مع مقومات التفكك الاجتماعي كما قدمها "توماس وبانيون"، حيث يختل التوازن بين الفرد والمجتمع نتيجة انهيار الأطر المعيارية. كما تُبرز البيانات انخفاض المستوى المعيشي لدى أغلب

المبحوثين، ما يعكس تحولات اقتصادية ضاغطة، جعلت الكثير منهم عرضة للاستقطاب ضمن شبكات الترويج أو الاستهلاك، كآلية للهروب من الفشل أو البطالة أو القلق الاجتماعي.

ويُشير المستوى التعليمي المنخفض بدوره إلى ضعف في القدرة على فهم المخاطر، والتمييز بين المسارات السليمة والمنحرفة، وهو ما يؤكده المقاربة الهيكلية للنزوع الانحرافي، التي ترى في *الحرمان البنيوي* عاملاً محفزًا للانزلاق في الجريمة. في المحصلة، فإن تداخل التحولات الاجتماعية والاقتصادية في هذه الحالات قد أسهم في تكوين أرضية خصبة لتنامي ظاهرة المخدرات، بما يجعل معالجتها غير ممكنة عبر البُعد الردعي وحده، بل تتطلب تدخلًا هيكليًا يعيد التوازن للعلاقات الاجتماعية ويعالج الهشاشة الاقتصادية المتجذرة.

الجدول (51): تطور أشكال الترويج وآليات الاستقطاب خلال العقد الأخير

الأشكال + الأليات / المصدر	طرق الترويج السائدة	قنوات الاستقطاب	الملاحظات الأساسية
استبيان ميداني	**أحياء، مدارس، مقاهي، شبكات تواصل اجتماعي**	**أصدقاء، وسطاء من الحي**	**استقطاب موجه نحو الشباب، تطبيع جزئي لخطاب الترويج**
مقابلات أمنيين	**شبكات منظمة ولامركزية**	**استغلال العلاقات القريبة**	**تكيّف مع الرقابة، استغلال الثغرات القانونية والاجتماعية**
تقارير الديوان (2014–2023)	**ارتفاع في الترويج عبر الإنترنت والأماكن العامة**	**الشبكات الرقمية، "تلاميذ مروجون"**	**انتشار سريع، تهريب مبعثر، صعوبة ضبط "الزبون الافتراضي"**

من خلال مؤشرات هذا الجدول يتضح أن جريمة المخدرات تطورت ليس فقط من حيث الكمّ وإنما أيضًا من حيث النوعية والأساليب، في ظل تحولات اجتماعية وثقافية عميقة شملت القيم، والفضاءات العامة، وأنماط التفاعل اليومي. الترويج لم يعد محصورًا في "الزنقة" أو "الحي الشعبي"، بل بات يخترق المؤسسات التربوية، والمقاهي، وحتى العالم الرقمي، ما يعكس *تفككًا في الضبط المؤسساتي التقليدي*، وتراجعًا في السلطة الرمزية للمدرسة والأسرة والدين.

التحليل يُبرز كذلك كيف أصبحت التحولات التكنولوجية والرقمية أداة جديدة بيد شبكات الترويج، تستغل الثقة الاجتماعية، واللامساواة، والتهميش، لتجنيد الفئات الهشة، وخصوصًا القُصّر، عبر قنوات يصعب تعقبها. هذا ما يُعزز صلاحية المقاربة التفاعلية الرمزية في هذا السياق، إذ تعيد إنتاج المخدرات كرمز "عادي" أو حتى "مرغوب فيه"، عبر تفاعلات شبابية يومية تُشرعن الانحراف وتمنحه مشروعية خفية.

كما يتقاطع مضمون هذا الجدول مع ما تقوله نظرية الأنومي، حيث تشير إلى أن الاضطراب المعياري الناتج عن التغيرات السريعة في البنى الاجتماعية يؤدي إلى ظهور أنماط سلوك غير مقننة، تبحث عن إشباع بدائل، ومنها المخدرات كأداة لتجاوز الشعور بالضياع، القلق، أو الفراغ الاجتماعي.

الجدول (52): فعالية الردع القانوني والمؤسساتي في الحد من الظاهرة

التقييم / المصدر	تقييم فعالية الردع الحالي	أبرز النقائص	المقترحات المطروحة
استبيان ميداني	غير فعّال (61%)	بطء العدالة، ضعف الردع، غياب التكامل	إصلاح المنظومة القانونية
مقابلات أمنيين وقانونيين	جزئي، غير شامل، انتقائي	تكرار الجريمة، ضعف التنسيق بين الجهات	خلق ردع وقائي ومندمج
تقارير وطنية (2023)	ارتفاع العود للجريمة (30%)	غياب منظومات الإدماج والمتابعة	تعزيز الردع الاجتماعي والمؤسساتي

تكشف معطيات هذا الجدول عن فجوة واضحة بين البنية القانونية القائمة وطبيعة الظاهرة المتحولة .حيث يرى الفاعلون الاجتماعيون أن الردع القانوني ما يزال يتسم بالانتقائية والبطء، وغير قادر على مجاراة السرعة التي تتطور بها أشكال الجريمة. ويُضاف إلى ذلك أن العقوبات السالبة

للحرية لم تعد فعالة لوحدها، إذ تفتقر لبرامج إعادة إدماج حقيقية، مما يؤدي إلى عودة عدد كبير من المتورطين إلى دوامة التعاطي والترويج، وهو ما تؤكده معدلات "العود" المتصاعدة.

هذه الوضعية تُعد تجليًا نموذجيًا لما تُسميه نظرية الأنومي بـ"الانفصال بين الوسائل والأهداف"، إذ لا يشعر الأفراد أن النظام الاجتماعي يوفر لهم بدائل مشروعة لتحقيق التقدير أو الاستقرار، ما يدفعهم لتبني سلوكيات مرفوضة كاستراتيجية تكيّف. كما أن غياب آليات الإدماج والمرافقة بعد العقوبة يعكس نقصًا في الأبعاد الوقائية والاجتماعية للردع، ويعزز ما تقوله نظرية "الوصم" بأن النظام الجزائي يُعيد إنتاج الانحراف عبر تثبيت صورة الجانح، دون منحه فرصة فعلية للعودة.

بناءً على ذلك، فإن فعالية الردع يجب أن تُقاس ليس فقط بعدد القضايا المسجلة أو العقوبات المسلطة، بل بدرجة القدرة على تحقيق التوازن الاجتماعي المفقود نتيجة التحولات الاقتصادية والثقافية، وعلى خلق منظومة مؤسساتية مرنة، تتفاعل مع السياقات الجديدة للانحراف والجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات.

الجدول (53): توزيع الظاهرة حسب النوع الاجتماعي (الذكور والإناث)

النوع الاجتماعي / المصدر	نسبة الذكور المتورطين	نسبة الإناث المتورطات	السياق الاجتماعي للإناث المتورطات
استبيان ميداني	%87	%13	ضغوط أسرية، استغلال جنسي، بطالة، ووصم
مقابلات أخصائيين نفسيين واجتماعيين	أغلبية ساحقة ذكور	ارتفاع طفيف لدى القاصرات	الهروب من العنف الأسري، أو الطلاق المبكر
إحصائيات وطنية (2023)	%89	%11	حالات الإناث مركزة في المدن الكبرى والأحياء الهشة

شير هذه المعطيات إلى أن ظاهرة المخدرات ما تزال ذات طابع ذكوري، إلا أن المتغير الجندري يشهد تحولات ملحوظة في السنوات الأخيرة، خاصة مع ظهور فئات نسوية جديدة من المتورطات، ما يعكس تحوّلات اجتماعية في مفهوم الأنوثة، والحدود الثقافية لما يُعتبر "سلوكًا منحرفًا" لدى المرأة.

وتُظهر الشهادات أن الانخراط في هذا الفضاء السلوكي لا يتم غالبًا بدافع المغامرة فقط، بل نتيجة تراكم أشكال من الإقصاء والتهميش والانكسارات الأسرية، وهو ما يجعل من المقاربة التفكيكية والتفاعلية أداة مناسبة لفهم هذا التحول، حيث تُنتج الذكورة والأنوثة في السياق الاجتماعي عبر التفاعل والمعاني المُعطاة للسلوك. أما الوصم الاجتماعي المضاعف الذي يلاحق الإناث، فقد يزيد من احتمال عدم التبليغ، أو الانخراط في سلوكيات أخطر تحت طائلة السرية أو الابتزاز، ما يجعل التدخل الوقائي أكثر تعقيدًا وخصوصية في هذه الحالات.

الجدول (54): المسارات الجغرافية لطرق التهريب خلال (2013-2023)

المسارات / المصدر	المسارات التقليدية للتهريب	المسارات المستحدثة	الملاحظات العامة
مقابلات	الجنوب الغربي (مالي، النيجر، موريتانيا)	التهريب عبر الساحل الشرقي والحدود البحرية	تراجع المسارات القديمة بسبب الرقابة الأمنية
تقارير الديوان الوطني (2014-2023)	مناطق التماس الحدودية	المدن الساحلية كمراكز توزيع	اعتماد وسائل نقل ذكية، وتجزئة الحمولة
تحليل استبيان ميداني	وعي محدود بمصدر المادة	انتعاش التهريب داخل المدن الكبرى	توسع شبكات التوزيع وانخفاض سنّ المتورطين

يعكس هذا الجدول ديناميكية جديدة في خريطة الجريمة المنظمة المرتبطة بالمخدرات، حيث لم تعد شبكات التهريب تعتمد فقط على الحدود الجنوبية كما كان شائعًا، بل تحوّلت إلى منافذ بحرية ومدن ساحلية، بفعل الضغط الأمني على المعابر التقليدية، وبفعل تحولات اقتصادية (كالبطالة، التهريب غير الشرعي، الهجرة غير النظامية) التي ساهمت في خلق بؤر جديدة للتموين والتوزيع.

وأيظا يبين التحليل الجغرافي للمعطيات أن شبكات التهريب أصبحت أكثر ذكاءً من خلال اعتماد مبدأ "التنقيل السريع"، والتعامل مع وسطاء صغار لتفادي التتبع، ما يضعف فعالية أنماط الردع الكلاسيكية. كما أن التحولات الاجتماعية في بعض المناطق الهامشية، حيث غياب الدولة وانتشار الاقتصاد الموازي، ساعدت على تطبيع سلوك التهريب بوصفه موردًا "مشروعًا" للعيش، في ظل انعدام البدائل الاقتصادية، وهو ما يدخل في صميم المقاربة الأنومية عند ميرتون.

الجدول (55): تمثلات المجتمع للمخدرات والوصم الاجتماعي للمتعاطين

التمثلات / المصدر	الصورة السائدة عن المتعاطين	درجة التعاطف أو الرفض	أثر الوصم الاجتماعي على إعادة الإدماج
استبيان ميداني	"منحرفون"، "فاشلون"	رفض مرتفع (74%)	صعوبة في الاندماج بعد العلاج أو العقوبة
مقابلات	نظرة أخلاقية وعقابية	غياب فهم عميق للدوافع	الوصم يؤدي إلى العزلة والعودة للتعاطي
تقارير الديوان الوطني	وعي قانوني ضيق	تعاطف مع بعض الحالات القُصّر	الخوف من الفضيحة يمنع طلب المساعدة

تكشف معطيات هذا الجدول عن فجوة في التمثلات الاجتماعية للمخدرات والمتعاطين، حيث تهيمن الصور النمطية السلبية التي تصف المتورطين بـ"المنحرفين أخلاقيًا"، في ظل غياب الوعي بالظروف الاجتماعية والنفسية التي دفعتهم لذلك. هذا التصور الأخلاقي يُكرّس الوصم الاجتماعي، ويُقلل من فرص العلاج أو إعادة الإدماج، ويجعل المتعاطي يعيش حالة اغتراب مزدوج :عن ذاته وعن المجتمع.

التحليل يُظهر أن هذه التمثلات تُسهم بشكل غير مباشر في استمرار الجريمة وتعقيد مكافحتها، لأنها تعوق إدماج المتورطين بعد العقوبة، وتخلق آلية "نبذ" تؤدي إلى العودة للانحراف، كما أشارت نظرية "الوسم الاجتماعي" لـ«هوارد بيكر». كما أن غياب حملات توعوية عميقة تربط بين التحولات النفسية

والاجتماعية للشباب وظاهرة التعاطي يُبقي الخطاب المجتمعي أسيرًا للرؤية الزجرية، في حين أن محاربة الظاهرة تتطلب تفكيك الصور الذهنية السائدة، وتقديم قراءة واقعية وشاملة للسياقات المُنتجة لها.

الجدول (56): العلاقة بين المستوى الاقتصادي ومخاطر الانخراط في شبكات المخدرات

العلاقة / المصدر	الفئة الأكثر تورطًا حسب الدخل	تحليل الأخصائيين	المعطيات الإحصائية (2023)
استبيان ميداني	ذوو الدخل غير الثابت (48%)	الفقر بوصفه دافعًا بنيويًا	65 %من المتورطين بلا مصدر رزق ثابت
مقابلات مع خبراء اجتماعيين	الفقر يؤسس لتبرير سلوك المخالفة	فرص الحياة الضعيفة تولّد سلوكًا انحرافيًا	أغلب القضايا تخص البطّالين
تقارير الديوان الوطني	تركّز الظاهرة في المناطق الفقيرة	التهميش المجالي مصدر للتمرد	الولايات الحدودية الأكثر تسجيلًا للقضايا

تكشف هذه المعطيات عن صلة وثيقة بين البنية الاقتصادية للفاعل الاجتماعي والانخراط في الجريمة المخدراتية .فضعف الموارد وفرص الحياة الكريمة، كما رصده كل من الاستبيان والمقابلات، يُغذّي نوعًا من القبول الداخلي لدى الأفراد بأن سلوك المخالفة يمكن أن يكون "استراتيجية نجاة". تتقاطع هذه النتائج مع ما طرحه ميرتون في نظرية الأنومي، حيث تنشأ الجريمة من التوتر بين الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة المتاحة لتحقيقها.

كما أن تركز الظاهرة في المناطق المحرومة والمهمشة جغرافيًا يبرز أثر التحولات الاقتصادية غير المتوازنة في إعادة تشكيل الجغرافيا الإجرامية. هنا لا يتعلق الأمر بفعل فردي معزول، بل بمنتوج اجتماعي لبنية اقتصادية فاشلة في دمج الأفراد، ما يجعل الوقاية الحقيقية رهينة بسياسات اقتصادية عادلة تردم الفجوات وتستعيد الأمل لدى الشباب في مسارات مشروعة للترقي الاجتماعي.

الجدول (57): السن ومرحلة الاندماج في عالم المخدرات

السن + مرحلة الاندماج / المصدر	الفئة العمرية الأكثر تورطًا	دوافع الدخول الأولى	توقيت أول تجربة تعاطي
استبيان ميداني	من 16 إلى 25 سنة (61%)	حب الفضول، رفقة السوء	المرحلة الثانوية أو بداية الجامعة
مقابلات أطباء نفسانيين	فترة المراهقة مفصلية	أزمة الهوية، الضغوط النفسية	غياب الدعم الأسري والرقابة
تقارير الديوان الوطني	الشباب أكثر تورطًا (أقل من 30 سنة)	فراغ وجودي، رغبة في التحدي	تزايد تعاطي القُصّر

توضح هذه النتائج أن ظاهرة تعاطي المخدرات ترتبط بقوة بفئة الشباب، خصوصًا في مرحلة الانتقال من الطفولة إلى الرشد، وهي مرحلة محورية تتسم بالهشاشة النفسية والبحث عن الهوية والانتماء. تدل المعطيات على أن أول اتصال بالمخدرات يتم عادة في أوساط الدراسة أو البطالة، حيث تضعف الرقابة وتتعزز تأثيرات الجماعة المرجعية.

هذا يتماشى مع ما تطرحه المقاربة التفاعلية الرمزية التي ترى أن الانحراف ليس معطى بيولوجيًا أو اقتصاديًا فقط، بل نتيجة تفاعلات رمزية ومعانٍ تُبنى داخل الجماعات. في هذا السياق، يصبح "المتعاطي" منتوجًا لعلاقات اجتماعية تُضفي على الفعل معنى القبول والبطولة والتمرد، خاصة في بيئة تعاني من الفراغ القيمي والتفكك الأسري.

الجدول (58): فعالية السياسات الوقائية في نظر الفاعلين والمتدخلين

الفعالية / المصدر	تقييم البرامج الوقائية الحالية	أبرز النقائص	المقترحات البديلة
استبيان ميداني	غير فعالة (68%)	خطاب تقليدي، ضعف التغطية	حملات تستهدف المدارس والإعلام الجديد
مقابلات مع فاعلين جمعويين	غير منسجمة ومتقطعة	غياب التنسيق، ضعف التكوين	إشراك المجتمع المدني في التخطيط
تقارير وطنية (2023)	نتائج محدودة على المستوى الوطني	ضعف التمويل	إعادة النظر في خطاب الوقاية ووضع أهداف قابلة للقياس

تشير هذه النتائج إلى فشل نسبي في البرامج الوقائية المعتمدة حاليًا، وهو ما يُسجله كل من المواطنون والمتخصصون. تتّسم هذه البرامج بغياب الانسجام المؤسساتي، وعدم ملاءمتها لواقع التحولات الاجتماعية، خصوصًا لدى فئة الشباب، كما أن خطابها يتسم بالتكرار، ويعجز عن اختراق القنوات المؤثرة (الإعلام الجديد، المنصات الرقمية) .

يبين هذا أن الدولة والمجتمع لا يزالان يتعاملان مع المخدرات باعتبارها أزمة أمنية وقانونية فقط، بدل أن يُنظر إليها كأزمة اجتماعية وقيمية وثقافية. كما أن غياب المتابعة والتقييم للبرامج الوقائية يفوّت فرصة تصحيح مسارها. وهو ما يدعو إلى تبني مقاربة وقائية تشاركية تنطلق من فهم معمق للسياقات المحلية، وتدمج الأسر والمدارس والجمعيات والمجالس المحلية، ما يسمح ببلورة حلول أكثر نجاعة واستدامة.

. حوصلة تحليلية للجداول المركبة:

تكشف الجداول المركبة مجتمعة عن نسق بنيوي معقّد يقف وراء تنامي جريمة المخدرات في الجزائر خلال العشرية الأخيرة (2014–2023)، يتمثّل هذا النسق في تشابك المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وانعكاسها على سلوك الأفراد والجماعات في علاقتهم بالمخدرات تعاطيًا، ترويجًا، أو انخراطًا في شبكات الجريمة المرتبطة بها.

أول ما يبرز في نتائج الجداول هو تأثير التحولات الاقتصادية الكبرى، خاصة ما تعلق بارتفاع معدلات البطالة، هشاشة الدخل، وانتشار العمل غير المهيكل، وهي ظروف تجعل من الفئات الهشّة أرضية خصبة لاستقطابها نحو النشاطات غير المشروعة، ومنها المخدرات. حيث أظهرت المعطيات أن غالبية المتورطين ينتمون إلى طبقات اجتماعية فقيرة، مهمشة مجاليًا، تفتقر إلى الأمل في الترقّي الاجتماعي المشروع، وهي نفس البيئة التي عبّر الأخصائيون عن قلقهم من تحوّلها إلى "خزّان بشري للجريمة"، نتيجة شعور متنامٍ بالإقصاء والتفاوت.

في السياق ذاته، سلطت الجداول الضوء على آثار التحولات الاجتماعية، لا سيما ما تعلق بتفكك المنظومة القيمية وضعف الأطر التقليدية للضبط الاجتماعي (الأسرة، المدرسة، المرجعيات الدينية)، وهو ما أفرز جيلًا جديدًا من الشباب يعاني من فراغ وجودي، هشاشة نفسية، وأزمة هوية، تُدفع به نحو الانحراف كوسيلة لإثبات الذات أو الهروب من الواقع، خاصة مع تزايد تأثير الإعلام الرقمي، الذي أضفى على المخدرات أبعادًا رمزية جديدة تتجاوز معناها القانوني لتتحوّل أحيانًا إلى "رمز للتمرد أو القوة."

أما من حيث السنّ والمراحل الحرجة، فأكدت الجداول أن المرحلة العمرية الأكثر تورطًا هي ما بين 16 و25 سنة، وهي فترة انتقالية يتعرض فيها الفرد لضغوط متعدّدة، في غياب مرافقة نفسية أو اجتماعية مؤسسية فعّالة، وهو ما ينسجم مع مقاربة التفاعل الرمزي التي ترى أن الانحراف يُبنى داخل الجماعات من خلال معانٍ ودلالات تُعيد تعريف الفعل المنحرف كأمر مقبول أو حتى إيجابي في سياقات معينة.

على صعيد آخر، كشفت الجداول عن فجوة واضحة بين السياسات الوقائية الرسمية ونظرة الفاعلين في الميدان، فمعظم الجمعيات ترى نفسها مهمّشة من طرف الدولة، وتشتغل في عزلة تنظيمية ومالية، دون رؤية شاملة أو تنسيق وطني، ما يحدّ من أثر تدخلاتها. كما أن الخطاب الوقائي، رغم اتساعه في السنوات الأخيرة، لا يزال يُنظر إليه كـ"شعارات جوفاء" غير مندمجة في منظومة مؤسساتية حقيقية لمرافقة الظاهرة.

وأخيرًا، تؤكد القراءة الشاملة لهذه الجداول أن جريمة المخدرات لم تعد ظاهرة فردية معزولة أو سلوكًا هامشيًا، بل أصبحت تعبيرًا صارخًا عن أزمة في البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حيث تتقاطع فيها مؤشرات الهشاشة، التفكك، فقدان المعنى، واللامساواة، وهو ما يجعل مواجهتها غير ممكنة من خلال الحلول الأمنية فقط، بل تتطلب إعادة بناء السياسات العمومية الاجتماعية على أسس الإدماج، العدالة المجالية، والتماسك الاجتماعي.

خلاصة الفصل:

شكل هذا الفصل حلقة مركزية في البناء التحليلي للأطروحة، حيث أتاح الانتقال من المعطيات المجردة إلى التفسير السوسيولوجي المدعوم بالبيانات الميدانية، سواء الكمية منها أو الكيفية. فبعد تقديم خصائص أفراد العينة بما يكشف عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، تم الانتقال إلى تحليل محاور الاستبيان التي تمحورت حول العلاقة المركبة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وتنامي ظاهرة جريمة المخدرات في المجتمع الجزائري.

وقد كشفت نتائج الاستبيان عن عدد من المؤشرات المهمة، من بينها: هشاشة البنية الاجتماعية للأفراد المتورطين في هذه الجريمة، تأثير الفقر والبطالة والتهميش في دفع بعض الفئات نحو التعاطي أو الترويج، فضلاً عن تراجع دور مؤسسات الضبط الاجتماعي (الأسرة، المدرسة، الإعلام...) في الوقاية. كما بيّنت نتائج المقابلات مع المختصين توافقًا مع هذه المعطيات، حيث أكدت شهاداتهم على تزايد معدلات الجريمة المرتبطة بالمخدرات، واتساع شبكات الترويج، وضعف الاستجابة المؤسساتية في مواجهة الظاهرة، رغم وجود مجهودات أمنية وصحية.

من جهة أخرى، وفّرت الإحصائيات الرسمية المستقاة من الديوان الوطني لمكافحة المخدرات دعمًا رقميًا واضحًا للنتائج الميدانية، إذ أظهرت تزايدًا مطردًا في عدد القضايا المسجلة، وتنوّعًا في أصناف المواد المتداولة، واتساع رقعة الانتشار الجغرافي للظاهرة، مع ملاحظة خصوصيات محلية على مستوى ولاية الأغواط.

أما الجداول المركبة، فقد أسهمت في بناء قراءة تركيبية للظاهرة، إذ دمجت بين ما هو كمي وما هو كيفي، وساعدت في تبيان آليات التفاعل بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والجريمة، بما يسمح باستخلاص استنتاجات موضوعية تبرّر الانتقال إلى اختبار الفرضيات.

لقد أتاحت هذه التحليلات فهماً معمّقًا للكيفية التي تتداخل بها التحولات البنيوية في المجتمع الجزائري مع أشكال الانحراف الإجرامي، وخاصة في شقّه المتعلق بالمخدرات، مما يُعدّ أرضية صلبة للفصل السابع الذي سيتم من خلاله اختبار الفرضيات المُقترحة في ضوء النتائج المحصّلة، وربطها بالإطار النظري والمقاربات السوسيولوجية المعتمدة.

الفصل الثامن: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

اولا/ عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضيات

1. مناقشة نتائج الفرضية العامة
2. مناقشة نتائج الفرضية الأولى
3. مناقشة نتائج الفرضية الثانية
4. مناقشة نتائج الفرضية الثالثة
5. مناقشة نتائج الفرضية الرابعة
6. مناقشة نتائج الفرضية الخامسة
7. مناقشة نتائج الفرضية السادسة

ثانيا / الاستنتاج العام للدراسة

ثالثا / اقتراحات الدراسة

اولا/ عرض وتحليل ومناقشة نتائج الفرضيات

1. عرض ومناقشة نتائج الفرضية العامة للدراسة:

نص الفرضية: ساهمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة في تفاقم ظاهرة الجريمة المرتبطة بالمخدرات، من خلال تفكيك الأنساق التقليدية للضبط الاجتماعي، وارتفاع معدلات التهميش الاقتصادي، وتغير تمثلات الأفراد تجاه السلوك المنحرف.

تعتبرهذه الفرضية الإطار الجامع لمختلف الفرضيات الجزئية الثمانية التي تناولت الأبعاد المتعددة لظاهرة الجريمة المرتبطة بالمخدرات، وذلك من منطلق أنّ التحولات الكبرى التي طرأت على المجتمع الجزائري خلال العشر سنوات الأخيرة لم تكن مجرد تحولات سطحية في البنية، بل كانت عميقة ومؤثرة على منظومة القيم والضبط والسلوك. وقد جمعت هذه الفرضية العامة بين ثلاثة متغيرات رئيسية مفسّرة للظاهرة :**تفكك الأنساق التقليدية للضبط الاجتماعي، التهميش الاقتصادي، وتغير التمثلات الاجتماعية.**

فمن خلال اختبار الفرضية الجزئية الأولى، تمّ تأكيد أن **البنية الأسرية التقليدية لم تعد تؤدي دورها الوقائي كما في السابق،** حيث أظهر تحليل جداول الاستبيان والمقابلات التدعيمية أن ظواهر الطلاق، التفكك الأسري، ضعف رقابة الوالدين، كانت عوامل دافعة باتجاه قابلية أعلى للشباب للانخراط في شبكات التعاطي والترويج، ما يعكس بداية تفكك منظومة الضبط الاجتماعي الأولي.

ثم جاءت الفرضية الثانية لتؤكد أن **العوامل الاقتصادية مثل البطالة والفقر وغياب العدالة الاجتماعية، أسهمت في خلق بيئة اجتماعية محفِّزة على الجنوح،** حيث تبيّن من الجداول المستقاة من إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن نسب التعاطي ترتفع في المناطق التي تسجّل فيها مؤشرات البطالة والهشاشة مستويات عالية، وهو ما يعبّر عن **تهميش اقتصادي عميق** يُنتج الجريمة لا بوصفها سلوكًا فرديًا، بل كرد فعل جماعي في بعض الحالات.

أما الفرضية الثالثة، فقد كشفت عن **تحول في تمثلات المجتمع تجاه المخدرات،** حيث أصبح البعض يعتبرها "سلوكًا شبابيًا" لا يستحق التجريم دائمًا، خاصة وسط فئات حضرية وشبه حضرية متأثرة

بثقافات عابرة للحدود. وقد عزّز هذا الاتجاه الفرضيتان الرابعة والتي بيّنت دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في **تطبيع الظاهرة داخل الخطاب الثقافي الشعبي**، في غياب خطاب وقائي فعّال من قبل مؤسسات الدولة والمجتمع المدني.

وفي إطار الفرضية الخامسة، تم رصد **ضعف استجابة المنظومة القانونية والوقائية لطبيعة الظاهرة المتغيرة**، وكذا تباين نسب التعاطي والترويج حسب الفئات الاجتماعية والعمرية، حيث سُجّلت أعلى النسب في أوساط غير المتمدرسين والعاطلين عن العمل، وهو ما يؤشر إلى إخفاق منظومات الإدماج الاجتماعي والتربوي في أداء دورها الوقائي.

وتوّجت الفرضية السادسة هذا المسار التحليلي بإبراز أن **الشبكات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات أصبحت أكثر تنوعًا وتعقيدًا**، حيث تضم أفرادًا من خلفيات اجتماعية وتعليمية متعددة، ما يعكس مستوى عالٍ من التكيف مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية، ويؤكد أن الظاهرة لم تعد مقتصرة على الفئات الهامشية.

كل هذه المعطيات تؤكد بشكل مركّب الفرضية العامة، حيث أن التحولات الاجتماعية المتمثلة في **تفكك الأسرة، تراجع الضبط الاجتماعي التقليدي، تحول في القيم، تآكل الثقة بين الفرد والمؤسسات**، قد تفاعلت مع تحولات اقتصادية أبرزها **التهميش، البطالة، الفقر، غياب العدالة في توزيع الموارد**، لتفرز ظاهرة مركبة هي الجريمة المرتبطة بالمخدرات، التي لم تعد فعلًا معزولًا بل تعبيرًا عن خلل اجتماعي هيكلي.

كما أظهرت الدراسة أن الظاهرة تعيد إنتاج ذاتها داخل بنى جديدة أكثر تعقيدًا، بفعل تواطؤ التغيرات الثقافية والإعلامية، وتراخي الأطر القانونية، وغياب مشاريع الإدماج وإعادة التأهيل، وهو ما يجعل من الضروري إعادة التفكير في مقاربات التدخل، من خلال استراتيجيات وقائية شاملة، تتجاوز المقاربة الأمنية الصرفة.

وبناءً على ما سبق، فإن الفرضية العامة للدراسة قد تأكدت بوضوح، حيث أظهرت نتائج الجداول الكمية والنوعية، وتحليلات المقابلات، وتطورات إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، أن الجريمة المرتبطة بالمخدرات في الجزائر لم تنشأ في الفراغ، بل هي نتاج مباشر لمجموعة من

التغيرات العميقة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والتي ساهمت في زعزعة أنساق الضبط الاجتماعي التقليدية وخلقت فراغًا قيميًا سمح بتنامي الظاهرة وانتشارها.

2. مناقشة نتائج الفرضية الأولى

نص الفرضية: " أدّت التغيرات التي طرأت على البنية الأسرية (الطلاق، التفكك، ضعف الرقابة) إلى رفع قابلية الشباب للانخراط في شبكات التعاطي والترويج" .

انطلاقًا من معطيات الدراسة الميدانية والمعالجة السوسيولوجية للنتائج، تتأكد وجاهة هذه الفرضية بشكل كبير، حيث تشير جملة من المؤشرات الإحصائية إلى أن نسبة معتبرة من أفراد العينة ينحدرون من أسر تعاني من التفكك الأسري أو من ضعف في أدوار الرقابة الاجتماعية التقليدية. ففي أحد الجداول ذات الصلة (مثل جدول الوضع العائلي)، تبين أن نسبة معتبرة من المتعاطين أو المروجين سبق لهم العيش ضمن أسر مفككة (طلاق أو انفصال، وفاة أحد الوالدين، غياب الأب أو الأم...) أو عائلات تتسم بضعف الرقابة وتراخي السلطة الوالدية، خاصة في مرحلة المراهقة.

وقد تبيّن كذلك من خلال جداول أخرى، كجدول عدد أفراد العائلة والرقابة الأسرية، أن نسبة لا بأس بها من الشباب الذين تم توقيفهم في قضايا مرتبطة بالمخدرات عاشوا في أسر كبيرة العدد، ما ساهم في ضعف المتابعة الفردية، وأدى إلى نوع من التسيّب في السلوك اليومي. هذه المعطيات تعزّزها كذلك إفادات المختصين ضمن المقابلات التدعيمية، حيث أكد عدد من الأخصائيين الاجتماعيين أن البنية الأسرية المتآكلة تُعدّ من أبرز العوامل التي تهيّئ التربة الاجتماعية الخصبة لتسلل الظاهرة وتكريسها داخل المحيط العائلي.

من جهة أخرى، تؤكد مقاربة التفكك الاجتماعي لـ"ويليام توماس" و"إيميل دوركايم" أن الانفصام الذي يصيب أنساق الضبط الاجتماعي – وفي مقدمتها الأسرة – يخلق فراغًا معياريًا لدى الأفراد، وخصوصًا في سنّ التكوين القيمي، ما يجعلهم عرضة للانجذاب نحو البدائل الهامشية أو غير الشرعية مثل تعاطي المخدرات أو ترويجها. وهذا ما يتقاطع أيضًا مع المقاربة الأنومية التي تؤكد أن غياب الأطر الضابطة يؤدي إلى تفاقم السلوك المنحرف باعتباره رد فعل على انهيار النسق القيمي.

ولعلّ ما يدعم هذا التصور أيضًا هو ما جاء في بعض الدراسات السابقة، مثل دراسة "محمد شفيق، 2019" التي خلصت إلى أن 73% من المتعاطين الذين تم التحقيق معهم في الجزائر العاصمة ينحدرون من أسر تعاني من تفكك أو غياب أحد الوالدين. وهو ما يتقاطع مع دراسة مغاربية أُجريت في تونس (جمعية مرصد الشباب، 2021)، والتي أكدت أن هشاشة الروابط العائلية تعد من أبرز العوامل البنيوية المؤدية إلى قابلية الانزلاق في سلوك التعاطي.

بناءً على ما سبق، وبتوظيف أدوات الدراسة المختلفة (الاستمارة، المقابلات، الإحصائيات)، نخلص إلى أن هذه الفرضية قد تم تأكيدها بدرجة عالية، إذ تبيّن بشكل واضح أن التحولات التي عرفتها البنية الأسرية في السنوات الأخيرة – نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية – قد أضعفت وظيفتها التقليدية كجهاز ضبط وحماية، ما جعل فئة الشباب أكثر عرضة للانجذاب إلى شبكات المخدرات، سواء في جانب الاستهلاك أو الترويج.

3. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

نص الفرضية: " ساهمت البطالة، والفقر، وغياب العدالة الاجتماعية في خلق بيئة خصبة لانتشار المخدرات كآلية للهروب والتكيّف" .

يتضح من خلال نتائج الدراسة الميدانية ومن التحليل السوسيولوجي للمعطيات أن هذه الفرضية تلقى دعمًا معتبرًا، سواء على مستوى المؤشرات الكمية المستقاة من الاستمارة، أو من آراء المختصين، أو حتى من خلال الإحصائيات الرسمية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات. فقد كشفت جداول الاستبيان، وخاصة الجدول المتعلق بالوضعية المهنية للمبحوثين، أن النسبة الغالبة من المتورطين في قضايا التعاطي والترويج تنتمي إلى فئة العاطلين عن العمل أو المشتغلين في مهن غير مستقرة وهشة (عمال يوميين، دون دخل قار، أو في القطاع الموازي). وهو ما يعكس هشاشة الوضع الاقتصادي لهؤلاء الشباب، ويُظهر كيف أن البطالة أصبحت تمثل عنصر ضغط يدفعهم للبحث عن بدائل، ولو كانت منحرفة.

من جهة أخرى، أظهرت الجداول المتعلقة بالدخل الشهري والوضعية الاجتماعية أن أغلب المبحوثين يعيشون في أوساط فقيرة أو ذات مدخول منخفض لا يضمن الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي. هذه المعطيات تبرز كيف أن المخدرات – بوصفها "ملاذًا وهميًا" – أصبحت أداة للهروب النفسي

والاجتماعي من واقع متأزم. وقد أشار أحد الأخصائيين في المقابلات التدعيمية إلى أن "الكثير من المتعاطين لا يبحثون عن المتعة بقدر ما يحاولون التغلب على الإحساس بالعجز والإقصاء."

هذا التفسير يتقاطع مع ما تؤكده المقاربة الأنومية لدوركايم، والتي ترى أن الاضطرابات الاقتصادية واللامساواة تضع الأفراد في حالة من فقدان المعايير، ما يدفعهم إلى أشكال من التكيّف المنحرف. كما يمكن فهم هذه الظاهرة أيضًا من خلال المقاربة الماركسية التي تبرز العلاقة بين التهميش الاجتماعي والبنية الاقتصادية الرأسمالية، حيث تصبح فئات واسعة من الشباب عرضة للوقوع في فخ الانحراف نتيجة الإقصاء والتفاوت الطبقي وغياب الأفق المستقبلي.

الإحصائيات الرسمية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات بين سنوات 2014 و2023، التي تم توظيفها في الدراسة، تؤكد هي الأخرى هذا الاتجاه، حيث تسجل أغلب حالات التوقيف في ولايات تعاني من نسب بطالة مرتفعة، وتتركز فيها الفئات الهشة اجتماعيًا. كما بيّنت التقارير أن أغلب المتورطين هم من فئة الشباب (18–35 سنة)، وهي الفئة التي تُعد الأكثر تأثرًا بتحولات سوق العمل والحرمان من فرص الاندماج المهني والاجتماعي.

وفي سياق مماثل، أظهرت دراسة "المرصد العربي للتنمية الاجتماعية، 2021" أن الفقر والتهميش يمثّلان أرضية خصبة لانتشار تعاطي المخدرات في أوساط الشباب العربي، خاصة في ظل محدودية السياسات الاجتماعية، وانعدام العدالة في توزيع الفرص، وغياب آليات الإدماج الاجتماعي المستدام.

بناءً على ما سبق، يتضح أن هذه الفرضية تم تأكيدها بدرجة معتبرة، حيث كشفت نتائج الدراسة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة، بما فيها البطالة والفقر وانعدام العدالة الاجتماعية، تعد من العوامل البنيوية العميقة التي تؤدي إلى تنامي ظاهرة تعاطي وترويج المخدرات، لا باعتبارها انحرافا إراديا فقط، بل بوصفها مخرجًا من مأزق اجتماعي معقّد ومفتوح على احتمالات الانفجار والانحلال القيمي.

4. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

نص الفرضية: "كشفت التحولات الثقافية عن انزياح في تمثلات المجتمع للمخدرات، بحيث لم تعد تُصنف دائمًا كجريمة بل أحيانًا تُرى كـ"سلوك شبابي."

تعكس هذه الفرضية أحد الجوانب الدقيقة في تحليل ظاهرة المخدرات، إذ تنتقل من الطابع البنيوي إلى البعد الرمزي والثقافي. وقد بينت نتائج الدراسة الميدانية، لاسيما من خلال المحور الثاني الخاص بالتمثلات الاجتماعية، وجود تحوّل واضح في نظرة جزء معتبر من المبحوثين إلى المخدرات، من حيث التصنيف والدلالة والشرعية الاجتماعية. ففي أحد جداول الاستبيان، عبّر عدد مهم من المستجوبين عن أن تعاطي المخدرات لم يعد يُنظر إليه باعتباره انحرافًا أو سلوكًا إجراميًا بالضرورة، بل يُتَمثّل أحيانًا كنوع من "الحرية الشخصية" أو "تجريب الممنوع"، خاصة لدى فئة الشباب الجامعي أو المنقطع عن الدراسة.

ويُلاحظ من خلال تحليل نتائج جدول التمثلات أن بعض المستجوبين ربطوا تعاطي المخدرات بالضغوط الاجتماعية والنفسية، بل واعتبروه شكلاً من أشكال مقاومة الإحباط أو الملل أو التقليد. وهو ما يُظهر تحوّلاً في منظومة المعايير والقيم التي كانت تنظر إلى المخدرات على أنها وصمة، لتتحول تدريجيًا – بفعل التأثيرات الإعلامية والثقافية – إلى سلوك عادي أو "مُتفهَّم" اجتماعيًا في بعض الأوساط.

هذا التحول يتقاطع مع ما جاء في إفادات بعض الأخصائيين الذين تمت مقابلتهم، حيث أشار أحدهم إلى أن "المخدرات اليوم تُروج في بعض الفضاءات الشبابية على أنها تعبير عن التمرد أو الاستقلالية، وليس على أنها سلوك انحرافي". وأشار آخر إلى أن غياب خطاب توعوي فعّال، وتنامي التأثيرات الرقمية (الإنترنت، شبكات التواصل، الموسيقى...) يساهم في تكييف الوعي الجمعي مع وجود المخدرات.

من المنظور النظري، نجد أن المقاربة التفاعلية الرمزية تفسر هذا التحول باعتباره ناتجًا عن التفاعل اليومي والمستمر بين الأفراد داخل الفضاءات الاجتماعية، حيث تُعاد صياغة دلالات الأفعال وفق معاني جديدة تتجاوز التصنيفات القانونية أو الأخلاقية. وفي هذا السياق، فإن تكرار التفاعل بين

المتعاطين ضمن جماعات صغيرة (مثل رفاق الحي، أو الشبكات الافتراضية...) يُنتج "عُرفًا فرعيًا" يُعيد تصنيف المخدرات كوسيلة للتسلية أو كـ"موقف"، وليس كفعل جنائي.

كما نجد أن نظرية الوصم لـ Goffman تساهم في تفسير المسألة من زاوية مغايرة، إذ تشير إلى أن بعض الأفراد، هروبًا من وصم اجتماعي سابق أو فشل في الأدوار الاجتماعية التقليدية، قد يتبنون سلوك المخدرات كهوية بديلة، ويعملون ضمن جماعات فرعية تدافع عن شرعية هذا السلوك، ما يخلق قطيعة رمزية بين المنظومة الثقافية الرسمية وتمثلات الأفراد.

وقد عززت بعض الدراسات السابقة هذا الاتجاه، مثل دراسة De Clercq & Van Hout (2020) في بلجيكا، والتي أثبتت أن التغير في تمثلات الشباب للمخدرات مرتبط بصعود أنماط ثقافية ما بعد حداثية تُمجّد الحرية الفردية وتُقلل من فعالية الخطابات الأخلاقية التقليدية.

بناءً على ما تقدم، يمكن القول إن هذه الفرضية تم تأكيدها بدرجة واضحة، حيث كشفت نتائج الدراسة أن التحولات الثقافية والإعلامية، والتغير في المرجعيات القيمية، ساهمت في إعادة تشكيل تمثلات المجتمع – وخاصة الشباب – لظاهرة المخدرات، بما يحدّ من فعالية المقاربات الردعية التقليدية، ويفرض تبني استراتيجيات وقائية وتربوية جديدة تأخذ بعين الاعتبار البُعد الرمزي والثقافي في تفسير الظاهرة.

5. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

نص الفرضية: " أسهمت وسائط الإعلام والتواصل الاجتماعي في تطبيع المخدرات ضمن الخطاب الشعبي، خصوصًا في أوساط الشباب ".

تكشف هذه الفرضية عن أحد المسارات الحديثة والخطيرة في انتشار ظاهرة المخدرات، حيث تنتقل العوامل المؤثرة من المجال البنيوي إلى الفضاء الرمزي الرقمي، خاصة في ظل التحولات الاتصالية المتسارعة التي جعلت من شبكات التواصل الاجتماعي والمحتوى الإعلامي جزءًا من الحياة اليومية للفئات الشبابية. وقد بيّنت نتائج الدراسة الميدانية – خصوصًا من خلال جداول الاستبيان المتعلقة بالتمثلات الاجتماعية – أن نسبة معتبرة من المستجوبين تعتبر أن وسائط الإعلام والتواصل

الاجتماعي لعبت دورًا كبيرًا في تغيير نظرة الشباب إلى المخدرات، وتطبيعها كجزء من الحياة اليومية أو كرمز للحرية والتمرد.

كما أظهرت إفادات بعض المختصين في المقابلات التدعيمية أن هناك "انزلاقًا خطيرًا في الخطاب الإعلامي الرقمي"، حيث يتم عرض المخدرات ضمن أغانٍ شبابية (الراب، التراپ...) أو مقاطع فيديو ساخرة أو محتوى ترفيهي، مما يخلق علاقة نفسية غير مباشرة بين هذه المواد وبين فكرة التقبل أو الفضول أو التجرِبة. أحد المختصين أشار إلى أن "عددا من المؤثرين وصنّاع المحتوى يمررون رسائل عن المخدرات بشكل غير مباشر، دون إدراك لحجم الضرر الرمزي الذي يتركونه على وعي المتابعين من المراهقين والشباب". هذه الممارسات تساهم في إفراغ الخطاب الردعي التقليدي من محتواه، وتمنح للمخدرات صورة "خفيفة" أو "مرِحة"، ما يعمّق من عملية التطبيع داخل الوعي الجمعي.

وفي ضوء المقاربة التفاعلية الرمزية، فإن التفاعل المتكرر مع محتويات إعلامية تبرز المخدرات كجزء من الحياة اليومية، يُعيد تشكيل الدلالة الاجتماعية لهذه الظاهرة، ويُحوّلها من حالة "منبوذة" إلى "عادية" أو "مفَهومة". هذا التكرار السلوكي الرمزي يؤدي إلى توليد سياقات جديدة للمعنى، يصبح فيها تعاطي المخدرات ليس فقط غير مُستنكر، بل أحيانًا "محبذًا" أو مرتبطًا بصورة "الشاب المتحرر، القوي، أو المختلف."

وقد أظهرت بعض الإحصائيات المستقاة من تقارير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن أغلب الحالات المسجلة في الفئات العمرية ما بين 18 و30 سنة تتزامن مع ارتفاع استخدام هذه الفئات لوسائط الإعلام والتواصل الرقمي، ما يعزز فرضية وجود علاقة غير مباشرة بين التعرض المتكرر للمضامين "المُطبِّعة" للمخدرات وسلوك التعاطي الفعلي.

هذا ما يتقاطع أيضًا مع دراسات سابقة، مثل دراسة Brabazon & Redhead (2018) التي تناولت العلاقة بين الثقافة الرقمية وانتشار الأنماط السلوكية الخطرة، وأكدت أن المحتوى الإعلامي الحديث يُعيد تشكيل مفاهيم الانحراف لدى الشباب في بيئة مشبعة بالصور والرموز ذات التأثير اللاواعي.

بناءً عليه، يمكن اعتبار الفرضية مؤكدة بدرجة كبيرة، إذ أظهرت نتائج أدوات الدراسة (الاستبيان، المقابلات، والإحصائيات) أن وسائط الإعلام والتواصل الاجتماعي باتت تلعب دورًا فاعلًا في عملية التطبيع الرمزي لظاهرة المخدرات، خاصة في ظل غياب رقابة فعالة ومضامين بديلة، وهو ما يستدعي تدخلًا متعدد الأبعاد لإنتاج خطاب إعلامي توعوي موجه، قادر على مواجهة هذا الزحف الرمزي الجديد للمخدرات في الخطاب الشعبي.

6. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة:

نص الفرضية: "تُظهر المنظومة القانونية والوقائية ضعفًا في الاستجابة الفعّالة لطبيعة الظاهرة المركّبة والمتغيّرة".

هذه الفرضية تسلط الضوء على البُعد المؤسساتي في التعامل مع ظاهرة المخدرات، وتفترض أن هناك فجوة واضحة بين التطورات البنيوية والثقافية والاجتماعية التي عرفها الواقع الجزائري، وبين قدرة المنظومة القانونية والوقائية على الاستجابة لهذه التغيرات. من خلال نتائج الجداول المتعلقة بتصورات العينة (مثل الجدول 17 حول تقييم فعالية السياسات الوقائية) نجد أن غالبية المستجوبين (حوالي 62%) عبّروا عن قناعة بعدم فعالية المقاربات الحالية في التصدي لظاهرة المخدرات، بل إن البعض أشار ضمنيًا إلى أن هذه المقاربات أصبحت جزءًا من المشكلة وليست أداة لحلّها.

وقد دعّمت المقابلات التدعيمية هذا الطرح، إذ أشار العديد من المختصين في الميدان القانوني والصحي والاجتماعي إلى أن التشريعات المتعلقة بالمخدرات ما زالت تعتمد منطق الردع العقابي أكثر من المنطق الوقائي المتكامل، فضلًا عن ضعف التنسيق بين الأجهزة المكلفة بالمعالجة (الأمن، العدالة، الصحة، المجتمع المدني). أحد القضاة المشاركين في المقابلات أوضح أن القوانين تُطبَّق في كثير من الأحيان بطريقة نمطية، دون مراعاة خلفيات الجناة أو طبيعة السياق الاجتماعي الذي دفعهم للتعاطي أو الترويج، ما ينتج عنه إعادة إنتاج الانحراف بدل معالجته.

كما أبرزت الإحصائيات الرسمية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات، في الفترة ما بين 2014 و2023، استقرارًا مرتفعًا في عدد القضايا السنوية المرتبطة بالمخدرات، مع تزايد عدد المتهمين الشباب، ما يعكس ضعف الأثر الردعي أو الوقائي للقانون، خصوصًا أن نفس الأنماط من الجرائم

تعاود الظهور بشكل دوري. هذا يؤكد أن التعامل القانوني لا يزال يركز على المعاقبة أكثر من إعادة الإدماج أو الوقاية المستدامة، وهو ما يُضعف من قدرته على التكيف مع الظاهرة المتغيّرة.

عند ربط هذه المعطيات بالمقاربات النظرية، نجد أن مقاربة "الأنومي" لدوركايم توضّح كيف أن اختلال التوازن بين القواعد الاجتماعية والتحولات الواقعية يولّد فراغًا معياريًا، تصبح فيه القوانين عاجزة عن تنظيم السلوك أو توجيهه، وهو ما يحدث حاليًا في التعاطي القانوني مع المخدرات: قوانين تقليدية في سياق اجتماعي متحوّل ومعقّد. كما أن المقاربة التفاعلية الرمزية تبرز أن غياب خطاب قانوني وإنساني مرن يجعل من المؤسسة القانونية مجرد آلية للتصنيف الاجتماعي ، لا تساهم في الإدماج بل في التهميش وإعادة إنتاج الانحراف.

وفي ضوء الدراسات السابقة، مثل دراسة Fischer et al. (2015) حول إصلاح سياسات المخدرات في كندا، يتأكد أن فعالية السياسة القانونية مرهونة بمدى قدرتها على التحول من مقاربة عقابية إلى مقاربة متعددة الأبعاد، تراعي الجانب الصحي، النفسي، والاجتماعي، وهو ما تفتقر إليه المنظومة الجزائرية في شكلها الحالي.

انطلاقا من كل ما سبق، يمكن القول إن الفرضية الخامسة تتأكد بدرجة كبيرة، حيث أظهرت نتائج أدوات الدراسة أن المنظومة القانونية والوقائية في الجزائر لا تزال تقليدية في بنيتها، وضعيفة في استجابتها للظاهرة المركّبة والمتغيرة للمخدرات، ما يستدعي إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسساتي، وتحديثه ليواكب التحولات الاجتماعية ويعتمد على منطق الوقاية والإدماج بدل الردع العقيم.

7. عرض ومناقشة نتائج الفرضية الســادسة:

نص الفرضية: "تعرف الشبكات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات تحولًا في بنيتها، بحيث تضم اليوم أفرادًا من مستويات تعليمية واجتماعية مختلفة، ما يعكس تعقّد الظاهرة بفعل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية".

ارتكزت هذه الفرضية على مسلمة أساسية مفادها أن البنية التقليدية للشبكات الإجرامية لم تعد حكرا على فئات مهمشة أو محددة اجتماعيا، بل باتت أكثر تنوعًا وتداخلًا نتيجة التحولات البنيوية التي

عرفها المجتمع الجزائري، وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث أفرزت هذه التحولات إعادة تشكيل للهويات والانتماءات وتفاوتًا في فرص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما انعكس بوضوح على طبيعة الأفراد المنخرطين في شبكات التعاطي والترويج.

وقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية عبر جداول الاستبيان أن نسبة معتبرة من أفراد العينة عبّروا عن اعتقادهم بأن منخرطي شبكات المخدرات لم يعودوا ينتمون فقط إلى الفئات الفقيرة أو المهمشة، بل يوجد بينهم أيضًا خريجو جامعات، وتجار، وعمال، وموظفون، ما يعكس تحوّل الظاهرة من سلوك مرتبط بالبؤس الاجتماعي إلى سلوك معقّد له مبرراته المتنوعة، سواء كانت اقتصادية، ثقافية، أو حتى نفسية. وفي جدول خاص بمستوى التعليم لدى الموقوفين في قضايا المخدرات (مستقى من معطيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات)، لوحظ أن نسبة الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي أو الجامعي ضمن الشبكات الإجرامية في ارتفاع مطرد منذ سنة 2017، وهو مؤشر سوسيولوجي دالّ على انتقال الظاهرة إلى طبقات اجتماعية جديدة.

وقد دعمت المقابلات التدعيمية هذا الاتجاه؛ حيث أشار أخصائي علم الإجرام إلى أن بنية الشبكات أصبحت أكثر احترافية وتنظيمًا، مما يستدعي مهارات معينة، كالقدرة على التواصل، والتخطيط، والاختفاء الرقمي، وهو ما يفسر تجنيد أشخاص ذوي مستوى تعليمي معين. وأشار مختص في علم الاجتماع إلى أن جزءًا من الفئات الوسطى التي تعاني التهميش غير المرئي والانزلاق الاقتصادي، باتت أكثر قابلية للانخراط في مثل هذه الشبكات كمخرج من حالة اللاجدوى أو كاستثمار "إجرامي" مربح.

وتتسق هذه النتائج مع المقاربات النظرية المعتمدة في الدراسة، خاصة مقاربة "التفكك الاجتماعي" التي ترى أن ضعف مؤسسات الضبط الاجتماعي وفقدان الأفراد لأدوارهم الاجتماعية الطبيعية يدفعهم إلى البحث عن بدائل خارج الأطر الشرعية. كما تدعمها مقاربة "الأنومي" لدوركايم، التي تفسر الانحراف كنتيجة لاختلال العلاقة بين الأهداف المجتمعية والوسائل المتاحة لتحقيقها، وهو ما ينطبق على بعض الشباب المتعلمين الذين يصطدمون بجدار البطالة أو غياب الحراك الاجتماعي.

كما تؤكد دراسة Jean-Paul Brodeur (2015) في السياق الغربي، أن شبكات الجريمة الحديثة تميل إلى التجنيد الانتقائي، ما يجعلها تضم أفرادًا من خلفيات مهنية وتعليمية متعددة، بهدف رفع

كفاءتها وتأقلمها مع التطورات القانونية والتقنية. وينسحب هذا التحليل جزئيًا على السياق المحلي، حيث أظهرت بعض الدراسات الجزائرية الحديثة نفس الاتجاه، مثل دراسة "بوسعدية وآخرون" (2021) التي أشارت إلى أن بعض الشبكات تستهدف خريجي الجامعات في الأحياء الحضرية الكبرى للاستفادة من خبراتهم التكنولوجية.

انطلاقًا من ذلك، يمكن القول إن الفرضية الجزئية الثامنة قد تأكدت، حيث أبرزت المعطيات الكمية والكيفية تغيرًا نوعيًا في البنية الاجتماعية والفكرية لأفراد الشبكات الإجرامية المرتبطة بالمخدرات، وهو ما يُعدّ انعكاسًا مباشرًا لتحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، زعزعت أنماط الانتماء التقليدية، وساهمت في تعقيد الظاهرة وتعدد أبعادها وتعبيراتها في المجتمع الجزائري المعاصر.

ثانيا / الاستنتاج العام للدراسة:

لقد كشفت هذه الدراسة من خلال تحليل متغيراتها، ومجالاتها التطبيقية، ومساراتها النظرية، عن وجود علاقة وثيقة ومركبة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري، وتنامي ظاهرة الجريمة بوجه عام، وجريمة المخدرات بوجه خاص. فقد بيّنت النتائج، من خلال مختلف أدوات الدراسة، أن ظاهرة المخدرات لم تعد مجرّد انحراف فردي معزول، بل أضحت انعكاسًا موضوعيًا لتفكك منظومات اجتماعية واقتصادية، بل وثقافية وقيمية، شهدت تغيّرات جذرية خلال العقود الأخيرة.

فعلى المستوى **الاجتماعي**، أظهرت نتائج الاستبيان أن فئات واسعة من العينة ترى أن ضعف البنية الأسرية، وتآكل شبكات الدعم الاجتماعي، وفقدان السلطة الرمزية للمدرسة، والمسجد، والحيّ، كلّها عوامل أسهمت في خلق بيئة هشّة يسهل فيها الانحراف والانزلاق نحو تعاطي المخدرات أو الاتجار بها. وقد دعم هذا الطرح ما كشفته المقابلات مع الأخصائيين، الذين أجمعوا على أن تراجع أدوار مؤسسات التنشئة أفسح المجال أمام ثقافات هامشية تبرّر أو تُطَبّع مع المخدرات.

أما على المستوى **الاقتصادي**، فقد أبرزت الدراسة أن البطالة، وتراجع الدخل، وانعدام الأفق المهني، تمثّل أرضية خصبة لنمو السوق غير المشروعة للمخدرات، سواء من حيث التعاطي أو الترويج أو التهريب. وأظهرت الإحصائيات الرسمية للديوان الوطني لمكافحة المخدرات تزايدًا مقلقًا في عدد

المتورطين من فئة الشباب، بما فيهم العاطلين عن العمل، ما يُعزّز فرضية أن الهشاشة الاقتصادية تُمثّل عاملاً دافعًا للجريمة، بما في ذلك جريمة المخدرات.

وعند الربط بين **التحولات الاجتماعية والاقتصادية**، تبيّن أن التداخل بين الهشاشة الأسرية، وضعف الحراك الاجتماعي، وتوسع الفوارق الطبقية، قد خلق مناخًا من الإحباط الوجودي والانفصال الرمزي عن المجتمع، وهو ما تفسّره نظرية الأنومي (Durkheim) التي تعتبر أنّ غياب المعايير القيمية وانهيار البناء الأخلاقي يفتح المجال أمام سلوكيات منحرفة كالمخدرات. كما دعّمت نظرية التفكك الاجتماعي (Shaw & McKay) نتائج الدراسة، خاصة في تفسير علاقة تفكك البيئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المجتمع المحلي) بزيادة الانحراف. أما المقاربة التفاعلية الرمزية، فقد فسّرت كيفية بناء المعنى الاجتماعي للمخدرات لدى بعض الشباب باعتبارها "حلًا مؤقتًا" أو "موقفًا احتجاجيًا" ضدّ واقعهم الهشّ.

ولعل ما ميز هذه الدراسة هو المزج بين البعدين الكمي والكيفي، مما مكّن من رسم صورة أكثر شمولية للظاهرة. فقد عكست نتائج المقابلات عمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، وكشفت عن تحديات مؤسساتية وقانونية في التعامل مع الظاهرة، بينما قدّمت الإحصائيات الرسمية دلائل رقمية دامغة على تسارع وتيرة الانتشار، سواء من حيث عدد القضايا المسجلة أو الفئات المستهدفة.

وبذلك يمكن القول إنّ جريمة المخدرات في الجزائر – وخاصة في ولاية الأغواط كنموذج – لم تنشأ في فراغ، بل ارتبطت بشكل عضوي بمتغيرات بنيوية فرضتها تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة، لم يُقابلها تكيّف فعّال من قبل الدولة والمجتمع، مما ساهم في إعادة إنتاج الجريمة داخل نسيج المجتمع ذاته.

ثالثا / اقتراحات الدراسة:

من جملة النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي تُسهم في مواجهة ظاهرة جريمة المخدرات، والحد من آثار التحولات الاجتماعية والاقتصادية السلبية في المجتمع الجزائري، لا سيما بولاية الأغواط. وتنقسم هذه الاقتراحات إلى ما يلي:

1. اقتراحات عملية مرتبطة بنتائج الدراسة

- ضرورة **تعزيز البرامج الوقائية** داخل المؤسسات التربوية والتعليمية، من خلال إدراج وحدات تربوية تعالج موضوعات الإدمان والمخدرات والجريمة، بأساليب تفاعلية تتماشى مع اهتمامات الشباب وتطلعاتهم.
- توجيه **المرافقة النفسية والاجتماعية** نحو الفئات الأكثر هشاشة اجتماعية (العاطلين، أبناء الأسر المفككة، المنقطعين عن الدراسة)، من خلال تفعيل دور الأخصائيين في المؤسسات والمراكز الاجتماعية.
- العمل على **دمج المدمنين المتعافين في الحياة الاجتماعية والمهنية** من خلال برامج إعادة الإدماج والتكوين، للحد من انتكاستهم أو عودتهم للانحراف والجريمة.
- ضرورة **تحديث أدوات رصد وتحليل الظواهر الانحرافية** بشكل دوري، خاصة ما يتعلق بالمخدرات الاصطناعية وسلوكيات الإدمان الرقمية، باعتبارها أنماطًا جديدة من الانحراف.

2. اقتراحات متعلقة بالسياسات العمومية

- تبنّي **سياسات جنائية وقائية** تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للظاهرة، لا تقتصر على الردع والزجر، بل تسعى لمعالجة الأسباب البنيوية المرتبطة بالبطالة، التهميش، الفقر، واللامساواة.
- إعادة النظر في **التنسيق بين القطاعات الوزارية** المعنية بظاهرة المخدرات (الصحة، الداخلية، التربية، الشؤون الاجتماعية، الشباب...)، من خلال استحداث آليات تنسيق أفقي وعمودي فعالة.

- دعم **المراكز الجهوية لمكافحة الإدمان** وتوسيع شبكة التدخل على مستوى البلديات، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى التغطية الصحية والاجتماعية.
- تطوير **استراتيجية وطنية متعددة المستويات** ترتكز على المعالجة، الوقاية، والردع، مع إشراك المجتمع المدني والباحثين في بلورتها وتقييمها.

3. اقتراحات تخص المجتمع المدني والأسرة

- تشجيع الجمعيات المحلية على **تنظيم حملات توعوية دورية** في الأحياء الشعبية والمدارس والجامعات حول المخاطر الصحية والاجتماعية للمخدرات.
- تعزيز **دور الأسرة في الوقاية الأولية**، من خلال مرافقة الأسر في اكتساب مهارات الرقابة الأبوية، وفهم التغيرات السلوكية لأبنائهم.
- استثمار وسائل الإعلام وشبكات التواصل في **بث مضامين بديلة وإيجابية** تستهدف فئة الشباب، وتُعزّز قيم التضامن، النجاح، والانتماء.

4. اقتراحات مستقبلية للبحوث

- إجراء دراسات مقارنة بين **ولايات الجنوب والولايات الساحلية** في الجزائر، لبحث الفروق المجالية في انتشار الظاهرة، وتأثير التحولات المحلية في تكوين أنماط الجريمة.
- توسيع نطاق البحث الميداني ليشمل **فئة المدمنين داخل المؤسسات العقابية**، قصد فهم مسارات الانحراف من الداخل، وكشف الديناميكيات الرمزية داخل عالم الجريمة.
- التعمق في **تحليل العلاقة بين الاقتصاد غير الرسمي (الموازِي** (وتنامي تجارة المخدرات، باعتبارها مجالًا خصبًا لتبييض الأموال وجذب المهمشين.
- دعوة الباحثين إلى **تطبيق مقاربات سوسيولوجية جديدة** مثل المقاربة النقدية أو النسقية في تحليل الجريمة، مما يُسهم في تطوير أدوات التحليل وفهم الظاهرة في إطارها الكلي.
- اقتراح دراسة ميدانية نوعية تستهدف **التمثلات الاجتماعية للمخدرات لدى فئة المراهقين**، لفهم كيف تُبنى صورة المخدرات داخل المخيال الشبابي، وما العوامل المؤثرة في ذلك.

الخاتمة

الخاتمة:

الجريمة ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد، تتفاعل في إنتاجها واستمراريتها جملة من العوامل البنيوية والظرفية، وعلى رأسها التحولات التي تطال البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات، خاصة تلك التي تمر بمراحل انتقالية وتغيرات عميقة في أنماط القيم والروابط والمؤسسات. ومن هذا المنطلق، سعت هذه الأطروحة إلى تحليل العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية من جهة، وتنامي ظاهرة الجريمة المرتبطة بالمخدرات في المجتمع الجزائري من جهة أخرى، وذلك انطلاقًا من رؤية سوسيولوجية نقدية تُراعي تعدد مستويات التحليل وارتباط الظاهرة بسياقها المجتمعي الأوسع.

وقد انطلقت الدراسة من إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى ساهمت التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري في العقود الأخيرة في تنامي ظاهرة الجريمة، خاصة جريمة المخدرات؟ وتمت الإجابة عن هذه الإشكالية من خلال بناء إطار نظري ومفاهيمي استند إلى عدد من المقاربات السوسيولوجية (مقاربة التفكك الاجتماعي، مقاربة الأنومي، المقاربة التفاعلية الرمزية...)، بالإضافة إلى الاعتماد على أدوات منهجية مركبة (الاستبيان، المقابلة، تحليل الإحصائيات الرسمية) لمعالجة الظاهرة في أبعادها المختلفة.

وقد بينت نتائج الدراسة أن جريمة المخدرات في الجزائر لا يمكن فصلها عن التحولات العميقة التي مست البنية العائلية، وأنماط الضبط الاجتماعي، ومستوى الفقر والبطالة، والاختلالات التنموية بين الفئات والمناطق. كما أظهرت أن الفئات المتورطة في هذه الجريمة تتوزع على خلفيات اجتماعية واقتصادية متباينة، لكن يجمع بينها شعور بالإقصاء والتهميش وغياب الأفق، وهي عوامل تولِّد نزعات تمرد وانحراف وتدفع نحو البحث عن بدائل غير مشروعة لتحقيق الذات أو التكيّف مع الوضع.

إن هذه الأطروحة لم تسعَ إلى تقديم إجابات نهائية أو حلول جاهزة، بل هدفت إلى تعميق الفهم العلمي للظاهرة من خلال ربطها بسياقها الاجتماعي والاقتصادي، وفتح أفق أمام تفكير استراتيجي حول ضرورة إعادة بناء سياسات عمومية فعالة في مجال الوقاية من الجريمة، خاصة عبر تعزيز

الخاتمة

العدالة الاجتماعية، ودعم الشباب، وإصلاح مؤسسات التنشئة، والانتقال من المقاربة الأمنية الأحادية إلى رؤية شمولية متعددة الأبعاد.

كما توصلت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات النظرية والمنهجية التي تبيّن أهمية المقاربات السوسيولوجية التفسيرية في تفكيك البنية الرمزية والعلائقية لظاهرة الجريمة، وإبراز كيفيات تشكلها في وعي الفاعلين الاجتماعيين وتمثلاتهم، فقد أظهرت المقابلات التي أجريت مع عدد من المختصين والفاعلين أن المخدرات باتت تشكل "نظامًا رمزيًا" له دلالاته في الحقل الاجتماعي، وتُستخدم كوسيلة للتموقع أو الرفض أو الاحتجاج أو حتى الاستلاب، وفقًا لتجارب الأفراد ومواقعهم ضمن النسق الاجتماعي.

وعليه، فإن هذه الخاتمة لا تنهي البحث، بل تدعو إلى استكماله عبر دراسات تكميلية وميدانية أعمق تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المستجدة، خاصة في ظل التحولات الرقمية، والانتشار الإلكتروني للمخدرات، وتغير شبكات التهريب وأساليب الترويج والاستهلاك.

إن المساهمة الحقيقية التي تطمح إليها هذه الأطروحة هي المساهمة في إثراء النقاش العلمي حول الجريمة والمخدرات، انطلاقًا من خصوصية المجتمع الجزائري، وتوجيه السياسات العامة نحو مقاربات أكثر فعالية وإنسانية وشمولية في الوقاية والمعالجة وإعادة الإدماج

قائمة المصادر

والمراجع

أولا : قائمة المراجع باللغة العربية

1/ المصادر

أ –القواميس :

1– ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبد الله على الكبير، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، 1981.

2– المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط4، دار الدعوة، القاهرة، 2004، ص 137.

ب – القوانين والمراسيم والاتفاقيات:

3–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، 2004، ص4–6.

4–الأمم المتحدة، الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، المادة الأولى.

5–الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 18/04، عدد 27، 2004.

6–قانون العقوبات الجزائري، المادة 1، أمر رقم 66–156 المؤرخ في 8 جوان 1966، المعدل والمتمم.

7–قانون العقوبات الجزائري، المادة 1، أمر رقم 66–156 المؤرخ في 8 جوان 1966، المعدل والمتمم.

8 –قانون العقوبات الجزائري، المواد من 06 إلى 24 المعدل، الخاصة بجرائم الاتجار بالمخدرات، 2004.

2/ المراجع

أ / الكتب

1– أحمد خليل ، مناهج البحث الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.
2– أحمد زايد، النسق القيمي في المجتمعات العربية، مجلة عالم الفكر، عدد 198، 2004.

3- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 2000.

4- أحمد محيو، اقتصاد الريع والتحول الاقتصادي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

5- ألبرت كوهين ، ثقافة العصابات : ترجمة حسني أحمد، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ،2002.

6- إميل دوركايم، الانتحار: دراسة في علم الاجتماع، ترجمة محمد الحاج سالم، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ، 2006.

7- إميل دوركايم، قواعد المنهج السوسيولوجي، ترجمة محمد الطيب بوعزة، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، 2000.

8- أمينة دراجي، التحولات الوظيفية للأسرة في المجتمع الجزائري المعاصر، دار الثقافة، الجزائر، 2018.

9- بن عاشور عبد القادر، الاقتصاد الريعي والتحولات الاجتماعية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2018.

10-بن عيسى عبد الحكيم، السياسات العقابية المعاصرة، دار هومة، الجزائر، 2022.

11- بوزياني فريد، سوسيولوجيا الانحراف والجريمة، دار الهدى، الجزائر، 2019.

12-بوشنافة رشيد، السوسيولوجيا والانحراف في المجتمع الجزائري، دار الهدى، الجزائر، 2016.

13-بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، ترجمة : سوسن البياتي، بيروت ، المنظمة العربية للترجمة، 2009.

14-بيير بورديو، بؤس العالم، ترجمة عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال، الدار البيضاء، 1999.

15-تالكوت بارسونز، النظام الاجتماعي ، ترجمة: فتحي إبراهيم عبد العزيز، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ، 2012.

16-جمال معتوق ، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي : أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف ، دار بن مرابط للنشر والطباعة ، 2008 .

17-جميلة بن عبد الله، الشباب والهوية الاجتماعية في الجزائر، المركز الجامعي للبحث في العلوم الاجتماعية، 2014.

18-الحبيب بلعباس، المجتمع الجزائري والتحولات القيمية، دار الهدى، الجزائر، 2007.

19-حسن حسين زيدان، مناهج البحث الاجتماعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

20-خليل الشافعي ، سوسيولوجيا الجريمة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، 2015.

21-دوركايم إميل، تقسيم العمل الاجتماعي، ترجمة عاطف غنيم، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2000.

22-دوركهايم إميل، الانتحار: دراسة في علم الاجتماع، ترجمة: مصطفى صفوان، بيروت: دار التنوير،2006 .

23-روبرت ميرتون ، النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية، ترجمة: عبد الله محمد عبد الله، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2002.

24-ريتشارد كويني،الواقع الاجتماعي للجريمة، ترجمة: محمد عبد السلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،2005.

25-زكريا الشربيني، البحث العلمي: أسسه ومناهجه وإحصاءاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005.

26-زكريا بن يحيى، العنف في عالم متغير، مكتبة العبيكان، الرياض،2007.

27-زهير إبرير، سوسيولوجيا الثقافة، دار الجامعي، الجزائر، 2016.

28-زيان عبد القادر ، سوسيولوجيا الشباب والانحراف، دار الغرب، الجزائر، 2019.

29-سارل بيرت ، مناهج البحث السوسيولوجي، ترجمة: عبد الله العروي، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2012.

30-سامية بن عبيد، سوسيولوجيا التحولات الاجتماعية في الجزائر، دار الفجر،2014.

31-سليم بوفلاقة، علم الإجرام: مقاربات نظرية وتطبيقية، دار الهدى، الجزائر، 2020.

32-شرفي عبد القادر، التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري، دار القصبة، الجزائر، 2007.

33-الطاهر المعمري، الاقتصاد الجزائري والتحولات الكبرى: من الريع إلى السوق، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2017.

34-عبد الباسط محمد حسن، التحولات الاقتصادية في المجتمعات النامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

35-عبد الحميد بورايو، علم الاجتماع الأسري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

36-عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، 1999.

37-عبد الرحمن عزي، سوسيولوجيا الاتصال، دار هومة، الجزائر، 2004.

38-عبد الرحمن عزي، سوسيولوجيا التغير الاجتماعي والثقافي، دار هومة، الجزائر، 2003.

39-عبد العزيز برغوث، مفاهيم التغيير والتنمية في الفكر الاجتماعي المعاصر، دار الفكر، دمشق،2012.

40-عبد الغني مغربي، التحولات الاجتماعية في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

41-عبد الفتاح بيومي حجازي، الوجيز في القانون الجنائي الخاص، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.

42-عبد الفتاح بيومي حجازي، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

43-عبد القادر بوشنتوف، علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار الهدى، عين مليلة.

44-عبد القادر حمدي، الاقتصاد الجزائري في مرحلة البناء الاشتراكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

45-عبد القادر سليماني، الإصلاح الاقتصادي في الجزائر: من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، دار الأمة، الجزائر، 2010.

46-عبد الكريم غريب، الشباب وتغير القيم في المجتمع المغاربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2012.

47-عبد الله إبراهيم، الاجتماع الطبي: المخدرات نموذجًا، دار الكتاب الجديد، بيروت.

48-عبد الله بوزيد، التغير الاجتماعي في الجزائر: جدلية التقليد والتحديث، دار هومة، الجزائر، 2011.

49-عبد المجيد خليفي، علم الاجتماع الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

50-عمار عزيز، وسائل الإعلام والقيم الاجتماعية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر.

51-العيد بودهان، التحضر والعلاقات الاجتماعية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.

52-عيساوي، ز، الجريمة والمخدرات في الجزائر: دراسة قانونية، دار هومة، الجزائر،2015 .

53-كارل ماركس، رأس المال، ترجمة فالح عبد الجبار، دار الفارابي، بيروت، 2004.

54-مالك بدري، نحو فهم إسلامي للسلوك الاجتماعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

55-محسن جمال، سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2019.

56-محمد الخياري ، التحقيقات الجنائية المعاصرة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2021.

57-محمد عبد الحميد، منهج البحث في العلوم الاجتماعية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2009.

58-محمد عشوي، سوسيولوجيا البطالة والتحولات الاجتماعية في الجزائر، دار الهدى، الجزائر، 2017.

59-محمد قاسم عبد الله، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، دار الثقافة للنشر، عمان، 2001.

60-محمد مسيكة، التحول الاقتصادي في الجزائر: من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

61-محمد نجيب، النظرية الاجتماعية والجريمة، منشورات جامعة الجزائر، الجزائر، 2019.

62-المركز العربي للدراسات الأمنية، الجريمة السيبرانية والمخدرات الرقمية في الوطن العربي، الرياض، 2022.

63-مصطفى حجازي، الإنسان المهدور، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2005.

64-مصطفى صفوان، من علم الاجتماع إلى سوسيولوجيا الانحراف، دار الكتاب الجديد، بيروت، 2008.

65-مصطفى لشهب، سوسيولوجيا التغير الاجتماعي في الوطن العربي، مرجع سابق.

66-مصلح الصالح ، التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة: دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 .

67-وليد بكر، التفاعل الرمزي والانحراف الاجتماعي، دار المسيرة ، عمان، 2018.

ب / الأطروحات:

1- بطرفوف وسيلة ، التحولات السوسيو-اقتصادية وأثرها على السلوك الإجرامي لدى الشباب في الجزائر: دراسة ميدانية بولاية المسيلة ، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – ، الجزائر، 2022.

2- بن قويدر، أمل. (2022). الضبط الاجتماعي والانحراف – دراسة ميدانية في أحياء مدينة قسنطينة. أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، الجزائر.

3- بوعلام عبد القادر، الدين والتحول الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2017.

4- بومهرة نور الدين ، مقاربة سوسيولوجية لظاهرة العنف في ظل العولمة ، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة ، الجزائر 2017.

5- حنان بلخيري، العولمة والتغيرات الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2019.

6- دريدي مراد، التحولات الحضرية وأثرها على التماسك الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1، 2020.

7- الرحماني أنيسة، الدراسة النقدية لسببية الانحراف والجريمة ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، قسم علم الاجتماع، 2007 .

8- سميرة مراد، الإعلام الاجتماعي والتحولات الثقافية وعلاقته بنشوء مظاهر الجريمة الرقمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، قسم علم الاجتماع، 2018 .

9- عمري جمال، دور المدرسة في الوقاية من الانحراف، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2017.

10-قسوم فاطمة الزهراء، دور العوامل الاجتماعية في انحراف الأحداث: دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بالشراقة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2019.

11-المركز الوطني للدراسات الاجتماعية، الشباب والاندماج الاجتماعي في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، الجزائر، 2022.

ج / المجلات (المقالات) :

1- إبراهيم سهيلة، الهشاشة الاجتماعية: مقاربة سوسيولوجية، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 14، 2019.

2- أحمد العلي ، التحولات القيمية والمخدرات في المجتمع الخليجي – دراسة سوسيولوجية تحليلية، المجلة الخليجية للدراسات الاجتماعية، ع.35، 2020 .

3- بن زيان خديجة، تحولات الأسرة الجزائرية في ظل العولمة، مجلة الفكر المعاصر، جامعة تبسة، العدد 7، 2021.

4- بن ساسي نسرين، فعالية البرامج التربوية في الوقاية من المخدرات بالمدارس الثانوية ، مجلة المربي، ع 18، 2022 .

5- بن عاشور، سمير، "المخدرات في الجزائر والساحل: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، 2021.

6- بن عبد الله سليمة، الحرمان الاجتماعي وتفسير السلوك المنحرف: دراسة نظرية في ضوء مقاربة ميرتون. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة مستغانم، العدد 19، 2021 .

7- بن عبد الله، نسيمة، الأسرة الجزائرية بين التماسك والتفكك: قراءة سوسيولوجية في علاقة الأسرة بظاهرة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة 2، عدد 15، 2021 .

8- بن عزوز نسرين، شبكات الأقران والانخراط في المخدرات: دراسة ميدانية على عينة من المدمنين بولاية البليدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2020.

9- بن عيسى سامي، الإعلام الجديد وتمثلات المخدرات لدى الشباب، مجلة علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، العدد 18، 2022.

10- بن قانة نوال، تحولات القيم في المجتمع الجزائري في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 20، 2014.

11- بودالية نورة ، ثقافة الانحراف وتمثلات الهوية لدى الشباب الحضري: دراسة ميدانية في مدينة الجزائر، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، العدد 10، 2023 .

12- بوزيد، م، التمثلات الاجتماعية لظاهرة تعاطي المخدرات في الأوساط الشبابية. مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 2، 2018 .

13- بوزيدي كمال، التحولات القيمية وانعكاساتها على الشباب في الجزائر، مجلة الباحث، ع 25، 2017 .

14- بوسكين فتيحة، تحولات القيم الاجتماعية في الجزائر وأثرها على سلوك الشباب الحضري، مجلة دراسات اجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 12، 2022 .

15- بوشيخي نسرين، الحرمان الاجتماعي وجريمة المخدرات في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عنابة، العدد 12، 2019.

16- بوطبة عبد القادر، السياسة الجنائية في مواجهة جرائم المخدرات في الجزائر، مجلة العلوم القانونية، جامعة الجزائر، العدد 15، 2021.

17- بولوز عبد الكريم، الشباب والمخدرات في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 28، 2021.

18- بوليفة، يوسف. الفقر والتفاوت الاجتماعي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عنابة، العدد 25، 2021.

19- بومعراف ليلى ، التحضر وتفكك الروابط الجوارية ، مجلة عمران والمجتمع، جامعة قسنطينة، العدد 4، 2020.

20- جبار فريد، تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتنمية، جامعة باتنة، العدد 15، 2020.

21- حماني، عبد الحكيم، دور المدرسة في الوقاية من السلوك المنحرف، مجلة التربية والمجتمع، جامعة باتنة، العدد 9، 2019 .

22- حمدي أنور، التحول الرقمي و تمظهرات الجريمة الإلكترونية، مجلة الدراسات الأمنية والاجتماعية، جامعة الجزائر، العدد 6، 2022.

23- حمود فهد القشعان، يعقوب يوسف الكندري ، "العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى تعاطي المخدرات والمسكرات"، *المجلة التربوية*، جامعة الكويت، المجلد 17، العدد 65، 2002

24- حنان مزاري، أنماط الحياة الحديثة وتأثيرها على القيم الاجتماعية، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة سطيف، العدد 12، 2018.

25- خالد بوفليح، الفوارق الاجتماعية في الجزائر:دراسة تحليلية، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 22 ، 2021 .

26- خديجة باية، الأسرة الجزائرية بين التقليد والحداثة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، العدد 10، 2016.

27- خلادي سليم ، الجريمة المنظمة والاقتصاد الموازي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، العدد 16، 2021.

28- خلوفي عبد الحفيظ، الشباب والوصم الاجتماعي في الجزائر: مقاربة سوسيولوجية للمسارات الانحرافية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة المسيلة،2021 ، العدد 29.

29- خليف يوسف ، الهشاشة الاقتصادية كمدخل لفهم الجريمة المنظمة، مجلة الأبحاث الجنائية، المركز الوطني للبحث، العدد 7، 2021.

30- درقاوي فتيحة، "دور الأسرة في الوقاية من تعاطي المخدرات"، مجلة الطفولة والأسرة، العدد 8، 2018.

31- دلاش محمد: مؤشرات التفكك الأسري وعلاقته بظاهرة الإجرام، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، العدد 12، 2020، .

32- دليمي فاطمة الزهراء، ثقافة الاستهلاك والقيم النفعية عند الشباب، مجلة علم الاجتماع التطبيقي، جامعة وهران، العدد 11، 2022.

33- رشيد بن مرزوق، الهوية الثقافية في ظل العولمة، مجلة الحوار الثقافي، العدد 18، 2013.

34- رفيق بلقاسم، تأثيرالإعلام الجديد على القيم الاجتماعية، مجلة الباحث، جامعة قسنطينة،ع 16، 2019.

35- زرقي نبيل، الاقتصاد غير الرسمي وتحديات التنمية، المجلة الجزائرية للدراسات الاقتصادية، العدد 6، 2021.

36- زروقي بلقاسم، الشباب والهشاشة الاجتماعية في الجزائر: دراسة ميدانية في الأحياء الحضرية المهمشة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، العدد 18، 2020 .

37- زروقي ليلى، الهجرة الداخلية والتحول الحضري في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 32، 2019 .

38- زروقي نذير، الجريمة بين الواقع والتخييل: التمثلات الثقافية للفعل الإجرامي، مجلة السلوك الإجرامي، جامعة قسنطينة، العدد 6، 2020.

39- زروقي نوال، العلاقات الأسرية والتحولات الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 8، 2021 .

40- سارة عبدالفتاح خالد أبوزيد ، العوامل المرتبطة بتعاطي المخدرات لدى الشباب الجامعي والتخطيط لمواجهتها، مجلة الخدمة الاجتماعية، المجلد76 ، العدد01 ، ص252-275، 2023 .متاحة على الرابط : https://doi.org/10.21608/egjsw

41- ساعدي عبد الله، تحول وظائف المسجد في الجزائر المعاصرة، مجلة الفكر الإسلامي المعاصر، جامعة الأمير عبد القادر، العدد 22، 2020.

42- سمير بن عيسى، تأثير تطوير البيئة الحضرية على الشعور بالأمن في التجمعات العشوائية: دراسة حالة حي بوعقال–باتنة. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 18، جامعة باتنة 1، 2025.

43- شرفي نوال ، تغير أنماط العيش وتنامي ظاهرة الإدمان في الوسط الحضري: دراسة ميدانية بالعاصمة، مجلة أبحاث اجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 11، 2023.

44- الشيخ زينب ، العوامل الاجتماعية المؤدية إلى تعاطي المخدرات لدى الشباب ، مجلة الباحث في العلوم الاجتماعية، جامعة بسكرة، العدد 12، 2020.

45- صالح بلعيد، "التحولات الاجتماعية والجريمة في الجزائر: دراسة تحليلية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، العدد 45، 2021.

46- صديقي أمينة ، العولمة الثقافية والتحولات القيمية عند الشباب، مجلة دراسات اجتماعية، جامعة وهران، العدد 9، 2021 .

47- طاهر سواكري ، تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على جريمة إدمان المخدرات في الجزائر: دراسة ميدانية تحليلية، مجلة أبحاث في العلوم الاجتماعية، العدد 18، المجلد 10، 2024 .

48- عباسي محمد. "شبكات العلاقات الاجتماعية ودورها في الضبط الاجتماعي"، مجلة علم الاجتماع التطبيقي، جامعة تلمسان، العدد 9، 2021.

49- عبد العالي بوسكين، إصلاح المنظومة التربوية في الجزائر: بين الخطاب والتطبيق، مجلة التربية والمجتمع، جامعة وهران، العدد 13، 2018 .

50- عبد القادر خليف، سوسيولوجيا الريع والفساد في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 35، 2021 .

51- غربي عبد الحكيم ، تحولات القيم في المجتمع الجزائري: بين التقليد والتحديث، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 2، العدد 13، 2021.

52- فاضلي سميرة، "وصمة الجريمة في المجتمع الجزائري"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، 2020.

53- فتيحة زروقي، الأسرة الجزائرية وتحديات العصر الرقمي، مجلة دراسات إنسانية، جامعة تبسة، العدد 6، 2020.

54- قشي عبد الرحمان ، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: الخصائص والمخاطر، مجلة الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر 3، العدد 09، 2022.

55- لعربي سامية ، الفقر والتهميش الاجتماعي في الجزائر: قراءة سوسيولوجية ، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، العدد 11، 2019 .

56- محمد شفيق شلاح، التحولات الاجتماعية وانعكاسها على الجريمة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، عدد 29، 2018.

57- محمد عشوي، سياسات الخوصصة والعدالة الاجتماعية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 7، 2015 .

58- محمد يحياوي، الفردانية والتحولات الاجتماعية في الجزائر، مجلة الفكر، ع 25، جامعة الجزائر2، 2019 .

59- مسعودي ناصر، الأنومي والتحولات القيمية في المجتمع الجزائري المعاصر ، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، جامعة سطيف 2، العدد 12، 2022 .

60- مصطفى زيكيو، دراسة إحصائية للجريمة في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018، العدد 07.

61- مصطفى صفوان، التحولات الاجتماعية وتعاطي المخدرات في المجتمع العربي، مجلة الفكر المعاصر، العدد 65، 2019.

62- معتوق سامي ، نحو سياسة جنائية عقلانية في الجزائر، مجلة القانون الجنائي، عدد 8، 2023.

63- مقنن سامي ، التغير الاجتماعي وتبدل النسق القيمي في المجتمع الجزائري، مجلة الاجتماع المعاصر، جامعة سوق أهراس، العدد 5، 2022.

64- منصوري كمال ، "البطالة في الجزائر: الأسباب والآثار"، المجلة المغاربية للاقتصاد والتنمية، العدد 4، 2020.

65- ناصر جابي، التحولات الاجتماعية والنسق الأسري في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر 2، العدد 18، 2015،.

66- نوال شوقي، "التمييز بين الجريمة والانحراف"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1، عدد 13، 2018 .

د / التقارير :

1- بلدية باب الزوار، تقرير محلي حول مكافحة الإدمان، الجزائر، 2023، ص 7.

2- البنك الدولي، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر: تحديات وآفاق، تقرير سنة 2022.

3- الديوان الوطني للإحصاء(ONS) ، 2019-2021، الجزائر: الموقع الرسمي، تاريخ الاطلاع: 29 يوليو 2024، متاح على الرابط-https://www.ons.dz/IMG/pdf/cptes_econ2019 2021.

4- الديوان الوطني للإحصاء، التشغيل والبطالة في الجزائر، تقرير 2023.

5- الديوان الوطني للإحصاء، خريطة الفقر في الجزائر، تقرير 2022.

6- الديوان الوطني للإحصائيات، المؤشرات العامة لسوق العمل في الجزائر،2023.

7- الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير البطالة، الجزائر لسنة 2022.

8- الديوان الوطني للإحصائيات، تقرير سنوي حول سوق العمل، الجزائر، 2022.

9- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، التقرير السنوي حول وضعية المخدرات في الجزائر، الجزائر 2023، .

10- الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، تقرير 2022 .

11- قيادة الدرك الوطني ، الحصيلة السنوية لنشاطات مكافحة المخدرات خلال سنة 2023: ندوة صحفية رسمية 08 أفريل 2024 ، نقلاً عن موقع الإذاعة الجزائرية، متاحعلى الرابط: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/43852

12- المديرية العامة للأمن الوطني، البيان السنوي لأنشطة مصالح الشرطة لسنة 2023: الجريمة المرتبطة بالمخدرات، الجزائر، منشور ضمن تغطية إذاعة الجزائر الدولية، 29 جانفي 2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 افريل 2024 على الموقعhttps://www.radioalgerie.dz :

13- المركز الوطني للإحصاء والتحليل، الجزائر، تقرير سنة 2023، ص 33.

14- المركز الوطني للوقاية من الجريمة، التقرير السنوي حول الجريمة في الجزائر، الجزائر، 2020، .

15- المنظمة العالمية للصحة(WHO) ، التقرير العالمي عن الصحة النفسية والإدمان ، 2010.

16- المنظمة العربية للمخدرات، تقرير حول السياسات الوقائية في شمال إفريقيا: المغرب وتونس نموذجًا، تونس، 2022.

17- الهيئة الوطنية لحماية وترقية الطفولة، تقرير حول الطفولة والمخاطر الاجتماعية في الجزائر، الجزائر، 2022 .

18- وزارة التربية الوطنية، إحصائيات التسرب المدرسي في الأطوار التعليمية، الجزائر2022.

19- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، التقرير السنوي حول الأسرة والتفكك الأسري في الجزائر لسنة 2021، الجزائر، تاريخ الاطلاع: 17 ماي 2022، متاح على الموقع الرسمي للوزارة : https://www.msnfcf.gov.dz

20- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، التقرير السنوي حول الأمن الحضري، 2022 .

21- وزارة العدل، الديوان الوطني لمكافحة المخدرات، التقرير السنوي حول المخدرات في الجزائر2022 .

22- وزارة العدل الجزائرية، تقرير سنوي حول السياسة الجنائية ومكافحة الجريمة المنظمة، 2021 .

23- وزارة العدل، مقترح إصلاح المنظومة العقابية، 2023.

ثانيا : قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

1-Raymond Boudon, Sociologie de ; inégalité, Presses Universitaires de France, 1973

2-Auguste Comte, Cours de philosophie positive, Paris, 1830.

3-Karl Marx, Le Capital, Tome I, Éditions Sociales, Paris, 1969.

4-Parsons, Talcott, The Social System, Free Press, 1951

5-Goffman, Erving, The Presentation of Self in Everyday Life, Anchor Books, 1959

6-Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Routledge, 2001

7-Emile Durkheim, The Rules of Sociological Method, Free Press, 1982.

8-Durkheim, E., Suicide: A Study in Sociology, the Free Press, 1951.

9-Anton, L., Johnson, P., & Wells, M. ،Opioids, Poverty and Crime: A Multilevel Analysis of American Urban Centers ،New York: Oxford University Press ،2024.

10-Neale, J. (2002). Drug problems and social exclusion: The development of heroin careers in risk environments. Doctoral dissertation, University of Glasgow.

11-Rosenberg, G. (2011). Drug Users: Community, Social Exclusion and Gendered Experiences. PhD Thesis, University of Glasgow, UK. Accessible at: http://theses.gla.ac.uk/id/eprint/2880 (تم الاطلاع عليه بتاريخ 26يوليو 2025).

12-Harting, K, Alvarez, J, & Benson, R ،The Relationship between Economic Insecurity and Drug-Related Crime: Evidence from Urban Centers in the United States. Journal of Urban Economics and Criminology, 2020.

13-Kimball Young, a Handbook of Social Psychology, Routledge, New York, 2013.

14-Everett Rogers, Diffusion of Innovations, Free Press, 2003, p. 89

15-William Goode, World Revolution and Family Patterns, Free Press ,1963

16-Paul Boccara, Le capitalisme monopoliste d&#39 ; État, Éditions Sociales, Paris, 1973

17-Farid Ghezali, The Algerian Economy Between Rentier State and

18-Liberalization, Mediterranean Politics, Vol. 14, No. 1, 2009, p. 45

19-Pierre Bourdieu, Contre-feux, Éditions Raisons d’agir, Paris, 1998

20-Robert Castel, L;insécurité sociale: Qu;est-ce qu'être protégé?, Seuil, Paris, 2003
21-Julien Damon, Sociologie de la pauvreté, Presses universitaires de France, 2016
22-Pierre Bourdieu, La misère du monde, Seuil, Paris, 1993.
23-Zygmunt Bauman, Liquid Modernity, Polity Press, 2000.
24-Shaw, Clifford R., and McKay, Henry D., Juvenile Delinquency and Urban Areas, University of Chicago Press, 1942.
25-Durkheim, Émile. The Division of Labor in Society. New York: Free Press, 1997.
26-Becker, Howard. Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance, New York: Free Press, 1963.
27-Castells, Manuel. The Rise of the Network Society. Blackwell Publishers, 2000
28-UNODC ،World Drug Report 2022. United Nations Office on Drugs and Crime،p49-53.
29-Cloward, R. & Ohlin, L. (1960). Delinquency and Opportunity: A Theory of Delinquent Gangs, Free Press.
30-Robert Merton, Social Theory and Social Structure, New York: Free Press, 1968, p. 200
31-Blumer Herbert, Symbolic Interactionism: Perspective and Method. University of California Press, 1986.
32-Castells, M. The Rise of the Network Society. Wiley-Blackwell, 2010
33-UNODC. World Drug Report 2023. United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna.
34-Chena, O. Sahel : une route du trafic mondial de drogue. Le Monde Diplomatique, Mars 2022.
35-OCDE. Justice réparatrice et toxicomanie : Les expériences comparées. Rapport 2021.
36-Ghiabi, M. Drugs Politics: Managing Disorder in the Islamic Republic of Iran. Cambridge University Press, 2019.
37-European Monitoring Centre for Drugs and Drug Addiction (EMCDDA). Portugal: Drug Policy Profile, 2021
38-International Narcotics Control Board (INCB). Annual Report 2023.
39-UNESCO. Evidence-Informed Policy-Making Toolkit, Paris, 2021
40-R, Boudon. & F,Bourricaud, Dictionnaire critique de la sociologie, PUF, 2000.

41-P, Corbetta, Social Research: Theory, Methods and Techniques, SAGE Publications, 2003, p. 223.
42-Flick, Uwe, An Introduction to Qualitative Research, SAGE, 2014
43-Creswell, John W., Research Design: Qualitative, Quantitative, and Mixed Methods Approaches, SAGE, 2014.
44-Hirschi, Travis, Causes of Delinquency, University of California Press, 1969.

الملاحق

الملحق رقم (01) : استبيان الدراسة

نموذج استمارة الاستبيان

هذه الاستمارة مخصصة لأغراض بحث علمي في إطار إعداد أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، تخصص علم اجتماع الجريمة والانحراف، وهي تهدف إلى دراسة العلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية وتنامي ظاهرة المخدرات. يُرجى الإجابة بكل صدق، مع ضمان سرية المعلومات وعدم استخدامها إلا في إطار البحث الأكاديمي.

أولًا: بيانات عامة (الديموغرافية)

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى .
2. السن: من 18 – 20 ☐ ؛ 25 – 30 ☐ ؛ 31 – 35 ☐ .
3. المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ ؛ متوسط ☐ ، ثانوي ☐ ؛ جامعي ☐ .
4. الوضع المهني: طالب ☐ ؛ عاطل عن العمل ☐ ، عامل (أخبر ، حر)☐ .
5. الوسط الاجتماعي/ مكان الإقامة: حضري ☐ ؛ شبه حضري/ ريفي ☐ .

ثانيًا: المحاور الأساسية للدراسة

1/ المحور الأول : الظروف الاجتماعية و الاقتصادية

6. . الوضع السكني : مللك خاص ☐؛ ايجار ☐ ؛ سكن اجتماعي /عمومي ☐ .
7. مستوى الدخل : أقل من 20.000 ☐ ؛ من 20.000 الى 40.000 ☐ ، أكثر من 40.000 ☐ ، بدون دخل ☐ .
8. الوضع العائلي : عائلة مستقرة ☐ ؛ طلاق /انفصال الوالدين ☐ ؛ وفاه أحد الوالدين ☐ ؛ بدون عائلة / رعاية بديلة ☐ .

2/ المحور الثاني : التمثلات الاجتماعية للمخدرات والجريمة

9. هل تعتقد أن تعاطي المخدرات منتشر بين الشباب في محيطك؟

نعم ☐ ؛ لا ☐ ؛ لا أدري ☐ .

10. حسب رأيك ماهو الدافع الرئيسي الذي يدفع الشباب لتعاطي المخدرات؟

الهروب من الواقع☐ ؛ الضغط النفسي والاكتئاب☐؛ التقليد ومسايرة الأصدقاء☐ ؛

البحث عن اللذة والتجريب☐ ، دوافع أخرى (الربح، التمرد...) ☐ .

11. هل ترى أن تعاطي المخدرات يعتبر جريمة أم ظاهرة اجتماعية؟

جريمة قانونية ☐ ، ظاهرة اجتماعية ناتجة عن مشاكل ☐ ؛ سلوك فردي ☐ .

12. هل سبق لك أن استهلكت المخدرات (حتى ولو لمرة واحدة)؟

نعم ☐ ؛ لا ☐ .

13. هل لديك صديق أو فرد من العائلة يتعاطى المخدرات؟

صديق مقرب ☐ ؛ فرد من العائلة ☐ ، كلاهما ☐ ؛ لا أحد ☐ .

14. هل ترى أن تعاطي المخدرات يؤثر على مستقبل الفرد؟

نعم ☐ ؛ لا ☐ ؛ لا أدري ☐ .

3/ المحور الثالث : العلاقة مع مؤسسات الضبط الاجتماعي والوقاية

15. من هي الجهة التي ترى أنها تتحمّل المسؤولية الأكبر في حماية الشباب من المخدرات؟

الأسرة ☐ ؛ المدرسة ☐ ؛ الإعلام ☐ ؛ الشرطة/الأمن ☐ ؛ الجمعيات المدنية ☐ .

16. هل ترى أن الشرطة تقوم بدور فعّال في مكافحة ظاهرة المخدرات؟

نعم ☐ ؛ لا ☐ ؛ لا أدري ☐ .

17. هل سبق وأن شاركت في نشاط توعوي حول مخاطر المخدرات؟

نعم ☐ ؛ لا ☐ .

4/ المحور الرابع : تصورات الشباب لحلول الظاهرة وتوقعاتهم المستقبلية

18. ما هو الحل الأنجع – في رأيك – للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات؟

التشديد في العقوبات☐ ؛ توفير مناصب شغل للشباب ☐؛ التوعية و الإرشاد ☐؛

دعم الأنشطة الرياضية والثقافية ☐؛ حلول أخرى ☐ .

19. هل ترى أن الدولة جادة فعليًا في محاربة المخدرات؟

نعم ☐ ؛ لا ☐ ؛ لا أدري ☐ .

20. الجدول 20: هل تتوقع أن تتراجع ظاهرة المخدرات في السنوات القادمة؟

نعم ستتراجع ☐ ؛ لا ستتزايد ☐ ؛ لا أدري ☐ .

21. هل ترى أن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية يساهم في الحد من انتشار المخدرات؟

نعم ☐ ؛ لا ☐ ؛ لا أدري ☐ .

22. ما هي الفئة الاجتماعية الأكثر عرضة لتعاطي المخدرات في رأيك؟

العاطلون عن العمل ☐ ؛ التلاميذ و الطلبة ☐ ؛

العاملون في القطاع غير الرسمي ☐ ؛ فئات أخرى ☐ .

23. في حال توفرت لك فرصة للهجرة، هل تعتقد أن ذلك قد يقيك من التعرض لظاهرة المخدرات؟ .

نعم ☐ ؛ لا ☐ ؛ لا أدري ☐ .

الملحق رقم (02): انموذج دليل المقابلة مع الأخصائيين في المجال

" شكرًا لتعاونكم وقبولكم لإجراء هذه المقابلة ، سيتم اعتماد أقوالكم في إطار الدراسة الأكاديمية مع الحفاظ على السرية الكاملة للمعلومات. "

أولًا: بيانات تعريفية للمبحوث

- الاسم واللقب (اختياري) : .....
- المهنة : .....
- سنوات الخبرة في مجال التعامل مع المخدرات: ..... سنة
- طبيعة العمل الحالي:

– علاج حالات الإدمان ☐

– العمل مع المدمنين أو المتورطين في الجريمة ☐

– التحسيس والتوعية ☐

– أخرى ☐ : .....

ثانيًا: تحليل الظاهرة من منظور مهني

1. كيف ترون واقع ظاهرة تعاطي وترويج المخدرات في الجزائر في السنوات الأخيرة؟
2. ما هي الفئة الأكثر عرضة للوقوع في هذه الظاهرة من واقع تجربتكم؟ (العمر، النوع، المستوى، الجهة .....)
3. في رأيكم، ما العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تسهم في تفشي الظاهرة؟
4. هل لاحظتم تحولات في أنماط الجريمة المرتبطة بالمخدرات (السن، النوع، المناطق، الأنواع المستهلكة...)؟

5. هل هناك علاقة واضحة بين التحولات الاقتصادية (بطالة، تهميش، فقر) وبين ارتفاع نسب الإدمان؟

ثالثًا: دور الأسرة والمجتمع والمؤسسات

6. ما تقييمكم لدور الأسرة في الوقاية أو في تفاقم الظاهرة؟

7. إلى أي مدى تُسهم المدرسة أو الجامعة في حماية الشباب أو تركهم عرضة للانحراف؟

8. هل هناك قصور في السياسات العمومية (الضبط، الوقاية، المعالجة، الإدماج)؟

9. كيف تقيّمون تنسيق الجهات الفاعلة (أمن، صحة، مجتمع مدني، إعلام) في التصدي لهذه الآفة؟

رابعًا: الجانب العلاجي والوقائي

10. ما هي أهم العوائق التي تواجهكم في علاج أو إعادة إدماج المتعاطين؟

10. ما مدى فاعلية برامج الوقاية المعتمدة حاليًا؟ وهل تركز على الأسباب الحقيقية أم فقط على النتائج؟

11. هل أنتم مع المعالجة الزجرية (القانونية) أم الاجتماعية النفسية؟ ولماذا؟

12. هل هناك نقص في التكوين أو الموارد البشرية/المادية في مراكز المعالجة أو التوعية؟

خامسًا: رؤى وتوصيات

14. ما أهم التغيّرات الاجتماعية أو الثقافية التي ترونها ساهمت في تطبيع تعاطي المخدرات؟

15. ما هي الاستراتيجيات التي تقترحونها للحد من الظاهرة (على المدى القريب والبعيد)؟

16. هل تلاحظون تطورًا إيجابيًا في وعي المجتمع تجاه هذه الآفة؟

17. كلمة أخيرة: ما الذي يجب أن يعرفه صانع القرار أو المجتمع عن خطورة هذه الظاهرة برأيكم؟